الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران2 محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

تأثير الصراعات العرقية في السودان على الأمن الإقليمي
-انفصال الجنوب نموذجا-

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

حميدي فاطمة **بوسلطان محمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران رئيسا

الأستاذ بوسلطان محمد أستاذ التعليم العالي جامعة وهران مشرفا ومقررا

الأستاذ صافو محمد أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران مناقشا

الأستاذ طيبي محمد بلهاشمي الأمين أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران مناقشا

السنة الجامعية 2014 ـ 2015.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران2 محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

تأثيـــر الصراعات العرقية في السودان على الأمن الإقليمـــي
-انفصال الجنوب نموذجا-

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

حميـــدي فاطمـة **بـوسلطان مـحمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران رئيســـــــا

الأستاذ بوسلطان محمد أستاذ التعليم العالي جامعة وهران مشرفاومقررا

الأستاذ صافو محمد أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران مناقشـــــا

الأستاذ طيبي محمد بلهاشمي الأمين أستاذ محاضر قسم-أ- جامعة وهران مناقشـــــا

السنـة الجامعيــة 2014 ــ 2015.

إهـــــــــداء

إلى من:

لولاهما لما كنت هنا، ولولا رضاهما لما خطوة خطوة إلى الأمام، ولولا دعواتهما لخلت حياتي من البركة والتيسير.

إلى من قال فيهما ربّي بعد باسم الله الرحمن الرحيم { وقضى ربُّكَ ألاّ تَعبُدوا إلاّ إيّاهُ وبالوالدين إحسَانًا }،

إلى من يشكلان خارطتي وموطني، ومن بيدهم مفاتيح نجاحي وتألقي،

أهدي هذا العمل إلى أبي سندي ومصدر سعادتي ونجاحي، نبع الكرم والحنان،

العمل مهدى الى غاليتي" أمّي" التي أفضل أن لا أقول فيها شيئا، فخوفي أن تخطئ عباراتي

في شكرها، لأنّني مهما قلت سأقصّر حتما في حقّها.

إلى توأم روحي وحبيبتي "حياة" أختي الوحيدة التّي تنصّب دوما نفسها في مقدّمة الأشخاص المانحين لدعمهم ومساندتهم لي، التي أعتز بأخوتها وفقها الله،

إلى جدّتي الحنون "باهي مغنية" أطال الله في عمرها،

إلى خالتي "خيرة" و"فتيحة" اللتان أستلهم منهما القوّة والعبر، إلى المحبوبة نوريه،

إلى كلّ أفراد عائلتي الموسعة،

إلى مثال الصداقة الخالصة والنموذجية رفيقات دربي " بن ربحة مريم وزوجها ، "ناهي زوليخة وزوجها " و"تيرس فتيحة، زوجها، وابنهما نذير"، "فقير كريمة وزوجها كريم"، وفقهن الله.

إلى "عاصم فاطمة"، "بناصر نورية"، "نهاري نصيرة"، "بناصر فتيحة"، "حميدي سمية" "بن طلبة نعيمة".

إلى روح أجدادي الطاهرة "حميدي ابراهيم" و"عاصم خديجة" و "قفص الجيلالي" رحمهم الله.

إلى أفراد الطاقم الإداري والبيداغوجي بجامعة وهران،

إلى كلّ من يمجّد العلم ويشجع خوض غمار البحث العلمي، إلى كلّ من يؤمن بالنجاح .

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

شكـــــر وتقديـــــــر

أتقدمّ بشكري الكبير إلى من منحنا فرصة دخول غمار البحث العلمي من بوابة الماجستير التي تعتبر أولى خطواته، وبذلك الشكر والثناء إلى الأستاذ الدكتور "محمد بوسلطان" و الأستاذ الدكتور "نصر الدين بوسماحة" المشرفان على المشروع.

الشكر بالقدر ذاته أو ربمّا يفوق، للأستاذ الدكتور "بوسلطان محمد" الذي قبل الإشراف على هذا العمل، رغم كثرة الانشغالات وأهمية الالتزامات، إلى أنّ بقائه كمشرفا على مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، يبقى دليلا على حرصه المتواصل للدفع بالبحث العلمي في الجزائر إلى الرقيّ، وبناء شخصية علمية للباحث المبتدئ قوامها الأمانة العلمية والموضوعية والجدية، وهو ما وقفنا عليه بحقّ في الجلسات الأولى التّي جمعتنا به لدى إعدادنا هذه المذكرة

هي ملاحظات ونصائح كبيرة من قبل كبير، يراد بها تطوير سلوكات الباحث، وتقديم أعمال بحثية تليق بالمستوى العالي.

فشكرنا لكم كبير دكتور

ولا نستثني من هذا الشكر الدكتور "بوسماحة نصر الدين" الذّي وقف كثيرا بجانبنا لإتمام هذا العمل، من خلال وقوفه على أخطائنا وتصحيحها، سواء في السنة النظرية أو حتّى لدى اطلاعه على المذكرة في العديد من المرّات، فلم يبخل ولو لمرّة في تزويدنا بنصائح تخدم بقية مشوارنا في البحث، فيعود له الفضل الكبير في انجاز هذا العمل، نشكركم أستاذ على الاهتمام بأعمالنا.

نستسمحكم أساتذة إن أخطأنا، والفضل لكم إن أصبنا

الشكر موصول إلى الأستاذ "صافو محمد" والأستاذ "طيبي محمد بلهاشمي الأمين" على قبولهما مناقشة هذا العمل، وإلى أستاذتي اللغة الانجليزية "حميدي سمية" و" بلعقون حفيظة" على مساعدتهما لي في ترجمة مراجع اللغة الأجنبية.

جزيل الشكر وعظيم التقدير

مقدمة

وُصِفت العلاقة التي تجمع الظاهرة الصراعية بالعلاقات الدولية أنّها علاقة تلازم وتصاحب، فالتاريخ السياسي بُنِيَ في جزء كبير منه على أساس المدّ العدواني والحروب، التي اختلفت أسبابها والعوامل المؤدية إليها بين الاقتصادي والسياسي؛ الثقافي والاجتماعي، وتعدّدت أنواعها بين كونها نزاعات داخلية أهلية أو أنّها إقليمية دولية. وفي ظل كل هذا نُظِر للعامل العرقي كمسبّب لهذه الصراعات؛ وكمقياس مهمّ للحكم على طبيعة العلاقة بين الوحدات السياسية، وكمؤشّر للتعرّف على مدى درجة انسجام الجماعات داخل الدولة الواحدة.

فالتوتّرات على أسس عرقية وطائفية متجذّرة وقديمة قِدَم مسألة الانتماء والهوية، غير أنّ أساليب التعبير عن هذه الاختلافات شهدت تطوّرات وأبعاد خطيرة، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وتصدّع المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وظهور أقليّات وقوميات رافضة للأوضاع التي وُجِدت عليها؛ وهي بذلك ترفض الانصهار داخل هوية واحدة. ما عكس خطورة منطق التعددية في أوروبا الشرقية، والذّي ألقى بظلاله على كافّة المناطق التي تتميّز تركيبتها البشرية بتنوع في اللغة والسلالة والدين والثقافة، وهو ما فرض على الأنظمة السياسية تحدّي التعامل مع المتغيرات التي فرضتها البيئة الدولية في بعدها الاجتماعي الداخلي ذات التأثرات الخارجية.

أصبحت بذلك الأقليات والجماعات العرقية فواعل جديدة على مستوى العلاقات الدولية ـ إن صحّ القول ـ لكونها لعبت دورا كبيرا في تحديد مصير الدول واستقرار المجتمعات، في ظلّ تطلعاتها المتنامية إلى خلق أوضاع جديدة تكون فيها المسيطر، بتأسيس كيانات مستقلّة أو الانضمام إلى دول موجودة وهي بذلك توسّع خريطة دول في مقابل تقليص مساحة أخرى، ما يؤكّد أنّ تحركات المجموعات العرقية تُساهم في إعادة صياغة الخرائط الموجودة.

أدّت قضايا الانتماء وما أفرزته العلاقات المتوترة بين الجماعات البشرية المكونة للمجتمع الواحد من حالات عدم استقرار، إلى التأثير على التوازنات الأمنية لعديد المناطق التي كانت عرضة للتنوّع والتعدد العرقي. ممّا جعل حقل الدراسات الأمنية يتحوّل في اتجاه توسيع مضمون الحقل بإضافة مصادر تهديد ومستويات أخرى للأمن، وشكّلت الصراعات العرقية ومسائل الاختلاف داخل الدولة وتأثيراتها على الأمن الدولي؛ وأمن الجماعة والفرد، صلب التغيرات الحاصلة وموضوع مستجد في هذا الحقل على اعتبار أنّ الصراعات العرقية مصدر تهديد، والجماعة والفرد من يطالهم التهديد، وأنّ لهذا المصدر أبعاد وانعكاسات على الأمن الدولي والإقليمي.

واجهت القارّة الإفريقية ولا تزال تواجه جملة من التحديات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، في مقدمتها التحدّي الأمني الذي يظهر من خلال النزاعات والتوترات المتجذرة؛ والتي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية، سواء كانت هذه الصراعات داخلية أهلية أم حدودية؛ وهو ما يؤكده التاريخ الأزموي للقارة. فالقارّة الإفريقية بتوتراتها التي يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي؛ الاجتماعي بالثقافي؛ والداخلي بالخارجي، تعتبر المنطقة الأكثر حدوثا للنزاعات العرقية على مر التاريخ على غرار المد العرقي في البوروندي؛ الكونغو الديمقراطية؛ رواندا؛ نيجيريا؛ والسودان...الخ، والتي تصاعدت حدّتها خلال فترة التسعينات أين بلغت بعض حالات التصعيد مستويات خطيرة بتحوّل مظاهر التطهير العرقي إلى ممارسات شائعة في منطقة البحيرات الكبرى.

فالسودان الواقعة في شرق القارة الإفريقية؛ وبسبب الفسيفساء والتركيب الاجتماعي الذي تزخر به، من تنوع في اللغة؛ الدّين؛ العادات؛ التقاليد والعنصر البشري، شكّل على مرّ التاريخ ملاذا لنمو واستفحال ظاهرة الصراعات العرقية التي تقودها حركات عرقية ذات مطالب مختلفة على غرار الصراع العرقي الديني في جنوب البلاد.

حركات التمرّد في جنوب السودان ضد الشماليين دامت سنوات طويلة، وصُنِّفت الحرب بين الشمال والجنوب على أنّها أكثر المشاكل الإقليمية تعقيدا؛ وأطول الحروب الأهلية في القارة الإفريقية والعالم العربي. ورغم التجاذبات السياسية والمواجهات المسلحة في ظل المبادرات الداخلية لمنع انقسام السودان، تمكنت الحركة العرقية في الجنوب من الحصول على حق تقرير المصير، بموجب اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الجانبين عام 2005، والتي تُوِّجت بإجراء استفتاء تقرير المصير في 2011 كانت نتيجته التصويت لصالح خيار الانفصال في مقابل الوحدة، ما يعني خلق دولة جديدة بإقليم شرق إفريقيا.

ترجع أسباب اختيار أيّ موضوع بحثي في كل مرة إلى دوافع ذاتية متعلقة بالباحث من جهة، وأخرى موضوعية ذات صلة بمجال الدراسة من جهة ثانية، وبالنظر إلى كلّ ما قيل عن الموضوع في بداية المقدّمة تكونت دوافع ذاتية لدى الطالبة للخوض في بعث تطوير هذا الموضوع بحثيا. ونحن بمحاولتنا البحثية هذه لا ندعي الإنابة أو الأصالة عن الشعب ولا الفئة المثقفة في السودان، بقدر ما هو مجهود دفعنا إليه انتمائنا الجغرافي للقارة الإفريقية، الذي يشكل اهتمامنا الشخصي بالقضايا العربية وأدّى إلى توجيهه صوب هذه المواضيع الجديرة حسب رأينا بالدراسة.

أما عن أسباب الاختيار في بعدها الموضوعي فهي مرتبطة بمحورية قضية الأمن المتغيّر المستقل، التي تعتبر الصراعات العرقية متغيّرها التابع، فمن الضروري ومن منطلقات موضوعية تسليط الضوء على واحدة من الدول العربية الإفريقية ألا وهي السودان التي تعاني من صراعات عرقية

كانت وراء تقسيمها إلى دولتين حديثا، بالإضافة إلى أنّ دولتنا تقع ضمن دائرة تأثير مكانة الانتماء العرقي والديني في وحدة الدوّل واستقرارها. بالإضافة إلى حداثة الموضوع التي جعلتنا نتطرّق إليه بغية تزويد المكتبة الجزائرية بأعمال أكاديمية في المجال السياسي والمتخصصة في الدراسات الأمنية الإفريقية، وذلك لمواكبة التطوّرات التي يشهدها حقل التنظير في الأمن والمستجدّات التي تعرفها دول القارة بسبب الصراعات العرقية والدينية ذات الأبعاد الانفصالية.

كل هذه الأسباب والمبررات نابعة من الأهمية العلمية والعملية التي يكتسيها موضوع الصراعات العرقية في العالم، كقضية مركزية تتحكم في العلاقات الدولية بإعادة تشكيل الخريطة السياسية والجغرافية، من خلال مطالب الانفصال وحركيات التفكيك والتركيب التي تصاحب هذه الصراعات. وتكمن أهمية هذا الموضوع في طبيعته المتجددة من حيث الفواعل والأطر المكانية والزمانية وكذا الأسباب والدوافع، فالمطالبة بالانفصال لم تكن حكرا على دولة معينة، ولا اقتصارا على فترة تاريخية ما، ولم تمنع العولمة وأشكال التكتلات من أن تتشكل دول في مقابل تقسيم أخرى، تتزامن هذه الدراسة وخريطة أوروبا تشهد تغيّرا بعد الأحداث التي تمرّ بها أوكرانيا ذات التنوع السلالي واللغوي والدّيني في ظل المطالبات بانفصال شرق أوكرانيا وإجراء استفتاء لتقرير المصير حول الانضمام إلى روسيا من عدمه وهي التطوّرات التي أسفرت عن وضع أمني إقليمي غاية في التهديد.

فدراسة موضوع الصراعات العرقية الدينية في السودان وتأثير انفصال الجنوب على الأمن الإقليمي، له أهمية علمية كونه سيخوض في مفاهيم أساسية في تحليل النزاعات الدولية والدراسات الأمنية، ألا وهي (الصراعات العرقية، الحركات العرقية، المجموعات العرقية، الأمن الإقليمي بمواضيعه المتنوعة). في حين تكمن أهميته العملية في محاولة فهم خصوصية هذه الصراعات في القارة الإفريقية بصفة عامّة وفي السودان على وجه التحديد، من خلال التعرف على طبيعة وحقيقة الصراع بين الشمال والجنوب، وكيفية تعامل الأطراف مع البعد الانفصالي في مطالب الجماعة العرقية الجنوبية، بالإضافة إلى البحث في نتائج هذا الصراع وتفسير واقع المنطقة بعد انفصال الجنوب.

فالمشكل لا يكمن في تمكين المجموعة العرقية الجنوبية من تحقيق مصيرها؛ ولا في تمتيع إقليم الجنوب بحكم ذاتي، ولكن في ظلّ الواقع الإقليمي الهش والمعقد والمتداخل اجتماعيا وأمنيا وسياسيا بين دول المنطقة، وبالنظر إلى التواجد الأجنبي المكثّف المرتبط بمكانة السودان ضمن استراتيجيات هذه الدول، والدور الكبير الذي لعبه الطرف الثالث لاسيما الغربي في كامل مراحل الصراع العرقي الديني بين الشمال والجنوب. واستنادا إلى واقع الدولة السودانية التي تعاني هشاشة في البناء الاجتماعي والذي كان وراء حالات عدم الاستقرار، إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها

معظم الدول العربية والذي تزامن معها إعلان الانفصال، هو الإشكال في حد ذاته ما يجعلنا نتساءل عن ملامح الفترة التي تلي إعلان قيام دولة جنوب السودان.

فإعلان استقلال الجنوب حتّى وإن كان ينمّ على مطالب داخلية؛ بأحقية هذه المجموعة في تشكيل كيانها المستقل سياسيا وإداريا، غير أنّ كل المعطيات تؤكد أن الانفصال هو بمثابة تطور مهم وخطير له انعكاسات عديدة على السودان ومحيطها الإقليمي، الأمر الذي يفتح باب التساؤل حول حجم التأثيرات وطبيعة التداعيات، التي قد تطال التوازنات الأمنية للمنطقة. **فإلى أيّ مدى يمكن أن يؤثّر انفصال جنوب السودان وتأسيس كيانه المستقل، على الأمن الإقليمي؟** وهو ما يمكن التعرّف عليه بالإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل التنوّع العرقي الذي تشهده السودان كفيل لوحده بأن يساهم في تحديد مصير الدولة، وتهديد أمن الجوار؟
- كيف يمكن تفسير دور الطرف الثالث لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، في التعامل مع الصراع العرقي الديني في السودان قبل وبعد الانفصال؟
- كيف يمكن لانفصال الحركة العرقية الجنوبية التأثير في تغيير استراتيجيات وأجندات الحركات العرقية المتمردة في المنطقة باتجاه المطالبة بالانفصال؟
- كيف يمكن النظر إلى واقع ومستقبل الأمن القومي العربي بعد تقسيم السودان وخلق كيان جديد؟
- ما هي انعكاسات الانفصال على الشمال والجنوب، وكيف ستكون ملامح الفترة المقبلة في ما يخص العلاقة بين البلدين، وبالتالي ما هي التحديات التي يطرحها ذلك أمام الأمن الإقليمي؟

ومن أجل التوصل إلى معالجة الإشكالية البحثية، وضعنا الفرضيات التالية:

- يمكن لتقرير مصير الجنوب، أن يحدث انقلابا في الجغرافيا السياسية للسودان، وأن يعيد تشكيل الحقائق التاريخية والمعطيات الاجتماعية التي ضلت تحكم هذا البلد، ما قد يؤثّر على أمن الدولة الأم والدولة الوليدة على حدّ سواء سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا.
- نجاح انفصال الحركة العرقية في جنوب السودان سيؤدي إلى تشجيع حركات انفصالية أخرى تتشارك في الحيّز الإقليمي من خلال الامتداد القبلي، للمطالبة بالانفصال عن الدول التي تنتمي إليها وبالتالي تهديد استقرار هذه الدول.
- في ظلّ التعدد والتنوع داخل المجتمع القبلي الجنوبي، فإنّ الانفصال بإمكانه أن يكون نقمة على الكيان الجديد، ما يرشّح فرضية سيطرة منطق الهامش والمركز الذي يؤدي إلى حروب داخلية.

- كلما كانت هناك قضايا عالقة بين الدولة الأم والدولة الجديدة كلما ازدادت احتمالات عدم التفاهم ما يعني الدخول في صراعات إقليمية تهدّد الأمن الإقليمي للمنطقة.
- كلّما ازدادت نسبة التواجد الأمريكي الصهيوني عسكريا واقتصاديا بالدول الإفريقية المحاذية للدول العربية، (كدولة جنوب السودان)كلما اتسعت دائرة مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

ولتأكيد صحة هذه الفروض من عدمه وحتّى لا نخرج عن الإطار العام للموضوع، مهم جدّا أن نوضّح حدود مشكلة البحث، بوضع الإطار المكاني للدراسة الممتد من داخل الدولة السودانية بدراسة المشكلة العرقية وعلاقاتها بالمجموعات العرقية الجنوبية، إلى دولة جنوب السودان وبقية دول الجوار من خلال التطرّق إلى بحث صور التأثير والتأثر والتداعيات الحاصلة والمتوقعة بعد تأسيس جمهورية الجنوب.

حتى وإن بدت الدراسة في مجملها أنّها تدور حول حقبة زمنية ممتدة من العام2011 إلى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه المذكرة، إلاّ أنّ متطلبات البحث تؤكد توسيع الإطار الزماني ليشمل فترات لا تقل أهمية في محاولة الإجابة عن إشكالية البحث، بالخصوص المرحلة الانتقالية التي تبدأ من 2005 إلى غاية إعلان انفصال الجنوب، ومن أجل التعرف على حقيقة الصراع في السودان كان لابد من استعراض حقب زمنية تقرب لنا تاريخ وبدايات هذه المشكلة حتى قبل إعلان استقلال السودان أي قبل 1956، لمعرفة دور المستعمر في التعامل مع الاختلاف بين الشمال والجنوب.

موضوع الصراعات العرقية في القارة الإفريقية لاسيما الحالة السودانية حضي بدراسات عديدة، غير أنّ الأدبيات السابقة تباينت في معالجة الموضوع، واختلفت مقاربة كلّ دارس في توصله للإجابة عن الإشكالية التي انطلق منها. وشكلت العديد من الدراسات العلمية السابقة للموضوع سواء المقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، كتب أو دراسات في مجلات أكاديمية؛ مرجعية للطالبة في إعداد هذا العمل الأكاديمي، أبرزها:

1- الأستاذ "مرابط رابح" ومن خلال دراسة دكتوراه الموسومة بـ"أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، قدّم نموذج مغاير لدراسة ظاهرة العرقية بتسليط الضوء عن هذه الظاهرة في خصوصيتها الأوروبية، وتَركز بحثه حول العلاقة بين المجموعة العرقية وحالات استقرار الدول.

فكانت هذه الدراسة بمثابة مرجع أساسي اعتمدت عليه الطالبة في انجازها لموضوع الصراع العرقي في السودان وتأثيراته على استقرار المنطقة، في جوانبه النظرية ومكن من تطوير البحث في

الظاهرة العرقية من خلال وحدات تحليل جديدة. ومحاولة إسقاط الجانب النظري على نموذج الدراسة محل البحث.

2- كتاب "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر" للدكتور أحمد وهبان، كان دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، التي يشكل التفاعل بينها نزاعات عرقية تلقي بظلالها على استقرار الدول، وأكدت هذه الدراسة أن الصراعات العرقية ليست حكرا على جهة معيّنة أو إقليم معين، بل العالم كله معرض للتركيب والتفكيك في ظل التنوع والتعدد الذي تنطوي عليه التركيبة الاجتماعية، وتشمله الحدود الجغرافية التي رُسِّمت في فترات تاريخية ما.

3- كتاب "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان" لعبده مختار موسى والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ساعد الباحثة في فهم مشكلة جنوب السودان ومسبباتها، وإعادة توظيف ذلك وفق ما يتناسب ومتطلبات الدراسة، وما يقع ضمن حدود المشكلة البحثية. بحيث ساهم كتاب كل من "أحمد وهبان" وكتاب "عبده مختار موسى" في معالجة وفهم الإطار النظري للدراسة.

4- أمّا كتاب "جنوب السودان آفاق وتحديات" لمؤلفه "نوت يوه جون قاي"، وكتاب "السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام" لـ"وهيب السيد محمود وآخرون"، ركّزا على المشكلة العرقية وأسباب التباين بين الشمال والجنوب الذي أثر على تقدم دولة السودان، بفعل ما أفرزه هذا الصراع من تدخلات خارجية في الشأن الداخلي للسودان. وهي الدراسة التي ساعدت الطالبة إلى حدّ كبير في فهم موضوع البحث ووجّهتها في تحديد الإطار العام لمعالجة المسألة.

5- كما شكّل كتاب "محمد عمر البشير" بعنوان جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، مرجع اعتمدت عليه الطالبة في فهم حقيقة وطبيعة الصراع بين الإقليمين في السودان، بالرجوع إلى العلاقة بين الجانبين منذ فترات الاستعمار بالتركيز على الاحتلال الانجليزي، وممارساته فيما يتعلّق بالتعامل مع واقع التعدد والتنوّع الذي يعرفه السودان.

يمكن القول أنّ كل هذه الدراسات التي شكلت أدبيات سابقة للموضوع محل البحث، ركزت على جوانب ووحدات تحليل تختلف عن البقية، وهذا وفق الإشكالية التي وضعها الباحثون والتي رأوا أنها جديرة بالبحث وتصب في فائدة تطوير هذا الحقل الدراسي. ويندرج عمل الطالبة هنا في هذا الإطار وهدفها معالجة المستجدات التي شهدتها الظاهرة العرقية في السودان بعد انفصال الجنوب، وإبراز مآلات الصراع بين الشمال والجنوب في محاولة لتطوير الدراسات السابقة التي عالجت هذه القضية.

وعند كل بحث علمي تُطرح العديد من الصعوبات أمام الباحث، خاصة إذا كان هذا الأخير يخطو خطوته الأولى في مجال البحث، وهو الأمر الذي حصل معنا بالتحديد فلكون موضوع دراستنا فيما تعلق بانفصال الجنوب حديث نسبيا، وعلى اعتبار أنّ الموضوع يبحث في صور تأثير هذا الانفصال على متغير الأمن الإقليمي، واجهتنا صعوبة تتمثّل في نقص الدراسات والمراجع التي خاضت في هذه الجزئية.

حيث اكتفت غالبية المراجع بتقديم دراسات استشرافية والتوقف عند ما يمكن أن يحدث من تغيير على أمن المنطقة بإعلان انفصال جنوب السودان. بالإضافة إلى أنّ الموضوع محل الدراسة يشهد تطوّرات وأحداث متواصلة تعكس تواصل احتمالات تداعيات الانفصال، وكل هذا صعب علينا مأمورية التحكّم في الموضوع.

تمّ الاعتماد في تقسيم الدراسة على ثلاث فصول يشتمل كل فصل على مباحث، والمبحث على مطالب وهذا الأخير على فروع.

أمّا الفصل الأول فقد خُصِّص لتقديم دراسة نظرية في المقاربات والمفاهيم، حيث تناول المبحث الأول معالجة الشق النظري للصراعات العرقية بتوضيح دلالات مصطلح العرقية وإبراز المقاربات التي نظّرت لهذا النوع من الصراعات، مع إعطاء لمحة عامة عن خصوصيتها في القارّة الإفريقية. في حين عالج المبحث الثاني الجوانب النظرية للدراسات الأمنية بما فيها الأمن الإقليمي، بالتركيز على التطور الذي لحق الحقل والتغيير في مضامين موضوع الأمن.

أمّا الفصل الثاني فهو الذي أرادت من خلاله الطالبة أن تسقط الجوانب النظرية للدراسة على النموذج الجنوب سوداني فيما يخصّ الصراع العرقي الديني، في ربط واضح من خلال المباحث الثلاث، والذي خصِّص الأول منها لفهم طبيعة المجتمع السوداني وصور التمايز بين التركيبة البشرية لكلّ من الشمال والجنوب، كمبحث أولي يمكن من خلاله التوصل لمعرفة حقيقة المشكلة في هذا البلد واستعراض محطات الحرب الأهلية بين الحكومات السودانية والحركات العرقية الممثلة للمجموعات العرقية الجنوبية، وما صاحبها من محاولات تسوية وتدخلات أطراف ثالثة انتهت بتوقيع اتفاقية سلام شامل وهي النقاط التي عالجها المبحث الثاني.

في حين تطرق المبحث الثالث إلى دراسة الطريقة التي انتهت بها الحرب الأهلية، والتي جسدت شكل من أشكال انتهاء الصراعات العرقية وهي تحقيق الانفصال، والحصول على حكم ذاتي يمكن الجماعة العرقية من ممارسة سيادتها الكاملة على الإقليم، وفي هذا دراسة للكيفية التي جاء بها إعلان قيام دولة جنوب السودان والإستراتيجية التي تعامل بها المجتمع الدولي مع هذا الإعلان.

أمّا الفصل الثالث فهو الذي حاولت من خلاله الطالبة التعرف على واقع الأمن الإقليمي بعد أن تحقّق الانفصال لإقليم جنوب السودان، وفي مبحثين عُولجت هذه المسألة بحيث انطلقت الدراسة من البحث في تداعيات الانفصال على أمن كل من الشمال والجنوب كجزء من أمن المنطقة، لتنتقل فيما بعد إلى معرفة استقرار الجوار الإقليمي في ظل هذا الانفصال، وشكل البحث في هذه الجزئية دراسة استشرافية لما ستؤول إليه الأوضاع بعد أن أصبح للحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع جنوب سلطة كاملة في إدارة الإقليم سياسيا وإداريا، خاصة وأنّ معظم الدول الواقعة في هذا الحيز الجغرافي تعاني خلافات على أسس عرقية ودينية، وتنتشر بها حركات عرقية وأوضاعها مشابهة لما تعانيه السودان.

ليختتم الفصل بتسليط الضوء عن مكانة الأمن القومي العربي بعد تقسيم واحدة من أبرز دوله من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، وذلك بتحليل العلاقة بين متغيري التواجد الأجنبي ـ في صورة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ـ والأمن القومي العربي ـ لدول مصر والسودان وليبيا، كدول تنتمي إلى الإطار المكاني الذي شكّل حدود المشكلة البحثية، لمعرفة ماذا يمثّل انفصال الجنوب في الأجندات السياسية لهذه القوى وانعكاسات ذلك على باقي الدول العربية في المنطقة.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي الصراعات العرقية والأمن الإقليمي

يشكل كلا من الأمن والصراعات العرقية محور مهم في حقل دراسة العلاقات الدولية، خاصة في مجال تحليل النزاعات الدولية وفهم حركية المجتمعات البشرية وبناء الدول وكذا استقرارها، وهو ما يستوجب أن ينطلق أيّ بحث علمي في هذا الخصوص من مقاربة دراسة الجوانب النظرية للكلمات المفتاحية للموضوع. لذا خُصِّص الفصل الأول لفهم الموضوع من الشقّ النظري، من خلال تسليط الضوء على دراسة الجوانب النظرية لمفهومي الصراعات العرقية والأمن الإقليمي.

المبحث الأول: دراسة نظرية للصراعات العرقية

المطلب الأول: العرقية الدلالات والمفهوم

ونحن بصدد التعامل بحثيا مع العرقية، هناك جملة من الاختلافات لابد من الاعتراف بها وإبرازها سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى تفسير الظاهرة العرقية. فالمفاهيم في العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم السياسة تنطوي غالبا على معضلة رئيسية تتمثل في معضلة البحث عن تعريف يحظى بإجماع الهيئة العلمية الأكاديمية للمصطلح محل الدراسة، وهو الأمر الذي لا يتوفر في غالب الأحيان إذ قد نتوصل إلى مفهوم ضيق يراه البعض مستبعدا للعديد من العناصر المهمة أو قد نجد مفهوم موسع يعيب عليه البعض الآخر عدم دقته واشتماله على نقاط ليست بالضرورية، ولكن في ذات الوقت الانطلاق في دراسة معينة لن يمر إلا من خلال تحديد هوية الكلمات المفتاحية لها. وهو الحال بالنسبة لدراستنا التي نلج إليها من بوابة دلالات ومفهوم العرقية فماذا نقصد بالعرقية وما هي أهم توظيفاتها؟

الفرع الأول: مفهوم العرقية

أولا: الشق الايتمولوجي: إن مفهوم العرقية حديث العهد من حيث التداول والاستعمال في العلوم الاجتماعية المختلفة[1]، حتى وإن وُظّف في علم دراسة الأجناس البشرية قبل ذلك، وكان غيابه واضحا عن معظم القواميس والمعاجم قبل نهاية الستينات وبداية السبعينات وهي الفترة التي عرفت ظهورا

[1] رابح مرابط، "أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص11.

لمصطلح العرقية في أعرق المعاجم العالمية وهو المنجد الانجليزي الشهير أوكسفورد بالتحديد عام 1972.

وقبل ذلك يعود أصل كلمة عرق إلى القدم وإلى الاشتقاق الإغريقي لكلمة(Ethnos)والتي بدورها سبق وأن اشتقت من الكلمة (Ethnikos) وتعني في الأصل ملحد[1]، وعلى حد تعبير "اركسون"(Eriksen) أنّ المصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة الانجليزية من منتصف القرن 14 وحتى منتصف القرن 19 أين بدأت تتبلور ملامح استخداماته للإشارة إلى الخصائص السلالية، هذا وجرى استخدام المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة توصيف الشعوب غير المنحدرة من الأصل الانجليزي مثل اليهود والايطاليين والايرلنديين[2]. وتعني الكلمة الإغريقية(Ethnos)أناس أو قوم حيث وردت لدى الشاعر "هوميروس" في الإلياذة بمعنى القبيلة التي ينحدر أفرادها من جد مؤسس[3]، وهي انعكاس للانحدار من أصل واحد ومكونات متميزة عن البقية[4].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي: أما اصطلاحا تبقى العرقية من بين أكثر المفاهيم إثارة للخلاف والجدل الفقهي بحيث يصفها البعض بأنها من المصطلحات التي تتسم بالمرونة لمرونة الجماعات البشرية المتميزة والمتباينة، لكن كان هناك شبه إجماع في أوساط الانثروبولوجيين على أصل الاشتقاق للكلمة والذي يعود إلى الاصطلاح الإغريقي« Ethnos »، إلاّ أنّ مسألة التوظيف ومجالات الاستعمال لم تصل بعد إلى مرحلة الاتفاق والوقوف عند تعريف جامع مانع يوحد رؤى وتصورات الباحثين والدارسين للعرقية.[5]

فهناك من الباحثين من يجعل العرقية مرادف للأقلية ويتم استعمالها للدلالة على جماعة تشكل القلة في المجتمع، حتى وإن كان ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك على اعتبار أن العرقية قد

---

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه(23)، طبعة 02، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص101.

[2] رابح مرابط، "أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، مرجع سابق، ص11.

[3] محمد الأمين بن عودة، "النظام الفيدرالي وإدارة التنوّع الإثني: دراسة حالة السودان"، رسالة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص09.

[4] نفس المرجع، ص11.

[5] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص130.

تكون جماعة أقلية كما يمكن أن تكون جماعة أغلبية في إطار الجماعة الوطنية. والعرقية إنما تشكل تمايز هذه الجماعات بغض النظر أنها تمثل الأغلبية أو الأقلية العددية في الدولة.[1]

في حين نفر آخر من الدارسين يستخدم مفهوم العرقية بمعنى القومية التي على أساسها ظهرت دول في عدة مناطق من العالم كبلغاريا – المجر – فنلندا وغيرها[2]، على غرار عالم الاجتماع "فيشمان" الذي ربط بين المصطلحين بقوله "تصير المجموعة الاثنية (العرقية) مجموعة قومية عندما يكون لديها تصور لتاريخها الجماعي وعندما يعي أفرادها هذا التصور ويتجاوبون معه، أي وجود مجموعة أفراد متخصصة في خلق رموز وقيم عامة تصدر عن هذا الماضي الجماعي وتعبر عنه وتعمل على الترويج له ". وهي الفكرة التي نفاها "برهان غليون" في نفيه لمسألة التجانس الكلي للأمة وهو مايلغي فكرة الترادف بين العرقية والقومية أو بين العرقية والأمة، كون القومية مصطلح يحمل دلالات سياسية اديولوجية لا يجب ربطها بظاهرة العرقية، بحيث ينصرف مفهوم القومية إلى الشعور الجماعي بوجود ملامح مشتركة تاريخية سياسية وعرقية وثقافية لدى أمّة ما، ومن هنا يتضح كيف بإمكان القومية أن تضُم العديد من المجموعات العرقية[3]، لذلك من غير الممكن وضعهما في خانة الترادف.

وفي ذات السياق لابد من توضيح نقطة مهمة متعلقة بالعرق « race » والعرقية « Ethnos »فهناك من يميز بين المفهومين، فبالنسبة للعرق أو العنصر « race »هو ذلك المصطلح البيولوجي الذي يعبر عن موروثات جينية تشترك فيها مجموعات بشرية بعينها دون سواها غير أن مفهوم العرق غير واضح وهو ما أكد عليه "بيتر ويد"(Peter Wed)في كتابه « Race ,Nature and Culture »بقوله أن "العرق كمفهوم غير واضح وأنّ الكثير من النظريات الدارسة له لا تنطوي على أساس واضح، وأنّ الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية؛ تخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكه وتجاهلت الجانب البيولوجي في فهم العرق".[4]

---

[1] بشير شايب، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص 18.

[2] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان،مرجع سابق، ص132.

[3] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص302.

[4] سمية بلعيد، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص10.

أما العرقية والتي يعود أصلها اللغوي إلى اللفظة اليونانية « ethnos »فهي التي يُعرِّفها الباحثون، بأنّها تلك الجماعة التي غالبا ما تتميز بالكم البشري الأقل، والتي يشترك أفرادها في مقومات بيولوجية ومقومات اجتماعية وثقافية وتكون هذه الجماعة مدركة لهويتها العرقية[1]، ويشير "بانتون" (Pantone)أنّ العنصر يرمز للتصنيف السلبي للناس عكس العرقية التي ترمز للتماثل الايجابي.

فالعرقية بناء على ذلك هي شعور جماعة بأنّ لها انتماء واحدا، يوازي الانتماء مع الولاء للدولة ولم يصبح مدلولها المعاصر يقتصر على العرق أو العنصر فحسب، وإنّما تشمل ما يكتسبه الفرد من تراث ثقافي وما يرثه من مقومات اجتماعية[2]، على اعتبار أن العنصر أو الانحدار من نفس الأصل للتمييز بين الجماعات، أصبح غير مرُحّب به في استنتاجات واديولوجيات علماء الانثروبولوجيا بسبب الاختلاط والتمازج الذي حصل بين مختلف الأجناس، وهو الأمر الذي أفرز حقيقة عدم وجود عنصر نقي وأصل يَسْمى؛ وينفرد بخصوصية العرقية سواء بيولوجيا أو ثقافيا، بالنظر إلى الرحلات والهجرات التي شهدها العالم لاسيما بعد سيادة منطق العولمة الذّي اضمحلت معه الحدود وتوحدت الثقافات.[3]

العرقية هي الترجمة العربية لمصطلح الاثنية الذي شاع التعامل معها في الكتابات كما هي في لغتها و أصله الإغريقي مع وجود طائفة كبيرة من الباحثين ممن يؤكدون على ضرورة التفريق بين المصطلحين، في الوقت الذي ظهر فيه هذان المصطلحان مترادفان يؤديان نفس المعنى على سبيل المثال في إحدى تعريفات المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلومUNESCOللعرقية أين جعلته مرادفا للاثنية، نفس الشيء بالنسبة للباحث "عزمي خليفة" في معرض حديثه عن التكامل الوطني في إفريقيا حين قال أن الاثنية هي سلالة أو عرق.[4]

وفي تعريف آخر للعرقية ذهب "محمد السيد سعيد"إلى أنّ العرقية هي بمثابة الاثنية، عندما قدم توصيف للطبقية أو التمايز الاجتماعي المبني على العرقية حيث وضع قبالتها المصطلح Ethnic » « Stratificationووضع مقابل الموقف العرقي عبارة« Ethnic Situations » وهو ما يدل على أنّ

[1] محمد الأمين بن عودة، "النظام الفيدرالي وإدارة التنوّع الإثني: دراسة حالة السودان"، مرجع سابق، ص12.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، (القاهرة: درا الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص145.

[3] رابح مرابط،"الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمّة"، مجلّة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص13.

[4] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق، ص100.

العرقية هي الترجمة العربية للكلمة الإغريقية"الاثنية"، وهو ما أكّد عليه " إيليا حريق " حين استخدم العرقية بمعنى الاثنية في حديثه عن الروابط التقليدية المتأصلة في الانتماء إلى جماعة معينة.[1]

مرونة مصطلح العرقية وعدم الدقة في استعماله نوّه إليه الدكتور "رياض عزيز الهادي" في دراسة له عن المشكلات السياسية في بلدان العالم الثالث، حيث أكّد أنّ الاثنية أو العرقية مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وتستخدم أو تصف مفاهيم تنطبق على العنصر أو السلالة، الحضارة، الشعب والقبيلة ...الخ، فعندما يكون هناك تمايز حسب "رياض عزيز هادي" بين الجماعات في اللغة نقول هي جماعة اثنية أو عرقية، وكأن يكون الاختلاف في السلالة بين فئتين نقول بوجود جماعة عرقية.[2]

وعليه فمصطلح العرقية بالنسبة لهذه الطائفة من الباحثين التي أبرزنا وجهات نظرهم، تدل على درجة التمايز والتباين التي قد توجد بين جماعات بشرية معينة داخل المجتمع بغض النظر عن مظهر هذا الاختلاف، إن كان في عامل الدين أو اللغة أو العرق أو السلالة أو غيرها من صور التباين، وهي الأفكار التي لم يعتمدها تيار آخر من الباحثين الذين ربطوا العرقية بالعرق والعنصر والأصل المشترك، على أنّها أحد عناصر الاثنية إلى جانب الدين واللغة والثقافة.

وبالعودة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، نلاحظ كيف ورد العرق أو العنصر في كل من المادة الثانية من الإعلان وكذا المادة الثانية من الجزء الثاني من العهد، كإحدى العناصر التي لا يقبل التمييز على أساسها بين الناس في نيل الحقوق والقيام بالواجبات. حيث تم التأكيد في هذه النصوص القانونية على ضرورة تمتع الإنسان بكافة الحقوق والحريات من جهة، ووجوب كفالة الدول لهذه الحقوق من جهة أخرى دونما تمييز على أساس العنصر،العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل المشترك القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك.[3]

وفي الأخير حتى لا نسهب في هذا الجدل الفقهي ولدواعي الدراسة، نكتفي بهذا القدر من التوضيحات حول مفهوم العرقية لاسيما فيما يتعلق باستخداماتها وتوظيفها الذي لا يمكن الوصول لرأي موحد بشأنه، غير أنّه يمكن الاستقرار على عناصر ونقاط لابد من أخذها بعين الاعتبار في دراستنا للعرقية، ما دام الهدف من الدراسة ليس التأكيد على أصل العرقية وتوظيفها بقدر ماهو معالجة

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق، ص101.

[2] نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، (القاهرة: مكتب غريب، 1991)، ص92.

[3] عروبة جبار الخزرمي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 530.

الصراعات العرقية ومتغير التوازنات الأمنية.وبالتالي يمكن القول أن العرقية أو الاثنية هي ذلك الشعور أو الإحساس الذي يتولد لدى مجموعة بشرية معينة بأنّ لها انتماء واحد في كل من السلالة أو العنصر البشري؛ اللغة؛ الدين؛ الثقافة وغير ذلك من مقومات العرقية.

الفرع الثاني: مفهوم الجماعات العرقية والحركة العرقية

أولا: تعريف الجماعة العرقية

دخل مصطلح الجماعة العرقية حيز الاستخدام لأول مرّة عام 1909 وأصبح هو بدوره أحد أكثر المفاهيم الخلافية، حيث تردد مضمونه لدى الأوروبيون في العصور الوسطى على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود، أي كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المسيحية أو اليهودية. غير أن المدلول المعاصر لعبارة الجماعة العرقية ظل يكتنفه الغموض بين المنشغلين بالدراسات الاجتماعية لدرجة أن بعض الباحثين يرى أن عبارة الجماعة العرقية لا تعدو أن تكون بديلا للفظة الأقلية، ومن الأفضل حسبهم استخدام مفهوم الأقلية نظرا لأنّ مفهوم العرقية لا يشيع استخدامه على نطاق شعبي واسع.[1]

نحن من جانبنا نتحفظ على هذا الرأي، لما ينطوي عليه من خلط بين المفهومين وأنّ الأقلية هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، وتختلف في تكوينها بيولوجيا أو بروابط فيزيقية (وحدة الأصل والسلالة) أو ثقافية (وحدة اللغة والدين) عن بقية السكان[2]، وهكذا فإنّ أيّ أقلية هي جماعة عرقية في حين أنّ كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية. ومهما يكن من أمر ورغم الجدل المطروح يمكن التوصل لمفهوم الجماعات العرقية من خلال التعاريف الآتية:

فالجماعة العرقية "هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو الأصل، على أن يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات". في حين عرّفت موسوعة كولومبيا الجديدة الجماعة العرقية بأنّها "صنف من الشعب أين تختلف ثقافته عن أغلبية المجتمع".[3]

ويبقى تعريف عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني سميث" (Antony Smith)من أبرز وأهم التعاريف حول الجماعة العرقية، حين عرّفها بكونها "مجموعة من السكان لها أسطورة أي الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة". وبالتمعن في هذا

[1] النذير بولمعالي، "العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد45، ربيع 2010، 2010/05/03، ص03.

[2] سمير التنير، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)،ص59.

[3] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص303.

التعريف نلمس أهميته التي تكمن في احتوائه على عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند الحديث عن أية مجموعة عرقية يمكن إجمالها فيما يلي:

1: أولى هذه العوامل هو عامل السكان وضرورة تواجد مجموعة سكانية مما يعني التركيز على العدد أي نسبة معينة معتبرة من الأشخاص، تملك اسم لتطوير الهوية المشتركة المبنية على وحدة الدين أو اللغة أو التقاليد مع ضرورة إدراك هذه الجماعة لهذه الهوية.

2: ثاني العوامل الذي يشكل القاعدة الأساسية للمجموعة العرقية والذي يستحيل التخلي عنه لجوهريته ومحوريته هو الأصل المشترك.

3: وجود وطن وإقليم خاص ترتبط به هذه المجموعة العرقية ويكون بمثابة بلد تسكنه.

4: ضرورة توفر عنصر التضامن والتلاحم والتكتل ضمن أي مجموعة عرقية على اعتبار أنّ الاثنية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي وهو ما يفسره مطلب الانفصال الذي باتت المجموعات العرقية ترفعه كشعار لحكم ذاتي. ومن خلال التعريفات المتقدمة يمكن أن نخلص إلى أن الجماعة العرقية هي تجمع بشري يرتكز على هوية ذات مقومات موحدة وخصائص يتقاسمها أفراد هذا التجمع سواء كانت بيولوجية أو ثقافية .

وتأسيسا على ذلك يبدو جليا الفارق بين مدلولي عبارتين طالما أخلط بينهما العديد من الدارسين وهما الجماعة العرقية « ethnic group » وعبارة الجماعة السلالية « racial group »فهذه الأخيرة ما هي في الحقيقة إلا تجسيد وتوصيف لأناس بملامح فيزيقية وثقافية مشتركة، عكس الأولى التي يشترك أفرادها في روابط فيزيقية ومثلها ثقافية تتفرد بها عن جماعات أخرى في ذات المجتمع، وبالتالي حدود هذه المجموعة وسط الجماعات الأخرى تكون حدود ثقافية وسلالية، فعندما نتحدث عن مجموعات عرقية وسط المجتمع فنحن هنا بصدد الإقرار بوجود هذا التمايز الثقافي.[1]

كما أن الجماعة العرقية ليست بالضرورة مجرد جزء من الكيان البشري لمجتمعها وإنّما بالإمكان أن تشكل بمفردها هذا الكيان كالإنجليز والألمان والفرنسيين في دولهم (كما قد تشكل جماعة واحدة هذا الكيان البشري لعديد من الدول وهذا حال العرب)، وهنا نكون بصدد أمّة فمثلا لا نطلق على الفرنسيين في فرنسا عبارة جماعة عرقية وإنما نقول الأمة أو الشعب الفرنسي، بينما نصف الفرنسيين في إقليم كيبيك في كندا بأنهم جماعة عرقية. وهكذا يتضح بجلاء الفارق بين مدلولي الأمة وعبارة الجماعة

[1] توماس هايلاند اريكس، العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة لاهاي عبد الحسن، (الكويت: عالم المعرفة، 2012)، ص27.

العرقية وبالتالي فمقومات الذاتية العرقية قد تكون مقومات فيزيقية بيولوجية كما قد تكون اجتماعية ثقافية.[1]

المقومات الفيزيقية للذاتية العرقية: تتمثل في وحدة السلالة أو الأصل أو العنصر الذي يتشكل منه أفراد الجماعة، وما يتولد عليه من تقاسم أفراد هذه الجماعة لسمات بيولوجية ناتجة عن الوراثة ويمكن إبراز نوعين من هذه السمات، سمات هيكلية وسمات سطحية.[2]

وبالنظر إلى كل هذا فالتمييز سلاليا بين الجماعات البشرية إنما يرتكز على افتراضيين الأول هو ذلك النقاء الذي يُميِّز الجماعة على مستوى العنصر الذي تنحدر منه، والثاني هو تواجد اختلافات غير فيزيقية تنطوي عليها الاختلافات الفيزيقية السلالية ألا وهي مثلا درجة الذكاء والنشاط والانضباط وروح المسؤولية والأخلاق. غير أن هذين الفرضين يفتقران للسند العلمي فمعظم الأبحاث والحقائق تؤكد اختلاط الأجناس البشرية، بسبب الهجرة والمصاهرة التي عرفتها الأجيال المتعاقبة، وأصبح بذلك الحديث عن جنس أو عنصر بشري صاف من قبيل المستحيل، مع ذلك يبقى التمايز السلالي بنوعيه من مقومات الذاتية العرقية والذي يرسم بشكل كبير طبيعة العلاقة بين هذه الجماعات.[3]

المقومات الثقافية للذاتية العرقية: والتي تبرز في مقومي وحدة اللغة والثقافة ووحدة الدين، بالنظر إلى أهمية الثقافة واللغة في تكون الهوية الجماعية لتركيبة بشرية معينة، ومحورية هذا المقوّم في تحديد العلاقة بين الجماعات العرقية المختلفة[4]. ومن جهة أخرى وبالنظر إلى مكانة عامل الدين في توجيه السلوك العام للجماعة فإنّه يُعدُّ مقوما بارزا من مقومات الذاتية العرقية لها، فتماشيا مع أوضاع معينة قد يتغاضى المرء في سلوكه عن رابطة اللغة أو الانتماء السلالي؛ ولكن ليس من السهل أن يتخلى عن العقيدة الدينية، وهو في سعي دائم لممارسة شعائره الدينية وحمايتها؛ لهذا غالبا ما يكون البعد الديني سبب نشوب وتطوّر الصراع العرقي.[5]

وعليه فإنّ مقومات الذاتية العرقية تجمع بين المقوم الفيزيولوجي والمقوم الثقافي ولا يشترط توفر كل هذه المقومات حتى نقول عن جماعة ما أنّها عرقية، بل يكفي اشتراك أفراد الجماعة في واحد من هذه المقومات سواء اللغة أو الدين أو السلالة، بشرط أن يكون هناك قدر من الإدراك بين هؤلاء الأفراد

---

[1] Alicia Fedelinochiarez,Florence Guido-Dibrito " Racial and Ethnic Identity and Development " ,New Direction for Adultand Continuing Education,pp,39-47,no. 84,Winter1999, p40.

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الطبعة02، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص90-91.

[3] نفس المرجع، ص95.

[4] نفس المرجع، ص99.

[5] نفس المرجع، ص100.

على النحو الذي يؤثر على أنماط سلوكاتهم إزاء الجماعات الأخرى وهو الأمر الذي يوجه طبيعة العلاقة بين الجماعات العرقية.[1]

تصنيف الجماعات العرقية: تأخذ الجماعات العرقية تصنيفات عديدة وكثيرة مردها كثرة المقاييس التي يعتمدها الباحثين في هذا التصنيف وفي هذا الإطار يمكن رصد اتجاهين:

الاتجاه الأول: الذي يصنف الجماعات العرقية وفق مقومات ذاتيتها، وباعتماد هذا المعيار نجد كل من السلالة التي يرتبط أفرادها بمقوم الانحدار من ذات الأصل والعنصر البشري، وهو النوع من الجماعة ذو الانتشار الواسع على شاكلة المجتمع الأمريكي الذي ينم عن جماعات سلالية متباينة فيما بينها، حيث نجد جماعة البيض التي تشكل الأغلبية وذات الانحدار من الأصول الأوربية[2]، بالإضافة إلى جماعة الزنوج ذات الأقلية والانحدار من الأصل الإفريقي، ورغم اشتراك البيض والزنوج في ذات اللغة والثقافة والدين، إلاّ أنّ تباين الفريقين من حيث السمات الفيزيقية يجعل منهما جماعتين عرقيتين متمايزتين.

بالإضافة إلى الجماعة السلالية نتعامل في إطار هذا المعيار مع الجماعة اللغوية التي تجمع أفرادها لغة واحدة، تنم عن ثقافة واحدة على غرار التعددية اللغوية في السودان والعراق والهند...الخ. زيادة على صنف آخر ألا وهو الجماعة الدينية الذي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية، وما المجتمع السوداني واللبناني إلا نموذج عن المجتمعات المتعددة الديانات والتي تشهد حروب عرقية دينية وطائفية كبيرة.[3]

أمّا الاتجاه الثاني فهو الذي يعطي تصنيف للجماعات العرقية حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فأنصار هذا الاتجاه يميزون بين الجماعات المسيطرة والجماعات غير المسيطرة. فالنوع الأول هو الذي يمثل الجماعة العرقية التي يحتل أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، ويسجلون هيمنتهم على تولي السلطة وكل الوظائف السامية في المجتمع، وبمفهوم المخالفة لما قيل فإنّ الجماعة العرقية غير المسيطرة هي الجماعات التي لا تُسند إليها الوظائف السامية، ولا يتم

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص103.

[2] بشير شايب، "مفهوم الأقليات وعوامل نشأتها"، اطلع عليه بتاريخ07مارس2013 على الموقع التالي: Bchaib. net/mas / index : PHP ?

[3] Marta Reynal,"Querol,Ethnicity,Political System, and Civil Wars", Journal of Conflict Resolution, pp.29-54, vol.46, no.1, Febraury2002, p29.

إشراكها في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة وهي بذلك تعاني التهميش والإقصاء والتمييز داخل مجتمعاتها.[1]

ثانيا: الحركة العرقية

تعريف الحركة العرقية: إنّ مبدأ عدم المساواة بين الجماعات المكونة للمجتمع الواحد والتي غالبا ما تتصف بها المجتمعات المتعددة العرقيات كما سبق وان أسلفنا الذكر، إنما هي السبب وراء توليد مشاعر العداء والسخط لدى الجماعات غير المسيطرة، وكإفراز لهذا الواقع تنشأ لدى هذه الجماعات حركات سياسية اجتماعية ترمي إلى تخليص الجماعات من سياسة اللامساواة والظلم، والانفصال بها عن مجتمع لا يمثل هويتها العرقية وهو ما يعرف بالحركة العرقية « Ethnic mouvements ».[2]

فالحركة العرقية هي إذن حركة سياسية اجتماعية منظمة في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة، بحيث يتوفر لهذه الحركة العرقية برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي تتمثل في إعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما التي تكون في موقع المسيطرة منها، هذا وتستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه وفي أحيان أخرى تود الارتقاء بجماعتها إلى تبوأ موقع السيطرة في مجتمعها. وعلى العموم تبقى كل الحركات تعمل على انفصال الجماعة العرقية التي تمثلها عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة تجسد هويته؛ أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل بلوغ أهدافها تلجا الحركة إلى تبني وسائل عديدة تجمع بين السلمية والعنف.[3]

ومن ثنايا التعريف يتضح أن الحركة العرقية هي حركة منظمة أي لها إطار تنظيمي قوامه مؤسسات سياسية وعسكرية، وتترأسه قيادة يلتف حولها عدد كبير من الموالين من الجماعة العرقية والذين على إيمان وقناعة بأهداف ومبادئ الحركة العرقية هذه. والتي تتمثل في السعي نحو تحقيق المساواة أو الحصول على الحكم الذاتي وكذا الارتقاء بها إلى موقع السيطرة في مجتمعها[4]، بالإضافة إلى هدف الانفصال الذي ترمي إليه الحركة العرقية، والذي يشكل أبرز مطلب لها بحيث ترغب من وراءه في تشكيل كيان مستقل لها؛ أو الانضمام إلى دولة أخرى تتقاسم معها نفس المقومات وعناصر

[1] Wsevolod w.Isajiro, " Definition and Dimensions of Ethnicity: A theoretical Framework ", paper presented at conference on the Measurement of Ethnicity, 01-03April, 1992, p12, on:https://tapace,library,utronoto.Ca/retrieve/132/Deb-DimboEthnicity. PdF, (23-04-2013).

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص137.

[3] نفس المرجع، ص138.

[4] يمكن أن نطلق على هذا النوع من الحركات مصطلح "حركات ارتقائية" أو "استعلائية".

الهوية[1]، وهذا حال حركة "صومالي أوجادين" في إثيوبيا التي تطالب بالانفصال للانضمام للدولة الأم الصومال.

وبغية تحقيق هذه الأهداف تتخذ الحركة جملة من الوسائل منها ما هو سلمي كإنشاء جمعيات مجتمع مدني وأحزاب تتبنى أفكارها، كما قد تركز على العنف بشتى أساليبه كحرب العصابات والحرب النظامية، عمليات الاختطاف والاغتيالات والتصفية الجسدية.

إنّ الحركة العرقية إنما تنشأ بالأساس لتمثيل مجموعة عرقية معينة تحاول من خلال إطارها التنظيمي رفع مطالب هذه الجماعة، والتي يمكن تلخيصها في المطلب الثقافي والمطلب الاقتصادي. بحيث يكون لكل هدف ومبتغى درجته الخاصة من التأثير على الشأن العام والاستقرار الكلي للبلد، وعليه فيما تتمثل هذه المطالب وكيف يمكن النظر إلى موقعها في خارطة الاستقرار العام؟

- **المطالب الثقافية:** بالنظر إلى مكانة المقومات الثقافية في تشكيل الذاتية العرقية غالبا ما كانت اللغة والدين والعادات والتقاليد أبرز مطالب الجماعات العرقية، والتي جعلت الحركة العرقية تضعها في صدارة الأهداف التي تنادي بها، من أجل الحصول على استقلال ذاتي وحرية في ممارسة هذه القيم الثقافية[2]. فعادة ما تتخذ الحركة العرقية من احترام دين الجماعة التي تمثلها، وكذا العودة إلى العلمانية وفصل الدين عن الدولة، مطلبا أساسيا من جملة مطالباتها بالتعددية اللغوية أو أولوية لغة الجماعة العرقية عن باقي الجماعات في المجتمع الكلي، لما للغة من أهمية في إبراز الهيمنة والسيطرة خاصة إذا كانت رسمية، ولهذا تعمد الحركة العرقية لأن تكون لغة الجماعة رسمية حتى تضفى عليها شرعية أكبر، ناهيك عن المطالبة باحترام العادات والتقاليد والموروث الثقافي للجماعة بأكملها.[3]

- **المطلب الاقتصادي:** إنّ شعور الجماعة العرقية بالظلم واللامساواة وسط ظروف اجتماعية صعبة، تدفع بالحركة العرقية إلى المطالبة بالتوزيع العادل للثروات عن طريق مراعاة مبدأ التكافؤ في الفرص بين الجماعات،وتضمين برنامجها بضرورة تنمية الإقليم الذي تقطنه هذه الجماعة وتحسين المستويات المعيشية لأفرادها[4].كما تجدر الإشارة إلى أنّه غالبا ما تكون مثل هذه الأقاليم غنية بثروات جمة، ولكن استفادة أهاليه منها يكون محدود جدّا وهو الأمر الذي يرفع سقف مطالب هذه الحركات التي تتجه نحو إستراتيجية وهدف آخر يتمثل في الانفصال « sécession »، حتى تتمكن من استغلال مواردها.

[1] Aleksander Pavkovic and Peter Radan," In Pursuit of Sovereignty and Self-Determination: People, States and Secession in the International Order", Macquarie law Journal, vol.3, 2003, p03.

[2] توماس هايلاند اريكس، العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية، مرجع سابق، ص190.

[3] سمية بلعيد، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيريها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، المرجع السابق، ص20.

[4] نفس المرجع، ص21.

– **المطالب السياسية:** تتجلى هذه المطالب في عدة صور لعل أبرزها محاولة الحصول على استقلال إداري أو حكم ذاتي، ضمن فدرالية تضمن الاعتراف بقيمة هذه الجماعة، بالإضافة إلى بلوغ أرقى المناصب في جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرسمية[1]، وهو ما يصب في دائرة تقرير مصير هذه الجماعة العرقية. بحيث تبقى أعلى مستويات تقرير المصير هو تبني معظم الحركات لمطلب الانفصال، الذي يشكل تحديا حقيقيا للسلطة السياسية القائمة في أي بلد[2]، كونه يمثّل ذلك الجهد للنأي بالذات من مجال سلطة الدولة ليس بالابتعاد عن حدودها القائمة بل بإعادة رسم هذه الحدود حتى لا يكون المرء متضمن فيها، وهو بذلك يتضمن مطلب الحصول على الأرض ما يعني تأسيس كيان مستقل خاص بهذه الجماعة العرقية.[3]

وبالتالي فان انفصال جزء من التراب الوطني لأي كيان إنّما ينِّم عن خطر حقيقي يهدد ليس فقط الدولة المعرضة للتفتيت بل الجوار الإقليمي بأكمله، إن لم نقل المستوى الدولي برمته على اعتبار أن هذا الانفصال ستصاحبه تداعيات سياسية اقتصادية وحتى ثقافية. لهذا نجد اتجاهين فيما يتعلق بالانفصال بين معارض ومؤيد له، فالمؤيدون يبررون النزعة الانفصالية للحركات العرقية، بكونها حق مشروع في سبيل إزالة الظلم والاضطهاد والحرمان من الفرص المتساوية في أداء الوظائف العامة بالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

أمّا المعارضون في مقدمتهم "هيراكليدس" (Heraclédes)فيرفضون الانفصال خوفا من البلقنة ونظرية الدومينو، وكذا إمكانية تواصل عملية تقسيم الدولة خاصة إذا كانت غير متجانسة عرقيا، بالإضافة إلى ما يمكن أن ينتج عن الانفصال من بروز دول فتية غير فعالة أو فاشلة، مع عرقلة مسار الديمقراطية في العديد من الحالات، وكذا المساس بالوحدة الإقليمية لسيادة الدولة وهو مبدأ عالمي وشرط أساسي لتحقيق الاستقرار في العالم، ولهذا الغرض نجد أنّ العديد من الباحثين تحدثوا عن العلاقة بين العرقية والصراع الدولي.[4]

وترجع الحركات العرقية غالبا لخيار الانفصال بعد أن تكون قد قدمت مطالب اقتصادية وأخرى ثقافية، واستنفذت كلّ المحاولات السلمية في سبيل الحصول على ذلك. وبسبب تعنت النظام الحاكم

---

[1] Stefan Wolff, Approaches conflict Resolution in Divided Societies: The Many Uses of Territorial Self-Governance, Ethnopolitics papers, no.05, p04,on: http://WWW ethnopolitics.org/ Ethnopolitics-papers/Eppoor, pdf, (27-05-2013).

[2] رابح مرابط، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، مرجع سابق، ص40.

[3] برنامج التدريب المهني، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، 2006، ص93،اطلع عليه بتاريخ 05أفريل2013، على الموقع التالي:WWW.USINP.Org/Training/online:

[4] V,P. Gagnon jr, " Ethnic Nationalism and International Conflict :The Case of Serbia", International Security, pp.130-166,vol.19, Issue3,(winter1994-1995), p134.

وعدم اهتمامه بانشغالات هذه المجموعة زيادة على أقلمة وتدويل الشؤون الداخلية، تصبح هذه الحركات ذات طابع انفصالي تسعى إلى حصول جماعاتها العرقية على استقلالية مطلقة عن أي تدخل من قبل الدولة الأم، التي مارست تهميش واستغلال كبيرين[1]. كما يمكن أن تتمحور المطالبات السياسية حول السعي إلى ضم الأراضي وإدماج أقاليم أخرى[2]، تقاسمها نفس المقومات العرقية من دين مشترك وعنصر بشري واحد ولغة موحدة...الخ.

المطلب الثاني: الاتجاهات التفسيرية والتطورات النظرية للصراعات العرقية

الفرع الأول: مفهوم الصراع العرقي

أولا: تعريف الصراعات العرقية

إنّ الظاهرة الصراعية تعد ملازمة لطبيعة العلاقات الدولية وتنفرد عن غيرها من الظواهر بكونها ظاهرة متناهية التعقيد، بحيث يرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها وتفاوت مستويات حدوثها بالإضافة إلى ذلك الاختلاف الذي يحدث على مستوى أطرافها والجهات المحركة لها. ما المقصود بهذه الظاهرة؟ وكيف يمكن تعريفها وتفسيرها من الجوانب والأبعاد العرقية؟

فالصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها وهو ما ينجر عنه في التحليل الأخير اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق[3].

فالصراع أيضا هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وأنّه يرتبط بجملة قضايا على غرار الحدود الجغرافية، عدد الأطراف المشاركة فيه، حجم الموارد والإمكانيات المخصص له، ونوعية الأسلحة المستخدمة وما تنطوي عليه من خصائص تدميرية. كما يرتبط الصراع أيضا بما تسطره الدولة من أهداف[4]، تلجأ بغية تحقيقها إلى كافة الوسائل سواء كانت

[1]Abdalla Bujra, "Their Causes and Their Political and Social Environment", accessionalpaper,no.04,by Development policy Management forum (DPMF),(Ethiopia, Addis Ababa, 2002), p08.
[2] Ibid, p09.
[3]إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص223.
[4]نصر الدين بوسماحة، مفهوم الصراع الدولي، مقياس تسوية المنازعات الدولية، محاضرة ملقاة على طلبة سنة أولى ماجستير، علوم سياسية، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، محاضرة غير منشورة، جامعة وهران، 03جانفي2012.

مشروعة أو غير ذلك. هذا ويُعرّف الصراع أيضا على "أنه التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته".[1]

ويقول "كوزر"(Coser)أن الصراع يحدث بين الأفراد أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض،أو داخل الجماعة ذاتها، وهو ما يُفسر حقيقة الصراع بكونه عملية اجتماعية تنشا غالبا نتيجة،غياب التجانس الاجتماعي وانعدام التوافق الفكري وسيطرة المنظور البرغماتي على مجمل العلاقات بين الأطراف المشكلة للصراع، والتي يمكن أن تتمثل في شخص أو أسرة أو دولة أو قبيلة أو مجتمع بأكمله أو نسل بشري معين بديانة وتقاليد معينة. وأمام هذا النوع الأخير من طرفي الصراع نكون أمام ما يصطلح عليه بالصراع العرقي، وبذلك ماذا يقصد بالصراعات العرقية؟

إذا كان الصراع في الأساس كما سبق وأن قلنا يعكس جوّا من التنافس واللاتوافق بين الأطراف المشكلة له، بغض النظر عن هويتها فان الصراع العرقي "هو صراع داخلي تتنازع فيه مجموعات مختلفة عرقيا، حول العديد من القضايا يصفها البعض بأنها مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع. غير أن ذلك لا ينفي حقيقة الأهداف المنطقية التي وراء هذا الصراع وهو ما تؤكده المطالب المشروعة للعديد من المجموعات العرقية في مجتمعاتها".[2]

ويُعرّف أيضا على أنه نوع من الصراع الداخلي بين جماعتين مختلفتين عرقيا في الأصل واللغة والدين[3]، على غرار ما شهدته منطقة البحيرات العظمى من صراعات بين قبائل التوتسي والهوتو في رواندا وعدة دول أخرى من العالم[4]. أما "مايكل براون"(Michel Brown)يعتبر أنّ الصراع العرقي هو "خلاف بين جماعتين اثنتين حول مسائل اقتصادية سياسية اجتماعية وإقليمية، تتجسد في شكل قمع سياسي ثقافي وديني واجتماعي ضد أقلية عرقية".[5]

---

[1] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص110.

[2] Matthais Basedeau," Managing Ethnic conflict: The Menu of Institutional Engieering ", GiGa Research Programme :Violence and Security, no.171, June2011,p06, on: www.giga-hambury.de/working papers, (27-03-2013).

[3] Philipp Kuntz, " the Ethnic Issue in the Cambodian CivilWar ", paper presented in seminar of Ethnic conflict, OTTO-Friedrich-Universitat panberg, 2012-2013, p3.

[4] رابح مرابط، "اثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، المرجع السابق، ص28.

[5] Gurseh G. Ismayilove, " Ethnic conflict and their causes ", on: http://dspace.khazar.org/jspui/bitstream/123456789/136/1/Gursel G. Jsmayilove.doc,(24-11-2012).

ومن ثنايا هذه التعريفات نعود لنعقب على نقطة مهمة مفادها، أنّ الصراع لا يكون نتيجة اضطهاد ممارس ضد أقلية عرقية في كل الحالات على اعتبار أن المجموعة العرقية المضطهدة قد تشكل الأغلبية في المجتمع، ومن جهة أخرى هذا الصراع لا يكون طرفاه مجموعتان فقط بل قد يدور بين عدة مجموعات عرقية؛ بالخصوص في الدول التي تشكل فسيفساء وتعدد في العرقيات.

وعلى وجه العموم يمكن القول أن الصراع العرقي هو حالة الصدمات والتنازع المنتشرة بين الجماعات الاثنية المختلفة، وقد يكون هذا الصراع داخل حدود الدولة الواحدة ويشمل المواجهة بين جماعة اثنية مع جماعة أو جماعات أخرى، وفي أغلب الحالات يكون طرفاه جماعة عرقية في مقابل الحكومة أو النظام السياسي الذي يحتكر السلطة والموارد الاقتصادية ويمارس سياسية التهميش والإقصاء ضد هذه الجماعة[1]. أو تكون فواعل هذا الصراع جماعات اثنية في دول مجاورة عن طريق حركات مسلحة أو أحزاب أو ميليشيات[2]أو في إطار تحالف حكومي، في مواجهة حركات التمرد أو جماعات عرقية أو أي وحدة سياسية كانت أم عسكرية.[3]

ثانيا: أسباب لجوء الجماعات العرقية للصراع

تتعدد الدوافع التي تقف وراء اندلاع الصراعات العرقية وتختلف في العالم من منطقة إلى أخرى، بحسب خصوصية هذه المناطق وتركيبتها وموروثها التاريخي، لتبقى القارة الإفريقية من بين أكثر الجهات انتشارا للحروب والنزاعات الأهلية والداخلية والتي يعتبر الصراع العرقي أحد أشكالها، في صورة ما شهدته كل من رواندا والبوروندي وتشاد والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها[4]. وبما أنّ الدراسة ستعالج الصراع العرقي في السودان كعينة من القارة الإفريقية، حريٌّ بنا أن نعرض الأسباب التي عادة ما تُحدِث هذه الصراعات، والظروف التي جعلت من العنف العرقي الخيار الاستراتيجي لمعظم الجماعات العرقية في إفريقيا وغيرها، لبلوغ المطالب التي تحدثنا عنها في نقاط سبقت. أسباب حاول الدكتور "حمدي عبد الرحمن حسن"[5] ربطها بأربع متغيرات هي:

1- هوية الجماعة العرقية في مواجهة الهوية الوطنية: بناء على الطابع التعددي الذي تكتسبه كيانات القارة الإفريقية لا تزال مجتمعاتها تعيش غياب هوية وطنية موحدة تجمع كل

[1] Alexander Attilio vodala, "major geopolitical explanations of conflict in the horm of Africa".2003, p632,on:www giga-hamburg.de giga-Nsa2003-4-Vadala.pdf,(26-08-2013).

[2] مصطلح ميلشيات مشتق من الكلمة الاتنية Militia بمعنى جندي أو رجل مسلحا أما علم السياسة فيعتبرها بأنها تنظيم عسكري غير نظامي ينفذ أعماله بصورة حرب العصابات ضد قوات عدوه.

[3] Abdella Bujra, their causes and their political and Social Environment, op.cit, at p06-07.

[4] Stefan Wolff, Ethnic Conflict: A Global Perspective, Oxford university press,2006, p02.

[5] أستاذ في العلوم السياسية ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية بالقاهرة.

التشكيلات البشرية وتعبر عن معظم الإيديولوجيات السياسية، وسط بروز هويات المجموعات العرقية وتزايد إدراك الأفراد لهذه الهويات، وهو الأمر الذي يعزز فرص امتلاك مؤسسات ذات طابع عرقي توازي المؤسسات الرسمية مما يشكل تهديد لسلطة الدولة الوطنية[1]، وبالتالي تصبح المواجهة بين الهويات من العوامل المساعدة لهذه الجماعات على تبني الصراع لفرض منطقها ومؤسساتها.

2- سياسات الحركات الاستعمارية: إن التكالب الاستعماري الأوروبي على إفريقيا أوجد خرائط بحدود عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف أو تراعي المصالح الإفريقية ولا الواقع العرقي لها، فمن جهة تعرضت جماعات عرقية إلى التفكيك وقسمت بين دولتين أو أكثر، ومن جهة ثانية وجدت جماعات عرقية كان بينها عداء وتاريخ مشحون نفسها داخل كيان واحد وحدود إقليمية واحدة.وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف، ودفع بالجماعات العرقية إلى عدم التخلي على أحقاد الماضي واستحضاره عند كل تجاذب أو توتر يحدث بينها[2]، وبالتالي عدم ترسيم الحدود أو بالأحرى ترسيمها غير الواضح والذي لا يسند إلى مقاييس يحضى بقبول الأطراف، هو فعل مقصود من هذه القوى حتى تضمن صورة الفوضى العارمة للقارة وتبقى تحافظ على قدم لها في المنطقة.

وهو ما يؤكده حضورها وتدخلها في العديد من النزاعات الحدودية أو حتى العرقية داخل الدول الإفريقية بداعي الوساطات والمساعي الحميدة لحل النزاعات، وفق ما تضمنه لها الاتفاقيات والمعاهدات من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول صاحبة الأنظمة الشمولية والديكتاتوريات التي لا تعترف بالآخر أي المعارضة، وتفتقر إلى مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية كفيلة بتحقيق برنامج النظام، بدل الاعتماد على العنف والإكراه في بلوغ الأهداف في ظل انتشار الحكم العسكري الناتج عن الانقلابات العسكرية[3]. ما يؤدي إلى تنامي نشاط الحركات العرقية المتمردة التي تحاول رفع سقف مطالبها؛ والدخول في صراعات مع النظام أو الجماعات الأخرى.

3- إخفاق مشروع الدولة الوطنية: عقب الحقبة الاستعمارية لجأت الدول الإفريقية إلى فرض الإيديولوجية التنموية القائمة على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، غير أن هذه الايدولوجية تزامنت مع احتفاظ عدة دول بملامح الفترة الكولنيالية من قمع وإكراه بدني، ناهيك

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: أسباب وأنماط المستقبل"، قراءات افريقية، ص ص، 44-54، العدد01، اكتوبر2004، ص45.

[2] نفس المرجع، ص46.

[3] نفس المرجع ، ص47.

عن سياسيات التهميش والإقصاء التي طالت شريحة كبيرة من الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني التي لم يسمح لها التعبير عن نفسها أو إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، بالإضافة إلى التضحية الجسدية لقيادات المعارضة.[1]

وهي الأوضاع التي جعلت من البرامج التنموية مجرد تبرير لتسلطية الحزب الواحد وفرض منطق أنظمة ذات تبعية إلى قوى غربية. نظرا لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها،عانت الدولة الإفريقية من أزمات خانقة طبعها الانتشار الواسع للصراعات العرقية الدينية؛ التي ساهمت في تآكل شرعية تلك الدول وأحبطت مشروع الدولة الوطنية وجعلت هذه الكيانات في طريقها للنمو.[2]

4- الصراع العرقي ومتغير العولمة والعامل الخارجي: يرجع العديد من الدارسين ما تعيشه القارة الإفريقية من صراعات داخلية لاسيما العرقية منها؛ إلى الآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، وهو ما أسفرت عنه سلطة الدولة المركزية لاسيما السيطرة على أدوات القهر المادي المشروع، والذي يعتبر حق للنظام امتلاكها دون غيره. حسب ما جاء به "ماكس فيبر" (Max Weber)وكان لتأثيرات العولمة أيضا أن ساهمت في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى السلطة المركزية سواء محليا أو إقليميا.

وهو ما يؤكِّد أنّ للأطراف الخارجية يد في انتهاك استقرار الدول الإفريقية، وليس أدل على ذلك من السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة في الثمانينات والتسعينات، والتي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء التوزيع في الموارد والدخل، مما خلق بيئة مناسبة لإنتاج الجريمة بكل أنواعها من فساد وسوق سوداء وتهريب وغيرها[3]. فالصراعات العرقية أيضا كانت نتاجا لظهور قوى وأشكال دون الدولة القومية، فالعولمة منحت لبعض القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال كانت من اختصاص السلطة السياسية، وبالتالي هذه الصراعات ترتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة وتعطي لعوامل خارجية أهمية كبيرة كالعولمة ذاتها أو تأثيراتها مثل سياسات التكيف الهيكلي.

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: أسباب وأنماط المستقبل"، مرجع سابق، ص49.

[2] نفس المرجع، ص48.

[3] نفس المرجع، ص49.

الفرع الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للصراعات العرقية

وبالنظر إلى وقع ما تخلفه الصراعات العرقية من آثار واختلالات داخل الدول التي تندلع فيها وعلى المستوى الإقليمي وكذا الدولي. ومحاولة لتفسير هذا النهج الصراعي في العديد من الدول برزت العديد من النظريات الدارسة لهذه الظاهرة أهمها:

أولا:المقاربة الأولية: وتسمى أيضا المقاربة النشوئية ويفضل الباحث هرويتز (D.Horowitz) تسميتها بالنظرية الصلبة « Hard view theory » في مقابل « soft view theory »للمقاربة الوسائلية[1]. بحيث يرى أنصار هذه المقاربة أن الصراع العرقي هو "نزاع بين جماعات يُحركه الاختلاف العرقي"، وعليه الجماعة العرقية هي الفاعل المستقل أما التباين العرقي فهو عامل أساسي لنشوب الصراع[2]. بحيث تشترك هذه الجماعات في روابط تميزها عن الغير ومن هنا يتضح أن هذه المقاربة ترتكز على مفهوم محوري هو القرابة بين أفراد الجماعات العرقية وحسب (D.Horowitz) الصراع العرقي يرجع بالأساس إلى عدم وجود قرابة تتمثل في الروابط بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع الواحد.[3]

وهو ما يذهب إليه مجموعة من الباحثين أمثال "والكر"(Walker)في تأكيدهم على أنّ أساس النزاع العرقي هو الاختلاف في الهوية، ويُولون أهمية كبيرة لقوة المشاعر في الصراع والتي يكون لها أثر في تعميق أحاسيس لدا جماعات أخرى بوجود تلك الحدود الافتراضية بينها.وفي كتابه "صدام الحضارات" يقول "صامويل هاندغتون" (Samuel Huntington)"أنّ المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون بالدرجة الأولى إيديولوجيا ولا اقتصاديا بل سيكون ثقافيا"[4]، والمقصود بذلك أنّ مصدر الصراعات سيكون الدين. ويؤكد على أنّ الناس يكتشفون هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى الحروب مع أعداء جدد هم في الحقيقة أعداء قدامى.

وعليه فالمقاربة النشوئية تؤصّل الصراع العرقي في الأحقاد التاريخية القديمة والضغائن المترسخة في ذاكرة الأفراد[5]، والتي تكون نتيجة للأحاسيس العرقية التي تحدد سلوك الجماعة العرقية اتجاه الوسط المتواجدة فيه، أين تضع حدود التقسيم فتعرف الأنا الذي يضم كل ما هو داخل الجماعة والآخر الذي يشمل كل من هو خارجها، فأفراد الجماعات العرقية لا تشعر فقط بالرغبة بالانضمام بل الإقصاء

[1]Horowitz Donald, " Structure and Strategy in Conflict ", the World Bank, April 1998, p2, on: www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf, (12- 06-2013).

[2]دندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري ابستمولوجي، ص6، اطلع عليه بتاريخ31أكتوبر2013، على الموقع التالي: http://downlood.mrkzy.com/do.php ?down=786207 .

[3] Ibid, p5.

[4] Marta Reynal-querol,"Ethnicity Political System, and Civil Wars",op.cit, p31.

[5] Bojana Blagojevic,"Causes of Ethnic Conflict: A conceptual Framework", Journal of Global Change and Governance, vol.3, no. 1, winter2009, p5.

كذلك، وبناءا على حدود التقسيم هذه تصنف الدول والجماعات العرقية حسب انتماءاتها الحضارية ومقومات هوياتها؛ من رموز ثقافية وطقوس دينية والتي تحدد السلوك الصراعي للجماعات العرقية[1]، هذا ما يعيد إثارة السؤال القديم حول طبيعة السلوك الصراعي، هل هو نتيجة للمصلحة أم للثقافة والأحاسيس؟

سؤال أجابت عليه المقاربة الأولية باعتبارها أنّ الصراع ما هو في حقيقة الأمر إلاّ نتيجة لدرجة التباين والاختلاف الموجود بين الجماعات العرقية، وفي هذا الصدد وضع البروفيسور "فانهاينن" (Vanhanen)مؤشر من 0إلى20 درجة لتصنيف الدول وفق معيار التنوع، وتوصل إلى أنّ أعلى درجات التنوع مسجلة لكل من تشاد بـ 144 والسودان بـ124 والبوسنة والهرسك بـ112. وأدنى العلامات من نصيب كوريا الشمالية؛ اليابان والبرتغال حيث تراوحت علاماتها بين0و2. ووضع مؤشر آخر من 0 إلى 200 خاص بالنزاع الاثني، خلص من خلاله إلى أنّ كل من السودان ورواندا وبوروندي احتلت المرتبة الأولى بـ180 درجة شدة العنف وكثرة الصراعات، تليها كل من كرواتيا بـ160 ثمّ البوسنة والهرسك بحيث جرى هذا الاختبار ما بين 1990 – 1996.[2]

هذا ما يُفسر انتشار الصراع العرقي وسط الدول المتعددة والمتنوعة عرقيا؛ التي تبقى القارة الإفريقية نموذجا لها، وبالتالي كلما زاد الاختلاف كلما ارتفعت حدة ووتيرة الصراعات العرقية. أما "سامبانيس"(Sambanis)فأوضح بأنّ الصراعات الاثنية توجد في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية؛ المتخلفة وغير المتخلفة على حد سواء[3]. وفيما يتعلق بصُنّاع القرار ومحلّهم من الصراع العرقي، يؤكّد أنصار هذه المقاربة أنّه لا يمكن تفسير سلوك صناع القرار بمعزل عن الجماعة العرقية وقيمها الثقافية التي ينحدرون منها، وبالتالي الشعور بالانتماء هو الذي يملي عليهم السلوك الصراعي اتجاه الجماعات الأخرى من خلال مركب الأسطورة/الرمز الذي يُحدِّد نظرتهم للآخر، وبالتالي الصراع ينتج من الجماعات والاختلاف وليس من التحريك السياسي عبر ممارسات النخب الحاكمة.

وخلاصة القول أن الجزم بكون الاختلاف العرقي وحده السبب في إثارة الصراع، وأنّ هذا الأخير يرتكز على الأحقاد التاريخية وينبع من القاعدة أي الجماهير غير صحيح في كل الحالات، فالكثير

---

[1] زياد الصمادي، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009، ص16.

[2] سمية بلعيد، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيريها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مرجع سابق، ص27.

[3] Nicholas Sambanis, "Do Ethnic and Non-Ethnic Civil Wars Have the Same Causes?," Theoretical and Empirical inquiry (part1), January24, 2001, at.p26-27, on: http://www.gale.edu/macmillan/ocvprogram/3/Sambanis, (01-07-2013).

من الدول ذات التباين العرقي والديني؛ والتي عاشت ماضي أليم بين جماعاتها العرقية لم تكن على الإطلاق عرضة لنزاعات عرقية بالشكل العنيف الذي تشهده دول في القارة الإفريقية، مثلا على غرار سويسرا ذات أكثر من 200 عرقية أو استراليا ذات 107 جماعة عرقية، كما أنّ النظام السياسي غالبا ما يكون وراء اندلاع هذه الصراعات بالنظر لسياسة التهميش واللامبالاة في حق بعض الجماعات العرقية من جهة، ومن جهة أخرى افتقاره لاستراتيجيات وإمكانيات تمكنه من إدارة هذه الصراعات وإيجاد الحلول لها كفيل بتزايد حدة هذه الخلافات.[1]

ثانيا:المقاربة الافتعالية أو المقاربة بالوسائل: تنطلق هذه المقاربة من افتراض أساسي مفاده أنّ الصراع العرقي ليس نتيجة الاختلاف القيمي بين المجموعات العرقية، بل يعود لأدوار الفواعل السياسية على المستوى الداخلي أو الخارجي في تحريك واستغلال هذا الاختلاف[2]، والذي في غالب الأحيان ما يكون وهمي مختلق من طرف هذه الفواعل؛ على غرار ادعاء النازية بأنّ الجنس الألماني جنس آري نقي، في الوقت الذي أجمعت كل الدراسات الانثروبولوجية على عدم وجود جنس نقي بسبب التداخل والتزاوج بين الأجناس. لكن "هتلر"(Hetler)أقنع الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا؛ هولندا والنمسا باختلافهم وسمو جنسهم وقام بهذه السياسية وفق أطماعه التوسعية.

فعلى الصعيد الخارجي يُرجع أنصار هذه المقاربة الصراع إلى المستعمر؛ الذي لعب حسبهم دورا أساسيا في إثارة الصدمات العرقية من خلال سياسة "فرق تسد" التي اعتمدها في تعميق الفوارق وتأجيج مشاعر الحقد داخل المجتمع الواحد. فالاستعمار البلجيكي والألماني كان وراء اندلاع الصراع العرقي في كل من البوروندي ورواندا، من خلال تصنيف الأهالي حسب العامل القبلي؛ ومنحه لامتيازات سياسية واقتصادية لأقلية التوتسي على حساب أغلبية الهوتو، وهو ما أدخل المجموعتين في صراع عرقي كانت له تداعيات محلية وإقليمية واسعة.

التحريك الخارجي لا يقتصر فقط على الاستعمار؛ وإنّما دول الجوار وأطراف ثالثة أخرى كالمنظمات والشركات المتعددة الجنسيات[3]، كما يمكنها أن تقوم بافتعال النزاع العرقي لتحقيق أهداف إستراتيجية؛ من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب والدعم المادي لدرجة أنّه بإمكان النزاع أن

---

[1] موسى بن قاصير، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص36.

[2] Achutoshvar Shney, "Nationalism. Ethnic Conflict and Rationality ", vol.1, no.1, March2003, p94, on: http; //www personal.Unich.edu.

[3] توماس هايلاند اريكس، العرقية والقومية: وجهات نظر انثروبولوجية، مرجع سابق، ص195.

يتحول إلى ما بين الدول، وتصبح دول الجوار طرفا فيه خاصة إذا كانت دولة قربى؛ وليس أدلّ على ذلك من الصراع العرقي الديني في السودان بين الشمال والجنوب.

أما التحريك الداخلي فيتمثل حسب هذه المقاربة في استعمال النخب الحاكمة والأنظمة السياسية للورقة الاثنية؛ كوسيلة لتحقيق مصالحها في جو من الفوضى والتناحر بين الجماعات العرقية. وبالتالي تسييس العرقية هو السبب في حدوث العنف والاضطرابات السياسية والاجتماعية، بحيث يمثل هذا التسييس جزء من إستراتيجية تهدف من خلالها الأطراف الداخلية الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية.[1]

وخلاصة القول أن الاختلاف العرقي ليس سببا في حد ذاته؛ بل هو وسيلة في يد الفواعل لتحقيق أهداف سياسية ومصالح إستراتيجية، وعليه فالنخب والدول هي الفاعل في النزاع أمّا الجماهير فهي عامل تابع عرضة للتأثير عبر آليات تحريك؛ وإمكانيات مادية وعسكرية وثقافية كبيرة من قبل الفواعل الداخلية والخارجية، التي تدفعها أسباب اقتصادية وأخرى سياسية للوقوف وراء الصراعات العرقية. كما أنّه لا يمكن نفي الاختلاف العرقي وتجاهل محوريته في نشوب النزاعات، في حين يبقى الاستعمار عامل قصير المدى قد يفسّر بداية النزاعات ولكن يعجز عن تحليل استمرارها.

ثالثا:المقاربة البنائية: يعدّ البناء الاجتماعي[2] من بين المداخل النظرية؛ التي تعتمد عليها الدراسات في مجال التنظير وفهم طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بحيث يركّز هذا المدخل على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات مابين الدوّل وداخل الدولة الواحدة، ويتناول بالتحديد قضايا الهويات والمصالح والمثل.[3]

وقد أضفت نهاية الحرب الباردة شرعية على المنظور البنائي الذي اقترب في منطلقات عديدة له من تفسير عالم ما بعد هذه الحرب، الذي شهد تغيّر في نمط الصراع من صراع بين الوحدات السياسية إلى صراع داخل الدوّل، ومن صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، وبرزت قضايا الأقليّات، وتزايدت وتيرة اللعب على وتر النعرات الذاتية، والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد[4]. فمن

---

[1] النذير بولمعالي، "العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص07.

[2] استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل "نكولاس أونيف" (Nicolas Oneuf) في نهاية الثمانينات من القرن الماضي خلال كتابه: World of Our Making

[3] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص430.

[4] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،(الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص324.

وجهة نظر بنائية، القضية المحورية بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، وبالتالي تركّز على كيفية نشوء الأفكار والهويات وعلى الشكل الذي يتم عبره التفاعل بينهم.[1]

ويؤكّد التصوّر البنائي على ضرورة وضع دراسة الظواهر والصراعات في إطارها الاجتماعي والثقافي والتاريخي، وفي تفسيرها للصراعات العرقية انتقدت البنائية كل من المقاربة الأولية والوسائلية، حيث أكدت أنّه لا يمكن النظر إلى الجماعات العرقية ككلٍ تحرّكه المشاعر العرقية، وأنّ التوجه التنازعي للهوية العرقية ليس معطى مسبق، وانّ هذه الهوية اجتماعية كانت أم سياسية ليست ثابتة بل خاضعة لتغيير في ظل ظروف سوسيوتاريخية معينة.[2]

كما أنّ الصراع العرقي هو أسلوب تحكمي يديره القادة؛ ويعبّر عن درجة التفاعل الموجود بين النخبة والجماعات العرقية /الإثنية، وهو ما يعكس حقيقة التصوّر البنائي القائم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين ثنائية البنية والعضو[3]، والبنية هنا هي النخبة الحاكمة والقادة، أمّا العضو فيقصد به الجماعات العرقية. وبالتالي تولي البنائية أهمية للخطاب السائد في المجتمع لكونه يعكس ويشكّل المعتقدات والمصالح، التي تنبع من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية[4]، كما أنّ الخطاب السياسي يحكم ويوجه علاقات التفاعل، وفي هذا الصدد يقول "فيرون" (Fearon)"أنّ بناء الهوية على أسس ومنطلقات تنازعيه وصراعية تتحكم فيه ثلاث عوامل، هي المنطق الخطابي السائد؛ الاتجاهات أو الميول النخبوية؛ والكيفية التي يتمّ بها تفسير العمل الجماهيري".[5]

---

[1] ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، ص10، اطلع عليه بتاريخ، 15أفريل2013، على الموقع التالي: IR, html www. Geocitiés. Com / adel zeggagh. /

[2] عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسّط من منظور بنائي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصّص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون الأمني، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص29.

[3] نصر محمد عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص269.

[4] عزيز نوري، نفس المرجع، ص29.

[5] عادل زقاغ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسساتي البنائي، ص3، اطلع عليه بتاريخ 16أفريل2013، على الموقع التالي: http//www. Geocitiés.com/adelzeggagh/irapproches- intervention. Html.

وعليه نلاحظ أنّ الاقتراب البنائي من خلال تصوّره؛ حاول التركيب بين المقاربتين السابقتين والخروج بمفهوم وتفسير متناسق للنزاع الإثني، لكنّه لم يسلم هو الآخر من الانتقاد، على اعتبار أنّ الدمج بين الأولية والافتعالية لا يمثل حلا للمشكلة ما دمنا غير قادرين على تحديد هوية الفاعل الأساسي والفاعل التابع، هل النخب(داخليا وخارجيا) أم الجماعة العرقية. غير أنّ قيمة هذا النموذج تكمن في كونه مفتوح، فتحديد الفاعل ومستوى التحليل يرتبط أساسا بالحالة المدروسة.

والجدول الآتي يوضح بشكل مبسّط تفسير كلّ نظرية لظاهرة الصراعات العرقية، بالتركيز على أسباب الصراع والفواعل المحركة له.

الجدول رقم (1): نظريات تفسير الصراع العرقي

المقاربات	أسباب الصراع العرقي	الفواعل المحركة للصراع العرقي
الأوليةprimordialism	التباين والتنوّع العرقي الذي تغذيه الأحقاد التاريخية	القاعدة الجماهيرية أو الجماعة العرقية
الوسائلية istrumentalism	تسييس العرقية وفق المصلحة	فواعل داخلية(النخب الحاكمة، المجتمع المدني...)،وفواعل خارجية (دوّل، منظّمات دولية...)
البنائية structuralism (الهيكلية).	ينبع من الشعور بالاختلاف الذي يعكس إدراك الانتماء لعرقية معينة.	التفاعل بين النخب (داخلية وخارجية) وبين الجماعات العرقية. – ثنائية البنية والعضو–

المصدر: من إعداد الطالبة

رابعا:المقاربة الإثنوواقعية: على الرغم من الانتقادات التي طالت أكبر المدارس هيمنة على نظرية العلاقات الدولية ألا وهي المدرسة الواقعية، إلاّ أنّها واصلت عبر أنصارها نشاطها في تفسير ظواهر التفاعل الدولي، وعرفت كيف تواكب التغيرات وتتكيّف مع المعطيات والمعايير الجديدة التي طرحتها الحرب الباردة، أين تضاعفت الفواعل بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد وفقا للمنظور الواقعي[1]. وتغيّرت طبيعة التهديدات، وبرزت مستجدات قيمية دفعت بالعديد من المنظرين إلى ضرورة

[1] تاكايوكي ياماراموراء مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، ص02، اطلع عليه بتاريخ، 20أفريل 2013 على الموقع التالي:http://www. Geocitiés.com/ adelzeggagh/sect.html .

إعادة النظر في المقاربة التي تنظر من خلالها الواقعية إلى واقع الظواهر الدولية وكان أن طالب "محمد أيوب" بتغيير نهج هذه المدرسة واقترح أن تتعدى الإطار الدولاتي لتدرس ما يحدث داخلها.[1]

فالاثنوواقعية هي التيار الجديد للواقعية، الذي تمخض عن هذه المعطيات والذي برز ليؤكد على نوايا الواقعيين في تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، من خلال دراستهم لظاهرة الصراعات العرقية، واعتمدوا على الجماعة العرقية كوحدة تحليل كما اعتمد الاثنوواقعيون في تفسيرهم للنزاع العرقي على ظاهرة الخوف أو القلق والمعضلة الأمنية[2] وعلاقتهما بحدوث النزاع.

1-الخوف والصراع العرقي: حدد"دفيد لاك" (Lake David)نوعين من القلق هما الخوف من الاندماج أو التعرض للهيمنة الثقافية للجماعة المسيطرة و القلق على حياة الفرد والخوف من أن تمس سلامته الجسدية في ظل استهداف أقلية معينة من قبل جماعات أخرى و تعرضها لتمييز وانتهاك حقوقها وحرماتها، خاصة إذا ما وقعت الفوضى التي تساعد على تفاقم النزاعات والخلافات وسط عجز النظام السياسي على فرض النظام العام لفشله وعدم شرعيته. أو عدم رغبته في ذلك كون اللااستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها[3]، وهنا نكون أمام مأزق أمني.

2-المعضلة الأمنية و الصراعات العرقية: اعتمد الاثنواقعيون الجماعة العرقية كوحدة أساسية للتحليل بدل الدولة في النزاع العرقي، وأكدوا أن الفوضى في الواقع الإثني هي بسبب غياب سلطة رسمية شرعية تنظم سلوك الفواعل أو الجماعات، وهو ما يعكس حالة الخوف والقلق التي تُنشأ المأزق الأمني[4]. ويرى "كينث والتز"(Kenneth Waltz)أنّ الفوضى هي ميزة النظام الدولي، وأنّ ما يحدث بين الدوّل يمكن أن يقاس على الأوضاع الداخلية للدولة التي غالبا ما تشهد نزاعات وحروب أهلية.[5]

طبّق "باري بوزان" (Barry Buzan)المعضلة الأمنية على الصراعات العرقية والداخلية، تأكيدا منه على أنّ هذه المعضلة تنطبق على المجموعات الإثنية كما هو الحال بالنسبة للدوّل[6]، فسعي جماعة عرقية ما إلى ضمان بقاءها وتعزيز مكانتها وشعورها بالأمن، يجعلها في مرحلة بحث عن الوسائل التي تمكّنها من تطوير إمكاناتها العسكرية لتحقيق هدفها الأمني، وهو ما يجعل بقية المجموعات

[1]Christian Geiser," approches théoriques sur les conflicts ethniques et réfugies", p 27, on: www.paixbalkans. Org/ ontributions/ Geiser-parant_bosnie .pdf,(12/04/2013).

[2]مصطلح المعضلة الأمنيةأو"Security dilemma"حديث نسبيا في العلاقات الدولية، أوّل من استعمله هو"جون هارز" سنة 1951في كتابه "political realism and political idealism"، أمّا باري بوزان فكان أول من اعتمده في تفسير الصراع العرقي عام1993في مقال له بعنوان" the Security dilemma and ethnic conflict".

[3]Christian Geiser, "approches théoriques sur les conflits ethniques et réfugies", op. cit, at. p, 27-28.

[4]Ibid, p 31.

[5]Ibid, p 30.

[6]Paul Roe, "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy", Journal of Peace Research, pp, 183-202, vol. 36no.02, London, 1999,p188.

تسعى بدورها إلى امتلاك قدرات عسكرية تمكّنها من التقليص والتصدي لأيّ خطر يعتبر مصدر تهديد لها، ومن خلال هذه التدابير تكون المجموعة العرقية الثانية قد قلّلت من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأولى، وعليه يصبح أمن الجماعة العرقية مصدر لا أمن للجماعات الأخرى. وبالتالي السباق نحو التسلّح هو الذي يخلق الصراعات المبنية على أسس عرقية داخل دولة أو بين الدوّل[1].

ويعطي "بوزان" أربعة عوامل تفسّر وتتوقّف عليها درجة تأثير وحدة المعضلة الأمنية في الصراعات العرقية، هي صعوبة التمكن من التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات، وأولوية أو فائدة الهجوم على الدفاع، بالإضافة إلى عامل صعوبة القيام بالتفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية مع إنشاء قوّة عسكرية أكثر فعالية، زيادة على إشكالية وحساسية إدراك الآخر لانهيار دولة ذات التعدد العرقي، وسلوك الجماعات الأخرى، ينتج عنه تصرّفات مقلقة من شأنها رفع درجة التوتر.[2]

الفرع الثالث: خصائص الصراعات العرقية في إفريقيا

بصفة عامّة الصراعات العرقية وعلى مر التاريخ وفي كل الدول التي شهدت مثل هذه الحروب الداخلية، تشترك في مميزات كغلبة الطابع الانفصالي للحركات العرقية، واستعمال العنف كوسيلة لذلك، بالإضافة إلى اتّساع دائرة هذه الصراعات التي عادة ما تنشأ بين الحكومة والحركات العرقية في الدول المتعددة الإثنيات، كما تشترك هذه الصراعات في خاصية التدخل الأجنبي. هذا ومثّلت الصراعات العرقية أبرز أشكال التفاعلات الإفريقية البينية في أعقاب الحرب الباردة باندلاع أكثر من ثلاثين صراع فيما يقارب العشرين دولة[3]، كما ارتبطت هذه الصراعات بخصائص أبرزها:

1- وجود قدر كبير من التعقيد والتشابك: تتسم الصراعات العرقية بتعقيد وتشابك كبيرين من حيث العوامل المسببة للصراع، الأطراف المنخرطة فيه، والأساليب القتالية المستعملة.

فبالنسبة للعوامل المؤدية للصراع فإنّها تنِمّ عن تداخل وتعدّد كبير بين جملة من الأسباب[4]، أبرزها العامل الإثني والاختلاف الذي تنطوي عليه المجتمعات؛ والعامل الديني كما هو الحال في نيجيريا التي مرّت بتجارب كثيرة من هذا النوع كان آخرها الصدام بين المسلمين والنصارى في مدينة

[1]Paul Roe, Ethnic Violence and The Societal Security Dilemma, (London: routledge; Taylor&Francis group, 2005), at p, 29-30.

[2]Christian Geiser, approches théoriques sur les conflits ethniques et réfugies, op. cit, p31.

[3]أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 06، سبتمبر 2010، ص96.

[4]عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، مرجع سابق، ص147.

"جوس" عام 2010 شهري جانفي ومارس، والنشاط المكثف لجماعة "بوكو حرام" التي تبنّت العديد من الهجمات في العام 2014و2015، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية.

أمّا عن الأطراف المنخرطة فهي التي تمثل صورة عن تعقيد هذه الصراعات؛ بحيث إن كان طرفا المعادلة واضح في الدول غير الإفريقية؛ والتي تشهد صراعات من هذا النوع تتمثّل في مواجهة الحركات العرقية والفصائل التابعة لها للنظام السياسي، فإنّ الدول الإفريقية يعجز المتتبعون عن تحديد هوية من يحرك الحروب الأهلية ومن يقودها. حيث تظهر على الساحة الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية؛ وجماعات التمرد الأجنبية والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة[1]. وتستخدم في هذه الصراعات أساليب حروب العصابات غير النظامية، والحرب النظامية ناهيك عن أسلوب التفجيرات؛ الاغتيالات؛ الانقلابات وزرع العبوات الناسفة.[2]

2- الانتشار الإقليمي للصراعات العرقية: تعرف القارة الإفريقية ما يسمى "أثر العدوى"، وهو المصطلح الذي يعني انتقال الصراعات إلى دول الجوار وانتشارها إقليميا، بحيث يمكن لصراع إثني داخل دولة معينة أن يكون بمثابة مقدمة أو عاملا مساعدا على حدوث صراعات مماثلة في الإقليم، والصراع بين "الهوتو" و"التوتسي" في رواندا هو مثال واضح على ذلك، أين امتد الصراع إلى شرق الكونغو الديمقراطية ومنه إلى دول البحيرات العظمى. وهو ماله تأثير على الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي بتوتر العلاقات بين عدة دول التي تتهم كل منها الأخرى، بأنّها أثرت على مسار الصراع الداخلي ومثال ذلك توتر العلاقة بين تشاد والسودان عقب النزاع المسلّح في دارفور عام 2003.[3]

3- عودة الصراعات وتجدد الاشتباكات: تكتسي عمليات احتواء الصراعات العرقية في إفريقيا وتسويتها سلميّا صعوبات بالغة تقف في وجه نجاعة ونجاح هذه العملية، فمباشرة عقب توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار أو حتّى قبل اكتمال تنفيذ ما قد يُتَوصل إليه تظهر مرة أخرى، حيث أنّ انتكاس عمليات السلام وفشلها تؤدي إلى عنف. وهو ما تؤكده بعض الدراسات التي أحصت حوالي 60% من الصراعات كحالات خلّفها افتقار الدول الإفريقية لمؤسسات فعالة يمكن الاعتماد عليها في ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية، وعدم قدرتها على فرض كامل سيطرتها على كل

[1] أيمن السيد شبانة،"الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، مرجع سابق، ص148.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، مرجع سابق، ص96.
[3] أيمن السيد شبانة، نفس المرجع، ص97.

أجزاء إقليمها وسط تباين مصالح القوى الخارجية التي تسجل تدخلها بكثرة في الصراعات الداخلية الإفريقية.[1]

المبحث الثاني: البناء النظري والمفاهيمي للدراسات الأمنية والأمن الإقليمي

المطلب الأول: الأمن بين المنظور التقليدي والاتجاهات النقدية

كانت الدراسات الأمنية ولا تزال بمثابة المسألة المحورية التي ترتكز عليها، وتنطلق منها معظم البحوث في حقل العلاقات الدولية، بالنظر إلى حساسية الأمن كقضية ينبغي توفيرها لضمان الاستقرار الذي بحثت عنه الإنسانية منذ القدم، وزادت الحاجة إلى بلوغه باندلاع الحربين العالميتين وتعزّزت هذه الحاجة إبّان الحرب الباردة؛ التي أفرزت معها معطيات جديدة كان لابدّ من أن تكون لها انعكاسات على موضوع الأمن وواقعه. ومن هنا يتضح أنّ الأمن مرّ بمراحل وتطور وفق معطيات وإفرازات التفاعلات الدولية، وعليه كيف كان يُنظر للأمن وما هي الرؤية الحالية له، وما هي القضايا التي ركزت عليها الدراسات خلال كلّ مرحلة؟

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للأمن

أوّلا: تعريف الأمن لغة واصطلاحا: لكلمة أمن في اللغة العربية معان متعدّدة فهي تعني نقيض الخوف أي أمن؛ الأمان؛ الأمانة بمعنى قد أَمِنتُ فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان[2]. والأمن سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار والرفاهية وعليه فالأمن حالة نفسية تختلف من شخص إلى شخص وفق الحاجيات والطموحات واستراتيجيات كلّ واحد في الحياة.

ونلاحظ أنّ التعريف اللغوي يحصر الأمن في عدم الخوف، وهو ما انتقده بعض الكتاب على اعتبار أنّه مفهوم ضيّق وسلبي لا يعكس المعنى الحقيقي للأمن، هذا الأخير الذي ينعدم لظروف معيشية واجتماعية تقيّد طموحات الفرد. وبالتالي فالأمن لابدّ من أن يستخدم لوصف حالات التحرّر من الخطر مهما كانت مصادره وهذا حسب "بوث" (Booth)[3]. ومن التعاريف التي يمكن أن نسوقها

---

[1] أيمن السيد شبانة،"الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، مرجع سابق، ص98.

[2] محمد سعيد عبد الله آل عياش الشهراني، "أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني"، دراسة مسحية استكمالا لنيل درجة ماجستير في القيادة الأمنية"، كلية الدراسات العليا قسم علوم شرطية، رسالة منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص59.

[3] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، 2008، ص10.

فيما يتعلق بالأمن نذكر أنّ"الأمن هو إحساس الأفراد والجماعات البشرية بالطمأنينة، وإشباع الحاجيات العضوية والنفسية؛ وهو ما يضمن السير الحسن والآمن للحياة العامّة داخل هذا المجتمع"[1].

ويعرّف "جاكسون" (Jackson)الأمن بأنّه"شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرّض للأذى؛ وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال، حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحدّ الأدنى من متطلبات العيش الكريم"[2]. وعليه الأمن هو الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد أو الإقليم أو منطقة معينة إخلال بالنظام العام، سواء في صورة جرائم يعاقب عليها القانون أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية والاجتماعية، اللازمة لتفادي تصعيد وتيرة هذه النشاطات التي يمكن أن ترتقي إلى مصاف الجرائم التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الأمني العام في المجتمع والإقليم أو العالم[3]، وبالتالي هو حالة الاطمئنان لانعدام التهديدات المحتملة.[4]

لذلك مفهوم الأمن في العلاقات الدولية مفهوم معقد ومركّب من الصعب الوصول إلى تعريف شامل له ومتفق عليه، وهو ما يؤكده "باري بوزان" (Buzan Barry) بقوله أنّ "الأمن مفهوم معقد لتعريفه ينبغي الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءا بالسياق التاريخي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له انتهاء بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"، وهو بالفعل ما سنأتي على تناوله في ما يلي من هذا الفصل.[5]

---

[1]حسن درويش عبد الحميد، الاستراتيجيات الأمنية والتحديات المعاصرة، ص02، اطلع عليه بتاريخ، 04ماي 2013،على الموقع التالي:.www. Policemc. Gov.bh

[2]محمد سعيد عبد الله آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، مرجع سابق، ص60.

[3]محمّد الأمين البشري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية"، ندوة علمية، (عمّان: مركز الدراسات والبحوث قسم النداءات واللقاءات العلمية، 2009)، ص05.

[4]عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص27.

[5]Barry Buzan, "Is International Security Possible?, paper presented at: new thinking about strategy and international security", conference edited by Ken Booth, London, Harper Collins academic, 1991,p31.

ثانيا: المقاربة التقليصية للأمن نموذج الأمن القومي

عرفت العلاقات الدولية فيما بعد المرحلة الوستفالية[1]، سيطرة منظومة مفاهيمية متكاملة حول المساواة والسيادة توازن القوى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ والتركيز على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة القومية دون غيرها.

كان لهذه المنظومة المفاهيمية الجديدة دورا كبيرا في تفسير البعد الأمني للعلاقات الدولية. هذا التغيير على المستوى الواقعي والمفاهيمي للبيئة الدولية واكبته جهود على مستوى التنظير، أين طرحت العديد من النظريات في القرن العشرين بغية تفسير وإعطاء رؤيتها لمفهوم الأمن وكيفية تحقيقه، فبرزت النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية مع سيطرة واضحة للطرح الواقعي على دراسة العلاقات الدولية ومجرياتها وتفاعلاتها الأمنية[2]، تطور مفهوم الأمن عبر مدارس التيار الواقعي من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية الجديدة على أيدي العديد من المنظرين (ثيوسيديد، كارل فون كلاوسفيتز، هانس مورغانتو، كينيت والتر، نيكولاس سبيكمان، ريمون آرون وغيرهم...).[3]

وفي الفترة التي حددها كل من "والت ستيفن"(Stefan Walt)و"دافيد بالدوين"(David A .Baldwin) من (1950-1985)، أي منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل دراسة إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينات، تم استخدام الأمن باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية، ويعكس الجهود المتخذة من قبل الدولة لتامين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة. وبالتالي فالأمن من الجانب المفاهيمي في تلك المرحلة وبالنسبة للتيار الواقعي تم اختزاله في الدولة كأداة تحليل باعتبارها الفاعل الوحيد على مستوى المجتمع الدولي، والتهديد العسكري كبعد أساسي للأمن.[4]

---

[1] وست فاليا: مؤتمر صلح انعقد 1648، بعد الحروب الدينية في أوروبا أو كما تسمّى حروب الثلاثين سنة ودامت من 1618 إلى 1648.

[2] عبد الحق زغدار، "إشكالية أمن المتوسّط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع علاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص70.

[3] اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، تخصّص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون و الأمن، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 /2012، ص14.

[4] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169، ص09.

فالواقعيون بزعامة "آرون" (Aron)و "مورغانتو" (Morganthaw)يرسمون صورة سيئة عن واقع المجتمع الدولي الذي يعتبر مجتمع وحشي عدواني؛ تسعى فيه كل وحدة سياسية إلى تحقيق أهدافها وضمان أمنها ولو على حساب الآخرين، وهو ما يفسّره بالفعل واقع العلاقات الدولية خلال الحربين العالميتين؛ التي عرفت شتى استخدامات القوة العسكرية وكل صور التسابق نحو التسلح، فالأمن في صورته التقليدية مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة[1]. من هنا يتضح كيف أن الأمن وفق المنظور الكلاسيكي هو حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية بإتباع المنطق العسكري من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات وتحقيق أمنها وتكاملها الإقليمي واستقرار نظامها السياسي، وهو ما يوضّح الربط بين متغيري الأمن والقوة العسكرية وحماية المصالح الحيوية مما جعل "فرانك تريجر" (Frank Treager)يقول "أنّ جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية".[2]

وبالتالي الأمن قيمة متغيرة قد تزيد وقد تقل وهذا متوقف على قدرة الأمة، أي قدرتها على تطوير الإمكانيات العسكرية الذي يسمح حسب أنصار النظرية الواقعية بتمكين الدولة من تحقيق مكاسب في مجالات أخرى؛ وهو ما يؤكد أهمية البعد العسكري في تحقيق الأمن. بحيث يشار إلى الأمن العسكري والاستراتيجيات العسكرية على أنّها سياسات عليا بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية يشار إليها على أنّها سياسات دنيا.[3]

فالتصور التقليدي للأمن يمثل تلك النظرة الضيقة المرتكزة على مفهوم الأمن القومي، انطلاقا من كون الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، والنظام الدولي يتكون من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة التي لا تعترف بوجود سلطة مركزية فوقية؛ تعلوها في اتخاذ القرار ورسم السياسات[4]. ومن ثم يمكن فهم السياسة الدولية من خلال التركيز على سلوك الدول والتفاعل فيما بينها؛ بدلا من تحليل سلوك الأفراد أو الشركات الدولية أو الإقرار بوجود أطراف فاعلة غير الدول في السياسة الدولية، وتبقى القوة هي الغاية الأساسية التي تبرر سلوك الوحدات. وعليه يرتكز التحليل

---

[1] خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007، ص21.

[2] نفس المرجع، ص21.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحيّ، (الجبيهة: مركز أحمد ياسين، 1995)، ص06.

[4] عبد الحق زغدار، "إشكالية أمن المتوسّط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، مرجع سابق، ص71.

الواقعي في تفسيره للوضع الأمني في المجتمع الدولي على عدة مفاهيم[1]، كالفوضى؛المصلحة؛ ميزان القوة والسيادة[2]، فالنهج الواقعي يرتكز على ثلاثية أساسية:

ـ المرجعية الدولاتية: أي الدولة القومية هي الوحدة الأساسية والعنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات، وهي الفاعل العقلاني الذي يعمل على تحقيق الأهداف بالاعتماد على الخيارات المعقولة والمفاضلة بينهما؛ لاختيار البديل الذي يلبي الحد الأقصى من المنفعة والمكاسب بأقل التكاليف الممكنة.[3]

ـ الطبيعة الفوضوية: التي تميز النظام الدولي وهذا لانعدام سلطة هرمية تحكم سلوكات الدول، بحيث تسعى هذه الأخيرة لحماية مصالحها مما يعزز فرص اللاأمن وانتشار الحروب، ما يعني تغليب الخيار العسكري.[4]

ـ تبني البعد العسكري: كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى؛ وهو ما أكّد عليه "ستيف والت" الذي يرى أنّه لا يجب إقحام أبعاد أخرى إلى حقل الدراسات الأمنية، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب واستعمال القوة ومراقبتها.

ووفق المنظور الواقعي فان المجتمع الدولي يعرف حالة من الشك بين الوحدات السياسية في تفاعلاتها الأمنية البينية، فالدولة وهي بصدد الرفع من مقدراتها العسكرية لتعزيز متطلباتها الأمنية تخلق شعورا لدى الدول الأخرى بتردي الوضع الأمني لديها وتراجع مكانتها على الصعيد العسكري مما يؤدي إلى محاولة منها للبحث عن الرفع من مقدرتها مرة أخرى[5]، حيث تكون النتيجة النهائية حالة من انعدام الأمن في كل مرة وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني.[6]

"فجون هيرتز" (John Herz)يعطي تفسير للمعضلة الأمنية بكونها "مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية؛ بدافع الاعتماد على الذات بغض النظر عن النوايا

---

[1]Jean-lowis Marters, "de la nécessité d'une théorie des relations internationales", p24, in: www. Diplomatie. Gouv. fr. fr/mc/pdf/fd001266. Pdf.

[2] Ibid, at p. 25-26.

[3]عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الطبعة 02، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص151.

[4]David T. Graham and Nana K. Porku, Migration, Globalization and Human Security, (London: Routledge, 2000), p11.

[5]فريال منايفي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص19.

[6]Alan Collins, The Security Dilemmas of Southeast Asia, (United States of America: st. Martin's press, llc, 2000), p03.

الحقيقية لهذه المحاولات والمجهودات؛ إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[1]. أي زيادة مستوى أمن الدولة (أ) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدولة (ب) وهو ما يؤكد عدم ثقة متبادل بين الأطراف، ينجر عنه أفعال وردود أفعال تعزز فرص نشوب الحروب والصدمات.[2]

يعتقد الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية هي حالة مزمنة في السياسة الدولية، فحتى على صعيد التعاون ترى النظرية الواقعية أن دخول أي دولة مشروع تعاوني معين؛ليس من أجل تحقيق مكاسب بقدر ما هو منع الأخر من تحقيق مكاسبه[3]. ليصبح بذلك مفهوم الأمن على ارتباط بمنطق اللعبة الصفرية التي لابد فيها من مهزوم ومنتصر، ما دام هناك حيرة وشك حول النوايا الحقيقية لتلك الاستعدادات، فيما إذا كانت لأغراض دفاعية أم لأغراض هجومية تصب في خانة تغيير الوضع الراهن لصالح طرف على آخر.[4]

وخلاصة القول أنّ المفهوم الضيّق للأمن حسب التيار الواقعي يتمحور حول الأمن القومي، الذي عرّفه " والتر ليبمان"(Walter Lipmann)في الأربعينيات بما يلي" تكون الأمّة آمنة؛ إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرّضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي، على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب". أمّا على مستوى المفكرين العرب يعرّف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بوجهة نظر تقليدية على أساس أنّه "تأمين سلامة الدوّلة من أخطار داخلية وخارجية؛ قد تؤدّي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[5]. وغالبا ما يكون الانهيار الداخلي وراء ممارسة ضغوط خارجية على الدولة المعنية.

انتقدت الواقعية كونها حصرت أنواع التهديدات الأمنية في الجانب المادي منها، دون توسيع نطاق التهديدات التي شهدت تشعب وتغيرات لم تتضمنها هذه المدرسة ولم تدرجها ضمن منظورها، وهو الأمر الذي جعل الكثيرين يدعون إلى ضرورة وحتمية أعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن.

---

[1]Jayun A.Jawan, Fakhreddin soltani, Zaid B.Ahmed, "September th11th2001 and Security Dilemma", Canadian social science, pp. 178-189, vol.06, no.05, 2010, p179.

[2]عبد الحق زغدار، "إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، مرجع سابق، ص74.

[3]بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديّات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصّص دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص13.

[4]عبد الحق زغدار، مرجع سابق، ص75.

[5]سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثاني: الطروحات التوسعية والمقاربات النقدية لمفهوم الأمن

إنّ مفهوم الأمن الذي انبنى على أسس وتصوّرات واقعية تقليدية لم يكن ليبقى كذلك في ظل معطيات وظروف أفرزتها الحرب الباردة وما بعدها. فمفهوم الأمن المرتكز على محورية الدولة والمنحصر في النطاق العسكري كبعد، لم يكن ليعكس ويفسّر واقع العلاقات الدولية خلال فترة الثمانينات والتسعينات؛ والذي عرف تحويل على مستوى الفواعل، أين تراجع الاعتقاد بأحادية الدولة كفاعل، ناهيك عن التحول في طبيعة الأخطار والتهديدات من حيث المصدر والمقصد.

فللأمن أصبحت هناك مضامين جديدة كان لابد من الاعتراف بها نظريا، والإقرار بأنّ المقاربات التقليدية لم تعد تستوعبها، وهو ما عزز من مكانة الطرح الداعي إلى ضرورة صياغة مفهمة جديدة للأمن، تتماشى والمعطيات الأمنية المستجدة آنذاك. الأمر الذي مهدّ الطريق أمام استحداث نظريات لتفسير المعطى الأمني في العلاقات الدولية بعيدا عن الطرح الواقعي الكلاسيكي، وهو ما اصطلح عليه النظريات النقدية.

وقبل الخوض في هذه النظريات لابد من الإشارة أوّلا إلى أنّ بوادر التحوّل في مفهوم الأمن كانت داخل البيت الواقعي، وكان وراء ذلك ظروف عديدة، قبل أن تتبلور هذه المحاولات والمبادرات في شكل دراسات من قبل العديد من المنظرين ممن يُنتسبون للنهج النقدي. وعليه كيف رسمت الواقعية خارطة طريق لتحويل مفهوم الأمن؟ وما هي صور هذا التغيّر، ولماذا التوجه نحو ذلك، وكيف تُصور النقدية الأمن وما هي مرتكزات حقل الدراسات الأمنية في ثوبه الجديد؟

أوّلا: الحوارات الواقعية /الواقعية: بعد الانتقادات الكبيرة التي طالت المنظور الواقعي حول تفسيره للأمن، طفئ على السطح جدل كبير بين منظري هذا التيار، فمنهم من رأى ضرورة التعامل مع هذه الانتقادات بكل موضوعية، والبعض الآخر رفض كلّ ذلك وآثر الحفاظ على المفهوم الضّيق. غير أنّ ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وتزايد الانتقادات للمسلمات الواقعية التقليدية، كان وراء بروز تيار تجديدي داخل البيت الواقعي له تأثير بالتوجّه السلوكي وهو ما يسمّى بالواقعية الجديدة.[1]

أمّا الاتجاه الأول فهم المحافظون الداعون إلى ضرورة المحافظة على المفهوم الضيّق للأمن المرتكز على أمن الدولة، مع إمكانية توظيف مفاهيم أخرى كالأمن الجماعي؛ الأمن الشامل؛ الأمن المشترك، وبالتالي ربط الأمن بالعوامل العسكرية ليصبح بذلك الأمن" توفير الحماية للوحدة السياسية من كل النواحي"، فبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية الحفاظ على الأمن القومي بسبب تزايد

[1] بلال قريب، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص15.

حدة الصراع بين المعسكرين، وارتفاع وتيرة الاستقطاب الدولي، التطورات الهائلة على مستوى وسائل الاتصال واعتماد التكنولوجيا خاصّة في الجانب العسكري، بالإضافة إلى بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي[1].

هذا الاتجاه وقف في وجه كل المحاولات الرامية إلى توسيع موضوعات الأمن وأبعاده، فـ "ستيفن والت" انتقد مقترح "بوزان" و"براون" لتوسيع مفهوم الأمن حتىّ ليشمل أخطار مثل الفقر، الأخطار البيئية؛ الصحة والمخدرات كتهديدات أمنية، وقد برّر "والت" موقفه كون تعريف الحقل بهذه الطريقة وباعتماد تلك المعطيات، يحطّم تماسكه الفكري ويجعل محاولة ابتكار حلول لهذه المشكلات مهمة صعبة، خاصة بإقصاء الآلية العسكرية، وبالتالي وحسب "والت" أيّ محاولة لفهم التفاعلات الأمنية فضلا عن إيجاد فرص للسلام يجب أن تحسب حساب دور القوّة العسكرية.[2]

ومن جهته يرى "لين جونز" (Lynn Jones)أنّ التهديدات البيئية لابدّ من النظر لها بشكل منفصل عن الدراسات الأمنية، فحسبه هناك شبه انعدام للروابط التحليلية بين موضوعات البيئة وقضايا الحرب والسلام، فالأسباب المؤدية إلى كلاهما مختلفة، فإذا كان اللجوء إلى الحرب فعل مقصود مخطّط له، تبقى المشكلات البيئية نتيجة غير مقصودة للفعل الاقتصادي للدول.[3]

وفي سياق متصل انتقد "روبرت دورف" (Robert Dorf)محاولة "تشارلز كيغلي" توسيع مفهوم أجندة الدراسات الأمنية، رغم اعتقاده أنّ القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تمثّل قضايا قلق حقيقي لكنها تبقى مجرد مشكلات، وهذه الأخيرة ليست مفهوما وكما يقول لا تساعد على وضع نظام للحقيقة يمكننا من خلق فهم مشترك لما نسعى التحدث عنه، وما هي السياسة الكفيلة بمخاطبة تلك المشكلات. رغم ذلك بقت ادّعاءات هذا الاتجاه غامضة، لم ترقى إلى رتبة الإقناع للتخلي عن المحاولات التجديدية لمفهوم الأمن.[4]

أمّا الاتجاه الثاني فهو الذي يؤيد أنصاره؛ الفكرة القائمة على ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا اجتماعية وثقافية واقتصادية بالإضافة إلى البعد العسكري، فالواقعية بثوبها الجديد ترى ضرورة عدم إهمال المتغيّرات المتعلقة بهذه الأبعاد، التي لها ارتباط وثيق بحالات الأمن والاستقرار في العالم[5]. فبلوغ تصوّر شامل للأمن يتوقف على تداخل المتغيرات العسكرية وغير العسكرية. كما أنّ هذا

---

[1] بلال قريب، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص16.

[2] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص20.

[3] نفس المرجع، ص21.

[4] نفس المرجع، ص22.

[5] بلال قريب، نفس المرجع، ص16.

الاتجاه مازال يعتقد بفوضوية النظام الدولي، "كنيث والتز" (Kenneth Waltz)يرى بأنّه "في ظلّ الفوضى الأمن هو الهدف الرئيسي وهذا حسبه لن يكون إلاّ ضمن استمرارية الدول"، وبالتالي هذا الاتجاه تركّز معظم تحليلاته على بنية النظام الدولي؛ وهو ربما ما يفسّر تسمية الواقعية الجديدة بالواقعية البنيوية.[1]

ويمكن القول أنّ هذا الجيل الجديد من الواقعيين ساهم في وضع أسس التحول في مفهوم الأمن، والتمهيد لتوسيع حقل الدراسات الأمنية عبر ثلاث مدارس هي، مدرسة الواقعية الدفاعية التي ترى أنّ تحقيق أمن الدوّل مرتبط بضبط النفس؛ والتخلي عن مبدأ التوسع والسباق نحو التسلّح الذي يعمق الشعور بالتهديد وبالتالي خلق حالات اللاأمن، وضرورة الدخول في تحالفات والعمل على التقليل من مخاطر المأزق الأمني وتعزيز الثقة بين الوحدات السياسية. وللواقعين الدفاعيين نظرة تفاؤلية، يمكن حسبهم تجنّب الصراع عبر التقليل من التنافس بين القوى الكبرى، كون أنّ مدركات صناع القرار تلعب دورا حاسما في تبنّي السياسات الأمنية للدوّل؛ التي تتحدد سلوكاتها في ظل عوامل كتوزيع عناصر القوّة القنوات الدبلوماسية، المبادلات التجارية والمؤسسات الدولية...الخ.[2]

أما الواقعية التعاونية يمنح أنصارها مساعدة للخروج من حالات انعدام الأمن و الطابع الصراعي للدولة، تتمثل في تبني الإستراتيجية التعاونية بين الوحدات والاهتمام بالمصالح المشتركة؛ بدل المصالح المطلقة وسيلة للتقليص من دائرة الشك، وبالتالي ينظرون للأمن كلعبة غير صفرية[3]. أما الواقعية النيوكلاسيكية فترى ضرورة تفسير الأوضاع الأمنية وبناء النظريات في هذا الإطار؛ بالتركيز على الجوانب الداخلية ومدركات صناع القرار، فالسياقات الخارجية تمثلها العوامل الداخلية وتوجهات الرأي العام الذي غالبا ما تحد من احتمالات استعمال القوة على الصعيد الخارجي.[4]

وبالفعل واقع العلاقات الدولية اليوم أصبح خاضع لهذا المنطق؛ فحتى أكبر الدول بالعالم من حيث القوة العسكرية كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا؛ ليس بإمكانها إعلان استعمال القوة أو الدخول في حروب دون استشارة مؤسساتها الدستورية والأمنية الداخلية. والملاحظ أن هذه الاتجاهات الثلاث حاولت أن توجه أنظار مفكري حقل الدراسات الأمنية؛ إلى عدة نقاط وأطروحات يمكن تطويرها لما يصب في مصلحة توسيع مفهوم الأمن ومواكبة الحقل للمعطيات التي أفرزتها فترة

---

[1] بلال قريب، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص17.

[2] عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص189.

[3] نفس المرجع، ص187.

[4] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص230.

الثمانينات والتسعينات التي كانت السبب وراء إعادة التفكير في الموضوع الأمن[1]. فمعطى التغير في مفهوم الأمن أو الثورة التي حدثت على مستوى التيار الواقعي فيما يخص مفهوم الأمن؛ دفعت إليها معطيات فترة الحرب الباردة وما خلفته نهايتها، حيث جاءت المطالبات بتغير مفهوم الأمن كانعكاس لمجموعة من التحولات التي شهدها المحيط الدولي الأمني.

فالأمن في مفهومه الموّسع فرضه التغير على مستوى مصادر التهديد؛ وكذا التغير على مستوى الفواعل الدولية، وبعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد والمخاطب بأحكام القانون الدولي تنامت في الثمانينات وخاصة بعد نهاية الصراع بين المعسكر الشرقي ونظيره الغربي، ظاهرة المنظمات الحكومية وغير الحكومية[2]، والشركات المتعددة الجنسيات بشكل لافت للانتباه وباتت تسجل حضورها كأطراف في معادلة التفاعلات الدولية. حتى أن الجماعات أو التنظيمات الإرهابية في الوقت الراهن أصبحت فواعل لها تأثير كبير في تحديد مسار توجهات السياسة الأمنية الدولية، لا بل أصبحت أطرافا في المفاوضات وتجبر الدول على الدخول في لعبة المساومات، وبهذا ففعاليات المجتمع المدني الدولي أصبحت معنية بالتهديد سواء كانت مصدرا له أو من يطاله.

التحول على مستوى النظام الدولي كذلك يظهر من خلال حصول دول كثيرة على الاستقلال وبروز التكتلات الإقليمية بالموازاة مع التنظيم الدولي[3]، وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا حيث أكد "جون بيرتون" (John Burton)"أنّ الأمن تغير مفهومه في ظل الثورة المعلوماتية، ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي تنشر بل بالقدرة على الحصول على مصادر المعلومات المهمة"، كما أنّ التشابك بين الوحدات ودخولها منطق الاعتماد المتبادل؛ كان وراء بلورة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية لضرورة التوسيع في مفهوم الأمن، بما يتناسب وحجم الرهانات الجديدة والتحديات المتجددة التي تواجهها الدولة والتي لخصها "جون هيرز" في ثلاث تحديات:

ـ التحدي الاقتصادي الذي فرضه الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعل كل دولة في حاجة إلى دول أخرى لتوفير متطلبات شعوبها.

ـ التحدي القيمي حيث سمحت الثورة التقنية والتطور التكنولوجي للقيم والأفكار؛ بالتسلسل داخل المجتمعات الأخرى في إطار ما يسمى بالغزو الثقافي، وأصبحت الدولة القومية أمام كل هذا عاجزة عن حماية معتقداتها القيمة و مقومات هويتها مما جعل أمنها الثقافي مهدد.

---

[1] Richard Wyn Jones, Security, Strategy, and Critical theory, (Lynne Rienner Publishers,Inc, 1999), p05.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص14.

[3] نفس المرجع ص13.

ـ التحدي الأمني من بين التحديات الأمنية التي وجدت الدول نفسها في مواجهتها، هي تطور المجال العسكري وبروز الأسلحة النووية المتطورة لدخول التكنولوجيا، مما وسع رقعة التهديد في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى تراجع القيمة الاستراتيجية لمفهوم الأحلاف فبعد أن كان خروج أي دولة من أي تكتل يشكل خلل ويخلق حالة من عدم التوازن في القوى، أصبح بإمكان الدول أن تغير انتماءاتها للأحلاف دون أي اعتبارات.[1]

أما فيما يتعلق بمصادر التهديد كشفت البيئة الأمنية الدولية فيما بعد الحرب الباردة عن طبيعة مغايرة لهده المصادر، بدءا من كون المصدر أصبح ينبع من داخل الدول في ظل اللااستقرار السياسي وانعدام الأمن الاقتصادي وانتشار الأمراض؛ مرورا بتشعب هذه المصادر وصولا إلى تعددها.[2]

ـ تزايد عدد الصراعات الداخلية القائمة على أسس عرقية ودينية؛ وذات التأثيرات المحلية والإقليمية والدولية لاسيما في أوروبا الشرقية.

ـ تنامي اللاعدالة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ بالإضافة إلى توسيع مجالات الجريمة المنظمة في ظل الأنظمة الديكتاتورية.[3]

كل هذه المعطيات شكلت مضامين عديدة في الدراسات الأمنية على غرار الاهتمام بالمظاهر الأمنية التي أفرزها التصدع في المعسكر الشيوعي وهي المظاهر التي تدور حول حالة اللااسقرار الإقليمي، وبالتالي تراجع الاهتمام بالأمن القومي ووجوب التركيز على المجتمع العالمي بدل المجتمع الدولاتي ودراسة ظاهرة التكتلات، التي أكدت نجاحها في بعض الحالات كالاتحادالأوروبي مثلا[4]، وظواهر أمنية أخرى أدرجت ضمن الدراسات الأمنية ونظّرت لها المقاربات النقدية، كعدم إقصاء التهديدات غير العسكرية كالفقر والأزمات التربوية والجريمة من دائرة العوامل المؤدية إلى حالات

---

[1] خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مرجع سابق، ص23.

[2] طارق ناجي، "مفهوم الأمن بين الفرد والدولة: دراسة في تطوير مفهوم الأمن"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص28.

[3] Mary Kaldor et Sonia Marcoux," la sécurité humaine : un concept pertinent ?", politique étrangère, Hever 2006, at.p .101-102, in : http://www. Cairn.info/revue-politique- étrangere/ 2006-04-page901.htm .

[4] خالد معمري جندلي، نفس المرجع، ص29.

اللاستقرار واللاأمن[1]، وتضمين مسائل مثل الاستراتيجية النووية؛ الآثار التكنولوجية ومدركات القيم؛ إلى مفهوم الأمن.

ثانيا: المقاربة التوسعية نموذج الأمن المتعدد المستويات والقطاعات:إنّ النقاشات الواقعية وما أسفرت عنه من مبادرات بغية توسيع وتعميق في مفهوم الأمن، وكذا التحول في طبيعة التفاعلات الدولية الذي خلفتها نهاية الحرب الباردة، أديا إلى تجسيد فكرة هدا التوسع من خلال مشاريع لعدة مدارس كان أبرزها "مدرسة كوبنهاغن".

فمعنى التوسع يشير إلى ذلك التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية، أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن[2].إنّ التوسع في مفهوم الأمن يستدعي التوسع في حقل الدراسة، وبما أنّ الأمن في إطاره التقليدي كان يعتمد بالدرجة الأولى على البعد العسكري فإنّ حقل الدراسة ارتكز على إعطاء نوع من الشرعية لأنماط معينة من الممارسة المتعلقة بالشؤون العسكرية في مقدّمتها الدفاع القومي[3]، وأصبح بذلك المنظور الأمريكي يستخدم المفاهيم الاستراتيجية المتعلقة بظواهر الردع وسباق التسلّح؛ والحرب الاستباقية؛ وحرب النجوم وغيرها، كمادة دسمة للدراسة والتعامل مع القضايا الأمنية.[4]

وبالتالي التحرك نحو ما بعد التفكير التقليدي المبني على البعد العسكري، استلزم التوجه نحو ما بعد التفكير الاستراتيجي كحقل للدراسة، على اعتبار أنّ الحقل يؤثّر على كيفية إدراك مواضيع البحث، فهناك علاقة تكامل بين الحقل والمرجعيات التحليلية. ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة الأمنية لتشير إلى حقل جديد بأجندة أكثر اتساع وانفتاح على قطاعات أخرى، واعتبر كلّ من "جوزيف ناي"(Ney) و"لين جونز" أنّ القضايا الاستراتيجية هي جزء من دراسات الأمن الدولي، ومشكلات هذا الأمن لها مجال أوسع من القضايا العسكرية التقنية الضيّقة.[5]

وفي ذات لإطار يعتبر "بوزان" في كتابه الشعب والدولة والخوف؛ حقل الدراسات الأمنية حقلا مستحدث بذاته مع استحالة الدمج بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، فهذه الأخيرة تبقى من اختصاص الخبراء والعسكريين وليس بإمكانها استيعاب المجالات العديدة للأمن، لاسيما في إطاره

[1]David A .Baldwin, "études sur la sécurité la fin de la guerre froide ",world politics, pp. 117-141, 1996, p126, in :http://graduatiestitute.ch/files/live.

[2]سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص13.

[3]نفس المرجع، ص14.

[4]نفس المرجع، ص16.

[5]نفس المرجع، ص17.

الموسع الذي يشتمل على الاقتصاد؛ المجتمع؛ البيئة؛ والسياسة. وعليه الحقل الأنسب هو "الدراسات الأمنية الدولية".[1]

فالمحاولات الأولى لوضع مفهوم الأمن في إطاره النقدي؛ بدأت منذ تأسيس النظريات النقدية التي شكّلت قطيعة ابستمولوجية مع الطروحات التقليدية المفسّرة للظواهر الأمنية، فالنقديون هم من وسّعوا مجال الأمن من حيث المحتوى ليشمل الأبعاد السياسية؛ الاقتصادية؛ المجتمعية؛ الثقافية؛ البيئية والعسكرية[2]، وذلك من خلال نقد محورية الدولة وتوسيع رقعة الفواعل؛ ورفض أولوية الدفاع العسكري وتفضيل الدوافع البنائية، والهدف منها تكريس ثقافة الأمن الدولي باسم الإنسان والفرد؛ وليس بمنطق الدولة أي بمعنى أنسنة الأمن الدولي.

فنظريا إدراج البيئة؛ الاقتصاد؛ الصحة؛ الغذاء؛ المجتمع والثقافة كأبعاد للأمن نجدها تتقاطع ومُعبَّر عنها في مقاربتين جزئيتين، الأولى للمفكر النرويجي "يوهان غالتونغ" (Galtong)في حديثه عن مثلّث السلام[3]، والثانية يعود لها الفضل في تكوين الطرح النقدي لمفهوم الأمن، وهي المدرسة التطورية لكوبنهاغن التي أنشأت عام 1985 إلى غاية 2004، العام الذي شهد إغلاق هذا المعهد الذي كان منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية على الرغم من أن البعض اعتبره امتدادا للتيار الواقعي كون أحد روادها وهو "بوزان" المحسوب على هذا التيار[4]. والبعض الأخر يرى أنّه يتقاطع مع البنائية من خلال تركيزه على الهوية والأمن المجتمعي.[5]

لكن من جهتنا نقول أن بحوث مدرسة السلام الدولي بمساهمات "باري بوزان" تصنف ضمن المقاربة النقدية؛ كونها تجاوزت محورية الدولة و مركزية البعد العسكري إلى مستويات تحليل ومواضيع مرجعية أخرى للأمن. وهو ما يؤكد ابتعادها عن الطرح الواقعي والواقعي الجديد حتى وإن اشتركا في بعض الافتراضات. وما يؤكد ذلك الانتقادات التي وجهها أصحاب التوجه النقدي للتيار الواقعي أمثال "ريتشارد أولمان" (Richard Ullman)في مقالة نشرها عام1983[6]، في مجلّة الأمن الدولي تحت عنوان

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص18.

[2] David A .Baldwin, "The Concept of Security ", British International Studies Association,pp.05-26;1997, p19, on: http:// www. Princeton. Edu/dbaldwin/ selected articles/ Baldwin(1997) the concept of security. Pdf.(15-03-2013).

[3] امحند برقوق، "دراسة الأمن الدولي: مقاربة نظرية"، مقياس الإستراتيجية والأمن الدولي، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماجستير، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، محاضرة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012/2011.

[4] Ken Booth, Theory of World Security, (United States of American: Cambridge university press new York, 2007), p 97.

[5] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع، ص25.

[6] محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص84.

"المهم إعادة تعريف الأمن"،حيث حذّر من خطر المفهوم الضيّق للأمن لكونه يوهم الجميع بأنّ التهديد الآتي من الخارج أكثر خطورة من الأزمات الداخلية، في حين أن كلّ هذه المعطيات تبرز عكس ذلك.

أما "هوركهايمر"(Horkheimer) فانتقد إهمال النظريات التقليدية للعنصر البشري والفرد وتحريره من عدة جوانب وتركيزها فقط على أمن الدول، أما المفكر "ريتشارد اشلي"(R.Ashly) انتقد الواقعية معتبرا إياها مشكلة، وذهب إلى أكثر من ذلك حينما وصفها بأنّها إحدى عوامل انعدام الأمن الدولي؛ كونها تكرس للقوة وتشجع على التنافس من أجل تحقيق الأمن بين الدول.[1]

وتتمركز افتراضات النقديين حول سؤال جوهري هو من يجب تأمينه؟ وما يجب تأمينه؟ أي لمن الأمن وما المؤمن؟ أي الحديث هنا عن المستويات والقطاعات ومصادر التهديد. فالتهديد غير التقليدي للأمن حسب النقديين هو مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث ضرر التي تختلف كما يتضمنه التهديد التقليدي العسكري. فالتهديدات الجديدة هي ذات صبغة عالمية ومتداخلة وموجهة إلى نطاق أوسع من الكيانات بما يشمل الدولة دونما الاقتصار عليها[2]. أي أنه إلى جانب أمن الدولة هناك أمن مستويات أخرى يجب تحليلها والتصدي لكل التهديدات والأخطار التي تلحق بها. وبما أن فهم مستويات الأمن هو خطوة مهمة لإدراك حقيقة الأمن فان المقاربات النقدية تعتمد أربع مستويات للتحليل هي:

ـ المستوى الفردي: يعكس هذا المستوى مكانة الفرد لدى النقديين الذين يعتبرونه وحدة أساسية للتحليل، فأمن الفرد يعني تأمين هذا الأخير من أيّ أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته والعمل على تحقيق الرفاه له.[3]

ـ المستوى الوطني أو المستوى الدولاتي: قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية والخارجية باعتبارها هدف للأمن ووسيلة لتحقيقه.[4]

ـ المستوى القطري: وهو المعبر عنه بالمستوى الإقليمي؛ والمقصود به تأمين منطقة جغرافية معينة من التهديدات التي تحدق بدولها في نطاق إقليمي واحد وفق استراتيجيات مشتركة[1]، كما سنأتي على التفصيل فيه أكثر في المطلب الأخير لهذا الفصل.

---

[1] بلال قريب، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص21.

[2] محمّد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مرجع سابق، ص80.

[3] زكريا حسين، الأمن القومي، ص04، اطلع عليه بتاريخ 17ماي2011، على الموقع التالي: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html.

[4] Jeremy H. Keenan , "security & insecurity in north Africa ", African Political Economy, pp269-296, no.108, ROAPEpablications ltd,2006, p272.

ـ المستوى الدولي: ينظر من خلال هذا المستوى للأمن في إطاره الكلي والجماعي،أي حماية المجموعة الدولية من أي أخطار مهددة لاستقرار النظام الدولي، وتتولى هذه المهمة المنظمات الدولية في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة.[2]

انضمام "باري بوزان" إلى المعهد عام 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية بعنوان "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، وتعاونه مع "أولي وايفر"(Ole Waever)في إعداد الكثير من البحوث النظرية كان لها لوقع الكبير في الدفع بمنطق توسيع مفهوم الأمن إلى الأمام[3]، أين كرس تأكيد النظرية النقدية على ضرورة بناء تصور شامل للأمن يتضمن قطاعات أخرى غير العسكرية بمرجعيات تحليل متنوعة. ففي كتاب مشترك بينه وبين "وايفر" تحت عنوان "الأمن إطار جديد للتحليل" الصادر في نهاية التسعينات،تحدثوا فيه على أنّ الأمن الدولي لا يمكن أن يقرأ من منظور الدول بل يجب أن يشمل مختلف مستويات التفاعل الإنساني"الفرد؛ الجماعة؛ المجتمع؛الدولة؛ الإقليم؛ الجهة والمستوى الدولي"، ثم أضاف"بوزان" مستوى آخر في كتابه "المركب الأمني الجهوي" وهو المستوى العالمي.[4]

وفي دراسته"الشعوب، الدول والخوف" أشار بوزان إلى القطاعات الخمس للأمن الموسع، بحيث اعتُمِدت من قبل المدرسة النقدية وهي القطاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحسب "بوزان" لا تعمل هذه القطاعات بمعزل عن بعضها البعض؛ بل كل منها يشكل درجة في تعقيد وتشابك الظاهرة الأمنية بصفة عامة.

القطاع السياسي: وكمواضيع مرجعية للأمن يعتمد القطاع السياسي على الدولة والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية، وبالتالي على مواضيع السيادة والايدولوجيا؛ وقضايا سياسية أخرى. ويتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين متغيري الأمن والعناصر المكونة للدولة سواء داخليا أو ما يرتبط بها إقليميا وعالميا، على اعتبار أن الوحدة السياسية تتفاعل داخل النظام الدولي الذي يشهد الفوضى، وتغليب منطق المصلحة مما يجعل الأمن السياسي لهذه الوحدة أمام تهديدات عديدة ناتجة عن

---

[1]فريال منايفي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص17.

[2]Jeremy H. Keenan," security & insecurity in north Africa ", p273.

[3]سيد أحمد قوجيلي، تطوّر الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص25.

[4]امحند برقوق، "دراسة الأمن الدولي: مقاربة نظرية"، مرجع سابق.

الاختلاف الإيديولوجي، ومتمحورة حول قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الهويات، بالإضافة إلى مشاكل الحدود وما يمكن أن تؤثر به على الوحدة الترابية للدولة.[1]

فالأمن في بعده السياسي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي؛ وضمان استقرار الدول بالتصدي للتهديدات السياسية سواء المتعمدة أو تلك التي تنشأ هيكليا من تأثير بدائل خارجية على شرعية الدول. بحيث يكون مصدر هذه التهديدات دول أو جماعات وطنية أو حركات اجتماعية أو مؤسسات دولية[2]. وأسفرت نهاية الحرب الباردة عن أشكال مختلفة من التهديدات الداخلية؛ الموجهة ضد النظام السياسي خاصة في الدول المتعددة عرقيا، التي غالبا ما تطرح فيها مسألة الأقليات والتي تتطور بفعل التدخلات الخارجية لتصبح حروب انفصالية؛ ترتكب فيها تصفيات عرقية ضد جماعات معينة، وهو ما من شأنه إرباك الوضع الأمني العام.

القطاع العسكري: ما من شك أن البعد العسكري هيمن على الدراسات الإستراتيجية لقضايا الأمن وانفرد في تحليل هذه القضايا، وحتى على مستوى الممارسة العملية كان الاحتكام إلى القوة العسكرية كوسيلة للحصول على المصلحة أو حتى لإدارة الحروب وحلها، مطلبا أساسيا في علاقات دولية غلب عليها الطابع الصراعي العدواني بحربين عالميتين تلتها حرب باردة خلفت معطيات جديدة ومتغيرات على الصعيدين العلمي والعملي. فنظريا تراجع الاعتقاد بأولوية البعد العسكري حيث عمد النقديون على ضرورة إقحام قطاعات أخرى، لكن رغم ذلك لم يستثنى أنصار النقدية هذا القطاع؛ على اعتبار أنّ الأمن هو عملية معقدة ومركبة تحتاج القضاء على التهديدات في كل القطاعات .

وتعتبر الدولة والقوة العسكرية والمجالات المتعلقة بذلك كشراء العتاد العسكري؛ والتدريب والمناورات موضوع مرجعي للأمن، في القطاع العسكري الذي يتضمن إجراءات تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، كزيادة قدر القوة من حيث العدد والنوع والفعالية؛ بالإضافة إلى الدخول في منظمات أمنية دفاعية بحيث تخضع وتتوقف هذه الإجراءات على:

أ- إدراك الدولة وتصورها للأمن: إدراك الوضع الأمني وخطورة التهديد العسكري من عدمه يتوقف على أجهزة الدولة وهيأتها القرارية، التي تتبنى عقيدة استراتيجية أمنية بناءا على مدركاتها. فقد يُقيّم النظام السياسي أن الأمن هدف سلبي أي غياب التهديد ولابد من العمل

[1] طارق رداف، "الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدّفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، فرع العولمة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص16.

[2] Barry Buzan, People, State, and Fear: The National Security Problem International Relations, (London: Harvester Wheatheaf, 1983), p120.

على تقليص احتمالاته، وبالتالي يخصص هذا النظام إنفاقه على الجوانب الدفاعية فقط، ويرى هذا النظام أن تحقيق الأمن يستدعي العمل على إحداث تغييرات على مستوى البيئة الدولية أي تغيير الوضع الراهن للتقليص من احتمالات الخطر.[1]

ب-القدرة الاقتصادية: أصبحت قوة الدول ومكانتها تقاس بالعمل الاقتصادي، فالقدرة الاقتصادية تسمح للدولة بضمان هامش من الحرية يتناسب مع إجراءاتها المتخذة بغية تحقيق الأمن، كأن تسمح لها بالتكيف مع مختلف الضغوط المفروضة عليها من المحيطين الدولي والإقليمي. فالجوانب الاقتصادية تعتبر عاملا تمويليا بحيث لا يمكن للنظام وضع إجراء معين والتخطيط لعقيدة معنية إذا لم يكن ذلك يتوافق وميزانيتها المالية.[2]

القطاع الاقتصادي: حسب "باري بوزان" الأمن الاقتصادي للدول؛ يتمحور أساسا حول مقدرتها على بلوغ الموارد المختلفة وضمان الأسواق لعرض المنتوج المحلي، أي توفير المناخ الأنسب للوفاء باحتياجات الشعوب وتوفير سبل التقدم والرفاه[3]. فالقطاع الاقتصادي هو عرضة لجملة من التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وسوء التسيير خاصة في مسألة توزيع الثروات بالإضافة إلى التهديد الخارجي الذي عكسته العولمة، والتي خلفت اضطرابات وضعف في توفير الثروات وازدياد معدلات الهجرة غير الشرعية؛ في ظل ثنائية العلاقة بين المركز والمحيط أو دول الشمال والجنوب.[4]

فدول كثيرة لاسيما عقب نهاية الحرب الباردة وعولمة المجال الاقتصادي؛ لا تزال أجندتها الأمنية في هذا القطاع تتمركز حول تحقيق حاجيات بسيطة كالماء والغذاء والمأوى، وبالتالي عن بلوغ المستوى المعيشي الذي يتحقق من بعده أمنها الاقتصادي. بالإضافة إلى تعرض هذه الدول للضغوط الخارجية من قبل المنظمات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية في حالات طلبها المساعدة؛ وحصولها على القروض والتأخر في تسديد الديون، وهو ما يجعل دول المحيط في حالة تبعية

[1] طارق رداف، "الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مرجع سابق، ص15.

[2] نفس المرجع، ص16.

[3] اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"، مرجع سابق، ص30.

[4] Miles Kaher, "Economic Security in an Era of Globalization: Definition Provision", The Pacific Review, vol. 17, no. 04, routledge, 2004, p488.

اقتصادية قد تجرها إلى مساومات سياسية، وحتى الأمن الاقتصادي لدول المركز بإمكانه أن يُهدَّد من جراء انعكاسات الوضع الأمني الاقتصادي للدول الفقيرة عليها أي على دول المركز.[1]

وبالتالي فالأمن الاقتصادي يمّس الفرد والمجتمع؛ ولتحقيقه لابد من أن يرسم النظام السياسي استراتيجية تقوم على عدّة عناصر، منها القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية، ووتيرة منتظمة لإشباع الحاجيات الإنسانية ورصد تطور طبيعة وحجم تلك الحاجيات، القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد الحل الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.[2]

وكما سبق ذكره فالاقتصاد هو إحدى مكونات قوة الدولة ومكانتها السياسية والعسكرية، وبالتالي فإنّ أي اختلال على مستوى القطاع الاقتصادي وتعرضه للتهديد، سيمثل تهديدا مباشرا لمؤسسات الدولة وأمنها السياسي والعسكري؛ فالأمن الاقتصادي مؤشر عن الأمن العام للدولة[3]. وخلاصة القول أن تحقيق الأمن الغذائي والذي يدخل في منظومة الأمن الاقتصادي متوقف على التصدي للتهديدات وفق استراتيجيات أمنية مدروسة من قبل الأنظمة السياسية.[4]

القطاع المجتمعي: يعتبر هذا القطاع الأكثر إثارة للاهتمام من بين القطاعات الخمس التي جاءت بها الرؤية النقدية التوسعية في مفهوم الأمن، بحيث يستحيل فصل هذا القطاع عن القطاع السياسي والاقتصادي فالأمن الاجتماعي ذو صلة بالأمن السياسي.[5]

يتمحور الأمن المجتمعي حول استمرارية حياة المجتمع والدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته؛ ثقافته؛ ديانته؛ عاداته وتقاليده، وبالتالي توفير الأمن للجماعة بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، وتتركز التهديدات المجتمعية بالأساس حول الهوية والتوازن

---

[1] اليامين بن سعدون،"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"، مرجع سابق، ص31.

[2] طارق رداف، "الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مرجع سابق، ص18.

[3] Barry Buzan, People, State, and Fear , op.cit, p124.

[4] محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص18.

[5] Marianne Stone, "Security According to Buzan: Acomprehensive Security Analysis ", security discussion papers series01, spring2009, p.05, on: http:// geest. msh –paris.fr/IMG/pdf/ security-for- Buzan.mp3.pdf.(19-07-2013).

وتعاطي النظام مع مطالب الجماعات، بالإضافة إلى المشاركة الاجتماعية وطبيعة العلاقات بين الجماعات المكونة للمجتمع.[1]

فالمشاركة الاجتماعية هي التي تعكس لنا مدى شعور الفرد بالانتماء للمجتمع الكلي وهي المسألة التي تتوقف عندها حالات التماسك الاجتماعي، التي تؤثر بدورها على الوضع الأمني العام، فتراجع شعور الفرد بالانتماء لمجتمعه سيدفعه من دون شك إلى تبني السلوكات المعادية ضد المجتمع وباقي أطيافه السياسية في الوقت الذي تنعدم فيه حالات العنف بتزايد شعور الفرد بالانتماء والولاء لثقافة المجتمع ومكوناته القيمية[2]. ما يجنب الأمن المجتمعي وبالتالي الأمن السياسي أي تهديد أو خطر هو طريقة تعامل النظام السياسي مع المطالب الاجتماعية وهو المعبر عنه بالعلبة السوداء أو عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات.

فاستجابة الوحدة القرارية لمطالب البيئة الداخلية بإصدار قرارات وبرامج تلبي الحاجيات وملائِمة للتطلعات، ومُقلِّصة من احتمالات لجوء الأفراد إلى العنف والقوة والعكس صحيح، وبالتالي هناك علاقة جدلية بين العنف وبين إشباعها يؤدي إلى تصعيد درجة الإحباط الاجتماعي ومن ثم تبني الأسلوب العنيف، وهو ما أكده "جيمس ديفيز" (James Davis)بقوله "أنّ الفجوة بين ما يريده الأفراد وبين ما يحصلون عليه قد تكون فجوة يمكن تحملها أو لا يمكن تحملها"، وقصد هنا درجة تحمل الإحباط وفي حالة عدم التحمل تظهر حالات من عدم الاستقرار وغياب الأمن.[3]

الأمن المجتمعي يمكن قياسه أيضا بالنظر إلى وضعية الجماعات داخل المجتمع ونوعية العلاقة التي تربط بين مختلف مكوناته، والتي يتحكم فيها مبدأ المساواة بين هذه الجماعات في الحصول على العائدات الاقتصادية دونما تمييز سواء على أساس الدين أو اللغة أو العنصر...الخ، ففي حالة سيادة هذا المبدأ فإنه سيسود وضع داخلي مستقر بمستوى مقبول من الأمن.[4]

أما وإن تم اعتماد أيّ تفرقة على أيّ أساس فإنّ العلاقات بين فئات المجتمع الواحد ستكون عرضة للتوتر والصراعات؛ من أجل الحصول على مكان أحسن وقد يتطور الأمر إلى غاية المطالبة بالانفصال وتأسيس كيان مستقل خاص بهذه المجموعة. ولعل أحسن مثال على ذلك ما تشهده القارة

---

[1] اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"، مرجع سابق، ص 31-32.

[2] طارق رداف، "الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدّفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مرجع سابق، ص19.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص233.

[4] طارق رداف، نفس المرجع، ص20.

الإفريقية من نزاعات عرقية دينية وبالخصوص السودان الذي فقد جزء كبير من مساحته عام 2011[1]، وعليه كلّما تعرض الأمن الثقافي لمجموعة معينة للخطر كان ذلك إذانا بظهور حالات اللاأمن داخل المجتمع.

وبالتالي غياب التماسك المجتمعي داخل الإقليم الواحد المتعدد العرقيات؛ وفي ظل ممارسات النظام السياسي المبنية على التمييز والانحياز لصالح جماعة على حساب جماعة أخرى، كفيل برفع احتمالات نشوب الصراع وبالتالي غياب الأمن العام يكون بسبب انهيار ميكانيزمات الأمن المجتمعي داخل الدولة؛ وحتى في الإطار الجغرافي الأوسع لها، وهو ماله انعكاس على المستوى الإقليمي للأمن[2]، وعليه أصبحت هوية الجماعات محور تركيز للدراسات الأمنية.

القطاع البيئي: فيما يتعلق بالقطاع البيئي يعتبر من بين أكثر القطاعات تحديدا لمواضيع مرجعية الأمن؛ لأنّ التهديدات في هذا القطاع واضحة[3]، فالأمن في بعده البيئي يقوم على موضوعين مرجعين هما التهديدات الطبيعية أو البيئية في حد ذاتها، أي كل ما له علاقة بكوكب الأرض من فيضانات؛ هزات أرضية؛ براكين؛ الجفاف؛ التصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية، وعلاقة العنصر البشري بالبيئة. وهنا الحديث عن التهديدات الاجتماعية بفعل النمط السلوكي للإنسان وتعامله مع الوسط المحيط به، بحيث تنتج هذه التهديدات أساسا عن مختلف نشاطات الإنسان كالتلوث وعدم ترشيد استغلال الثروات الطبيعية، وهو ما من شأنه إحداث خلل في النظام الطبيعي وبنية الكواكب كالقضاء على طبقة الأوزون وظهور ما بات يعرف بخطر الاحتباس الحراري.[4]

وضمن سلسلة المشاريع المعروضة بخصوص التوسع في مفهوم الأمن، حدّد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 عدة أنماط من التهديدات الأمنية في عدة قطاعات وأوضحها في الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي والأمن المجتمعي.[5]

وتعززت الدراسات الأمنية الدولية بمفهوم آخر يتمثل في الأمن الناعم والذي تندرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول مثل التحدي الصحي؛ الجرائم المدنية غسيل الموال؛

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ص234.

[2] نفس المرجع، ص235-237.

[3] فريال منايفي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص 28.

[4] Marianne Stone, "Security According to Buzan : Acomprehensive Security Analysis ",op.cit, p 06.

[5] الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوّع"، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2013، ص41.

القتل؛ اللاجئين؛ المشاكل العرقية؛ العمالة السلبية؛ التطرف و الإرهاب)، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن المجتمع والوحدة السياسية. وكما نصّت عليه دراسة بحثية قام بها المعهد الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية، أن ظاهرة الأمن الناعم تتعرض لتهديدات بشكل تصاعدي تبدأ بالمخاطر الفردية ثم المجتمعية، مرورا بالتهديدات العابرة للحدود والأزمات الزاحفة وصولا إلى الكوارث العالمية، وبإمكان الأمن الناعم أن يتحول إلى خشن إذا ما وُظِّفت الأداة العسكرية.[1]

فالأمن حسب "كين بوث" والمدرسة النقدية يعني "الانعتاق" أي تحرير الشعوب من القيود التي تقيد مسعاها نحو تحديد اختيارها، وتتمثل تلك القيود في الحرب والفقر والاضطهاد والجهل والأمية. وعليه المنظور المعاصر للأمن يتميز بشموليته للعديد من القضايا خاصة في بعدها الاجتماعي والتنموي[2]وهو ما يؤكده ماكنامارا[3] بقوله" الأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنّه جزء منه،فالأمن هو التنمية والتطور وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن".[4]

ومن هنا فالاتجاه النقدي حاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن لا يكون سوى بتنمية المجتمعات وضمان حقوق الإنسان،هذا الأخير الذي يعتبر حسب النقديين الموضوع الأساسي للأمن والنظام السياسي هو وسيلة لتحقيق أمن الأفراد.[5]ويمكن تلخيص أبعاد التوسع في مفهوم الأمن وأوجه الاختلاف بين المدارس النظرية من خلال الشكلين التاليين:

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، مرجع سابق، ص12.

[2] Ken Booth, theory of world security, op.cit, p40.

[3] ماكنامارا: أبرز مفكري الاستراتيجية ووزير الدفاع الأمريكي السابق، تقلد منصب مدير البنك الدولي، وصاحب كتاب"جوهر الأمن".

[4] بلال قريب، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص23.

[5] غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة في مؤتمر دولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية"، عمان، الأردن،14-2005/03/15، ص11.

الشكل (1): مستويات وقطاعات تحليل الأمن

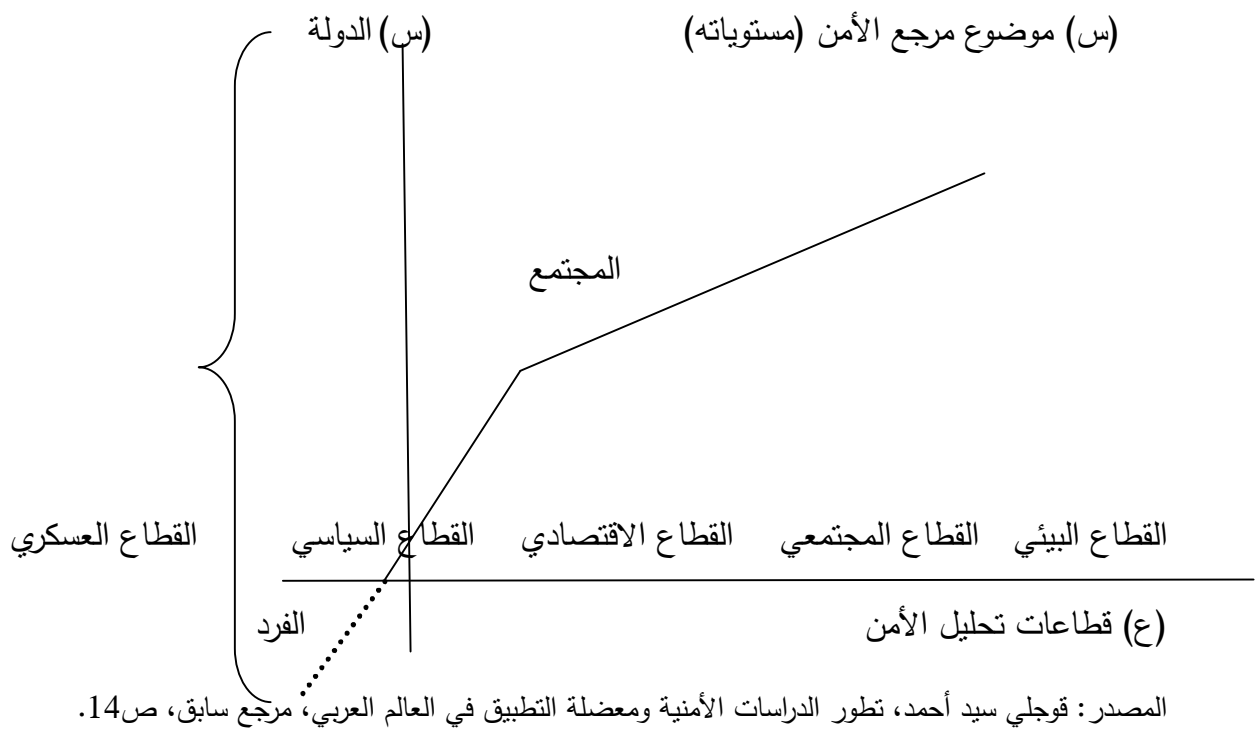

المصدر: قوجلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص14.

الجدول رقم (2): مفهوم الأمن داخل المنظور التقليدي والمنظور النقدي

مؤشرات المقارنة	المقاربات التقليصية للأمن (التيار التقليدي)	الطروحات التوسعية للأمن (التيار النقدي)
مستويات الأمن الأمن لمن؟	الدول الأمن القومي	الفرد– الدولة – الإقليم – المستوى الدولي
قطاعات الأمن القيم المهددة	الوحدة الترابية – الاستقلال وسيادة الدول ومكانتها،القطاع العسكري والقوة.	القطاع السياسي–القطاع العسكري–القطاع الاقتصادي–القطاع المجتمعي القطاع البيئي. (السلامة، الرفاهية، الحرية، الهوية المجموعاتية، وحدة الدول وتماسكها الاجتماعي...)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	المجموعات والأقليات–المعارضة السياسية–الدول الأخرى–فعاليات المجتمع المدني–المؤسسات الدولية.

المصدر:عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص90.بتصرف

المطلب الثاني: ماهية الأمن الإقليمي

دراسة متغير الأمن الإقليمي لن تمر إلا من خلال البحث في الإقليمية وكذا التنظيم الإقليمي، على اعتبار الأخير هيكل تنظيمي بمنطلقات قانونية وتفاعلات سياسية تساهم في بناء منظومة أمنية لإقليم معيّن.

الفرع الأول: النظام الإقليمي كإطار مؤسسي للأمن الإقليمي

أوّلا: تعريف الإقليمية: تعتبر الإقليمية إحدى أهم الاتجاهات في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أنّ الاهتمام العلمي بهذا المجال تزامن وبروز منطق التكتل الإقليمي، بتشكل العديد من المنظمات الإقليمية. وقبل الخوض في تفسير كل هذا، لابد من الإشارة إلى ذلك الجدل الذي خلفه اصطلاح "الإقليمية" بسبب التباين في تعريف الإقليم، بحيث وجدت عدّة اتجاهات تباينت فيما بينها بالنظر إلى المعيار المعتمد.

فالاتجاه الأول هو الذي يركز على اعتبارات الجوار والتقارب الجغرافي كمقياس للفرز بين النظم الإقليمية، حيث يعتبر "مولر"(Muller)وهو من أنصار هذا الاتجاه أنّ الجغرافيا هي عماد تعريف الإقليم. أمّا الاتجاه الثاني فيتجاوز البعد الجغرافي في تحديده لمفهوم الإقليم، هذا الأخير الذي يرتبط الحديث عنه – حسب أنصار هذا التيار– بعناصر تعكس التماثل والانصهار، وتمثل القواسم المشتركة للدوّل المنخرطة في نطاق إقليمي محددة على غرار عنصر الثقافة والاقتصاد والعناصر الاجتماعية الأخرى...الخ. وبخصوص الاتجاه الثالث والذي يقف على العكس من ذلك تماما، حين يذهب إلى الأخذ بالاعتبار في الحديث عن الإقليم أو الحيّز الإقليمي مايحدث من تفاعلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية فيما بين الدول، أي درجة الاعتماد المتبادل بين الوحدات على كل الأصعدة.[1]

ومع التسليم بأهمية الإطار الجغرافي في تحديد نطاق الإقليم، تبقى للصفات البنيوية أهمية خاصة وكبيرة في استقرار هيكلة النظام الإقليمي، وهوما يقودنا إلى التركيز على عوامل التفاعل والانسجام والتشابه القيمي التي تركز عليه المدارس التكاملية في العلاقات الدولية للوصول إلى تكامل إقليمي بين أطراف هذا النظام[2]. وبالتالي الإقليم هو مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي وكثافة التبادل

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص32.

[2] نفس المرجع، ص33.

والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، وعبارة الإقليمية تعكس تلك الحركية التعاونية بين الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي من تفاعلات سياسية؛ اقتصادية؛ وثقافية.[1]

وما نخلص إليه أنّ الإقليمية تنتج من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار، ضمن مساحة كيان معيّن ليصبح متجانسا ومتماسكا، لتتجسد بذلك عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة عبر السياسات الحكومية لوحدات هذا الإقليم.

والمتتبع لواقع العلاقات الدولية يلاحظ تنامي وتزايد مثل هذه الحركات والعمليات في جهات مختلفة من العالم، وهو ما يؤكد سيطرة منطق الإقليمية بالموازاة مع التنظيم الدولي، بحيث يدور النقاش حول ما إذا كانت هذه الإقليمية ستقودنا باتجاه القطبية، أو باتجاه تعاون اقتصادي دولي ونظام موحد، وحتى في الحالة الأولى فإنّ الإقليمية تنمو مع تعددية الأطراف في ظلّ الإقليمية المفتوحة"، وليس بشكل منفصل أو "الإقليمية المغلقة" كما تسمى. [2]

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا هذا التوّجه صوب أقلمة العلاقات الدولية؟

تتنوع بواعث قيام التكتلات وبروز الظاهرة الإقليمية، فتاريخيا كانت البواعث الثقافية والدينية والتي تستند على وحدة الأصل والسلالة واللغة والدين، هي الفاصل في تكوين وبروز الإقليمية. بالإضافة إلى الدوافع الأمنية والجيوسياسية التي مصدرها الشعور بضرورة التكتل للدفاع من أجل مواجهة تهديد مشترك أو لاستباق وقوع حروب داخل الإقليم نفسه.

برزت الإقليمية بشكل واسع على صعيد العلاقات الدولية، وظهور ما أسماه البعض "بالإيديولوجية الإقليمية الجديدة"، بل إنّ البعض يذهب إلى أبعد من ذلك وإلى الحدّ الذي يدعو فيه بقيام مجتمع مدني إقليمي، بما يعنيه ذلك من بروز قيم وعي ومؤسسات حزبية برلمانية غير حكومية ومجتمعات فوق قومية، واتخذوا من أوروبا مثالا على صدق ادعاءاتهم عبر نموذج الاتحاد الأوروبي.

فالتوجه نحو الإقليمية نجد له تفسير في فشل التنظيم الدّولي في ترسيخ السلم والأمن الدوليين بالخصوص لدى دول الجنوب، وهو المبدأ الأساسي الذي جاء لأجله، وبالنظر إلى حالة الاستقطاب الحاد التي أصبح عليها المجتمع الدولي، وطغيان المصالح السياسة للقطب المهيمن على هذه المنظمة الأممية التي غلبت عليها ازدواجية في التعامل مع القضايا المطروحة على جداول أعمالها. جعل

[1] مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص67.
[2] نفس المرجع، ص68.

التوجه نحو التعاون الإقليمي والحلول البينية للإقليم الواحد وإعادة صياغة سياسات الدوّل في جوارها الإقليمي بشكل يتواءم وخصوصيات مجتمعاتها، ومحددات سياستها الخارجية، كمطلب لابد منه لتعويض الغياب الدولي في معالجة المشاكل. بالإضافة إلى انتشار القوّة في النظام الدولي الجديد على أكثر من قطب حتى وإن لم يكن في الجانبين السياسي والعسكري، فهو في الهيكل الاقتصادي الذي يشهد نزوعا نحو نظام متعدد الأقطاب، فكان أن شهدنا منذ تبلور النظام الدولي الجديد العديد من المنظمات الإقليمية الوظيفية.[1]

ارتبطت الدراسات الإقليمية المعاصرة بالتحولات الهيكلية للنظام العالمي، والتي يمكن تلخيصها في انهيار الاتحاد السوفياتي وعملية السلام في الشرق الأوسط وازدياد حركية العولمة، وظهور أنماط جديدة من التهديدات الأمنية، كالحروب الداخلية ذات الامتداد الإقليمي في مقدمتها النزاعات العرقية وقضايا الإرهاب والأمراض وتدني المستويات المعيشية وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، والتي تستوجب أطر إقليمية للتعامل معها.

وكان لضعف أداءات الدولة في العالم الثالث وقصورها في تأدية وظائفها حيث العجز في الداخل، أن دفع بالدول إلى البحث عن شرعية ونجاحات في تسيير شؤونها الداخلية، عبر الفضاء الإقليمي ومن خلال مؤسسات فوق قومية، فقمة الفرونكوفونية التي عقدت في باريس عام 1994 دعت الدوّل إلى اعتماد الإقليمية الإفريقية لمواجهة الحروب الإقليمية بالمتغيرات القبلية، وتشكيل قوات لحفظ السلام في القارة وتنمية جميع المجالات التي تشكل معضلات أمنية لها.[2]

وبعد كل هذه الدوافع بات التعاون الإقليمي ضرورة ملحة، تجسّدت في بروز العديد من المنظمات الإقليمية التي شهدت هي الأخرى تنظيمات فرعية، وفي القارات الخمس مثل الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، الآسيان والتي تضمّ دول جنوب شرق آسيا[3]، الإيكواس، اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية وغيرها[4]، إذن أصبح التعامل مع الإقليمية كأفضل طريقة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهي خطوة نحو تحقيق العالمية وليس بديلا لها، على اعتبار

---

[1] جبار علي عبد الله جمال الدين، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق الكوفة، العراق، العدد02، 2009، ص9.

[2] نفس المرجع، ص10.

[3] Rizal Sukma, "ASEAN, Regional Security and the Role of the United State: Aview from Southeast Asia", paper presented at conference and framework on new Japan‘s security: basic concepts, Institute for International policystudies (IIPS), Tokyo, 30november-01december 2004, p 01.

[4] جبار علي عبد الله جمال الدين، نفس المرجع، ص08.

أنها ـ وفي نظر الكثيرين ممن يفضلون الأطر الإقليمية ـ ذات فاعلية وأكثر قدرة ومرونة في الحركة مقارنة بالتنظيمات الدولية.[1]

وفي سياق ذي صلة ترى الواقعية أنّ التعاون الإقليمي؛ هو عبارة عن استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، فالتجمعات ما هي إلاّ استجابة لحاجة الدول أو لوجود متغيرات إقليمية تستوجب الدخول في مثل هذه التنظيمات. وعليه المنظور الواقعي يعبر عن المفهوم التقليدي للإقليمية الذي يرتكز على السوق الأوروبية المشتركة كنموذج تطبيقي، وكانت التفاعلات ذات طبيعة اقتصادية عسكرية دفاعية.

أمّا الإقليمية الجديدة فهي التي تعبر عن مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم إقليميا. وأنّها تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي بين الدول، ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليميا. فنظريا أصبحت الإقليمية فرعا مستقلا بذاته يحظى بالدراسة والبحث، وفي الواقع العملي يتواجد كم هائل من المنظمات الإقليمية.

ويمكن تلخيص مميزات الإقليمية الجديدة في: العمل الطوعي وتوافر الإرادة السياسية، التوجه المتزايد للتجارة الحرة، واهم خاصية هي كونها إقليمية مفتوحة وعابرة للقارات بحيث لم يعد البعد الجغرافي في تحديد الإقليم بعدا وحيدا ومحوري في ظل توفر الإرادة والرغبة في التكتل، الترابط الاقتصادي وعدم التمييز بين الدوّل، التي اختارت التكتل في منظمة إقليمية واحدة. وعليه هذا النوع من الإقليمية أكثر شمولية وتعددية من حيث الأبعاد ولها عدة مظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية.[2] ومما لاشك فيه أنّ النظام الإقليمي هو جوهر الإقليمية كمفهوم وكظاهرة، وعليه ما المقصود بالنظام الإقليمي؟

[1] عباس محمود المحارمة، "أثر التحديات على النظام الإقليمي العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الأدب، قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص15.

[2] فضيلة حاج محمد، "إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 27.

ثانيا: مفهوم النظام الإقليمي

يستند النظام الإقليمي في جوهره على تلك التجمعات الإقليمية التي تنشأ في نطاق جغرافي معين، وتضم عدد من الدول تجمعها اعتبارات وشروط مختلفة جغرافية، اعتبارات الترابط السياسي والتاريخي والحضاري[1]، هذه التنظيمات التي يسميها الدكتور "محمد بوسلطان" في الجزء الثاني من كتاب مبادئ القانون الدولي العام بالمنّظمات الجهوية التي يسري اختصاصها على قارة، كما يمكن أن تكون أكثر من قارّة معنية بهذا الاختصاص على غرار الاتحاد الإفريقي أو جامعة الدوّل العربية.[2]

فالنظام الإقليمي أو كما يسمى النظام التابع هو نظام من التفاعلات الدولية لكن في إطار إقليمي[3]، وهو تنظيم يقع بين نظام الدولة المنفردة وبين النظام العالمي الذي يمثل المجموعة الدولية ككل[4].وبالعودة إلى الجوانب القانونية نجد أنّ الإقليمية ممثلة في المنظمات الجهوية مكرسة ومنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد الفصل الثامن المعنون بـ"في التنظيمات الإقليمية"، والذي يقر بأنّه ليس في الميثاق ما يحول دون قيام مثل هذه المنظمات، وأنّ مجلس الأمن يشجّع على الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق الوكالات الإقليمية، ووجوب التنسيق فيما بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي الجهوي في سبيل استتباب الأمن والسلم الدوليين، والذي لن يتأتى إلاّ من خلال بعث الأمن داخل الأقاليم، خاصّة إذا كان نشاط هذه الوكالات يتلاءم مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ووفق الاقتراب القانوني يمكن تعريف المنظمة الإقليمية بأنّها هيئة دولية دائمة مستقلة نشأت بموجب اتفاق إرادات مجموعة من الدول، تجمعهم رابطة معينة بهدف تحقيق مصالح مشتركة، وبالتالي التنظيم الإقليمي يقوم على عناصر قانونية مثل:[5]

---

[1] غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص11.

[2] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2000)، ص18.

[3] خضير إبراهيم سلمان، "العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، المجلة السياسية والدولية، ص ص، 153- 177، ص155.

[4] صاحب الربيعي، ملف المياه والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط الجديد، (بيروت: مطبعة نيوبَرس، 2003)، ص174.

[5] إيمان أحمد علام، "التنظيم الدولي الإقليمي"، برنامج الدراسات الإقليمية، المستوى الأول، الفصل الدراسي الثاني، رقم 126، كلية الحقوق، دراسة منشورة، جامعة بنها، 2012/2011، ص09.

- عنصر التنظيم المبني على الدوام والإرادة الذاتية وتحقيق المصلحة المشتركة للوحدات الداخلة في التنظيم الإقليمي.
- وجود وثيقة تأسيسية، تبرز مبادئ ومقاصد هذه التنظيمات الجهوية، بالإضافة إلى سن قوانين ملزمة للدول الأعضاء.
- العنصر الدولي أو أن تكون عضوية هذه المنظّمات قاصرة على حكومات الدوّل وهو ما يميزها عن باقي المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى.

وتعرّف الدراسات السياسية من وجهة نظر دارسي العلاقات الدولية النظام الإقليمي؛ بكونه مجموعة التفاعلات والعلاقات بين دول تقع في إقليم معين وتخضع لقواعد قانونية، هذا ويعرّف كل من "لويس كانتوري" (Kantori)و "ستيفن سبيغل" (Sbigel)النظام الإقليمي بأنّه"المنتظم الذي يضمّ دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة، والتي تمتلك بعض المقومات اللغوية والثقافية والدينية والتاريخية المشتركة والتي يزداد إحساسها بالهوية بسبب أفعال ومواقف الدوّل الخارجة عن النظام."[1]

فالنظام الجهوي هو الذي يعكس صور التعاون الإقليمي والتبادل بين الفواعل المشكلة له، عبر أجندات واستراتيجيات تحقيق الهدف الذي يبقى تحقيق الأمن والسلم وبلوغ التنمية أبرز أولوياته، ويمكن الوقوف على المعايير التالية في تحديد النظام الإقليمي وتسمية أيّ منتظم كان بذلك. والتي لخصّها "بريتشر" فيما يلي:

- وجود ثلاث فواعل على الأقلّ، على درجة من الاعتماد المتبادل، في موقع جغرافي ما.
- ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان الفوق قومي كجماعة متميّزة.[2]
- أن يسود هذا الإدراك بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية أعضاء النظام.
- أن يكون مستوى القوّة داخل النظام الإقليمي أدنى منه في النظام الدولي .
- بما أنّ النظام الجهوي هو مجموعة تفاعلات إقليمية من مجموع التفاعلات الدولية، فإنّ الأوّل يتأثر بشكل مباشر بكل التغيرات التي تُطرح على الساحة الدولية، وعليه التكيف مع المستجدّات.[3]

---

[1] أحمد عارف ارحيل الكفارنة، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص، 619- 643، المجلد 25، العدد02، 2009، ص622.

[2] سامية ربيعي، "آليات التحوّل في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص15

[3] نفس المرجع، ص16.

ثالثا: تحليل النظام الإقليمي لشرق إفريقيا

شرق إفريقيا كما تجمع عليه العديد من الدراسات، هي ذلك الإقليم الممتد من الموزمبيق جنوبا إلى الصومال شمالا[1]، ويتربّع على مساحات الدول التالية: إثيوبيا، مصر، السودان، تنزانيا، كينيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، اريتريا، جزر القمر، مدغشقر، موزمبيق، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، موريشيوس، والسيشل[2]. في حين تقلّص بحوث ودراسات أخرى من حجم الامتداد الجيواستراتيجي لإقليم شرق إفريقيا، وتوضحه بخريطة تضم كل من أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوراندي، إثيوبيا.[3] ويذهب بعض الباحثين إلى ذكر دول ككينيا وتنزانيا وأوغندا باعتبارها تمثل الفضاء الشرق إفريقي.[4]

من جهتنا ومن خلال التمحيص في خريطة القارة الإفريقية يمكن حصر إفريقيا الشرقية في دول القرن الإفريقي المتمثلة في إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، الصومال،دوّل البحيرات العظمى وتضمّ كل من أوغندا، تنزانيا، كينيا، الدول العربية مصر والسودان ــ مع العلم أن دولتان عربيتان أيضا تندرجان في التقسيم الأول "جيبوتي والصومال"–. والدولة الجديدة التي أعلن عنها في عام 2011 وهي جنوب السودان، بالإضافة إلى الدول الأخرى المذكورة في الأعلى.

المهم أنّ السودان تقع ضمن هذا التقسيم الجغرافي للمنطقة، وأنّ هناك علاقات تأثير مباشر مع دول الجوار في صورة إثيوبيا واريتريا أوغندا مصر وحتّى ليبيا، والمعيار المعتمد في هذا التقسيم يخضع لمتطلبات الدراسة التي تستوجب تحديد الإطار المكاني، كمتغير نريد البحث فيه عن واقع الأمن في ظل الصراعات العرقية التي تشهدها المنطقة والتي تتزايد معها المطالبات بالانفصال. على غرار ما وقع في دولة السودان التي تحتل موقعا جيوسياسيا وجيواستراتيجيا مهما، بحيث تعتبر الدولة التي تجمع بين عدة معطيات كونها عضو من منظومة ما اصطُلِح عليه دول الربيع العربي، وواحدة من دول منطقة الشرق الأوسط[5]، ودولة من دول الساحل الإفريقي وما يشهده هذا الأخير من تطوّرات وحراك اجتماعي وسياسي[6].

---

[1] جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، 1959)، ص06.

[2] محمود السيد، تاريخ إفريقيا القديم والحديث، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص121.

[3] أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامّة وإقليمية، (الإسكندرية: دار شباب الجامعة)، ص415– 427.

[4] مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الوثيقة الثامنة، الدورة رقم 313، جنيف، 15–30 مارس 2012، ص03.

[5] بناءا على دراسة أصدرتها مجلة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي حدّدت منطقة الشرق الأوسط في: تركيا، ايران، قبرص، الهلال الخصيب، فلسطين، شبه الجزيرة العربية، مصر، السودان، ليبيا، أفغانستان.

[6] جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002)، ص28.

فالدولة معنية بما يحدث في الوسطين العربي والإفريقي وذات تأثير متبادل، فما يحدث داخلها له تداعيات على الجوار الإقليمي، وما يدور خارج حدودها له انعكاس على الوضع الداخلي. وبالتالي السودان يتفاعل مع العديد من دول القرن الإفريقي ودول البحيرات الكبرى ومصر وجنوب السودان، بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل إن كان عدواني أو تعاوني، عبر النظم الإقليمية لشرق إفريقيا وهي المنطقة التي تتواجد فيها هذه الدول.

تحليل أيّ نظام إقليمي يقصد به تحليل التفاعلات بين الدول الأعضاء في هذا النظام، وذلك بالتركيز على طبيعة العلاقات التي تجمع بين هذه الوحدات، بالإضافة إلى دراسة هيكلة النظام نفسه وأهدافه ومخرجاته فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والتعاون الإقليمي. ويوضح كلّ من "جميل مطر" و"علاء الدين هلال" أربع جوانب تحليلية هي: الخصائص البنيوية للنظام، نمط الإمكانيات، نمط السياسات، وبيئة النظام.[1]

وتحليلنا للنظام الإقليمي لشرق إفريقيا لن يخرج عن هذه القاعدة، حتى وإن كان بشكل سطحي أي دون التفصيل في كلّ هذه الجوانب التحليلية، وذلك تماشيا مع متطلبات الدراسة التي تبحث في الأمن الإقليمي الذي يعتبر النظام إطار مؤسسي يهدف إلى تحقيقه. وعليه سنكتفي بذكر أهم النظم الإقليمية الجهوية لشرق إفريقيا، والتعرف على أبرز الفواعل فيها.

1: السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا):

حسب الاتفاقية المنشأة للسوق والتي تمّ التوقيع عليها في 05نوفمبر1993، ودخلت حيّز التنفيذ في 08ديسمبر1994، الكوميسا هي تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول إفريقية ذات سيادة، ويمكن إرجاع نشأتها إلى فترة الستينات، عندما اتخذت دول شرق وجنوب إفريقيا مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها. وبالتالي الكوميسا قبل أن تصبح سوقا ومنطقة حرّة للتجارة بموجب اتفاقية 1994 كانت منطقة تفضيلية للتجارة، ولم يكن السودان من بين الدوّل الأعضاء المؤسسة لمنظمة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب إفريقية، لكن انضم إليها بموجب المادّة 64 من هذه الاتفاقية في أوت 1990.[2]

وربّما كان ذلك لدوافع سياسية على اعتبار أنّ الاتفاقية تنصّ على حلّ النزاعات بين دوّل المجموعة ممّا يعطي الخرطوم دورا قياديا، بالإضافة إلى نصّها على تحقيق الأمن والاستقرار، خاصّة

[1] فضيلة حاج محمد، "إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط"، مرجع سابق، ص35.

[2] ايهاب عبد الله عباس، "أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا"الكوميسا" في عملية التنمية في السودان"، مجلة جامعة شندي، ص ص 193 ـ 223، العدد 11، جويلية 2011، ص 196.

وأنّ السودان من الدوّل المضطربة داخليا وتشهد توترات في الجوار، كان ذلك أن رأت السودان أنّ السوق بمثابة منبرا لشرح المشاكل، وإبراز الجهود المبذولة وتقوية الصلات مع دول الجوار على أساس المصلحة المشتركة[1]. وبالفعل نستطيع القول أنّ انضمام السودان إلى السوق المشتركة مكنها من إيجاد منفذا لسياستها الخارجية بسبب الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرض عليها في التسعينات، وهنا تبرز أهمية الإقليمية بإعطاء فرصة عبر هذه المنظمات للوحدات التي تتعرض لعقوبات من قبل التنظيم الدولي سواء كانت العقوبات مشروعة أو غير ذلك.

تعدّ من أكبر التجمعات الاقتصادية والمنظمات الفرعية النوعية، بالنظر إلى عدد الدوّل وحجمها ووزنها على الصعيد الإفريقي[2] بفعل الثروات التي تحتويها معظم دول السوق وهي (مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، سوازيلاند).[3]

تهدف الكوميسا إلى السعي نحو تنمية الدوّل الأعضاء اقتصاديا والارتقاء بالتكامل الإقليمي من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، وعبر التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية، وضرورة تنسيق الجهود مع الأطر الإقليمية الفرعية الأخرى، وتشجيع السلام والأمن بين الدول الأعضاء ومن مبادئها،مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، التضامن الجماعي بين الدول الأعضاء. عدم الاعتداء وترسيخ السلام والأمن بين الدول، مبدأ حماية حقوق الإنسان الإفريقي، المشاركة الشعبية في التنمية والعدالة الاقتصادية، التسوية السلمية للنزاعات والتعاون الفعال بين دول الجوار، تشجيع عمليات الحفاظ على البيئة.[4]

هذا وتلعب السودان دورا محوريا في التعامل الاقتصادي داخل السوق، بحيث يبلغ متوسط حجم التبادل التجاري لها مع بقية دول الكوميسا 73,8%، ويرتكز هذا التبادل مع مصر، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، بالدرجة الأولى وتتشكل صادرات السودان من الصمغ العربي؛ الجلود؛ الحبوب الزيتية؛ القطن.[5] وتقوم استراتيجية هذا البلد داخل الكوميسا على أساس تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي والغذائي

---

[1] إيهاب عبد الله عباس، "أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا"الكوميسا" في عملية التنمية في السودان"، مرجع سابق، ص 202.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007)، ص252.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004)، ص 12.

[4] نفس المرجع، ص22 ـ 26.

[5] إيهاب عبد الله عباس، نفس المرجع، ص 211.

والاجتماعي وهو ما يتوافق مع استراتيجيات باقي الدوّل في السوق[1]. تجدر الإشارة أنّ هذه الإحصائيات كانت قبل انفصال الجنوب.

2: مجموعة إفريقيا الشرقية (EAC):

من بين الفترات الشاهدة على إقامة تجمعات جهوية سنة 1917، عندما أنشأ اتحاد جمركي بين "كينيا وأوغندا" وانضمام "تنزانيا" إليهما عام 1927، ليليها التوقيع على اتفاقية "كمبالة" بأوغندا في 06 جوان 1967 بين كل من تنزانيا، كينيا وأوغندا.[2] وهدفت جماعة إفريقيا الشرقية إلى تنمية دول المجموعة في القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3]، وخلق منطقة تجارة حرة وإنشاء بنك تنمية لشرق إفريقيا لكن هذه الجماعة لم تستمر وسرعان ما حدث نوع من التفكك عام 1977 حال دون تحقيق الأهداف والمبادئ، لكنها تبقى محاولة تؤكد نزوع الوحدات نحو الحلول الجهوية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في إطار تعاوني تكتلي.[4]

3: الهيأة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر(IGAD):

تكوّنت عام 1986 ثمّ تحولت إلى الهيأة الحكومية للتنمية فقط منذ عام 1995، وذلك في نيروبي وتضّم كلّ من "جيبوتي، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان، تنزانيا، رواندا وبورندي".[5]وتعتبر من بين الوكالات التي تهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء، وأصبحت منظمة جهوية لها نشاط مكثف ووساطات لحل الأزمات والنزاعات التي تشهدها هذه الدول.

ويجب الذكر أنّ هذه المنظمات الفرعية كانت تحت لواء المنظمة الإقليمية الأم للقارة الإفريقية، والمتمثلة في الاتحاد الإفريقي والذي أنشأ بأديس أبابا في 28 ماي 1963، وبالنظر إلى الظرف الذي تأسست خلاله هذه المنظمة والذي تصادف مع الاستقلال الحديث لبعض الكيانات على غرار المغرب وتونس والسودان والجزائر، وبقاء دول أخرى تحت الاحتلال[6]، كان للمنظمة أن توجه وكخطوة أولى كافة جهودها لتحرير الشعوب الإفريقية المستعمرة عبر تمثيلها ورفع مطالبها في كبريات التجمعات

---

[1] إيهاب عبد الله عباس، "أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا" الكوميسا" في تنمية السودان"، مرجع سابق، ص205.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص58.

[3] Catherine Mc . Auliffe , Swetac . Sascena , and Masafumi yabara, "the East African Community: Prospects for Sustained Growth", International Monetary Fund working paper, November 2012 , p06.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص59.

[5] نفس المرجع، ص60.

[6] علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة 02، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2003)، ص221.

والمحافل الدولية، وتقديم الدعم لتلك الدول الخارجة من حروب وثورات تحريرية. وحسب نص المادة السابعة من ميثاق المنظمة فإنّ هذه الأخيرة تحتوي على هيكل تنظيمي يتشكل من الأجهزة التالية: مجلس رؤساء الدول والحكومات ـ مجلس الوزراء ـ الأمانة العامة ـ لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.[1]

وتتمثل أهداف الاتحاد الإفريقي كما نصّت عليه المادّة الثانية في فقرتها الثانية من الميثاق إلى: التعاون السياسي والدبلوماسي، التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات، التعاون التربوي والثقافي، التعاون الصحّي والرعاية الصحية والتغذية، التعاون في الدفاع والأمن.[2]

والمتمعن في عمل هذه المنظمات الإقليمية وكذا الجهوية الفرعية، أنّها جاءت بطبيعة اقتصادية بالأساس في ظاهرها، لكن سرعان ما تتوجه نحو تضمين البعد السياسي في مواثيق تأسيسها وفي جداول أعمالها، فهذا التكتل الجهوي أو الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية في منطقة جغرافية ما أصبح من بين قنوات ترقية الشعوب وتنمية المجتمعات وحلّ النزاعات وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل الذي يجمع عدة مواضيع وقطاعات في هذا الحيز الإقليمي، أو الحفاظ على الأمن الإقليمي للمنطقة من التهديدات الداخلية والخارجية.[3]

الفرع الثاني: واقع الأمن الإقليمي في شرق افريقيا

أوّلا: مفهوم الأمن الإقليمي: شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدلا حول مفهوم الأمن الإقليمي وذلك من حيث التركيز على مفهوم التعاون كبديل لمفهوم الأمن الجماعي، هذا و يرتكز اقتراب الأمن التعاوني على مجموعة من الإجراءات التي تعزّز فرص التعاون وتطوير فكرة الحوار للتغلب على أيّ تهديد يمكن أن يشكل خطر على أمن دوّل تشترك في نطاق إقليمي معيّن.

خلال فترة الحرب الباردة تجاهلت الدراسات الأمنية بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، ومن هنا جاء مفهوم الأمن المعقّد، والذي يقصد به أنّه في إقليم معيّن وبسبب التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين الدول فإنّ أمن أيّ دولة سيتأثر بأمن دول الجوار، وبالتالي حدوث نوع من التأثيرات الأمنية المتبادلة ليس في المجال العسكري فحسب بل في كل القطاعات الأمنية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والمجتمعية. وهو ما يعني أنّ أمن أيّ دولة مرتبط بالأمن الإقليمي، فالإقليمية حسب "باري بوزان" هي جزء من التسلسل الهرمي للمشكلة الأمنية وأمن الجوار

[1] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص125.

[2] علي يوسف شكري، المنظّمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، مرجع سابق، ص222.

[3] عامر مصباح، نظريّات تحليل التكامل الدولي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص169.

الإقليمي مهم لاستتباب الأمن القومي للدول. كارتباط الأمن القومي الإسرائيلي بالقضايا الأمنية الإقليمية وهو ما يعبر عنه "بوزان" بالأمن المعقّد.[1]

فإذا كان الأمن الوطني المقصود به حماية أمن الدولة من المخاطر التي من المحتمل حدوثها من أيّ طرف خارجي، وتحقيق أمن القطاعات المختلفة على الصعيد المحلي. وإذا كان الأمن الدولي هو الذي يتوقف عليه مصير البشرية بأكملها، خاصّة على ضوء تعدد وسائل ونوعية أسلحة الدمار التي تمتلكها الدول وتتسابق لحيازتها، فإنّ الأمن الإقليمي هو مستوى من مستويات الأمن بصفة عامة، ويقصد به تحقيق الأمن في نطاق الوحدة الجغرافية الأوسع والأشمل للدولة في ظلّ التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تعرفها مختلف الأقاليم في العالم.[2]

الأمن الإقليمي هو واجهة الأمن القومي الداخلي الخارجية ويمثّل ذراع الدولة الممتدّة إقليميا ودوليا لاستشعار التحديّات القائمة والمحتملة في البيئة الإقليمية، وتوفير الحماية لهذه البيئة التي تتفاعل فيها معظم المصالح الوطنية للكيانات المنتمية إليها[3]. وعليه هذا المستوى من الأمن هو جزء من استراتيجية الأمن الخارجي، ويعكس ظاهرة أنّ أغلب الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن. ويقصد بمناطق أمن الدولة أو مجموعة من الدول تلك المناطق ذات التأثير المباشر على أمنها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، ويمكن أن تتخذ منطقة الأمن وفقا لثلاث معايير، المعيار الجغرافي؛ المعيار السياسي والأيديولوجي؛ معيار قوّة الدولة[4]. وهو ما يعكس أنّ الأمن الإقليمي ظاهرة علائقية، فلا يمكن تحليل الوضع الأمني لأيّ كيان سياسي دونما الوقوف على نمط الترابط الأمني بين دول هذه المنطقة.[5]

كما يتضمّن الأمن الإقليمي أيضا الإجراءات والسياسات الأمنية المشتركة التي تبلورها الفواعل السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، ويتوصّل إليها صانع القرار في هذه النظم من أجل تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي[6]، وتوفير بيئة إقليمية تخلو أيّ تهديد محتمل قد تخلفه قضايا الايدولوجيا، والتباين العرقي والديني، والسوابق التاريخية لوحدات الإقليم، التباين في المصلحة الوطنية، قضايا

---

[1]Barry Buzan, People, State, and Fear, op.cit, p112.

[2]نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة غريب، 1991)، ص92.

[3]ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص331.

[4]نفس المرجع، ص332.

[5]Ibid , p187.

[6]ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة ، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص79.

البيئة، العلاقات الاقتصادية، وتدخلات الطرف الثالث في المنطقة[1]. إيمانا من هذه الدول أنّ أمنها لن يتأتى إلاّ بأمن المنطقة ككل.

ثانيا: شرق إفريقيا مقاربة جيوأمنية

بكلّ المعطيات تعتبر القارة الإفريقية من أكبر المناطق التي تعيش على الدوام عدد كبير من النزاعات الإقليمية، وعديد بؤر التوتر الداخلية، وعُرفت هذه الصراعات على أنّها صراعات أهلية ذات طبيعة عرقية /دينية، أو نزاعات بالوكالة يغذيها العامل الخارجي[2]. وإقليم شرق إفريقيا من أكثر الأقاليم التي تشهد حيوية ونشاط كبيرين للصراعات، بحث يمكن تسميته بقوس الأزمات بالنظر إلى الحركيات الأزموية والمعضلات الأمنية التي ينتجها.

بالإضافة إلى الصراعات الإقليمية التي شهدتها وتشهدها دول هذه المنطقة على شاكلة النزاع الحدودي بين إثيوبيا واريتريا، والتوتر بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم الأوجادين، تبقى معضلة الأزمات الداخلية، ومشاكل عدم الاستقرار، وقضايا الإرهاب والتطرّف مطروحة بشدة في دول مثل الصومال التي تعتبر دولة فاشلة تفتقر لكل مقوّمات التنظيم الحديث للدولة، وغاب الاستقرار السياسي والاجتماعي على المشهد العام للصومال، وحلّت محله أعمال التطرّف بقيادة "حركة الشباب". [3]

والسودان التي تعرضت هي الأخرى للتقسيم، والكونغو الديمقراطية، مصر في السنوات الأخيرة، بسبب تردّي المستويات المعيشية، العوامل العرقية والدينية، وضعف مستوى التجانس الاجتماعي وصعوبة حركيات الاندماج الوطني، خاصة في ظلّ غياب ثقافة سياسية موحدة. وهو ما يعكس فشل دول الاستقلال التي لم تراعي الحدود الأنتروبولوجية لمجتمعاتها في عمليات البناء السياسي.

بالإضافة إلى ضعف إن لم نقل انعدام العدالة التوزيعية اجتماعيا وسياسيا، والتي غالبا ما كانت وراء حالات الإحباط التي تنتج العنف السياسي وحركات التمرد في كثير من دول هذا الإقليم ـ في صورة ما عاشته مصر بعد أحداث 25 جانفي، والسودان في عدة جهات داخلية سواء في إقليم دارفور، أو في الشرق وحتى في الجنوب الذي تطوّرت فيه الأوضاع إلى غاية انفصال هذا الإقليم ـ ممّا انجرّ عنه ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، كالتهريب والاتجار بالمخدرات في ظل شساعة المساحة وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لحراسة الحدود.

---

[1]Barry Buzan, people, People, state, and fear , op.cit , p190.

[2]عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي: ضرورة لمواجهة العولمة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص109.

[3]عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص177.

كلّها عوامل تتضاف إليها معضلة الهجرة غير الشرعية من دول هذا الإقليم باتجاه الدول المجاورة أو نحو الدول الأوروبية، بحيث يشكّل هذا الحيّز الإقليمي منطقة منبع وعبور للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، وتعتبر الهجرة السرية معضلة أمنية بالنظر إلى الكوارث الإنسانية التي أصبحت تنجر عنها، وما حادثة "لامبيدوزا" الايطالية إلاّ دليلا واضحا على ذلك، بحيث أسفر غرق قارب للمهاجرين في عرض البحر عن مقتل العشرات، والتي أكدّت التحريات أنّ غالبيتهم ينحدرون من الصومال اريتيريا[1]، بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية الممارسة على حكومات هؤلاء المهاجرين من قبل المنظمات الحقوقية والدول المستقبلة للمهاجرين، والرأي العام العالمي.

وتبقى أسباب هذا النوع من الهجرة تتصدّرها الأبعاد الاقتصادية، بحيث يُجمع المهاجرين السريين على أنّ الدافع وراء إقدامهم على مغادرة بلدانهم بطرق غير شرعية، هو البحث عن فرص عمل تكفل لهم العيش الكريم. هي إذن معضلات كثيرة تؤكد على تأزم الوضع الأمني في الإقليم الشرق إفريقي، والذي تبقى شعوبه رهينة التوترات الأهلية والحسابات السياسية والأجندات الأجنبية.

[1] نصر الدين بوسماحة، "الهجرة غير الشرعية عبر البحر: حلول أمنية لمعضلة إنسانية"، مداخلة في مؤتمر وطني حول الآليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مخبر البحث: القانون، المجتمع والسلطة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مداخلة غير منشورة، جامعة وهران، 09/10/ 2013.

الفصل الثاني: دور الصراع العرقي بين الشمال والجنوب في تحديد مصير دولة السودان

دراسة الشقّ النظري لم تكن بشكل اعتباطي، بل تبقى الغاية منها فهم الموضوع من خلال العودة إلى التأصيل النظري له، وهذا الأخير لابدّ له من إسقاطات على الحالة السودانية، حتى تكون دراستنا أكثر تطبيقية بشكل وصفي تحليلي. لذلك جاء الفصل الثاني في هذا الإطار في محاولة لإسقاط ما تمّت معالجته في الفصل النظري، على طبيعة التعدّد والتنوع في السودان بالتركيز على الصراع العرقي في الجنوب، من خلال التطرق إلى المجموعة العرقية والحركة العرقية الجنوبية، وحقيقة البعد العرقي في الصراع والطريقة التي انتهى بها.

المبحث الأول: جذور وظروف تصعيد المشكلة العرقية الدينية في جنوب السودان

المطلب الأول: المجتمع السوداني بين أزمة الهوية والتعددية ومأزق الصراعات العرقية

قبل الخوض في تحليل المشكلة العرقية والدينية في جنوب السودان من خلال استحضار ماضيها وتتبع حاضرها والتنبؤ بمستقبلها وإبراز أبعادها وانعكاساتها، لابدّ من إعطاء لمحة عامة عــن السودان كبلد عُد ولعقودٍ طويلة من الزمن أكبر البلدان في العالمين العربي والإفريقي مساحةً، حيث كان يضرب به المثل عندما يتعلق الأمر بمساحة البلدان والمقارنات بينها، على غرار ما قام به "اللورد كرومر" في حديثه عن المساحة الشاسعة لهذا البلد، حيث قال أنّها تساوي ضعف مساحة ألمانيا وفرنسا مجتمعتين، وهو ما يؤكد معرفة الدارسين الدقيقة وانبهار القوى العظمى بأهمية السودان جيواستراتيجيا وبمساحته المقدّرة بمليونين وخمسمائة وثمانية ألف وثمانمائة وثلاث عشرة كيلومتر مربّع وهي بذلك تشكل سدس مساحة العالم العربي.[1](قبل أن تنازل للجزائر عن هذه المرتبة بعد انفصال جزئه الجنوبي).

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارّة إفريقيا بحدود موروثة عن الاستعمار تقدّر ب7آلاف كيلومتر تتقاسمها مع كل من مصر وليبيا من الشمال، ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى والكونغو

[1] Lt. Col. Barnabas L Wama, "Prolonged Wars: The War in Sudan", A Research Paper Presented to the Research Department Air Command and Staff College, March 1997, p04.

الديمقراطية من الغرب، ومن الجنوب نجد كل من الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا[1]، أمّا الجهة الشرقية فتتواجد فيها كينيا وإثيوبيا وإريتيريا؛ وهناك من يعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تجاور السودان عبر البحر الأحمر الذي يمثل المنفذ البحري الوحيد له (قبل الانفصال).[2]

ولما كان التعريف بالبلد لن يتأتّى إلاّ من خلال تسليط الضوء على مكونات المجتمع، فإنّ التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني تجمع بين عدّة ثقافات وسلالات وعناصر بشرية وديانات؛ يندمج فيها العنصر العربي بالإفريقي، وتلتقي فيها الحضارة الإسلامية بالحضارة الإفريقية، وتتعدّد فيها اللغات واللهجات. فما هي خصوصية المجتمع السوداني فيما يتعلّق بالعناصر البشرية ومكوّناتها الثقافية وهوية البلد؟

الخريطة رقم(1): خريطة السودان (قبل الانفصال)

المصدر: مها حابس الفايز، "إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذج (2000–2011)"، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة،جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ب.

[1]Christopher Zambakari, "Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers",Rutgers Journal of Law & Public Policy, pp, 505-544, vol.09, spring 2012, p509.

[2]محمّد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، (عمّان: دار دجلة، 2008)، ص186.

الفرع الأول: التنوع الديني التهديد الماثل لوحدة الدولة

أولا: التنوع الديني في السودان إنّ المتتبع للشأن السوداني يقف على حقيقة التقلبات في المزاج الديني التي عاشها ويعيشها السكان هناك، فالسودان ظلّ موطنا لكريم المعتقدات الإفريقية ـ والتي تشكّل أقدم الأديان في البلاد ــ ثمّ جاءت المسيحية، وبعدها الإسلام. هذا ويزخر التنوّع الديني في السودان بتنّوع داخل الديانة الواحدة من حيث معتقدي كلّ دين، إذ ينتمي الذين يدينون بالإسلام، عدا مجموعة صغيرة، إلى ما يربو عن عشرين طائفة دينية في مقدّمتها الأنصار والختمية والأحمدية والإدريسية و القادرية و الشاذلية والبرهانية والتجانية...الخ، ويتوزعون في أرجاء السودان برمّته.

أمّا فيما يخص المسيحيين فهم ينتمون إلى الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية والأرثوذكسية والقبطيّة والإثيوبية، وينتشرون في ربوع السودان كلّها، ويبقى تمركز الأغلبية منهم في الجنوب، وفي الخرطوم، وأمّ درمان، والخرطوم بحري، ومنطقة النيل الأزرق، وبعض مدن شمال السودان. أمّا عن معتنقي المعتقدات الأخرى فإنّهم يقطنون جنوب السودان، وفي بعض مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة.[1]

وبصفة عامّة يمكن القول أنّ نسبة المسلمون في السودان وحسب تقويم عام2009 بلغت 70%، في حين شكّلت المسيحية نسبة 05%، و25% هي نسبة من يدينون بالديانات غير السماوية، وهنالك غيرها الكثير من الأرقام المختلفة التي تعكس التفاوت الكبير بين تقديرات التنوّع الديني في السودان الذي تجمله إحصاءات أخرى في 73% دين الإسلام، و17% تمثل نسبة الأديان الوثنية الإفريقية و08% مسيحيون.[2]

ويسفر الواقع الديني في السودان عن ذيوع الدين الإسلامي في الشمال بنسبة تقارب 98% من مجمل عدد السكان في هذا الجزء، في حين يشهد الجزء الجنوبي ـ وحسب ما جاء في الكتاب السنوي للتبشير المسيحي الصادر عن مجلس الكنائس العالمي سنة 1981ـ اعتناق الديانات غير السماوية بنسبة تقدّر ب 65%، في مقابل 17% كنسبة للمسلمين و18% يدينون بالمسيحية.

ارتبط وجود المسيحية في السودان بفترة الحكم التركي/المصري لهذا البلد من خلال النشاط المكثف للجمعيات التبشيرية التي رأت في السودان بوابة نشر المسيحية بمعتقداتها وطقوسها في ربوع

[1] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: الفرص والمخاطر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)، ص82 .

[2] أحمد فؤاد القاضي، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، رسالة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، رسالة منشورة، جامعة القاهرة، 2005، ص17.

القارة الإفريقية[1]. وأنّ هناك 400 ألف يتبعون المذهب الكاثوليكي، و100 ألف يأخذون بالمذهب البروتستانتية. ولم تكن هناك أيّ إحصاءات منذ 1983.

ثانيا: تسييس الدين إنّ القاعدة الشعبية العريضة في السودان وبمختلف انتماءاتها الدينية مفطورة على الميل نحو التعايش السلمي، وقَبول الآخر مع احترام ممارسته لشعائره الدينية. بحيث تنصّ الدساتير والتشريعات الوطنية السودانية على حرية المعتقد والدين والتعبد، فدستور عام 1956 مثلا في مادّته الخامسة وبالضبط في الفقرة الأولى منها، ينصّ على وجوب أن "يتمتّع الأشخاص بحرية الاعتقاد، وبالحق في أداء شعائرهم الدينية بحرية، وفق ما يتناسب مع الآداب العامة والنظام العام كما يقتضيه القانون"، وهو ما أكّده أيضا دستور عام 1998 في الباب الثاني في فصله الأول المعنون بـ"حرية العقيدة والعبادة"حينما جاء فيه" لكل إنسان الحقّ في حرية العبادة والوجدان، وله حقّ إظهار دينه ومعتقده، من خلال أداء الشعائر والطقوس، ولا يُمارَس الإكراه على أحد بإتباع عقيدة لا يؤمن بها، أو عبادة لا يرضاها طوعا، وذلك بدون إضرار بحرية الانتماء لدين أو إيذاء الآخرين أو النظام العام، وذلك كما يفصّله القانون".[2]

وهو ما يوضّح ولو على الورق تمسك المشرّع السوداني بضمان حرية المعتقد وعدم إجبار أي مجموعة كانت باعتماد دين بعينه، وهو ما من شأنه أن يضمن للمجموعات العرقية ولو نظريا التعبير عن توجهاتهم العقدية من دون خوف أو تعسف حكومي محتمل. وبالفعل لو ننظر إلى المسيحية نجد أنّها استفادت من هذه الحرية المكفولة قانونا، من خلال النشاط المكّثف للحركات التبشيرية المسيحية في الجنوب ومختلف أنحاء البلاد معتمدة على تقديم الخدمات الصحية التعليمية والعملية، بغرض استمالة المزيد من السودانيين إلى هذه الديانة، في الوقت الذي اقتصرت الدعوة الإسلامية على توعية المواطنين المسلمين بدل استقطاب مواطنين من ديانات أخرى لاعتناق الإسلام .

هذا لم يمنع الحكومات من اللعب على وتر الدين وجعله طرفا في لعبة توازنات السياسة العامّة للبلد، فتسييس الدين نلمحه جليّا في تصرفات حكومة الفريق إبراهيم عبود في الفترة 1956 – 1964 ـعلى سبيل المثال لا الحصرـ من خلال قمعه للمعارضة السياسية بإتباع أسلوب الاعتقال في صفوف السياسيين والنقابيين والطلبة الشيوعيين، وتشديد الخناق على القساوسة على نطاق واسع من أنحاء البلاد، بالإضافة إلى رفع وتيرة الأسلمة والتعريب في المناطق والمديريات التي لا يدين سكانها

[1] محمد الأمين بن عودة،" النظام الفيدرالي وإدارة التنوّع الإثني: دراسة حالة السودان"، مرجع سابق، ص 29.
[2] نفس المرجع، ص24.

بالإسلام؛ ولا يتكلمون اللغة العربية أو انتشارهما يكون بصفة محدودة[1]، لاسيما في الجنوب كحل أنجع حسبه لتحقيق السلام والوحدة مع الشمال، ولكن هذا الأسلوب أثار حفيظة الجنوبيين ذووا الديانات غير السماوية على العموم.

وفي نفس الخصوص قامت حكومة الإنقاذ بتوظيف الدين في خلافها مع الجنوب لتجييش مشاعر الشعب في الشمال من خلال تحريك الوجدان الديني لديهم وإعلان الجهاد ضدّ التمرد، ممّا جعل المتمردين أيضا يلجئون إلى الدين، وصوّروا الحرب الأهلية على أنّها بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي المسيحي، وأنّ ما يحدث في السودان هو تصفية وتطويق للمسيحية والديانات الأخرى، ما انجرّ عنه تعاطف لا محدود من قبل الرأي العام العالمي. بعد أن كانت ولو نظريا كل الأطراف التي تقف في الاتجاه المعاكس للحكومة والقيادات السياسية ذات القرار، كالمعارضة والحركات الممثلة لمطالب الجماعات العرقية، أو كما تمّ تسميتها في الفصل الأوّل الحركات العرقية على غرار الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي حاولت إبعاد الدين عن السياسة وظلت ترفع شعار "السودان العلماني" واحترام كلّ الديانات.[2]

"غارنغ" المعروف بتوجهه اليساري في الحكم لم يكن يبدي أيّ اهتمام للدين في حركته، وكان يعمل دائما على تحييد الدين خاصّة عندما أنشأ المجلس الإسلامي لجنوب السودان تحت جناح حركته وتحالف مع القوى الشمالية المعارضة في التجمّع الوطني الديمقراطي (NDA). لكن وبعد أن وظّفت ثورة الإنقاذ الدين في الحرب لجأ "غارنغ" إلى السلاح ذاته واستفاد من هذا التوظيف الإيديولوجي للدين في مجال السياسة، لأنّ ذلك كان بمثابة المدخل لكسب دعم الكنيسة له ومن ثمّ الغرب المسيحي، وذهب إلى حدّ التشديد على العامل الديني في الصراع، وظلّ متمسكا بأنّ حركته اندلعت بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية وهو الأمر غير الصحيح كون حركته تأسّست في ماي عام 1983، وليس بإعلان الشريعة الإسلامية الذي كان في سبتمبر 1983.

وبالتالي استخدام "جون غارنغ" لعنصر الدين في الصراع كان لدواعي إستراتيجية، وكان كردّ فعل على إدخال حكومة الإنقاذ الوطني الدين كعامل للصراع، ومن الجهة المقابلة عمل "غارنغ" على تسويق مقولة أنّ حقيقة ما يجري في جنوب السودان هو صراع بين الإسلام والمسيحية. وهو الطرح الذي يمكن أن نقول أنّه أثر كثيرا على نظرة الغرب إلى الصراع في السودان على اعتبار أنّ الغرب المسيحي مهيأ ومستعد لقَبول أي حديث سلبي عن الإسلام من جهة، و كسب ذرائع تستند على حماية

[1] خالد التيجاني نور، "الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11مارس 2014، ص03.

[2] Lt. Col. Barnabas L Wama, "Prolonged Wars: The War in Sudan",op. cit, p15.

حقوق الأقليات و حرية المعتقد من أجل التدخل في الشأن السوداني الداخلي الذي يعيش واقع عرقي وديني غاية في التعدد من جهة ثانية.

هذا التأثير كانت نتيجته انعقاد عدّة مؤتمرات دولية على غرار الملتقى الذي استضافته الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "الدين والقومية والسلام في السودان" يومي16-17 سبتمبر 1997، الذي ومن خلال ورقته حول "الهويات المسيحية والكيانات العرقية في السودان" ذهب الأستاذ "مارك نيكل" إلى القول بأنّ الكنيسة في السودان تنمو بسرعة كبيرة جدّا مقارنة بكلّ الدول الإفريقية، وأنّ اعتناق المسيحية في تزايد مستمّر، وأنّ السبب وراء ذلك هو البطش الذي تمارسه الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة في السودان.

وخلاصة لما قيل أنّ التعددية الدينية في أيّ بلد ليست المشكلة بحدّ ذاتها وإنّما استغلالها من طرف الأجنبي، وتوظيفها من قبل الأطراف المحلية سياسيا، هو الذي يخلق تهديدا حقيقيا لوحدة الدولة، وهذا ما ينطبق على الواقع الديني السوداني الذي يجمع بين الإسلام والمسيحية وديانات غير سماوية أخرى، كان لتسييسها الأثر السلبي في تأجيج الأوضاع الداخلية لاسيما مع جنوب السودان، وسط تحرّك وناشط كبيرين لوحدات خارجية بغرض الضغط على أحد الطرفين بما يتماشى ومصالحها. وما المؤتمرات التي تحدثنا عنها إلاّ خير دليل على مدى اهتمام هذه القوى بما يحدث في السودان ومحاولتها التركيز على البعد الديني للنزاع. وبالتالي يصبح الدين ورقة ضغط على المجتمعات وعامل تهديد للدولة.

الفرع الثاني: التباين اللغوي والسلالي

أوّلا: الخريطة اللغوية إنّ اللغة تتجاوز دورها باعتبارها أداة للاتصال والتعبير لتمثّل مستودعا للقيم الاجتماعية والثقافية، واللغة هي ذات اقتران مباشر بالوجود البشري، وهو ما يؤكده "حيدر إبراهيم علي"بقوله أنّ الوجود البشري يقترن أساسا بدور اللغة والعمل، فالإنسان أصبح كذلك من خلال العمل واللغة معا[1]، فاللغة وبالإضافة إلى أنّها وسيلةً للتواصل والتعبير، هي كذلك مناخا نفسياً للمجموعة اللغوية لقراءة العلائق الاجتماعية، وآلية للتفكير والتفاهم بين المجموعات البشرية، خاصة إذا كانت هذه المجموعات على قدر كبير من التنوّع والتباين داخل المجتمع الواحد على غرار المجتمع السوداني.

[1] حيدر إبراهيم علي، آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص 256.

فالبعد اللغوي في تحليل طبيعة المجتمع السوداني ينّم عن تعدد في اللغات المصاحبة بتنوّع في اللهجات من جهة والتمازج اللغوي من جهة أخرى، ممّا انجرّ عنه عدم الدقّة في إحصاء اللغات واللهجات، فتعددت الروايات المكتوبة حول ذلك، فمنها من تحصي 136 لغة، وأخرى 150لغة، و106 لغات، وحسب إحصاء عام 1956 توجد 113 لغة[1]، وفي نفس الخصوص تشير عدة دراسات إلى أنّ البلد ينعم بأكثر من 400 لغة، في حين تؤكد دراسات أخرى على أنّ أسلوب التخاطب في السودان يجمع في طياته ما يزيد عن 177 لغة ولهجة، وهناك من الباحثين أيضا من يقول بأنه تتواجد 115 لغة و 207 لهجة داخل المجتمع السوداني.[2]

هذا العجز في تحديد عدد اللغات يعترف به اثنان من علماء اللسانيات السودانيين" الأمين أبو منقة محمد" و"يوسف الخليفة أبو بكر" ويرجعون السبب في ذلك إلى كون الحكومات السودانية لا تولي اهتمام كبيرا بقضية اللغة بصفة عامة، والدليل على ذلك حسبهم هو انعدام الأسئلة المتعلقة باللغة في كل الإحصاءات السكانية التي قامت بها منذ1956 وحتى 1993. والملاحظ أيضا أنّ هذه اللغات تتميز بالتنوّع وبقدر كبير من التداخل في ما بينها، بالإضافة إلى سيادة منطقي الثنائية اللغوية، والتعددية اللغوية في السودان. الأول تجسده ثنائية اللغة العربية واللغات الإفريقية، أمّا التعددية فتظهر على مستوى اللغات الإفريقية التي تجمع بين أربع مجموعات لغوية رئيسية كبيرة، نستطيع أن نقول أنها كلها متداولة في السودان باستثناء لغات الخويسان.

وبالعودة إلى الخريطة اللغوية للسودان نجد أنّها تتميّز بغلبة الطابع العربي على أدبيات التواصل والتخاطب، فاللغة العربية حتى وإن وُجدت معها مئات اللهجات المحلية وعشرات اللغات الأجنبية، إلاّ أنّها تستخدم كلغة أمّ لأكثر من نصف سكان السودان، ويتكلمها بقية السكان بنسبة عالية قد تصل إلى 80 في المائة لغةً ثانية أو ثالثة. فكل دساتير السودان منذ الاستقلال وحتّى توقيع اتفاقية السلام الشامل في جانفي 2005، المتبوعة بدستور جمهورية السودان الانتقالي في جويلية 2005، والذي أُجيز من قبل المجلس الوطني في السادس من جويلية لنفس السنة، نصّت على أنّ اللغة الرسمية للدولة هي العربية، أمّا اللغات الأخرى، فقد وردت في عدد من القوانين والاتفاقيات حيثما اقتضى الأمر الإشارة إلى اللغة[3].

فشمال السودان يعتبر موطن اللغة العربية ويجسد الخرطوم صورة من صور التجانس اللغوي الكبير على اعتبار أنّ 96%من مجموع السكان فيه يتحدثون العربية، حتى وإن غيّرت موجات الهجرة

[1] إجلال رأفت و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، المرجع السابق، ص90.
[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، المرجع السابق، ص164.
[3] إجلال رأفت و"آخرون"، نفس المرجع، ص89.

التي تعرّضت لها العاصمة بتوافد أهالي الغرب والجنوب من هذا الواقع، والتي أدّت إلى تداول بعض أبناء المنطقة للهجاتهم المحلية مثل النوبة، بالإضافة إلى احتفاظ قبائل البجة في الشرق بلهجاتهم "التوبدية والتيجرية"على الرغم من الاحتكاك الدائم بالقبائل العربية، الشيء نفسه بالنسبة للنوبيون الذين يتمركزون في الخرطوم وحتّى الحدود مع مصر، والذين يتشبثون بلهجاتهم التي تندرج ضمن مجموعة اللهجات النيلية، ذات الارتباط مع اللهجات المستعملة لدى سكّان جبال كردفان.[1]

أمّا في جنوب السودان أين تتمركز الأغلبية غير العربية، فنجد اللغة العربية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مستعمليها و تعتبر "دارجة" أو ما اصطلح عليه "عربية جوبا"، وبالتالي يشكّل هذا النوع من اللغة القاسم المشتركة لأبناء الجنوب في ظل التباين الكبير في اللهجات، واقتصار اللغة الانجليزية في الجنوب على الطبقة المثقفة فقط. هذا ويتشابه في الجنوب السوداني كل من النوير والدينكا بحيث يتحدثون لهجات مختلفة، أمّا الشلك وعدد معتبر من السلالات ذات الارتباط الثقافي والاثني بها يتحدثون لغة خاصّة بهم وهي لغّة "لوو" و "أنواك".

ثانيا: تعدّد السلالات والأجناس البشرية إنّ الواقع العرقي للسودان ينطوي على تنوّع سلالي كبير، يجسّد كم هائل من العناصر البشرية، التي اختلفت الآراء والتقديرات في إحصائها والتوّصل لعددها. فإذا كانت بعض الكتابات قد أشارت إلى احتواء السودان على 752 قبيلة، تجمع بين عرب تقدّر نسبتهم ب40%، وأصول إفريقية متمركزة في الجنوب تبلغ 30%، و12% ينحدرون من قبائل غرب إفريقيا و 12% نوباويون وبجاة، و03% نوبيون، و03% من الأجانب، فإنّ كتابات أخرى ذكر فيها باحثون أنّ السودان يضمّ حوالي 597 قبيلة تعكس الكمّ الهائل من التعدد الديني واللغوي الذي تمّ التطرق له.

وفي السياق ذاته يؤكد أحد الباحثين أنّ عدد قبائل السودان يبلغ 530 قبيلة مختلفة من حيث أصولها التي تجمع بين العروبة والزنجية. في حين تؤّكد بعض بحوث المهتمين بالشأن السوداني على وجود ما يزيد عن 05 مجموعات سلالية كبرى تضّم ما يربو عن 590 مجموعة فرعية.[2]

ففي نظر علماء الاجتماع و الانثربولوجيين أنّ التركيبة البشرية للسودان ما هي إلاّ امتدادا للتركيبة البشرية لقارة إفريقيا بأكملها، التي مرّت عليها خمسة من الأجناس مثل البشمنت، المنغول، القوقاز، الزنوج والأقزام. فبعض هذه الأجناس استقرّت في مرحلة من المراحل بالسودان الذي عاني من مسألة الحدود الاصطناعية التي رسمها مؤتمر برلين عام 1858، بحيث كان البلد ضحية لهذا

[1] محمد الأمين بن عودة، "النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الإثني: دراسة حالة السودان"، مرجع سابق، ص28.
[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص164.

الترسيم، الذي قسّم جماعات بشرية عديدة كانت بالأصل مشكلة للعنصر البشري السوداني إلى أكثر من دولة على غرار الحدود بين مصر والسودان التي فصلت قبائل النوبة والبشاريين، أمّا الحدود الشرقية فقد فصلت قبائل البجة بين السودان واريتريا، هذا كما تجزّأ الفور بين السودان وتشاد وغرب إفريقيا، أمّا الجنوب فله امتدادا سلاليا مع الدول المجاورة مثل الأتشولي والمادي التي تعيش بين السودان وأوغندا، والزاندي بين السودان والكونغو، والأنواك بين السودان وإثيوبيا.[1]

وبالتالي فإنّ المشهد الاجتماعي السوداني يتكوّن من تشكيلات قبلية، تختلف من حيث انتماءاتها السلالية ومعتقداتها الدينية واستعمالاتها اللغوية، أبرزها قبيلة النوبيون الذين ينتمون للعنصر الحامي، ويسجّلون تمركزهم في الشمال وفي جبال النوبة، وينقسمون إلى 05 مجموعات ثلاث منها تعيش في السودان وهي"الدناقلة، المحس، السكوت" ومجموعتان في مصر" الفدجة، الكنوز"[2]. نفس الشيء بالنسبة لقبائل البجة التي تنتمي للعنصر الحامي وتتوزع على جماعات عدّة مثل جماعة البشارية، العبابدة، بني عامر والأحرار والحلاقنة والهدندوة ، أمّا قبائل الفورفهي التي تتمركز في الإقليم الغربي للسودان، وتنقسم إلى جماعة الإبالة، البقاقرة، جماعة الداجر، الزغاوة، التنجور، المساليب وجماعة التامة. [3]

أمّا الجماعات العرقية أو الإثنية العربية في السودان فتتكوّن من ثلاث جماعات رئيسية في مقدّمتها، الجعليون وهم من أصل هاشمي عبّاسي، جاءوا من شمال ووسط الحجاز، تنقسم بدورها إلى جماعات فرعية هي (الجوامعة، العديدات، البديرية والبطاحين)، بالإضافة إلى الجهينيون الذين ينتمون إلى القحطانيين باليمن، والكواهلة الذين ينتسبون إلى "كامل ابن أسد ابن خزيمة" وهي الجماعة العربية الأقلّ عددا في السودان. هذا بالإضافة إلى قبائل رئيسية أخرى تنتشر في الجنوب سيتم التحدّث عنها بكثير من الإسهاب في المطلب التالي، على غرار قبائل الدينكا، وقبيلة النوير، وقبائل الشلك، وقبائل الباري، بالإضافة إلى قبائل اللاتوكا والزاندي[4]. كل هذا التنوّع والتعدّد يضع السودان أمام معضلة هوية.

---

[1] محمد الأمين بن عودة، "النظام الفيدرالي وإدارة التنوّع الإثني: دراسة حالة السودان"، المرجع السابق، ص27.

[2] نفس المرجع، ص 33.

[3] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006)، ص78.

[4] محمد الأمين بن عودة، نفس المرجع، ص34.

الفرع الثالث: مسألة الهوية وواقع الأزمات العرقية في السودان

أولا: الهوية: يرتكز استقرار المجتمعات واستمرار الأمم على متغيّر الهوية، والذي يشمل عدّة مستويات حسب الدكتور "علي الدين هلال"، فهناك الهوية على المستوى الفردي؛ التي يجسدها شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة القيّم والمشاعر والاتجاهات، وهناك التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات شعبية ذات طابع تطوّعي، وثالثا حال تبلور وتجسّد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية قانونية على يد الحكومات والأنظمة. وعليه فاللغة والثقافة والدين والسلالة هي العناصر الأساسية التي تقوم عليها الهوية في مفهومها العام.[1]

وباعتبار الهوية الرمز أو العامل المشترك الذي يجمع عليه كلّ أفراد المجتمع من حيث الانتساب والتعلّق والولاء والاعتزاز، والذّي يتحقق من خلاله قدر من الانصهار المجتمعي الجماعي. وفي ظلّ تعدد وفسيفساء اللغة والدين والعنصر البشري والذي كان وراء اجتماع كل مجموعة بشرية على نوع واحد كمكون لهويتها، فإنّ الهوية السودانية تعيش أزمة حقيقية وهي مهددة في جوهرها، ما يعكس غياب جبهة وطنية سودانية موحدة، فالمسلّم به أنّ أزمة الهوية الوطنية تتفاقم عندما يتحوّل الولاء نحو كيانات فرعية داخل مجتمع الدولة، فالجنوبيين التفّوا بالحركة الشعبية والدارفوريين أنشئوا حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، والتف السودانيين ممن يتموقعون في الشرق حول تنظيم أبناء البجة.[2]

ينبغي التأكيد في هذه النقطة أنّ النمط التعددي داخل المجتمعات لغويا وسلاليا ودينيا وإيديولوجيا، لا يعني في كلّ الحالات أنّ الهوية يشوبها التشوه والغياب، لكن التوظيف السيئ للتعدد في ظلّ العجز الحكومي الواضح في التعاطي معه، والذي قد يقصي مجموعات بانتماءاتها المعينة من المكوّن العام لهوية المجتمع هو ما يضرب هوية الدولة، وهو واقع النموذج السوداني. فمعضلة الهوية التي يعيشها السودان والناتجة عن فقدان الانصهار لم تكون سوى مقدّمات لأن تصبح أكبر دولة إفريقية مساحة مجالا للصراعات الداخلية والتجاذبات المحلية.

ثانيا: الصراعات العرقية في السودان: إنّ معضلة الهوية التي يعيشها السودان والناتجة عن فقدان الانصهار وغياب التعايش الثقافي، ما هي إلاّ مقدمات لوضع داخلي متأزّم، تطبعه الكثير من الصراعات الأهلية بين الأقليات والتجاذبات السياسية بين الأحزاب والحركات المختلفة التوّجهات، وبالفعل يشكّل شرق السودان وغربه وجنوبه مسرحا لذلك.

---

[1] عفيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 06، العدد57، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص05.

[2] نفس المرجع، ص07.

1 ــ أزمة إقليم شرق السودان: إنّ الأزمة في شرق السودان يُطلِق عليها العديد من الباحثين "الأزمة المنسية"، سواء على مستوى الصراع الداخلي، أو على مستوى التضخيم الإعلامي الدولي لقضايا السودان ومشاكله. على الرغم من الأهمية الإستراتيجية للإقليم الشرقي الذي يشمل الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر شرقا، وحدود ولاية كسلا مع الحدود الإريترية والإثيوبية في الجنوب الشرقي، ونهر عطبرة إلى النيل غربا، ومصر شمالا[1]، ويتربّع على مساحة قدرها 110 ألف ميل مربّع، ويضّم إداريا ثلاث ولايات هي قضارف وكسلا والبحر الأحمر، ويقطن بالإقليم مجموعة القبائل البجاوية التي تعدّ المجموعة السكانية الرئيسية في الإقليم، إلى جانب مجموعات مختلفة غالبيتهم من وسط وشمال السودان من جعليين وشايقية ودناقلة ومحس وغيرهم.

فالأزمة في المنطقة الشرقية إنّما تعود إلى النزاع المسلح الذي أقدمت عليه حركات التمرد ممثلة للمجموعة العرقية البجاوية، بواسطة القوات الغازية التي انطلقت من إثيوبيا واريتريا نحو السودان ضد حكومة الإنقاذ في شهر جانفي عام 1997 وتمكنّت من مهاجمة عدّة مناطق واحتلالها. هذا وبلغ التمرّد المسلح في الإقليم ذروته في نوفمبر عام 2000 باحتلال مدينة كسلا بقيادة قوات الكومندوز المسلحة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومؤتمر البجة وبعض فصائل التجمّع المدعومة من إريتريا.[2]

وشهد الثامن من أكتوبر 2002 اتّساع دائرة العمليات المسلحة، وأصبحت بذلك الجبهة الشرقية مصدرا حقيقيا للتوّتر وانعدام الأمن بتعرّض المناطق الحدودية بين السودان واريتريا، وكذا المدن السودانية في ثمانية مواقع لهجوم برّي من داخل الأراضي الاريترية مدعما بقصف مدفعي. وترجع أسباب التأزّم المذكور إلى المشاكل التي عانى منها أهالي الإقليم، لاسيما المجموعة العرقية البجاوية التي لطالما شعرت بالظلم، وسط تخبطها في حالات التخلّف والجهل والمرض والجوع، وغياب العدالة الاجتماعية والمساواة، بالإضافة إلى استغلال المواطن البجاوي وإقصائه وتهميشه سياسيا، وعدم تحقيق التوزيع العادل للثروة بين كافة أقاليم السودان، جراء ممارسات الحكم المركزي في الخرطوم.[3]

هذه الأوضاع جعلت حركات التمّرد المسلح ـ وبدعم من أطراف إقليمية كإثيوبيا وإريتريا اللتان تولتا مهمة تدريب أفراد هذه الحركات ـ المكونة من مؤتمر البجة المسلح الذي شكل كحزب في 1964 بعد أن أعلن عنه كتنظيم سياسي في 13 أكتوبر1958. وتنظيم الأسود الحر الذي أعلن في

[1]International Crisis Group,"Sudan: Preserving Peace in the East", Africa Report, no.209, 26 November2013, p02.

[2]السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص08.

[3]محمد عثمان حبيب الله، "شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، السنة 2003، ص207.

1999، التجمع الوطني الديمقراطي أو تجمع المعارضة المكون من الأحزاب التقليدية السودانية(الأمّة والإتحاد الديمقراطي)، جعلتها تثور بغية تحقيق مطالب الجماعات التي تمثّلها.[1]

2ـ الأزمة في إقليم دارفور: مما لاشك فيه أنّ الأوضاع السياسة لأي بلد؛ تتأثّر إلى حد ما وتتشكل وفقا للظروف التاريخية والعوامل الجغرافية والوقائع الاجتماعية، ولعل ما يشهده السودان من نزاعات، وما يعيشه إقليم دارفور على وجه الخصوص ما هو إلاّ نموذج لذلك.

ومن المهم ونحن ـ بصدد التعرّف على أصل الأزمة في دارفور ومسبباتها ـ الإشارة إلى أنّ الصراعات والنزاعات في هذا الإقليم ليست طارئا جديدا، بل هي ظاهرة تكاد تكون ملازمة لتاريخ المنطقة منذ القدم، غير أنّ الصراع في هذه المرة ارتقى إلى مستوى الأزمة لأسباب سنحاول استجلاءها من خلال تناولنا مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة في الوقت ذاته، والتي أسهمت بطرق متعدّدة وبدرجات متفاوتة في إيجاد البيئة المتوترة والصالحة لنمو الخلافات والنزاعات، وسمحت بتفاقمها إلى أن خرجت المشكلة عن نطاق السيطرة[2]. وعليه فالأزمة الدارفورية هي بمثابة نتاجٍ لتضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها:

العوامل الطبيعية الجغرافية والبشرية: من الغريب أن نبدأ تفصيل أسباب النزاع في المنطقة من جانب الجغرافيا والمكوّن البشري، غير أنّه غالبا ما كان الموقع الجغرافي بشساعة المساحة والمعطيات البشرية نقمة أكثر منها نعمة على البلدان. الحديث هنا ينطبق تماما على جغرافية دارفور وموقعه الذي يتمركز بين خطّي طول 22و 27درجة شرقا وخطّي عرض 10و 16 درجة شمالا، في الجزء الغربي من السودان، تقدّر مساحته549 ألف كلم مربّع[3]، بحدود طولها 2450 كلم مع كل من ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى.

يضمّ الإقليم ثلاث ولايات وهي شمال دارفور، غرب دارفور وجنوب دارفور، تقطنها أكثر من 100 قبيلة تجمع بين الأصولٍ العربية والإفريقية، أهمّها قبائل الفور، الزغاوة، الهلبة، المسيرية، المساليب، المعاليا، الرزيقات[4]، التعايشة، الكبابيش، الداجو، التنجر، أولاد راشد، القمر، الميما، الفلاتة،

[1] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص81.

[2] محمود وهيب السيد و"آخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص134.

[3] نفس المرجع ص134.

[4] Leif Manger, "Resource Conflict As A Factor in The Darfur Crisis in Sudan", Colloque International "Les frontières de la question foncière- At the Frontier of Land Issues", Montpellier, 2006, p05.

الميدوب، التلس والتامة...الخ[1]. كما أنّ تموقع جزء من هذا الإقليم في نطاق السفانا الغنية وجزء في نطاق السفانا الفقيرة والجزء الآخر في نطاق المناخ الجافّ، جعل الإقليم يتعرض إلى موجات جفاف وتصحّر متعاقبة، نتج عنها اختلالات عميقة ألقت بضلالها على البيئة المحلية والاستقرار الداخلي، خاصّة وأنّ النشاط المعتمد في دارفور وبشكل كبير هي الزراعة والرعي.

ومن هنا يتضح جليا كيف أسهمت العوامل الطبيعية والجغرافية والبشرية في تهيئة الظروف لخلق الأزمة في هذا الإقليم. وفي سياق ذي صلة توصل الباحث "سليمان محمد" من خلال دراسته النزاعات في إقليم دارفور، إلاّ أنّه هناك علاقة تبادلية بين هطول الأمطار وبين النزاعات القبلية وخَلُص إلى أنّ الصراعات تزداد كلّما كانت معدّلات الأمطار المتدنية، وعليه ألحقت موجات الجفاف التي تعرّض لها الإقليم أضرار واسعة فيما يتصل بالمعاش اليومي للسكّان[2]، لكن للأزمة في دارفور أبعاد عرقية أيضا تمخّضت عن سياسات حكومات الخرطوم والمتمثلة جزء منها في تسليحها للقبائل العربية كقبيلة الرزيقات، في محاولة لتقويض محاولات المتمردين، وهو ما يُعمّق الهوة بين العرب ونظرائهم في غرب السودان.[3]

لكن منذ 2003أخذ النزاع في دارفور أبعادا جد خطيرة، بظهور مواجهات مسلحة بين حركات متمردة منها "حركة تحرير السودان" والقوات المسلحة للنظام السوداني، بسبب التهميش والإقصاء الذي يعاني منه الدارفوريين، وغياب مشاريع التنمية عن هذا الإقليم. ما زاد في خطورة الوضع هو تعرّض هذه المسألة للتدويل[4]، فأصبحت قضية دارفور نموذجا للصراع الداخلي والتأثير الإقليمي والتدخل الخارجي، وأصبح غرب السودان منطقة مشتعلة تعيش أوضاع إنسانية كارثية، وسط آلاف القتلى ومئات النازحين وعشرات المشردين.[5]

---

[1]زيدان زياني، "التدخل الدولي لحلّ النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص52.

[2]أحمد آدم بوش، "جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور: ملّف السلام 2"، (مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، نوفمبر- ديسمبر 2003)، ص18.

[3]مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول إفريقيا، "ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"، رقم76، 25مارس2004، ص06.

[4]Eltigani Seisi. M. Ateem, "The Root Causes of Conflicts in Sudan and The Making of The Darfur Tragedy", presentation to Wilton Park Conference on: "Conflict Prevention and Development Cooperation in Africa: A Policy Workshop", United Nations, Economic Commission for Africa, 11November 2007, p07.

[5]إدريس لكريني، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحوّل: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة"، المستقبل العربي، العدد 287، 2003، ص33.

المطلب الثاني: التركيب العرقي لجنوب السودان

الفرع الأول: الموقع الجغرافي للجنوب

جنوب السودان هو تلك الأراضي الواقعة بين خطّي عرض 10 درجات، و03 درجات شمال بحيرة ألبرت بأوغندا، هذا وتوجد مناطق تنتمي للجنوب تقع في شمال أعالي النيل حتّى خطّ عرض 12 درجة، كما توجد مناطق أخرى في الاستوائية محدودة شمالا بخطّ العرض 09°، وللجنوب حدود مع كلّ من إثيوبيا، وكينيا، أوغندا، والكونغو وإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى السودان الشمالي بعد انفصال الجنوب. وهو ما يوضح أن نصف جيران السودان تحدّ دولة الجنوب. والملاحظ أنّ حدود الإقليم الجنوبي لم يتم ترسيمها على أساس عرقي ولم يراعي الاستعمار التركيبة الأنثروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارّة، فبعض القبائل الجنوبية كالأنواك والأشولي مثلا لها امتدادات مع دول الجوار.[1]

ويتربع إقليم الجنوب على مساحة قدرها 648 ألف كلم مربّع، وهو ما يعادل ربع مساحة السودان الكلية، بحيث كان مقسّما إلى ثلاث أقاليم: الإقليم الاستوائي وعاصمته "جوبا"، بحر الغزال وعاصمته "واو" وأعالي النيل وعاصمته "ملكال". وبعد تطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان عام 1991 تمّت إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات بحر الجبل؛ أعالي النيل؛ شمال بحر الغزال؛ غرب بحر الغزال؛ واراب؛ البحيرات؛ الوحدة؛ شرق الاستوائية؛ غرب الاستوائية؛ جونقلي.[2]

وقد أدت هذه الوقائع الجغرافية إلى أنماط متعددة في حياة السكان الاقتصادية والمعيشية، كالاعتماد على تربية المواشي وزراعة المحاصيل وصيد السمك والحيوان. وتعتمد اقتصاديات الجنوب على الزراعة المتنقلة ومن المحاصيل المنتشر زراعتها في هذا الإقليم نجد الفول السوداني؛ الذرة؛ السمسم والقطن...الخ، بالإضافة إلى تربية المواشي التي تشهد انتشارا في هذا الإقليم رغم الظروف البيئية المتردية.[3]

الفرع الثاني: التشكيلات القبلية والجماعات العرقية للجنوب

وفيما يخصّ التركيبة البشرية للجنوب يُحصي الأنتروبولوجيون نوعان من السلالات؛ في هذا الإقليم بين العنصر الأسمر والآخر الزنجي. ويصنفون السكان على أسس لغوية وثقافية ودينية إلى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية:

---

[1] الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (القاهرة: مكتب جزيرة الورد، 2010)، ص11.

[2] Christopher Zambakari, "Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers",op. cit, p521.

[3] الصادق مهدي، نفس المرجع، ص11.

1- النيليون: تتمركز المجموعات النيلية وسط وشرق إفريقيا تحديدا جنوب السودان، شمال أوغندا وغرب كينيا، بحيث تقدّر أعدادهم في جنوب السودان بأربعة ملايين نسمة، يتداولون لغات تنتمي إلى عائلة اللغات النيلوصحراوية. وتشمل هذه المجموعة أكبر القبائل المشكلة للمشهد الديموغرافي الجنوبي وأكثرهم اعتزازا بالنفس وتشبثا بمقومات الهوية النيلية على غرار الدينكا؛ النوير؛ الشلك والأنواك بالإضافة إلى بطون قبلية أخرى. ويعيش معظمهم في بحر الغزال وأعالي النيل؛ جونقلي؛ واراب؛ والبحيرات.

2- النيليون الحاميون: تتمركز هذه المجموعة العرقية على الغالب في الاستوائية، وتضم قبيلة المورلي؛ التبوسا؛ اللاتوكا؛ ديدنجا والبويا. يتحدثون اللهجات المحلية الخاصة بهم على غرار لهجة المورلي والبويا والناريم المنتمية كلها لفرع اللغات السورمية.[1]

3- المجموعات العرقية الأخرى (السودانية): بالجنوب قبائل صغيرة أخرى تنتمي إلى سلالات زنجية مختلفة، تتمركز في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية للجنوب، أهمّها قبيلة الزاندي التي تعتبر أكبر القبائل غير النيلية، والتي تسجل انتشارها على أربع دول افريقية هي (السودان؛ نيجيريا؛إفريقيا الوسطى؛ الكونغو)، وتتحدث هذه القبيلة لغة الزاندي وتمارس عادات وتقاليد اجتماعية متميّزة عن باقي ثقافات التشكيلات القبلية الأخرى. أمّا بقية القبائل على غرار "الباري؛ المانداري؛ نيانجوارا؛ فاجولو؛ مورو ولولوبا" فهي مزيج من المجموعات العرقية الثلاث بحيث يجمع النوع البشري لهذه القبائل بين مميزات فيزيولوجية وثقافية نيلية؛ ونيلية حامية؛ وسودانية.[2]

ما يمكن الوقوف عنده بخصوص الجماعات العرقية لجنوب السودان، أنّ قبائلها ليست أصيلة بل أغلبها وافد من مناطق ودول افريقية مجاورة، فالدينكا مثلا قدِمت من البحيرات العظمى؛ والزاندي جاءت من إفريقيا الوسطى؛ الشلك من شرق بحيرة فكتوريا؛ بينما وفدت القبائل السودانية من بحيرة التشاد في القرن السابع عشرة. ممّا يؤكد أنّ العنصر البشري لجنوب السودان ليس بالعنصر النقي ولا بالانحدار المنفرد لسلالة معينة[3]، الأمر الذي ترتب عليه تداول أكثر من لغة بين القبائل الجنوبية وحتى داخل القبيلة الواحدة يتم التعامل بأكثر من لهجة، في حين تبقى لغة التخاطب والتي تفهمها القبائل على اختلاف انتماءاتها اللغوية هي "عربي جوبا".

---

[1] عثمان محمد أحمد، "مسألة جنوب السودان 1820- 1988"، مجلة الثقافة الوطنية، العدد 05، دار الثقافة الوطنية، الخرطوم، 1988، ص09.

[2] نفس المرجع، ص10.

[3] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص59.

ويعرف المشهد العام في جنوب السودان انتشار الديانات الإفريقية التقليدية، فحتى مع موجات التبشير المسيحي والدعوة الإسلامية تبقى الطقوس الدينية "وثنية" بالأساس، تمجد الحيوان لاسيما الأبقار التي لها مكانة خاصة لدى الدينكا. بحيث تؤمن القبائل الجنوبية بوجود إله أعظم هو مصدر الحياة والخالق لكل شيء، تدعوه قبيلة الدينكا "نيالج"، وتُسمّيه النوير "كاوث"، ومعروف لدى الديدنجا بإله " لوربيو".[1]

الخريطة رقم(2): خريطة التشكيلات القبلية في جنوب السودان

المصدر: عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص60.

المطلب الثالث: أسباب توتر العلاقة بين الشمال والجنوب

الفرع الأول: دور المستعمر في إرساء بوادر التوتر

أولا: ممارسات الحكم المصري التركي(1875/1821): لقد أثبتت الآثار القديمة تعاقب عدّة شعوب ودول على السودان، وذلك منذ العصر الحجري الحديث. وبدأت قصة الاهتمام بتاريخ الجزء الجنوبي منه مع بداية الاهتمام بمنابع النيل، غير أنّ العلماء لم يصلوا إلى منطقة جنوب السودان إلاّ

[1] الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، مرجع سابق، ص15.

مع دخول المسيحية والإسلام إلى هذا القطر، خصوصا في عهد مملكة "الفانج" أو السلطنة الزرقاء كما تسمّى.[1]

كان للغزو التركي المصري لمنطقة جنوب السودان تأثير كبير في علاقة هذا الإقليم بالشمال، على اعتبار أنّها المرّة الأولى التي خضع فيها الجنوب لسلطة واحدة، وتم خلالها اكتشاف منابع النيل. وعلى صعيد آخر أخذت تجارة العبيد إبان الإدارة التركية المصرية بُعدا آخر وعرفت امتدادا واسعا، وأُنشِأت محطات داخلية لهذا الغرض، وساهمت هذه التجارة في بروز عدّة حروب بين القبائل الشمالية والجنوبية. والملاحظ على الحكم المصري التركي للسودان أنّه ركّز على تحقيق الاستقرار وتطوير الحياة في الشمال، في الوقت الذي انتشر نظام القبائل في الجنوب و بقيت فيه المجموعات العرقية مشتتة تفتقر لكلّ أساليب التنظيم الادراي الحديث والفعّال.[2]

أهم نتيجة ترتبت عن الإدارة المصرية التركية على السودان؛ هو فتح المجال أمام الإسلام والمسيحية، بحيث انتشر الإسلام بشكل واسع في الشمال، عكس الجنوب أين تمّت مقاومته على اعتبار أنّ الإسلام واللغة العربية في نظرهم مرتبط بتوجهات وانتماءات النخب الحاكمة وسياساتها خاصّة ما تعلق منها بتجارة العبيد. ومنذ 1860 بدأت المسيحية في الانتشار في السودان لاسيما بالجنوب، بإنشاء عدّة مراكز للتبشير رغم الصعوبات التي واجهها المبشرين.

خلال الحكم التركي المصري ازداد اهتمام أوربا بالسودان وقضاياه، وانتشرت الكتابات العديدة حول الثروات التي يحويها الجنوب، فكان ذلك سببا كافيا لتبرير التدخل المباشر لبريطانيا في شؤون جنوب السودان. وبضعف النفوذ المهدي 1885وظهور التوترات القبلية في مقدّمتها معركة أمّ درمان 1898التي كانت بداية لانتقال مصير الجنوب من الأيادي العربية الإفريقية إلى الأيادي الأوربية.[3]

ثانيا: مخططات الإدارة الاستعمارية الانجليزية(1956/1898) كان لبريطانيا حصة من إفريقيا في إطار التسابق الأوروبي على هذه القارّة. وكان للإنجليز أن احتلّوا السودان عام 1898، وبالتالي رسّموا مشاركتهم لمصر في إدارة الشأن العام للبلاد عبر اتفاقية الحكم الثنائي المصري الانجليزي للسودان في 18جانفي1899، مع إدارة فعلية وشبه كليّة للإنجليز.[4]

---

[1] محمد عمر البشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص31.

[2] نفس المرجع، ص38.

[3] نفس المرجع، ص38-40.

[4] Christopher Zambakari, "Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers",op. cit, p525.

سياسة المحتل الأجنبي كانت واضحة منذ البداية وعمدت على خلق القلاقل وبؤر التوتّر داخل الإقليم، مرتكزة في ذلك على إثارة الأبعاد دينية والسلالية، وهي السياسة التي تبناها وطبقها في علاقة الشمال بالجنوب. حيث كُرِّست كلّ قراراتها وبرامجها في سبيل التمهيد لفكرة عزل الجنوب عن الشمال وإلحاقه بمستعمراتها في شرق إفريقيا، كما كانت هذه السياسة قائمة بالأساس على معاملة المديريات الست الشمالية، كموضوع منفصل عن مديريات الجنوب الثلاث، ووضعت عدّة إجراءات لخلق وتأكيد الفكر الانفصالي لاسيما في أوساط الجنوبيين أبرزها:

أنّ حكام مديريات الجنوب لم يعد مطالبون بحضور الاجتماعات المنعقدة من طرف حكام المديريات الشمالية منذ 1921، وبذلك أصبحت المديريات الجنوبية تعقد اجتماعات خاصة بها، وتمّ تبرير ذلك بصعوبة المواصلات واستغراق وقت كبير وهو ما قد يؤثر على مواعيد عقد هذه الاجتماعات.

صدور مرسوم عام 1925 الذي يمنع أيّ شخص من غير أبناء المنطقة من ممارسة التجارة إلاّ بالحصول على تصريح من مديريات الجنوب، ليعدل في عام 1928 ويخص بالذكر عدم جواز ممارسة التجارة في السلع والمنتجات غير المحلية في المديرية الاستوائية ومديرية أعالي النيل إلاّ بالحصول على تصريح. بالإضافة إلى صدور لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وإعطاء الحق للحاكم العام باعتبار أيّ جزء من السودان منطقة مغلقة إغلاقا كليّا أو نسبيا، وكذا وضع القيود على دخول الأشخاص وغلق أيّ منطقة من السودان في وجه التجّار غير القاطنين بتلك المنطقة، على شاكلة مرسوم المناطق المغلقة سنة1922 والذي يشمل مديريات بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية.[1]

وكان الهدف من وراء هذه الخطوات محاصرة الوجود العربي الإسلامي في الجنوب، وتضييق الخناق على المصريين والسودانيين الشماليين ومنعهم من ممارسة أيّ نشاط قد يقف في وجه تنفيذ المخططات الأجنبية. وكان لهذه الإجراءات أيضا الأثر السلبي على تنمية الاقتصاد في الجنوب كون هذا الأخير حُرم من أهم مبدأ لتحقيق التقدّم الاقتصادي ألا وهو مبدأ التكامل والاعتماد المتبادل. وبحلول 1928 كانت عملية فصل الجنوب عن الشمال قد سارت بخطى ثابتة نحو النجاح، وازدادت فرص ذلك عام 1930 حينما أعد "هارولد ماك مايكل" مذكرة بشأن السياسة المتبعة في الجنوب، تقوم على مبادئ أهمّها، قيام سلسلة من الوحدات القبلية في الجنوب لكل منها اكتفاؤها الذاتي، ويستند كيانها وتنظيمها إلى العادات والعقائد الموروثة، العمل تدريجيا على استبعاد رجال الإدارة والفنيين من

[1] ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، الطبعة 04، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1968)، ص239.

أبناء الشمال من المناطق الجنوبية، وإحلال أبناء الجنوب محلّهم، اللجوء لاستخدام اللغة الانجليزية في حالات تعذّر استعمال اللغة المحلية.[1]

طبّقت بنود هذه المذكّرة حرفيا واعتبرت الأنسب للنهوض بإفريقيا الزنجية، وكخطوة أولى قُدِّمت كافة التسهيلات لمن يريد من التجار الشماليين المغادرة من يرفض يرغم على ذلك، وتعويض المغادرين منهم بتجار محليين الذين قدمت لهم المساعدة والامتيازات للالتحاق بالمناصب والإدارات الحكومية. حيث تمّت الموافقة عام 1944 على نظام جديد للمرتبات يقضي بتوحيد أجور الموظفين، مع فوارق واضحة بين ما يتقاضاه الموظف الشمالي الذي يشكل أجره ضعف ما يحصل عليه الجنوبي، وهو جزء من سياسة التمييز بين الإقليمين والتي كان لها بالغ الأثر في زيادة درجة الشعور بالتهميش والتباعد بين الشعبين لدى الجنوبيين.

عملت الإدارة البريطانية على قطع كلّ صور التعامل والاتصال بين القبائل الجنوبية ونظيرتها العربية، حيث تمّ ترحيل المجموعات العربية ومنع أبناء الجنوب من العيش في أي منطقة تقع في الجزء الشمالي، حيث تمّ وضع منطقة حزام بين الشمال والجنوب دُمِرت كل المنازل والدكاكين والثكنات العسكرية الواقعة قربها لمنع العودة والعيش فيها. وذهبت الأمور إلى حدّ إعطاء الأوامر لزعماء القبائل بالتخلي عن الأسماء العربية، واللباس العربي ومنع المصاهرة بين أبناء المنطقتين.[2]

وفي سياق ذي صلة عمل الانجليز على محاصرة انتشار الإسلام ، بحيث منع المسلمون من أبناء الجنوب من ممارسة شعائرهم الدينية علنا ومحاولة ردع كلّ من يقف في وجه هذه السياسة، وتكلّلت الحملة التبشيرية التي قادتها الإدارة البريطانية باعتناق أزيد من 15%من الجنوبيين للمسيحية. بالإضافة تطويق استعمال اللغة العربية واستبعاد المجموعات التي تتداول فيما بينها هذه اللغة وتشجيع المحادثة بالانجليزية واللهجات المحلية.[3] وهو ما يُبرز كيفية استغلال المستعمر الأجنبي لعامل اللغة في تحقيق التباعد بين المجموعات العرقية المشكلة للتركيبة البشرية للمجتمع الكلّي.

إداريا تباينت نماذج التسيير الإداري لكل من الشمال والجنوب، ففي الشمال اعتُمِدت الإدارة المباشرة عبر مؤسسة مركزية تشرف على كافة الميادين وفق ما نصّ عليه قانون1943، والقاضي بتأسيس مجلس استشاري لشمال السودان عام 1944، وهو القانون الذي لم توافق عليه الأطراف

[1] عبد الفتاح حمد الطاهر، "تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله"، مجلة قراءات إفريقية، ص ص، 22– 32، العدد 08، أفريل – جوان 2011، ص23.

[2] Ali Abdel Gadir Ali, Ibrahim A.Elbadawi, Atta El- Batahani, "The Sudan's Civil War: Why Hasit Prevailed for so Long?", Understanding Civil War: Evidence and Analysis, vol.01, World Bank, Washington, 2005, p06.

[3] Ibid, p07.

الشمالية على اعتبار أنّه ينطبق على الشمال دون الجنوب، وهو ما يؤدي حسبهم إلى تعريض البلاد لخطر التفتيت. أمّا الجنوب فاعتُمِد فيه نظام التسيير الإداري غير المباشر بمنح سلطات مطلقة للحكام في التسيير، وقد صرّح السكرتير الإداري الانجليزي العام في السودان أنّ الحكومة تعتزم إقامة حكم ذاتي محلي بالجنوب منفصل عن الشمال.[1]

ومن ثنايا ما قيل أنّ الإدارة الاستعمارية أسّست لمشكلة داخلية بالسودان طرفاها الشمال والجنوب، محركة في ذلك الأبعاد الدينية والسلالية في المنطقة. وهو ما أكده في العديد من المرّات القائمين على صنع القرار السياسي لهذه الإدارة، على منوال الحاكم العام الذّي أوضح "أنّ السياسة المقرّرة هي مراعاة أنّ الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب إفريقية وزنجية، وأنّ واجبنا الأسمى هو العمل بأسرع وقت لإتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين الشعوب على أسس إفريقية وزنجية، وعلى أسس عربية".

الفرع الثاني: الجنوب ضمن سياسات الخرطوم

أولا: فترة الحكم الذاتي طُبّق الحكم الذاتي في كلّ من الشمال والجنوب بدءا من 1953 تمهيدا لاستقلال السودان، وشكّلت هذه الفترة مرحلة انتقالية في تاريخ البلد حيث أفرزت هي الأخرى معطيات ومستجدّات ألقت بضلالها على مستقبل العلاقة بين الشمال. كون الجنوب كان عاجزا عن تنظيم المشهد السياسي بغياب الأحزاب المنظمة والمهيكلة، وافتقاره للتجانس بحكم اختلاف الروابط الدينية والثقافية بين قبائل. ممّا فتح الباب للشماليين بالتدخل في الشأن الجنوبي وارتكاب العديد من الأخطاء، كاستبعاد القيادات الجنوبية من المحادثات التاريخية في القاهرة بين الأحزاب الشمالية والمصرية في 1953.

غضِب الرأي العام في الجنوب لأنّ هذه الخطوة ترهن حظوظهم في المشاركة في تقرير الشأن العام السوداني، وتأزمت الأوضاع أكثر بانتشار دعاية سياسية من قبل مصر والشمال تقضي بشراء الأحزاب الجنوبية، وهي الفكرة التي أعادت لأذهان الجنوبيين استعباد الشماليين لهم. وكان لهذه

[1] جميلة سي قدير، "الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة: السودان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص40.

المناورات السياسية أن أدّت إلى تراجع مكانة القيادة السياسية الشمالية في أوساط الجنوبيين وارتفاع درجة الشك اتجاه النوايا السيئة لهذه القيادات.[1]

وكان لأعمال لجنة السودنة 1954 تأثير كبير في تصديق تلك الشكوك، بسبب تعيينها وترقيتها للموظفين وفق للإدارة التقليدية البريطانية التي تقوم على الأقدمية والخبرة وهي الشروط التي لا يتوفر عليها أبناء الجنوب، وهذا أدّى إلى خيبة أمل كبيرة لدى الطبقة المثقفة في الجنوب التي رأت أنّ اللجنة تهدف إلى تعمّد الإقصاء والتهميش، وكأنّ الأمر في نظرهم شبيه باستبدال استعمار انجليزي بآخر شمالي، لأنّ حصص الجنوبيين من الوظائف كانت ضئيلة جدّا مقارنة بما حصل عليه الشماليون. وفي هذا الصدد يقول الكاتب "محمّد عمر بشير" أنّ "أهالي الجنوب لم يستفيدوا استفادة تذكر من سودنة الوظائف العمومية ذلك بأن لم يعيّن منهم غير أربعة في وظيفة مساعد مفتش واثنين في وظيفة مأمور".[2]

ثانيا: سياسات الحكومات الشمالية المستقلة إنّ تعاطي الحكومات المتعاقبة في السودان مع قضية الجنوب، كان بنوع من التجاهل والاستصغار للقضية أحيانا، مع التأكيد أحيانا أخرى على أنّ الوضع في الجنوب وضعٌ خاص. ولابد من النظر إلى الإقليم كاستثناء عن القاعدة العامّة في السودان فيما يتعلّق، بمشاريع القوانين والإصلاحات والمشاريع والاستراتيجيات التنموية وكان لهذه السياسات أن دفعت بالمشكلة إلى الأمام، وعمقت الشعور بالتمايز وغياب المساواة بين الشمال والجنوب.

في فترة الحكم العسكري ابتداء من 18نوفمبر1958 بقيادة "إبراهيم عبود" انتهجت سياسات كانت سببا في توتر الأوضاع وتواصل الحرب الأهلية، كمضي "عبود" في تنفيذ برامج لتعريب التعليم في الجنوب ونشر القواعد الإسلامية، عبر المعاهد الدينية التي وضعت لهذا الغرض، وكانت تعمل على تحفيظ القرآن والقيام بحلقات وعظ وإرشاد، بالإضافة إلى إقدام الفريق "عبود" على طرد جميع المبشرين المسيحيين في الجنوب وذلك في عام 1962، وكان أسلوب الحكومة العسكرية في التعامل مع القضية يعتمد على القمع والعنف والزج بالسجون ضد دعاة الانفصال والفيدرالية، ولم تكن تعترف بمشكلة اسمها جنوب السودان. وهي الصرامة التي استخدمت في عهد حكومة "محمد المجذوب" عام 1965، والذي عرف بنهجه المتشدد في الحكم.[3]

---

[1] عبد المالك عودة، "مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، 1992، ص12.

[2] محمد عمر البشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، مرجع سابق، ص129-130.

[3] نفس المرجع، ص141-143.

على الرغم من أنّ الحكومة المدنية برئاسة "سر الختم خليفة" كانت سياستها فيما يتعلق بمسألة الجنوب قائمة على التفاوض واتّباع الحل السلمي، أين عقد مؤتمر المائدة المستديرة في 1965 بحضور حزب "سانو" الجنوبي. إلاّ أنّ فشل المؤتمر في الخروج بمواقف واضحة، وعدم شروع الحكومة في تطبيق برامج تنموية في الجنوب، ترك الانطباع لدى الجنوبيين أنّ حكومات الخرطوم مرّة أخرى تواصل تهميشها للإقليم وتتعامل مع أهاليه على أنّهم مواطنون سودانيون من الدرجة الثانية.[1]

كان توجه " الرئيس جعفر نميري" في الحكم مغايرا ومخالفا لتوجهات أسلافه، حيث أعلن عن منح الجنوبيين حكما ذاتيا إقليميا في إطار السودان الموحد، على اعتبار الفوارق التاريخية والثقافية الموجودة بين الشمال والجنوب. وبمقتضى اتفاقية أديس أبابا منحت المديريات الجنوبية الثلاث حكما ذاتيا، غير أنّ الأمر لم يدم طويلا وانهارت هذه الاتفاقية التي بررت الأطراف الجنوبية انهيارها بسبب تدخل النميري في عمل القيادات الجنوبية[2]، وحل المجالس والحكومات في 1980و1981و1983 وهو الوضع الذي أزعج الجنوبيين معتبرينه تدخل في الشأن الداخلي، من شأنه عرقلة النمو في الجنوب وجعله متأخرا بالمقارنة مع الشمال.

شهدت فترة حكم سوار الذهب للسودان عام1985 انعقاد اجتماع "كوكادام" في إثيوبيا 1986، والذي يوضّح نهج الحكومة المتمثل في العمل على إيجاد الحلول السلمية للأزمة. وبمقتضى هذا الاجتماع انتخب"صادق مهدي" رئيسا للوزراء، والذي عرفت فترة حكمه توتر واضح في العلاقة بين الشمال والجنوب، كونه اعتبر حركة "جون غارنغ" منظمة إرهابية وهو ما يؤكد مرة أخرى أنّ الجهات الرسمية السودانية ترفض التعاطي بكلّ ومصداقية مع مطالب التنظيمات السياسية الجنوبية.[3]

رغم إقرار "عمر البشير" الذي وصل للحكم في 30 جوان 1989 أنّ حكومته مستعدة للبحث في الخيارات السلمية بعيدا عن العنف والقوة العسكرية[4]، إلاّ أنّ تمسكها بتطبيق الشريعة الإسلامية كان وراء الرفض الجنوبي لتوجهات هذه الحكومة. حيث أعلن "جون غارنغ" زعيم الحركة العرقية الجنوبية عن موقفه الداعي إلى إقامة دولة سودانية علمانية ديمقراطية، فالجنوبيين منذ البدايات الأولى يرفضون فرض الإسلام في الإقليم.

[1]International Crisis Group, "Sudan: Major Reform or More War", Africa Report, no. 194,29 November2012, p03.
[2]Ibid, p04.
[3]Lt. Col. Barnabas L Wama, "Prolonged Wars: The War In Sudan", op. cit, at. p 31-33.
[4]International Crisis Group, op. cit, p05.

لنقول في الأخير أنّ المشكلة العرقية بين شمال وجنوب السودان، إنّما تقع مسؤوليتها على المستعمر الأجنبي في إدارته لمستعمراته والقائمة على أساس فرّق تسد من جهة، وعلى الحكومات السودانية المتعاقبة من خلال جملة القرارات والسياسات المتبعة في التعامل مع قضايا التنوّع من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الحركة العرقية في جنوب السودان بين الفدرالية والانفصالية وإشكاليات التسوية السلمية للصراع

المطلب الأول: مراحل تطور الحرب الأهلية في الجنوب وديناميكية الحركة العرقية

الفرع الأول: المواجهات المسلحة بين القوات الشمالية ومتمردي الجنوب

إنّ الحرب الأهلية في السودان من بين الحروب الداخلية التي صنّفها العارفون بشؤون القارّة الإفريقية، والمتتبعين لاستقرار دولها على أنّها الأخطر والأكثر تعقيدا في تاريخ القارة ككل. ولأنّ الحرب مهما كانت أطرافها ومكانها غالبا ما تكون على فترات أو مراحل، لذا نجد أنّ الصراع في السودان بين الشمال والجنوب لم يخرج عن القاعدة وعرف محطات عدة، بدءا بانفجار 1955 مرورا بتمرّد جويلية 1983[1] وصولا إلى تصعيد الحرب مع الحكم العسكري للبلاد.

أولا: إنفجار1955،عنوانٌ لانهيار الثقة بين الشمال والجنوب اندلعت شرارة العنف المسلح في السودان في أوت 1955 وهو التاريخ الذي تزامن مع الفترة الانتقالية التي أطلق عليها فترة الحكم الذاتي. حينما أقدمت الفرقة العسكرية الجنوبية الاستوائية بالتمرّد، على خلفية الإشاعة التي تمّ تداولها مفادها مقتل جندي جنوبي على يد أحد الجنود الشماليين، وأسفر القتال عن سقوط 261 قتيل شمالي و75جنوبي.[2]

وكان السبب أيضا وراء اللجوء إلى العنف والقوّة؛ هو قيام حكومة الخرطوم باستدعاء الفرقة الاستوائية ـ التي تعتبر فرقة مستقلة في الجيش ومشكلة من جنود جنوبيين ـ إلى العاصمة لحضور احتفال السودانيين بجلاء القوات البريطانية. بحيث تصاحب هذا المطلب مع تزايد الشكوك والتخوّف في الأوساط الجنوبية من نوايا القيادات الشمالية وما تضمره لهم الحكومة الجديدة، خاصّة في ظلّ ما اتخذته هذه الأخيرة من قرارات كانت في نظرهم مجحفة ولها الأثر السلبي على مصالحهم، كون الحكومة لم تكن عادلة في تقسيم الوظائف السامية خلال قرارات السودنة، بالإضافة إلى رفض

[1]Larry Attree, " China and Conflict-Affected states, Between Principle and Pragmatism: Case Study Sudan and South Sudan", report published by Safer world, January 2012, p01.

[2]محمود وهيب السيد"وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مرجع سابق، ص15.

الجهات الشمالية مطلب النخبة الجنوبية بضرورة وجود دستور فدرالي يمنح حقّ الحصول على الحكم الذاتي.

في ظلّ الأجواء المشحونة وضبابية العلاقة بين الأطياف السودانية تسربت شائعات مفادها أنّ هدف الحكومة من وراء استدعاء الفرقة الاستوائية للمشاركة في احتفالات خروج العدوّ، هو نقطة البداية في مشوار طويل ستقوم به الحكومة لاستنزاف القوات الجنوبية عسكريا. وكان نتيجة لهذا كلّه تمرّد الفرقة الاستوائية، وارتكابها لجرائم فضيعة في حقّ المدنيين الشماليين المقيمين في الجنوب والتي أسفرت عن حوالي 300 شخص لقوا حتفهم أغلبهم من النساء والأطفال[1]، وهي الواقعة التي ردّت عليها الحكومة بالمثل حين أقدمت على قمع التمرّد وملاحقة الفلول وهو ما زاد من خنق الجنوبيين الذين فضّل بعضهم خيار الاستسلام، بعد التأكيدات من الحاكم العام البريطاني على أنّ معاملتهم لن تكون كالسابق.

رغم التعهدات التي قطعتها القوى السياسية الشمالية للجنوبيين بالنّظر في مطلبهم القاضي بالفدرالية، ممّا جعل البرلمانيين في الجنوب يقبلون الانضمام إلى الإجماع البرلماني حول إعلان الاستقلال، وككلّ مرّة لم توفي الحكومة السودانية بعهودها ورفض البرلمان مطلب الفدرالية، وهو ما وسّع من نقطة عدم التفاهم وانهارت الثقة بين الطرفين. كل هذا التوتر الذي سبق الاستقلال مهد الطريق أمام مستقبل غامض وغير مستقر للبلد، بسبب هروب المتمردين إلى الأدغال وتشكيل ما يسمى بحرب العصابات.[2]

ثانيا: الحكم العسكري وتصعيد الحرب بعد التوتر الذي خيّم على سماء السودان منذ عام 1955 جاء مطلع 1963 ليعلن مباشرة النشاط العسكري من جديد، بمواجهة قوات الأنيانيا مراكز الجيش والشرطة السودانية قرب المناطق الحدودية مع إثيوبيا، وتوسعت دائرة المواجهات بحلول عام 1964بعد الدعم والعتاد العسكري الكبير الذي تحصّلت عليه من الدول المجاورة. وكان ذلك نتيجة حتمية لتردي الأوضاع السياسية وانهيار الحكم البرلماني في البلاد وسقوط السلطة في يد الجيش في نوفمبر1957، وهنا لم يكن حال أهل الجنوب في ظل الحكومة العسكرية أفضل ممّا كان عليه أيّام الحكومة المدنية.

تواصل مسلسل السياسات القمعية والتعسفية في ظل حكومة العسكر أجبر الكثيرين من الجنوب على مغادرة البلاد وبعث النشاط السياسي من الخارج وبالتالي بلورة فكر المقاومة لرفع المظالم. والذي

[1] محمود وهيب السيد، "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مرجع سابق، ص16.

[2] Iris Seri-Hersch, "From One Sudan to Two Sudan's : Dynamics of Partition and Unification in Historical Perspective", by The Moshe Dayan center, Telaviv Notes, vol.07, no.13, July 9,2013, p06.

تجسّد في شهري جوان وجويلية من عام 1965 حيث وقعت مواجهات مسلّحة بين المنظمات العسكرية الجنوبية وقوات الأمن والجيش الحكوميين، أين خلّف القتال مصرع 500 شخص في مدينتي "واو" "وجوبا"بالإضافة إلى نزوح عشرات الآلاف للدول المجاورة. وشهد الحكم العسكري بقيادة "النميري" المزيد من العمليات العسكرية بين الطرفين عامي 1970-1971.

ثالثا: التمرّد الثاني 1983 تمرد جويلية أو كما أطلق عليه " التمرّد الثاني" اجتمعت عدة عوامل ساهمت في إشعال فتيله سواء تلك المتعلّقة بظهور العنف المسلّح عام 1955، أو قيام حركة الأنيانيا الثانية بقيادة "جوزيف لاغو" سنة 1973من جهة، أو الحادثة التي سبقت التمرد والتي وقعت على مستوى الكتيبة 105 في مدينة "بور"، والمتمثلة في تهرب الضابط الجنوبي المسؤول عن هذه الكتيبة من الحكومة ورفضه لاستدعاء السلطات لاستجوابه بتهمة التورط في اختلاس أموال وفراره ومن معه من الجنود إلى إثيوبيا من جهة أخرى[1]، ولكن يمكن القول أنّ هذا التمرد جاء تعبيرا واضحا على فشل اتفاقية أديس أبابا التي كان لها الفضل في منح المديريات الجنوبية الثلاث حكما ذاتيا في إطار دولة السودان.

في ظلّ الأجواء المشحونة والأحداث المتسارعة اتخذت الحكومة قرار بنقل جنود الكتيبة 105 وجنود آخرين من القوات الجنوبية إلى الشمال، وهو قرار غريب خصوصا وأنّ حادثة الفرقة الاستوائية التي أدت إلى تمرد 1955 لا تزال عالقة في الأذهان. فحتى وإن نصّت اتفاقية أديس أبابا نظريا على إمكانية نقل الجنود الجنوبيين إلى أي موقع في البلاد، إلاّ أنّه من غير الممكن عمليا ولأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية اتخاذ مثل هذه القرارات، خاصة وأنّ هذه التنقلات كانت تمسّ قيادات وضبّاط لهم مكانتهم أمثال "غارنغ" الذي كان يعمل في العاصمة الخرطوم حين اندلاع التمرّد، واستعانت به السلطات في التوسط لها مع المتمردين، غير أنّ هذا الوسيط فضّل البقاء إلى جانب المتمردين في إثيوبيا.[2]

رفضت القوات الجنوبية التنقل إلى الشمال وأعلنت تمردها ووقعت اشتباكات بين هذه القوات والقوات التابعة للقيادة العسكرية الشمالية، وازدادت الأوضاع حدة بانضمام "جون غارنغ" زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي كانت على قدر كبير من التحضير والدعم الإثيوبي والليبي لها والتي قادت عدّة حملات في مدينة البيبور وأيود. فليبيا لعبت دور الممول الرئيسي للتمرد ومصدر تزويد

[1] محمود وهيب السيد،"وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مرجع سابق، ص18.
[2] نفس المرجع، ص19.

بشتّى أنواع الأسلحة، في حين زوّدت إثيوبيا التمرّد بالقواعد والدعم اللوجيستي والمخابراتي والإعلامي، بالإضافة إلى التدريب الذي تلقاه القادّة الجنوبيين في كلّ من إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية.[1]

ممّا يدعو إلى التساؤل حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء قَبول دول من هذا الحجم تقديم المساعدة للتمرد في السودان. لتستمر الحرب الأهلية بين القوات الحكومية والفصائل الجنوبية بمواجهات متفرقة في التسعينات مع نشاط كبير لحركة "غارنغ"، حيث قالت تقارير عسكرية حكومية أن ما يربو عن 50 ألف مسلح قتلوا في ظل الحرب الأهلية من 1989الى غاية 1994.

الفرع الثاني: نتائج الصراع العرقي/ الديني في السودان

تعتبر قضية الحرب الأهلية في الجنوب من المحاور الأساسية في دراسة ليس فقط النزاع بين الشمال والجنوب أو الصراع حول الهوية، بل تتعدّى ذلك بكثير لتشمل العديد من القضايا الأخرى، حيث إنّها وبحكم تقادمها الزمني ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع في السودان وفي الجوار الإقليمي. وكان بالضرورة أن يترتّب عليها العديد من النتائج المهمة والتي كان لها أبعاد داخلية وأخرى خارجية أبرزها:

أولا: النتائج الداخلية للحرب الأهلية

أثّرت الحرب بين شمال السودان وجنوبه على كل مجالات الحياة في هذا البلد، فكانت لها انعكاسات سلبية على الهيكل الاقتصادي والبنيان الاجتماعي والجانب الإنساني والتنظيم السياسي. فسياسيا كانت الحرب الأهلية سببا مباشرا وراء دوامة الانقلابات على الديمقراطية التي شهدتها السودان، فالصراع العرقي الديني كان من أهم الذرائع التي استندت إليها النخب العسكرية الطامحة للحكم، لتبرر بها انقضاضها على السلطة والانقلاب على الديمقراطية وتجاهل سيادة حكم القانون.

وهو ما يفسّر تأرجح الحكم في السودان بين ثلاثة نظم ديمقراطية وثلاثة نظم أوتوقراطية، ففي 17نوفمبر1958 وقع أول انقلاب عسكري قاده الفريق إبراهيم عبود" ضد حكومة ائتلاف ديمقراطية بين حزبي الاتحاد الديمقراطي والأمة، ليقود "محمد جعفر نميري" انقلابا مماثلا في 25ماي1969، ثمّ جاء انقلاب الرئيس "عمر البشير" في 30جوان1989وهو ما عُرِف بثورة الإنقاذ الوطني[2]. فالديمقراطيات الثلاث كانت أهدافا سهلة أمام الانقلابيين الذين وظفوا الحرب الأهلية في الجنوب لشرعنة انقضاضهم على السلطة المركزية من خلال التأكيد للشعب أنّهم الحلّ الأفضل لتخليص البلاد

[1] محمود وهيب السيد،"وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مرجع سابق، ص20

[2] نفس المرجع، ص54.

من المشاكل الدينية والعرقية التي تمر بها، وعليه أسهمت هذه المشكلة في عدم الاستقرار السياسي للبلاد.

أسهم هذا الصراع في اتساع رقعة الحرب الأهلية لتشمل مناطق أخرى من السودان، وكان الرابط المنطقي الذي يشدّ هذه المناطق إلى بعضها – لضمان إنشاء تحالف متماسك في مواجهة السلطة المركزية– ضدية المركز والهامش، فبدأت العديد من الحركات القائمة على أسس عرقية أو جهوية تعلن عن نفسها متحدثة باسم الأقلية التي تمثلها، متحدّثة إمّا عن الانفصال أو المطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فبرزت مشكلة شرق السودان وحرب مماثلة في الغرب، وكان سيناريو السودان الملتهب هو الغالب على المشهد العام في البلاد.

كان لهذه الحرب الأثر البليغ في تصدّع العلاقات الاجتماعية، وتهديد المزيج الموجود وامتداداته، وهو ما أسفر عن مواجهات مسلّحة بين الشماليين والجنوبيين أدّت إلى مقتل وتهجير الملايين، وإدخال البلاد في أزمة اقتصادية عرّضت السودان إلى موجات مجاعة كانت نتائجها وخيمة على الوضع الإنساني بصفة عامة[1]، جعلت البلاد أمام مواجهة تحدّيات هذه الحرب في بعدها الخارجي.

ثانيا: نتائج الحرب الأهلية في بعدها الخارجي

أدّت الحرب الأهلية في السودان إلى النيل من الهوية العربية والتشكيك في المصادر التي تغذيها وتعطيها زخما إضافيا، بحيث تمّ استغلال مسألة جنوب السودان لتسويق فكرة ربط كلّ ما هو سلبي بالعرب، وهو ما يدخل في إطار ما يسمى "معاداة العروبة". فوُصِفت الأزمات في السودان فيما بعد أنّا حروب يحركها التعالي العرقي والديني كصفة ملازمة للجماعات العرقية العربية، وبالتالي تشويه صورة الهوية العربية التي أصبحت في قفص الاتهام الدولي بالخصوص في ظلّ الغياب العربي في محاولات التسوية.[2]

من بين النتائج المتمخضة عن الصراع بين الشمال والجنوب هو التأثير على مكانة السودان داخل المجتمع الدولي، حيث برز ككيان عنصري قمعي ونموذج للاضطهاد الديني والتصفيات العرقية، وسط العلاقات المتوترة مع دول الجوار، بالخصوص إثيوبيا وأوغندا التي وجهت لها اتهامات من قبل الخرطوم برعاية الحركة المتمردة الجنوبية، وتقديم الدعم اللوجيستي لها. وليس أدلّ على توّتر الأجواء الدبلوماسية والسياسية، من تقديم إثيوبيا شكوى لمجلس الأمن تتهم فيه السودان صراحة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" عام 1995، ما جعل مجلس الأمن يصدر

[1] مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص144.

[2] محمود وهيب السيد "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مرجع سابق، ص50.

مجموعة من القرارات (القرار 1044في جانفي 1996، والقرار 1054في أفريل 1996، والقرار رقم 1070والصادر بتاريخ أوت 1996).[1]

من بين نتائج الحرب الأهلية أنّ السودان فُتِحت عليه كل أبواب التدخلات الخارجية، بحيث أُخضِع سياسيا وحُوصِر اقتصاديا وتُوبِع قضائيا بإصدار مذكرة توقيف في حقّ "الرئيس عمر البشير". ووضعته المجموعة الدولية أمام ضغوطات كبيرة عن طريق قرارات مجلس الأمن، على غرار القرار 1590 الذي تشكلت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في 24مارس، والقرار 1591الذّي عزّز حظر السلاح المفروض على السودان وفرض عقوبات على أفراد سودانيين في 29مارس، والقرار 1593الذّي أحال المتهمين بارتكاب جرائم الحرب ضدّ الإنسانية في دارفور إلى النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية في 311مارس2005. وهي المعطيات التي أضعفت الوحدة القرارية السودانية، وجعلتها أمام هذا الضغط المتزايد غير قادرة على أن تكون لها مخرجات تحتوي الأزمات الداخلية، لتبقى النتيجة الأبرز هي النمط التصاعدي في حجم مطالب الحركات العرقية الجنوبية.[2]

الفرع الثالث: مطالب وإستراتيجية الحركة العرقية الجنوب سودانية

في ظل الحرب الأهلية وسلسلة المواجهات المسلحة بين الطرفين، برزت العديد من الحركات العرقية التي حاولت تبني مسألة الجنوب، بعض منها كان نشيطا على الصعيدين السياسي والعسكري، وساهم بفعاليته في رسم المشهد النضالي والتفاوضي بين الحكومة والمتمردين. والبعض الآخر لم يكن كسابقيه بحيث لم يستطع المحافظة على تواجده، ولم يكن ظهور هذه الحركات بالشكل المطلوب وبالحجم الذي تقتضيه المشكلة بين الجانبين، وبشكل عام رفعت هذه الحركات مطالب كثيرة، الأمر الذي يضعنا أمام سؤال جوهري يتمحور حول طبيعة عمل هذه الحركات، وبالتالي ما هي مرامي الحركة العرقية في جنوب السودان، وكيف كانت استراتيجياتها في التعبير عن أهدافها؟

إنّ المتتبع لمسار الحركة العرقية في جنوب السودان يتوقف عند حقيقة أنّ هذه الحركة إنّما هي متمخّضة عن معطيات تاريخية، وأنّ البحث في مطالبها هو بحث حول تاريخ المطالبة بالانفصال وكيف تبلور هذا المطلب، على اعتبار أنّ مطالب الجنوبيين تراوحت بين الفدرالية والانفصال. فالحركة الجنوبية نشطت باعتماد أسلوبين واحد سياسي ببروز أحزاب سياسية وآخر مسلّح بتأسيس منظمات عسكرية، مما يؤكّد أنّ الكفاح في جنوب السودان كان سياسيا وعسكريا.

[1] محمود وهيب السيد "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مرجع سابق، ص49.
[2] نفس المرجع، ص51.

المواجهات المسلحة لعام 1955 كانت وراء تشكيل أولى الحركات العرقية المتمثلة في جيش حرب العصابات الانفصالي المعروف "بالأنيانيا"، بحيث مثّلت فلول الفرقة الاستوائية التي فرّت إلى الأحراش إبّان هذا التمرّد نواة هذه الحركة التي كانت بمثابة الجناح العسكري لمنظمة سياسية كانت سنة 1958 شاهدا على ميلادها وهي منظمة الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي أو كما تسمّى المنظمة الجنوبية الانفصالية "سانو". والتي تشكّلت من أبناء الجنوب ممن نزحوا إلى أوغندا بعد مجيء الحكم العسكري عبر "إبراهيم عبّود" في ديسمبر 1958، وعُرفت هذه المنظمة بتنظيمها الكبير وباتساع قاعدتها الجماهيرية.[1]

والملاحظ على مطالب الحركات العرقية في السنوات الأولى من الحرب الأهلية، غلبة الطابع الانفصالي التي نادت به كلّ من حركة "لأنيانيا" ومنظمة "السانو"، مع وجود مطالبات بإقامة دولة سودانية فيدرالية تتكون من الشمال والجنوب لاسيما داخل منظمة "السانو". وعرف التيار الانفصالي بروزا داخل الحركة العرقية في الفترة الممتدّة من 1964 – 1965، أين حاولت الحكومة وضع كافة الإجراءات بغية إقناع ممثلي الحركة بالتخلي عن هذا المطلب، ودعت إلى مؤتمر المائدة المستديرة في 1965.

كرّست هذه المرحلة لاسيما مؤتمر المائدة المستديرة الانقسام الحاد في صفوف الجنوبيين فيما يخصّ المطالب، ببروز فصائل تؤكد على ضرورة منح الجنوبيين حق تقرير المصير، وفصيل يتقدّمه "وليام دينق" سكرتير حزب "السانو" يعلن تأييده لفكرة قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب، في الوقت الذي اقترحت أحزاب أخرى تطبيق نظام الحكم الإقليمي في الجنوب كخطوة أولى. وعرفت منظمة السانو في جوان 1965 انشقاقات ببروز تيار شكّل جبهة عُرِفت بجبهة "الأزانيا"التي تبنت هدف الانفصال عن الشمال، وجاء ذلك ربما كتعبير عن رفض التوجه الجديد لسكرتير الحزب "وليام دينق" الذي أعرب عن تأييده للفيدرالية في السودان خلال مؤتمر المائدة المستديرة.[2]

ما يؤكد الشرخ العميق داخل الحركة العرقية الجنوبية، هو المؤتمر الذي عُقِد عام 1967 في "أنجوردي" بجنوب السودان بمشاركة عدّة فصائل جنوبية بالإضافة إلى قادة "الأنيانيا" دون حضور "الأزانيا". وأسفر المؤتمر عن إعلان تكوين حكومة مؤقّتة للجنوب عاصمتها "بانجو"، هذه الحكومة التي ألغيت من قبل ممثلين عن منظمات جنوبية في مارس 1969، وأعلنوا تشكيل حكومة جديدة

[1] Ali Abdel Gadir Ali, Ibrahim A.Elbadawi, Atta El- Batahani, "The Sudan's Civil War: Why Hasit Prevailed For So Long?", op. cit, p11.

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص170.

سميت حكومة النيل التي كان توجهها منصب حول التأكيد على استقلال الجنوب تماما عن الشمال، واستخدام الكفاح المسلح طريقا لذلك بالتعاون مع "الأنيانيا".[1]

وعرفت المرحلة التي تلت 1969 أي فترة حكم النميري ظهور العديد من الحركات التي كانت بالأساس معارضة ورافضة لحكومة النيل، على شاكلة منظمة "نهر سو" ومنظمة "أزانيا السودانية".[2]هذا وحُلَّت حكومة النيل عام 1970وأصبح قائد "الأنيانيا" الجديد "جوزيف لاغو" أقوى زعماء الجنوب، وأعلن عن قيام جبهة تحرير الجنوب الإفريقي أو جبهة تحرير جنوب السودان ذات النزعة الانفصالية.

لقد ارتبط الكفاح المسلح والنضال السياسي لقضية جنوب السودان في السنوات الأخيرة بحركة تسمى حركة تحرير شعب السودان بقيادة "جون غارنغ"، والتي أُعلِن عن تأسيسها عام 1983 وضمّت في عضويتها قيادات من مختلف المجموعات العرقية المشكلة للمجتمع الجنوبي، فالدينكا كانت ممثّلة "بجون غارنغ وسيلفاكير ميارديت"، أمّا النوير فينحدر منها "رياك مشار"أحد أبرز قادة الحركة، فيما يمثل الشيلك في الحركة الدكتور"لام أكول"[3]. عملت هذه الحركة على إيجاد أرضية لها في جنوب السودان، لتجد لنفسها السند الشعبي في مجابهة الحكومة، وكانت منذ تاريخ تأسيسها بمثابة المنظمة التي التفت حولها الجماهير وتوسعت قاعدتها الشعبية.

ارتكزت عقيدة الحركة الشعبية لتحرير السودان على مبدأ إقامة نظام علماني يفصل الدين عن الدولة، وإعادة النظر في توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، بناء سودان جديد يقوم على المشاركة الشعبية لكلّ العرقيات، بالإضافة إلى مشاركة المناطق المهمّشة (المناطق الطرفية) في إدارة المركز (الخرطوم). وبالتالي يتضح أنّ الحركة اعترضت على الطريقة التي تدير بها حكومة الخرطوم الشأن العام في السودان سياسيا واقتصاديا وتنمويا، وأعلن "جون غارنغ" أنّ حركته لا تعتزم المطالبة بتأسيس كيان مستقل في الجنوب، وإنّما تهدف إلى تحقيق الجمهورية الفيدرالية السودانية.[4]

وعرفت الفترة الممتدة من 1989-2004 انتشارا واسعا لمطلب الانفصال وسط الحركة العرقية الجنوبية، فأكبر فصيل جنوبي والمتمثل في الحركة الشعبية لتحرير السودان كان حتّى بداية التسعينات

---

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص176.

[2] جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، ص255.

[3] مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص120.

[4] نجم الدين محمد عبد الله جابر، "الحركة الشعبية لتحرير السودان... النشأة والتطوّر"، مجلّة قراءات إفريقية، ص ص، 33-37، العدد 08، أفريل- جوان 2011، ص34.

يعلن أنّه يستهدف إقامة دولة علمانية ديمقراطية في البلاد[1]. لكن في أوت 1991أعلن كلّ من "رياك مشار"و" لام أكول" انشقاقهما عن الحركة، وشكلوا حركة الناصر التي تطالب بالانفصال التام عن الشمال، وإقامة دولة مستقلة، ووسط هذه الضغوطات غير"غارنغ" توجهاتها واستراتيجياته وأصبح ينادي بمطلب الانفصال، وهكذا بات المشهد السياسي في الجنوب تتقدمه حركتان عرقيتان انفصاليتان هما حركة "مشار وأكول" وحركة "غارنغ".[2]

شهدت الحركة الوحدوية لتحرير السودان انشقاقات هي الأخرى بعد إبعاد "أكول" وانفراد "مشار" بالقيادة، هذا الأخير الذي أسس في سبتمبر 1994 حركة سياسية بديلة سميت بـ"الحركة من أجل استقلال جنوب السودان"، بعدها تأسست حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان المتحدة برئاسة "أكول ومشار"[3]. وأهم ما ميّز الحركة العرقية في هذه الفترة هو التنظيم والنضج الاستراتيجي والإمكانيات المادية، التي سمحت لها بتوحيد مطالبها والمضي نحو بلوغ تقرير مصير الجنوبيين الذي تمّ التعبير عنه وبدأ في التطوّر كحق للجنوبيين مع كل محاولة تسوية وحلّ.

المطلب الثاني: إدارة وحل الصراع العرقي في إطار ثلاثية العلاقة بين الحكومة، الجماعات العرقية والطرف الثالث

الفرع الأول: مبادرات التسوية السلمية للصراع

مباشرة عقب نشوب الصراع الذي قادته الحركات العرقية الجنوبية ضدّ حكومات الخرطوم، والذي كان بسبب التراكم الخبيث لسياسات المستعمر الأجنبي من جهة، ومخرجات النظام السياسي السوداني التي كانت في غالبيتها غير موفقة وعكست قصور لدى الجهات الرسمية في التعامل مع المسألة من جهة أخرى. تعالت الأصوات المنددّة بالوضع والمطالبة بضرورة البحث عن بديل للسلاح، وإتباع الخيار السياسي والدبلوماسي بدل الخيار العسكري، وعكست الجهود التي بذلت في سبيل حل المشكلة محاولات ثنائية من الطرفين المتنازعين للوصول إلى توافق وطني، ووساطات أطراف ثالثة إقليمية ودولية.

يعتبر مؤتمر جوبا 1947أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب لتبادل وجهات النظر، ووضع ركائز علاقاتهم المستقبلية[4]، وجاء المؤتمر لبحث أمور إدارية متعلقة بتنظيم مشاركة الجنوبيين في

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص105.

[2] نفس المرجع، ص106.

[3] نفس المرجع، ص107.

[4] Christopher Zambakari, "Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers", op. cit,p519.

الجهاز التشريعي الجديد في الخرطوم[1]. وأثناء حكومة السير ختم خليفة بين عامي 1964 و1965 عقد مؤتمر المائدة المستديرة في الفترة الممتدة بين 16و29 مارس 1965، بحضور ممثلين عن الأحزاب الشمالية والجنوبية ومراقبي سبع دول إفريقية وعربية[2]، وكانت مهمة المؤتمر مناقشة العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، غير أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب الانقسام وسط الجنوبيين بالإضافة إلى تمسك الأحزاب الجنوبية بإقامة اتحاد فيدرالي وهو المطلب الذي رفضه الشماليون.[3]

تعتبر اتفاقية أديس أبابا[4] لعام 1972 والتي كانت بمثابة تتويج للعديد من المحطات التفاوضية في عهد النميري، من أنجح المبادرات كونها أبانت عن إدراك المفاوض الشمالي لشرعية المطالب التي ينادي بها أبناء الجنوب، والنوايا الجدية للحكومة في التعامل مع هذه المطالب وخلق جو من التعايش السلمي بين إقليمي البلد. تمخض عن اتفاقية أديس أبابا قانون في 20مارس من ذات السنة سمي بقانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب، وقد اعترف القانون باللغة العربية كلغة رسمية للسودان، واللغة الانجليزية هي اللغة الرئيسية للجنوب، وضمان الحقوق السياسية والمساواة أمام القانون حرية العقيدة الدينية للجنوبيين.

وعلى الصعيد الإداري وتنظيم الصلاحيات حدّد قانون الحكم الذاتي الأمور التي تقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية، وهي مسائل الدفاع القومي والشؤون الخارجية والنقل والرسوم الجمركية والتجارة العامة والهجرة والجنسية والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم، مع تفويض مجلس الشعب الإقليمي المنتخب حق سنّ القوانين الخاصّة للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة وتطوير منطقة الجنوب في شتى المجالات. ما أعطى مصداقية لهذا القانون وأكّد على التفاف الجهات الرسمية حول اتفاقية أديس أبابا، هو تضمين قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية إلى دستور السودان الدائم الصادر عام1973، واعتبار القانون جزءا لا يتجزّأ من الدستور السوداني.[5]

ولكن حتّى عقب الإطاحة بالرئيس النميري في أفريل 1985الذي اتهمته عدّة أطراف بخرق اتفاقية أديس أبابا وكان سببا في فشلها، ومجيء حكومة انتقالية بقيادة "سوار الذهب"، لم تسجل

---

[1] محمود وهيب السيد "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مرجع سابق، ص79.

[2] حضره 45 عضو 18 منهم ممثلا للشمال و27 ممثلا للجنوب، وحضرته أوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة كممثلين لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا وكمراقبين.

[3] تهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص211.

[4] ترأس الوفد الحكومي أبيل أبير وعدد من الوزراء، أمّا الوفد الجنوبي فكان برئاسة أزبوني منديري جوانزا.

[5] محمود وهيب السيد "وآخرون"، نفس المرجع، ص85.

محاولات التسوية السلمية للصراع أيّ نجاح يذكر،[1] وتواصل حرب المفاوضات مع إعلان كوكادام عام 1986[2]بهدف محاولة التوصّل إلى تصوّر مشترك حول كيفية حل مشكلة جنوب السودان. لكن المبادرة لم ترى النور بسبب رفض الحركة العرقية الجنوبية التفاوض مع الحكومة الانتقالية معتبرة إياها امتدادا للحكم السابق.

ومع مجيء الحكم العسكري الثالث بقيادة الفريق "عمر حسن أحمد البشير" عام 1989، شهدت البلاد العديد من المحادثات بين فرقاء التسوية، على غرار جولتا المفاوضات في كلّ من أديس أبابا أوت 1989 ونيروبي ديسمبر1989بواسطة الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر". وعرفت مرحلة حكمه أيضا طرح المسألة في أروقة الاتحاد الإفريقي من خلال القمّة المنعقدة؛ بنيجيريا في جوان 1991بعد المبادرة التي قدّمها "إبراهيم بابنجيدا" يحث فيها الطرفان على ضرورة القبول بجولة مفاوضات أخرى بأبوجا، وانعقدت هذه القمة في ظروف إقليمية ومحلية استثنائية، بسقوط الحكم الماركسي بإثيوبيا ووقوع انشقاق وسط الحركة الشعبية لتحرير السودان.[3]

دخلت الحكومة في حوار مع الجناح المنشق عن حركة "غارنغ" بقيادة "مشار" والذي كانت له مطالب انفصالية، وأسفرت عن اتفاقية فرانكفورت في 1992والتي نصّت على عقد استفتاء تقرير مصير للجنوبيين. وعُقِدت مفاوضات أبوجا في ماي من نفس السنة، وطرحت على طاولة النقاش مسألة الدين والدولة والنظام الفدرالي ووضعية الجنوب، وشهدت العاصمة النيجيرية مفاوضات أخرى عام 1993 ولكن لم تحقق الوساطة النيجيرية أيّ نجاح يذكر، إلى أن أُطيح بالرئيس "بابنجيدا" الذي رسّم نهاية هذه الوساطة.

دخلت الايغاد في أواخر 1993 كوسيط لحل المشكلة السودانية، وطرح أعضاء المنظمة إعلان مبادئ 1994 يخير السودانيين بين تبني نظام علماني ديمقراطي مع حكم إقليمي واسع للجنوب، أو منح هذا الأخير تقرير مصيره والسماح له بالانفصال[4]. وهو الإعلان الذي رحب به المتمردون في الوقت الذي رفضته الحكومة، وعادت وقبلت به في 1997 وعقدت بناءا على ذلك مباحثات عام 1998، لكن مبادرة الايغاد لم تنجح بسبب التطورات التي شهدتها دول القرن الإفريقي التي تعتبر أعضاء في هذه المنظمة، التي كان إصرارها كبير في التعاطي مع الأزمة، باستحداث منتدى شركاء الإيجاد كآلية لتعزيز مسعى الدول الإفريقية والغربية في تفعيل الحلول السلمية بالنظر إلى الحجم

[1] محمود وهيب السيد "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مرجع سابق، ص86.

[2] نسبة إلى مدينة كوكادام الإثيوبية، عقد اللقاء بين الجبهة الوطنية للإنقاذ وحركة تحرير شعب السودان.

[3] نفس المرجع، ص23.

[4] Attala Hamad Bashir, "Sudan and IGAD: A Conspired Peace Deal", Special Report Prepared by Global Relations Centre, 24-11-2013, p04.

والعدد الكبير الذي ضمته من دول ومنظمات حكومية وغير ذلك كالولايات المتحدة وبريطانيا، فرنسا المفوضية الأوربية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.[1]

قبل ذلك شهدت الفترة مبادرة مشتركة بين كل من مصر وليبيا انطوت على بنود أساسية، أهمها الوقف الفوري للعمليات العسكرية وكافة الحملات الإعلامية، والشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة وتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للحوار. وتم العمل بهذه المبادرة لاسيما ما تعلق ببناء الثقة ووقف كل حملات التصعيد للحرب، وتشكي اللجنة واعتبرت مبادرة شاملة[2]. وبعد أن نجح في العمل بوقف إطلاق النار في جبال النوبة عام 2002 كان للمسعى الأمريكي دورا كبيرا في الدفع بمواصلة الجهود نحو التسوية السلمية عبر مبعوثها "جون دانفورث" وعقد مذكرات للتفاهم والعديد من البروتوكولات التي شكلت محور ما سمي باتفاقية السلام الشامل.

الفرع الثاني: الصراع العرقي في ظل اتفاقية السلام الشامل

أولا: البروتوكولات الستة

اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، كانت محصلة لعديد من جولات التفاوض بدءا من شهر ماي 2002الى غاية ديسمبر 2004 بوسطاء إقليميين ودوليين، حاولوا الوصول إلى جمع الطرفان حول تصوّر شامل للحلّ والتسوية برعاية دول الايغاد وشركائه، الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، ايطاليا وبريطانيا...الخ. تم التوقيع على هذه الاتفاقية في شكلها النهائي بنيفاشا الكينية بتاريخ 9 جانفي2005، وأهمّ ما تضمنته هذه الاتفاقية عبر بروتوكولاتها الستة[3]:

تضمن البروتوكول الإطاري في ماشكوس بتاريخ 22ماي2002 البنود ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية وهيكل الحكم، وأكّد على محورية الدين في توجيه السلوك العام للشعوب، وأحقية شعب جنوب السودان في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية من ست سنوات[4]، تكون فيها حكومة قومية على أساس دستور انتقالي وتجرى انتخابات في منتصفها ثم استفتاء للجنوب على تقرير المصير في نهايتها (يناير 2011م).

---

[1] نهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص238.

[2] محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008)، ص216.

[3] نفس المرجع، ص241.

[4] Christopher Zambakari,"Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers",op. cit,p519.

أمّا بروتوكول الترتيبات الأمنية المنعقد في 25 سبتمبر 2003؛ والذي نص على أنه إذا تأكدت الوحدة يتكون جيش السودان الموحد من القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي الفترة الانتقالية سيظلان منفصلين، ويتم وقف إطلاق النار وكل الأعمال العدائية في المناطق المشتعلة. وتكون قوات مدمجة بأعداد متساوية من الطرفين لتنتشر بأعداد محددة في الجنوب وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق تكون نواة لجيش السودان مستقبلا، بينما تنسحب قوات الجيش الشعبي للجنوب من كافة مناطق وجودها في الشمال، وتنسحب القوات المسلحة من كافة مناطق وجودها في الجنوب.[1]

أكّد بروتوكول اقتسام السلطة الموقع عليه في26ماي 2004على اختيار النظام الاتحادي، وحدّد أربعة مستويات للحكم في السودان، هي المستوى القومي؛ ومستوى جنوب السودان؛ ومستوى الولايات؛ والمستوى المحلي؛ ونص على علو الدستور القومي، وأشار إلى أن القرارات المهمة تتخذها مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس الجمهورية والنائب الأول والنائب. كما أشارت الاتفاقية إلى اقتسام المناصب والحقائب الوزارية، بما في ذلك الوزارات القومية السيادية على أساس العدالة والنوعية بين الطرفين.[2]
كما أوضح البروتوكول أنّ تشكيل حكومة الجنوب تكون بناءا على حدود 01جانفي1956وتتكوّن من هيئة تشريعية وتنفيذية وأخرى قضائية[3]، وأن يكون تمثيل الجنوب والشمال في مؤسسات الحكم على أساس نسبة السكان. وتضمّن البروتوكول حقوق الإنسان؛ والحريات الأساسية؛ وتحقيق المصالحة الوطنية.

وفيما يخص اقتسام الثروة؛ شمل البروتوكول المخصص لذلك والمنعقد في 7جانفي 2004على المبادئ الموجهة بشأن الاقتسام العادل للثروة العامة، وتنظيم ملكية الأراضي والموارد العامة. وكان بذلك أن نص البروتوكول على قسمة عائدات النفط المنتج في الجنوب على أساس 50% للجنوب و50% للحكومة المركزية وكذلك بالنسبة للضرائب في الجنوب، كما نص على نظامين مصرفيين إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب.[4]

بروتوكول حل النزاع في منطقة آبيي 26 ماي 2004م، نص على أن للمنطقة ظروفاً خاصة وضرورة أن يجرى استفتاء لأهلها يتزامن مع استفتاء تقرير المصير للجنوب يعبرون فيه عن رغبتهم في الانضمام للجنوب أو البقاء ضمن الشمال، وأن يتم ترسيم حدود آبيي عبر مفوضية مكونة من

---

[1] الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، مرجع سابق، ص125.
[2] حسن الحاج علي أحمد، انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، التقرير الاستراتيجي الثامن، ص254.
[3] محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، مرجع سابق، ص238.
[4] نفس المرجع، ص236.

الطرفين ومن خبراء خمسة من الدول الراعية للاتفاق يكون قرارهم نهائيا في حالة تعذر توافق الطرفين، على أن تقسّم عائدات نفط هذه المنطقة خلال المرحلة الانتقالية بنسبة 50%للحكومة، و42%لحكومة الجنوب، و2%لكل من بحر الغزال وغرب كردفان، دينكا نجوك والمسيرية.

بروتوكول حل النزاع في جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق في 26 ماي 2004، نص على أن يجري مجلسا الولايتين التشريعيان المنتخبان مشورة شعبية حول مدى تحقيق اتفاقية السلام لطموحات أهل المنطقة، بحيث ينشئ كل مجلس منتخب مفوضية برلمانية تشرف على عملية المشورة.

ثانيا: التفاوض بعد اتفاق نيفاشا

بعد عقد اتفاقيات السلام الشامل، تواصل مسلسل المحادثات وجولات الحوار بين الطرفين، وأكّدت هذه المرحلة أنّ الجانبين بحاجة إلى مزيد من الوقت لتبني الخيار السلمي عن قناعة وبكثير من الموضوعية ونسيان أحقاد الماضي. وبدا واضحا أنّ الحرب الأهلية ليست بعيدة وبإمكانها الاندلاع، وأنّ وقف الأعمال العدائية ليست نهاية الحرب بقدر ما هي هدنة، كون الاتفاقية لم تتعمّق عند معالجة القضايا المصيرية التي كانت الدافع وراء هذه المواجهات كاستيعاب التنوّع العرقي والديني، ووضعية أبيي التي تعتبر المتنفس الاقتصادي للسودان...الخ.

وتراوحت مواقف القوى السياسية السودانية سواء في الشمال أو الجنوب بين التعصب والتشدّد واللاّتوافق من جهة؛ وتأكيد التزاماتهم في سبيل تنفيذ ما نصّت عليه الاتفاقية من جهة أخرى، ويظهر هذا من خلال المؤتمرات التي برمجت منذ توقيع الاتفاقية والى غاية إجراء الاستفتاء. كموافقة الطرفين على نشر قوات أممية لحفظ السلم حسب قرار مجلس الأمن رقم1590في 25مارس2005، وكذا استقبال الخرطوم يوم 03أفريل2005 لوفد الحركة الشعبية لتسهيل عملية الاتصال والتنسيق، بالإضافة إلى مشاركة "علي عثمان محمد طه" و"غارنغ" في مؤتمر المانحين بأوسلو يومي 11و12 أفريل 2005لبحث سبيل توفير المساعدات المالية لإعمار الجنوب.[1]

وفي منتصف ديسمبر 2008 زار نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه جوبا واجتمع بالفريق سالفا كير لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين، إلى غاية تدخل الطرف الأمريكي وتشكل الآلية الثلاثية في جوان 2009 التي تضم الشريكين برعاية أمريكية لإجراء حوار مشترك حول القضايا الخلافية في اتفاقية السلام. واستأنفت المحادثات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير

[1] محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 244.

السودان في ديسمبر2009، بالإضافة إلى عقد مذكرة نفاهم حول قضايا الاستفتاء في الخرطوم في؛ 2010 وكذا اجتماعات نيويورك من نفس السنة بدعوى من الولايات المتحدة على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة[1]، وتمّ التأكيد خلال إعلان جوبا في سبتمبر 2009الخاصّ بالحوار والإجماع الوطني، على التنفيذ الكامل للاتفاقية باعتباره مطلبا أساسيا لاستدامة السلام والثقة.

وكان لاتفاق نيفاشا أن أعطى الحركة الشعبية تفويضا بحكم الجنوب بحيث سمح لها ببسط سيطرتها على هذا الإقليم، أين تكوّنت حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة في01جانفي1956، وتشتمل على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وتعمل وفقًا لدستور الجنوب الذي أعد بعد اتفاقية السلام، وهي بذلك تشكل سلطة بالنسبة لمديريات الجنوب العشر؛ وهمزة وصل مع الحكومة القومية في الخرطوم. وقد نصّ اتفاق السلام على المحاصصة في المناصب الدستورية في كل من المجلس التشريعي وحكومة جنوب السودان، حيث تقدّر نسبة الحركة الشعبية لتحرير السودان70%، أمّا المؤتمر الوطني وبقية القوى السياسية الأخرى من الجنوب فتمثل بنسبة 15%لكلّ منهما.[2]

ثالثا: عمليات السلام وطبيعة الدور الأمريكي

بالإمكان القول بأنّ حالة جنوب السودان، وما طرحته من تدخلات دولية وخارجية واضحة، تمثّل صورة مصغّرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية، كما أنّها تُضيف دلالات أخرى أكثر خطورة، نظرا إلى ارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، لكونها نقطة التقاء وتمازج بين عوالم حضارية متعددة العروبة والافريقانية والإسلام والمسيحية. وقد دأبت أطراف الصراع الأساسية في جنوب السودان على كسب دعم الأطراف والقوى الداخلية والخارجية، بغية تحقيق مصالحها وأهدافها على شاكلة الولايات المتحدّة الأمريكية.[3]

منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام 1989وفق خطة الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، والسودان يمثّل دولة عاصية وفقا للرؤية الأمريكية، وقد عمد الخطاب السياسي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثية مزاعم، انتهاك حقوق الإنسان، دولة راعية للإرهاب، حرمان الجنوب والمناطق المهمشة من حقّهم في تقرير المصير. وتميّزت

[1] الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، مرجع سابق، ص130.

[2] حسن الحاج علي أحمد، انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، مرجع سابق، ص254.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مجلة قراءات افريقية، ص ص، 38- 45، العدد 08، أفريل – جوان 2011، ص38.

العلاقات الأمريكية السودانية قبل هذا التاريخ بفترات عبّرت عن تفاهم وتعاون بين البلدين، وأخرى عكست تباعد وعدم توافق في رؤى ومواقف سياسات الحكومتين.[1]

فسودان "النميري" خلال الحرب الباردة كان حليفا للإدارة الأمريكية في عدائها للإتحاد السوفياتي سابقا، حيث ارتكزت السياسة الأمريكية آنذاك على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والأمني للخرطوم، على الرغم من ذلك لم يكن الموقف الأمريكي واضحا في تأييد السودان ضدّ إثيوبيا الماركسية، وما تعرضّت له المصالح والمنشآت الأمريكية والغربية التي كانت مستهدفة بقوّة من قبل المتمردين المدعومين من أديس أبابا، على غرار استهداف شركة شيفرون الأمريكية الخاصة بالتنقيب عن البترول في الجنوب أو الشركة الفرنسية التي تتولى حفر قناة جونقلي، بل تؤكد ميل الإدارة الأمريكية نحو التمرد من خلال ضغط إدارة ريغان على الخرطوم لتخفيف توجهاته الإسلامية وتقديم تنازلات للفصيل المتمرد الجنوبي بعد تقديم مشروع أسلمة الدولة في سبتمبر 1983.[2]

واصلت واشنطن إدارة ظهرها للنظام السوداني بعد سقوط نميري، وهو ما اعترف به السفير الأمريكي في السودان في مذكراته كون الإدارة الأمريكية تعمدت تقليل حجم الدعم والمساعدات المقدمة إلى الخرطوم، استياء من سياسة الصادق المهدي وعدم تجاوبه مع المطالب الأمريكية. وفي هذه الفترة نشطت الولايات المتحدّة الأمريكية لدعم جهود السلام إمّا بصورة غير مباشرة عبر وساطة "كارتر" 1989، أو مباشرة من خلال مبادرة "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية لعام 1990، وتواصلت المبادرات الأمريكية الراعية للسلام 1994و1999و2001رغم دخول العلاقات بين البلدين في نفق مظلم حلال نظام الإنقاذ.[3]

سجّلت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها في كلّ جولات التفاوض التي تمخض عنها اتفاق السلام الشامل، إمّا كونها مقدّمة لاقتراحات أو كراعي لعملية التشاور والحوار، معتمدة على مبعوثها الرئاسي الخاصّ "جون دانفورث" من الفترة 2001الى غاية2004 وهي المرحلة التي شهدت العديد من الاتفاقيات التي شكّلت اتفاق نيفاشا النهائي. ولعبت واشنطن من خلال مبعوثها "دانفورث" دورا بارزا في التوّصل إلى صياغة اتفاقية السلام الشامل في 2005والتي كرّست حقّ استفتاء تقرير مصير الجنوبيين، وكانت اللبنة الأولى في سبيل قيام دولة مستقلة بشرق إفريقيا.[4]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخّل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مرجع سابق، ص41.

[2] محمود وهيب السيد "وآخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مرجع سابق، ص27.

[3] نفس المرجع، ص28.

[4] المجموعة الدولية، "المبعوث الثامن"، مجلّة الشراكة، ص ص42-50، العدد 02، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، نوفمبر 2013، ص45.

وخلال عمليات التسوية السلمية للصراع العرقي والديني بين شمال السودان وجنوبه، بدا الانحياز الأمريكي الواضح للجنوبيين الممثلين بالحركة الشعبية لتحرير السودان. فمثلا أثناء مفاوضات ماشكوس وفي تقرير حول تقرير المصير في جنوب السودان الصادر عام 2002، ذكر المبعوث الأمريكي "جون دانفورث" أنّ السودانيين الجنوبيين قد عانوا باستمرار سوء المعاملة على أيدي الحكومات المتعاقبة في الشمال، بما في ذلك عدم التسامح الديني والعرقي والثقافي، بالإضافة إلى حرمانهم من المشاركة في عوائد الثروة النفطية.[1]

مثل هذه التقارير المُنجَزة من قبل المبعوث الأمريكي شكّلت ضغطا كبيرا على الخرطوم، فأيّ اتفاق سلام كما أكّد "دانفورت" عليه أن يطرح تلك الأوضاع غير العادلة التي يعانيها الجنوبيين، ما يعني أنّ المبعوث الأمريكي كان له دورا كبيرا في توجيه مسار عمليات التسوية في اتجاه تقرير المصير وتثمين أحقية الجنوب في إدارة شؤونه في كنف دولة مستقلة. وهو ما تمّ تضمينه في اتفاقية السلام الشامل التي تمّ التسويق لها بكونها، وثيقة الحلّ النهائي لعديد الأزمات العرقية ومشاكل الهوية التي يتخبّط فيها السودان.

نجاح نيفاشا في إنهاء أطول حرب أهلية في القارة لم يُخْفِ مواضع القصور واللبس فيها، كون الاتفاقية تجاوزت حقائق على الأرض متعلّقة بأنّ طرفَي الاتفاقية لا يمثّلان إجمالي المعادلة السياسية في السودان. وتركت هذه الاتفاقية جملة من التساؤلات والغموض حول مصير العديد من القضايا كآبيي، وتدشين أساليب غير مطروقة في المنطقة مثل المشورة الشعبية لحسم مصير المناطق المتاخمة للجنوب، ولم تحض مناطق أخرى بالحصول على أدنى المكاسب في هذه الاتفاقية وتمّ تهميشها بالكامل، ما يجعلنا نتساءل عن هدف الأمريكي من وراء طبيعة هذه الدوّر الذي لبته خلال عمليات التسوية السلمية في السودان.

المطلب الثالث: انفصال المجموعة العرقية وإعلان قيام دولة جنوب السودان

الفرع الأول: قانون استفتاء جنوب السودان

ولأنّ استفتاء تقرير المصير لم يقتصر على جنوب السودان الجغرافي وحسب، وإنّما هناك منطقة آبيي وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق التي لم تحدد وضعياتها بعد، وبالتالي لم يكن بالإمكان سنّ قانون لاستفتاء الجنوب من دون تحديد الوضعية القانونية لمستقبل هذه المناطق. وبالنظر إلى كلّ ذلك

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مرجع سابق، ص42.

تمّ وضع قانون استفتاء جنوب السودان لسنة2009؛ وقانون استفتاء منطقة آبيي لسنة 2009؛ وكذا قانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي كردفان والنيل الأزرق لسنة 2009.[1]

فقانون استفتاء الجنوب الذي أجازه المجلس الوطني، نصّ على ضرورة ممارسة هذا الشعب لحقه في تقرير المصير من خلال الاستفتاء وفقا لأحكام الاتفاقية والدستور وهذا القانون، بالتصويت إمّا لصالح الانفصال؛ أو لتأكيد الوحدة واستدامة نظام الحكم. على أن يتمّ الاستفتاء قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، بتنظيم مفوضية الاستفتاء بالتعاون مع الحكومة وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية.

وفي سياق ذي صلة اشترط القانون ضرورة أن يكون الناخب من أبوين ينتمي أحدهما أوكلاهما إلى إحدى التشكيلات السلالية في الجنوب، مقيم بشكل دائم أو أيّ من الأبوين أو الجدّين مقيمان إقامة دائمة دون انقطاع في جنوب السودان منذ جانفي 1956. ويكون هذا الاستفتاء بشكل قانوني وشرعي إذا اقترع مالا يقل عن الستين من عدد الناخبين المسجلين، وفي حالة العكس يعاد الاستفتاء خلال ستين يوم من تاريخ إعلان النتيجة، وبالتالي اعتمدت في ذلك نسبة الأغلبية البسيطة.[2]

على أن تتكون مفوضية استفتاء جنوب السودان من تسعة أعضاء وتنظم استفتاء لشعب الجنوب على تقرير المصير في 9جانفي2011، يكون مقرها في الخرطوم ولها مكتب في جوبا ولجان عليا في ولايات الجنوب العشر؛ ولجان فرعية بالمقاطعات، لضمان النزاهة والشفافية، على أن يتم هذا الاقتراع لمدّة سبعة أيّام إلاّ إذا رأت المفوضية غير ذلك.

الفرع الثاني: مجريات عملية الاستفتاء ونتائجها

في مؤتمر صحفي عشية إجراء استفتاء تقرير مصير الجنوبيين، أعلنت المفوضية اكتمال الترتيبات والاستعداد لإجراء العملية في الشمال والجنوب ودول المهجر الثمانية، حيث كشفت عن عدد المسجلين لهذا الاستفتاء والمقدرين ب3ملايين و930ألف في السودان والشتات بينهم 3ملايين و754ألف في الجنوب[3]. وأكّد البروفيسور "محمد إبراهيم خليل" رئيس المفوضية عن تجهيز 2638مركز اقتراع، وتدريب ما يزيد عن 9آلاف موظف لإدارة العملية، مع التأكيد أنّ الإعلان عن نتائج الاستفتاء تكون قبل 15فيفري 2011.[4]

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، مرجع سابق، ص256.

[2] نفس المرجع، ص257.

[3] "استفتاء جنوب السودان اليوم... والنتيجة في فبراير"، جريدة العرب، العدد 8246، 9جانفي 2011.

[4] "الملّف السياسي"، الراصد السوداني 10، متابعة شهرية تحليلية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية والدولية، مركز الراصد للمعلومات والتحليل الإخباري، جانفي 2011، ص11.

بدأت عملية الاقتراع صبيحة يوم الأحد في التاسع من شهر جانفي، أين تشكلت طوابير طويلة، في ظروف وصفها المراقبون بالحماسية والهادئة، وكان رئيس حكومة الجنوب في مقدمة المصوتين، وفتحت مراكز الاقتراع طيلة أيام الأسبوع من الثامنة صباحا إلى الخامسة مساء. وأجمع كلّ المراقبين على أنّ الاستفتاء جرى في ظروف أمنية مريحة، ولم تحدث أيّ تجاوزات كبيرة أثرت على سير عملية التصويت أو نتيجة الاقتراع.[1]

وفي 15 جانفي أعلنت المفوضية انتهاء عمليات التصويت بإغلاق مراكز الاقتراع، وأكد رئيس المفوضية أنّ النسبة بلغت بالجنوب 83%، بعد إدلاء 3ملايين و 135ألف جنوبي بأصواتهم، في حين قدّرت النسبة في الشمال بنحو 53%. وكانت كلّ النتائج الأولية تتجه نحو خيار الانفصال، وتأسيس كيان جديد بدل البقاء في كنف السودان الموحد وسط الصراعات العرقية والدينية، التي ألقت بضلالها ليس فقط على السودان وإنما على المنطقة الإقليمية بكاملها.[2]

وبعد المخاوف الكبيرة السائدة حول إمكانية اكتمال النصاب أو عدم اكتماله في استفتاء جنوب السودان، أعلنت الحركة الشعبية ومعها المفوضية القومية للاستفتاء، أنّ نسبة المشاركين في التصويت على تحديد مصير الجنوبيين تعدّت الستين بالمائة. وهي النسبة المطلوبة لاعتماد نتيجة الاستفتاء، ما يعني بلوغ النصاب القانوني اللاّزم لإقرار النتيجة النهائية للتصويت.

وحسب ما نصّ عليه قانون الاستفتاء وأكدت عليه المفوضية كخطوة عملية يجب المرور عليها، كانت الفترة الممتدة بين الاستفتاء وجويلية 2011بمثابة مرحلة انتقالية مهدّت الطريق للانفصال بما أنّ نتيجة الاستفتاء كانت تشير إلى تغليب منطق الانفصال على الوحدة[3]. وبعد تصويت الأغلبية الساحقة لصالح الانفصال بنسبة 98,83% أُعلِن استقلال جنوب السودان في 9جويلية 2011[4]، ولكن كيف يمكن التأسيس قانونيا لمسألة الإعلان عن الدولة وقيام دول حديثة مع الإسقاط على حالة جنوب السودان.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للإعلان عن قيام الدولة

الفرع الأول: حق تقرير المصير كأساس قانوني لقيام الدول

[1] "الملّف السياسي"، الراصد السوداني 10، مرجع سابق، ص12.

[2] نفس المرجع، ص15.

[3] نفس المرجع، ص13.

[4] أحمد إبراهيم محمود و"آخرون"، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمّة العربية 2010-2011 رياح التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص231.

يعتبر الانفصال طريقة من طرق نشوء الدول واستحداث كيانات سياسية بآثار قانونية، لا بل من أبرز وسائل ذلك في العصر الحديث، الذي عرف نزاعات أهلية بين مجموعات عرقية تنتمي إلى دولة واحدة؛ غالبا ما انتهت بإلغاء تبعيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الأم. والمعروف عن هذا السلوك أنّه يكون سلمي، كما يمكنه أن يتم من خلال استعمال القوّة.

فالكثير من حالات الانفصال كان الإعلان عن الاستقلال فيها من طرف الحركة الانفصالية وبالتالي إعلان فردي، في الوقت الذي ترى نفسها قد حقّقت سيطرة فعلية على الإقليم المراد الانفصال به، وهو ما حدث في محاولة انفصال بيافارا في نيجيريا[1]. ويكون الانفصال في الكثير من الحالات التي تجسد الإرادة المنفردة للإعلان، كمحصلة لاستخدام القوّة المسلحة من قبل الحركات المتمردة ذات الطابع الانفصالي بالأساس للحصول على الاستقلال، كانفصال البرازيل عن البرتغال عام 1822؛ والولايات المتحدة الأمريكية في انفصالها عن بريطانيا عام 1776.[2]

أمّا الإعلان الجماعي والذي يجسد مشاركة أكثر من طرف في رسم معالمه، وينم عن موافقة الجهة التي تنادي بالانفصال والدولة الأمّ، كانفصال النرويج عن السويد عام 1905 بعد أن كانتا في اتحاد حقيقي، كما يمكن لهذا النوع من إعلان الانفصال أن تصدره منظمة دولية[3]. فالاستقلال هنا يكون بناء على اتفاق بين الطرفين وبمساهمة وحضور أطراف أخرى، وهذه المعاهدة هي من تقر حق الإقليم في إدارة شؤونه عبر سلطة حاكمة ممثلة للشعب، ممّا يرتب ويُحدث آثار قانونية في دائرة القانون الدولي لهذا الكيان، على عكس الإعلان المنفرد الإرادة، ويستمد هذا الانفصال شرعيته ويكتسي ثوبه القانوني من خلال مبدأ حق تقرير المصير.

وبالعودة إلى حالة جنوب السودان، نجدها تجسّد نموذج إعلان الاستقلال الذي بني على اتفاق الطرفان من خلال اتفاقية السلام الشامل، وجاء الإعلان عن جمهورية جنوب السودان بعاصمتها "جوبا" ونظام حكمها الرئاسي برئاسة "سلفاكير ميارديت" الذي أدّى اليمين الدستورية في 09جويلية 2011، بعد استفتاء تقرير مصير مُنِح للجنوبيين. وأصبح بإمكان الشعب الجنوبي ممارسة سيادته الكاملة على إقليمه عبر سلطة حاكمة، لتتمكن بذلك الحركة الشعبية قطاع جنوب من تسيير شؤون الدولة الجديدة باعتبارها ممثّل للشعب بعد أن كانت السلطة بيد الدولة الأمّ، وأعلن رئيس برلمان جنوب

---

[1] عبد الرحمن محمد حمود الوجيه، انفصال جزء من إقليم الدولة: دراسة في إطار القانون الدولي والفقه الإسلامي، (الجمهورية اليمنية: جامعة صنعاء، 2005)، ص110.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة: دراسة تأصيلية وتحليلية في القانونين الدولي والدستوري، (عمّان: دار دجلة، 2010)، ص82.

[3] نفس المرجع، ص150.

السودان استعداد بلاده للالتزام بحماية السلم الدولي، ما يعني الالتزام بميثاق الأمم المتحدّة ودستور الإتحاد الإفريقي.

فحق تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في المادة(2/1) والمادة 55، وأصبح قاعدة قانونية معمول بها في كلّ التشريعات الوطنية للدوّل وسائر مواثيق والنظم الأساسية للتجمعات الإقليمية والجهوية. تبقى ممارسته رهينة توافر مجموعة من الشروط، حسب ما نشرته الأمم المتحدة عام 1981 فيما عرف بتقرير "كريتسكو" والتي لخصّها في النقاط التالية:

- أن تمتلك الجماعة لغة أو ثقافة أو دينا متميّزا.
- أن يكون هناك إحساس بالتاريخ المشترك بين أفراد الجماعة.
- ارتباط الجماعة بإقليم معين، وضرورة أن يكون هناك تعهد من قبل أفراد الجماعة بالمحافظة على الهوية الذاتية.
- ممارسة الحركة العرقية الانفصالية سيطرة على جزء من التراب الوطني.[1]

وبالنظر إلى هذه الشروط يمكن القول أنّ الجنوب كان يشتمل على مقوّمات تأسيس الدولة ولو من الناحية النظرية، فالرقعة الجغرافية والإقليم كان موجود بجنوب السودان حتّى وإن لم يرتبط بحدود واضحة، تتمركز فيه مجموعة عرقية بلغاتها الإنجليزية ولهجاتها المحلية، وديانتها المسيحية وطقوسها الوثنية، وانتماءاتها الإفريقية الزنجية. وسط إحساس على العموم بهوية تتميز عن الشمال العربي المسلم، الذي حسبهم فرض هيمنة ثقافية واقتصادية وسياسية على الجنوب المضطهد، فشُكِّل هذا التاريخ المشترك الذي قادت نضاله السياسي والعسكري حركات عرقية تحريرية، أدركت أنّ تقرير المصير وخلق كيان مستقّل هو الخيار الذي ينبغي أن يكون، فكان ذلك في العام 2011ولكن من أجل أن يكون بأكثر فاعلية وتترتب عليه أوضاع قانونية، كان لابدّ أن يُتبع إعلان دولة جنوب السودان باعتراف المجموعة الدولية بها.

الفرع الثاني: الاعتراف الدولي بجنوب السودان

أولا: جنوب السودان والمجتمع الدولي

إنّ تعامل المجتمع الدولي مع واقعة إعلان استقلال جنوب السودان، طبعه الحذر والترقب من جهة وفرحة الانتصار والتفوّق الاستراتيجي من جهة أخرى، والتعامل الدولي لن يكون إلاّ من خلال

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة: دراسة تأصيلية وتحليلية في القانونين الدولي والدستوري، مرجع سابق، ص324.

الخطوة القانونية المتعارف عليها والمتمثلة في الاعتراف الدولي. فدائرة الاعتراف الدولي بالجنوب كدولة مستقلّة يمكن تقسيمها إلى دول اعترفت عن قناعة ورحبّت بهذا المولود الجديد الذي طال انتظاره، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني، ودول وُضعت أمام الأمر الواقع وجاء اعترافها في إطار عدم الخروج عن الممارسة الدولية، كون قيام الدولة الجديدة جاء بطرق قانونية ولو من الناحية النظرية والشكلية، بتنظيم استفتاء حظي بإشراف دولي واعتراف من المجموعة الدولية بكياناتها السياسية ومنظماتها الحكومية وغير الحكومية.

تمكنّت الدولة الوليدة من إيجاد موقع لها في خريطة المنظمات الدولية الإقليمية، وأصبحت بذلك العضو رقم 193 في الأمم المتحدة؛ والعضو رقم 54في الاتحاد الإفريقي والدولة المتطلعة لقبول المزيد من المنظمات الجهوية لعضويتها. ويأتي تركيزنا في هذا الفرع على دول الكيان الصهيوني والولايات المتحدّة الأمريكية بالإضافة إلى الطرف العربي المتمثل في مصر والسودان على اعتبار أنّ هذه النقطة على صلة بمتطلبات دراستنا المرتكزة في جزء منها على خطورة التواجد الإسرائيلي الأمريكي، كون المعادلة تشتمل على طرفين واحد قلق من إعلان عن هذه الدولة الجديدة وهنا الحديث عن الأمن القومي العربي، وفي المقابل الحديث عن استراتيجيات الطرف الغربي في صورة تل أبيب وواشنطن.

بعد بيان الاعتراف بدولة جنوب السودان والذي صدر عن الخرطوم، تعتبر مصر ثاني دولة عربية اعترفت رسميا بالدولة الجديدة عبر وزير خارجيتها "محمد العرابي" الذّي أكّد على دعم وتعزيز العلاقات مع جنوب السودان، لتدخل المملكة العربية السعودية غمار الدوّل المعترفة بإعلان مجلس وزرائها استعداد بلاده إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جوبا. في المقابل حضيت جنوب السودان باعتراف الصين بها من خلال تهنئة الرئيس الصيني "جين تاو" لحكومة الجنوب بهذه الاستقلال، وتأكيد عزم بلاده على تقديم الدعم اللازم للدولة الفتية.[1]

جاء اعتراف الكيان الصهيوني بجنوب السودان في 28جويلية 2011 على لسان رئيس وزرائها "بنيامين نتنياهو"، وعرضت تقديم مساعداتها الاقتصادية، من دون تردد ليرسّخ الدعم الذي قدّمه فيما مضى لتحقيق الانفصال للحركة العرقية الجنوبية. وهي الخطوة التي تؤكّد أنّ تفكيك السودان الموحّد يدخل في إطار الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وهو ما عبّر عنه مسؤول أمن داخلي سابق "دختر" في محاضرة ألقاه في سبتمبر 2008بقوله أنّ "السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه، يمكن

[1] "الملّف السياسي"، الراصد السوداني 10، متابعة شهرية تحليلية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية والدولية، مركز الراصد للمعلومات والتحليل الإخباري، جويلية2011، ص13-18.

أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لمصر والعراق والسعودية. والسودان يشكّل عمقا استراتيجيا لمصر، وبالتالي لابد أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قويّة موحدة، خصوصا وأنّ ذلك ضروري لدعم وتقوية الأمن القومي".[1]

ثانيا: أبعاد الاعتراف الصهيوني بجنوب السودان

ترتكز العقيدة الأمنية الإسرائيلية في إستراتيجيتها اتجاه القارّة الإفريقية على أهمية البحث عن مزيد من التموقع لضمان أكبر قدر ممكن من أمنها القومي من خلال الحصول على منافذ إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، بالإضافة إلى توفير مورد المياه الذي أصبح يتحكم في العلاقات الدولية في ظل الاحتمالات بأن يصبح هذا المورد مصدر حروب وصراعات، وكل هذا يدخل في دائرة مضايقة الخصم والعدو العربي، الذي يشكل أبرز أولويات الإدارات الصهيونية المتعاقبة[2]. فبالنظر إلى هذه الأهداف يتضح أنّ الانفصال تمّ الإعداد له مسبقا، وكان ينتظر لحظة التنفيذ فقط. وهو ما يفسّر تسارع الكيان الصهيوني إلى توطيد العلاقات مع الدولة المنتظرة بمجرّد إجراء الاستفتاء، وحتّى قبل إعلان الانفصال حيث تم:

- فتح مكاتب لتمثيل الجنوب في تل أبيب، وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية معهم، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب مالية وتجارية في الجنوب.
- استقبال دولة الكيان لخمسة آلاف عنصر لتدريبهم عسكريا استعدادا لمرحلة ما بعد الانفصال بالإضافة إلى تزويد جوبا بخبراء في جميع المجالات.
- إقامة جسر جوّي لنقل السلاح من دولة الكيان الصهيوني إلى إفريقيا الوسطى ومنها إلى جوبا عاصمة جنوب السودان.

وفور إعلان الانفصال حضي هذا الخبر باهتمام الإعلام الإسرائيلي، والذي كافأته حكومة جنوب السودان بإعلانها إقامة علاقات دبلوماسية معها لتبادل السفارات بين البلدين، وتمّ إقامة مكتب قنصلي لرعاية شؤون جنوب السودان في ميناء إيلات. وهو ما أكّده وزير الإعلام بحكومة الجنوب "برنابا بنجامين" بقوله أنّ الجنوب ستكون له علاقات دبلوماسية مع كل دول العالم. وأعلن رئيس جنوب السودان "سلفاكير مياريديت" أنّ الكيان الصهيوني هو عدوّ للفلسطينيين وليس الجنوب، في إشارة

[1] "الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، مجلة الدفاع الوطني، اطلع عليها بتاريخ 03مارس2014، على الموقع التالي: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1206

[2] نادية سعد الدين، "التدخّل الإسرائيلي في جنوب السودان"، مجلة المستقبل العربي، ص ص، 75- 95، العدد 395، السنة 34، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2012، ص94.

واضحة إلى قبول الكيان الصهيوني كدولة صديقة للجنوب، بحيث تؤكّد هذه الخطوات الدعم الكبير الذي قدمه اليهود لمتمردي الجنوب عبر مراحل عديدة:

1- بدأت منذ فترة الخمسينات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية لمن يفرون من أهالي الجنوب إلى إثيوبيا.
2- أمّا مرحلة بداية الستينات تمحورت المساعدات الإسرائيلية حول تدريب بعض العناصر عسكريا في مراكز بإثيوبيا، وفي هذه المرحلة بدأ يتبلور الفكر الصهيوني في إمكانية تفتيت السودان وتهديد الوحدة العربية، وكان أن أرسلت عناصر استخباراتية إلى الجنوب بعدها وسّعت نطاق دعمها للمتمردين.
3- وأخذ الدعم الصهيوني للحركة العرقية الجنوبية أبعادا خطيرة في فترة السبعينات باستقبال الجنوبيين بأعداد كبيرة في مراكز إسرائيلية بتل أبيب وتزويدهم بأحدث التكنولوجيا في المجال العسكري.
4- أمّا فترة الثمانينات فبرز "جون غارنغ" كزعيم للتمرّد الجنوبي موالي للكيان الصهيوني، وتردّد على زيارة تل أبيب.

وفي أواخر التسعينات ارتفعت وتيرة حملات التزويد بالأسلحة الثقيلة، وزاد التنسيق بين الدولة اليهودية والجيش الشعبي الجناح العسكري للحركة الشعبية الجنوبية.[1]

[1] نادية سعد الدين، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان"، مرجع سابق، ص95

الفصل الثالث: تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن الإقليمي

المتفق عليه أنّ الحراك العرقي في السودان كان وراء أطول وأعنف الحروب الأهلية في القارة الإفريقية لاسيما بين الشمال والجنوب، فعلى مدار خمسين سنة كاملة منذ (1955-2005) عاشت السودان فترات تراوحت بين المواجهات المسلحة والتوتر والتصعيد من جهة، وبين الترقب والتفاوض من جهة أخرى. لتأتي سنة 2011 لتؤكّد نهاية الصراع بين القطبين بإعلان انفصال الجنوب.

انتهاء الصراع العرقي بين شمال السودان وجنوبه بانفصال الجنوب، وتغليب خيار تقرير المصير عنه من الوحدة وخلق كيان جديد في المنطقة. يعتبر في حدّ ذاته نتيجة من نتائج هذا الصراع ويشكّل تهديدا وانعكاسات على التوازنات الأمنية الإقليمية، بالنظر إلى الطبيعة الجيوستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة التي تنتمي إليها دولتا السودان، وبالنظر إلى أبعاد تدخلات الطرف الثالث الذي لعب دورا كبيرا سواء في تشكيل الأزمة وتهيئة البيئة المناسبة لتصعيدها، أو توجيه مسار الصراع بتأييد مطلب الانفصال وتدعيم الجهات الداعية له.

ممّا لاشكّ فيه أنّ انفصال جنوب السودان أسفر عن وضع جديد جعل السودان بشطريه الشمال والجنوب، يمرّ بمرحلة هي الأدق والأصعب في تاريخ البلدين المعاصر، فالشمال سوف يتأثر بتقسيم البلاد والدولة الوليدة لن يكون بإمكانها الوقوف من دون حسن جوار مع الدولة الأم، وفي ظل القضايا الخلافية العالقة ما هو مصير العلاقة بين البلدين وما انعكاسات ذلك على المشهد الأمني العام؟

وفي نفس السياق انفصال جنوب السودان له تأثيرات على أمن واستقرار كافّة دول الجوار بانتماءاتها العربية والإفريقية، بالنظر إلى التشابه في النمط العام لهذه الكيانات سياسيا؛ اقتصاديا؛ اجتماعيا وثقافيا. فكل الدول المشكلة لإقليم شرق إفريقيا تقريبا تعاني عدم تجانس بشري، وتذبذب في تقسيم ثروات البلاد، وعليه ما دفع السودان إلى التقسيم قد يجر كيانات أخرى إلى نفس المصير.

إنّ الحديث حول آثار انفصال جنوب السودان على الأمن الإقليمي والاستقرار العام للمنطقة، يجب أن يركّز على كافة مجالات ومواضيع الأمن السياسي؛ الاقتصادي؛ الاجتماعي؛ الأمن الغذائي؛ الأمن المائي؛ الأمن الإنساني، التي تأثرت أو من المتوقع أن يحدث فيها تحولا.

وللبحث في أبعاد الانفصال وتداعياته على الأمن الإقليمي لابدّ من الإجابة على الأسئلة التالية: كيف أثّر انفصال جنوب السودان على استقرار المنطقة؟ وما هي صور هذا التأثير؟ وكيف يمكن النظر إلى مستقبل المنطقة بعد الانفصال؟

المبحث الأول: انفصال جنوب السودان وانعكاساته المحلية

المطلب الأول: تأثير الانفصال على أمن الشمال كجزء من أمن المنطقة

إنّ استقرار أمن المنطقة يرتكز ويعتمد بالأساس وإلى حدّ كبير على الاستقرار الأمني لدولة الشمال وجمهورية الجنوب باعتبار أمنهما القومي جزء من المستوى الإقليمي للأمن. لهذا وبغية دراسة واقع الأمن الإقليمي لابد من تحليل الأوضاع الأمنية للدولتين بالاعتماد على الأبعاد المختلفة للأمن، وبالتالي إلى أيّ مدى أثّر انفصال الجنوب على أمن دولة شمال السودان؟

الفرع الأول: على المستوى السياسي

بتأكيد إعلان انفصال الجنوب في جويلية 2011، وبدخول الدولة الوليدة إطار التفاعلات الدولية بشكل قانوني. تأكد تعرّض السودان إلى خسائر بفقدان ثلث مساحته الجغرافية، وما يعادل تسع ملايين نسمة من تعداد سكانه المقدّرين ب39،15مليون نسبة؛ بحسب التعداد السكاني الذي أجري في العام 2009.[1]

هذا عدا على أنّ انفصال الجنوب قلّل من عدد الدول التي تحد دولة الشمال من جهة الجنوب، فبعد أن كانت أربع دول(كينيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، إفريقيا الوسطى)، أصبحت حدودها الجنوبية بدولة واحدة هي دولة الجنوب الوليدة. فضلا عن تهديد استقرار أمن الشمال على المستوى السياسي والاقتصادي.[2]

نصّت اتفاقية السلام الشامل؛ والدستور الانتقالي عام 2005، بأنّ إعلان نتائج الاستفتاء مرتبط بترتيبات دستورية وقانونية وإدارية واقتصادية، وبالضرورة إعادة هيكلة سياسية للدولة المنقسمة[3]، وفي هذا الإطار وصف العديد من المتتبعين الاتفاقية بأنّها أول محاولة جادة لإعادة تشكيل السودان سياسيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا، وأنها تنهي الاحتقانات وتزيل التشوهات.

وهنا ينبغي التعقيب فوجهة النظر هذه حتى وإن أصابت في ظاهر منطق جزئها الأول، إلاّ أنّها أخطأت في قصد الجزء الثاني. ففي حين نجحت الاتفاقية في إعادة تشكيل السودان بتقسيمه، إلا أنّها

---

[1] منى حسين عبيد، "تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي–الإفريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012، ص77.

[2] نفس المرجع، ص78.

[3] Achim Wennmann, "Economic Issues in Sudan's North- South Peace Process", Working Paper Number 1, Published by, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2009, p06.

فشلت في إزالة الاحتقان ولا نعتقد أنّها أنهت أيّ من التشوهات التي بالتأكيد عمقها الانفصال[1]، والذي يفرض إعادة هيكلة النظام السياسي والإداري العام في السودان شكلا ومضمونا، بدءا من الإصلاح الدستوري والقانوني، الذي يعتبر المرجعية المنظمة للممارسة السياسية، وضرورة استيعاب النظام السياسي لجميع المكونات السودانية، وحتمية إعادة النظر في التقسيم الإداري للبلاد بشكل يحقّق التوازن في قسمة السلطة.

ومثلما كان متوقعا أدّى انفصال الجنوب إلى تداعيات سياسية في الشمال، تحولت من قضية ترتيبات سياسية إلى معضلة أمنية، حيث عكس المؤتمر الثامن للحركة الإسلامية والمنعقد في 08 نوفمبر 2012 انقساما وتصدّعا في الرؤى ووجهات النظر داخل الصفّ الحاكم. وكان ذلك بمثابة تفجير حقيقي للصراع السياسي بسبب الانفصال.[2]

فالمسوغ الأهمّ الذي ساقته الإنقاذ إلى السودانيين ليلة تبرير الانقلاب في 30جوان1989، مفاده "أنّ البلاد تتناقص من أطرافها وأنّ جيش الحركة الشعبية في الجنوب – قبل الانفصال– يزحف نحو الشمال بكل ثقة، وتتساقط المدن أمامه دون قدرة أو إرادة سياسية واضحة لصده وإبراز المشاريع الكفيلة بذلك. وأنّ الإدارة السياسية عجزت عن مواجهة متطلّبات الدفاع الوطني ولهذا لابدّ من حركة إنقاذ يقودها الجيش لاسترداد الأرض وصون الوحدة الترابية" لم يتوافق والواقع.[3]

كان هذا بمثابة مبرّر للانقلاب، غير أنّه وبعد قرابة العشرين عاما من المواجهة التي انتهت بفشل رسّم الجنوب دولة في المنطقة؛ وأفقد البلاد ثلث المساحة وخمس السكان، وازدادت مساحات الخروج عن الدولة لتشمل دارفور وجبال النوبة والجنوب النيل الأزرق. وكان لتوالي الفشل ووطأة الانفصال على الإسلاميين سياسيا، أكبر من أن يمر من دون سؤال ونقاش ومراجعة للنفس، هزّت تماسك الإنقاذ ومشروعيته.[4]

أمن السودان سياسيا بعد الانفصال أصبح مهدّدا أكثر من ذي قبل، فالقاعدة الجماهيرية لم تعد لها ثقة في النخبة الحاكمة بالقدر الكافي، على اعتبار أنّ الحركة الإسلامية لم تمكن السودان من تحقيق وحدته الترابية. ولم تستطع توفير أسباب وظروف التعايش بين مكوّنات المجتمع في البلاد، ولم

---

[1] الطيب زين العابدين، "تداعيات انفصال جنوب السودان"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم 04، مارس2011، ص33.

[2] Andrew s . Natisios and Michael Abramowitz, "Sudan's Secession Crisis: Can South Apart from North Without War", Foreign Affairs, Al- Zaytouna Centre for Studies and consultations, Beirut, January2011, p06.

[3] المسلمي الكباشي، "السودان: تصدعات البيت الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12ديسمبر2012، ص03.

[4] نفس المرجع، ص02.

تتح لهم نظاما سياسيا يتمتعون فيه بممارسة حرياتهم العامّة، ومن دون تمكينهم من ممارسة مبدأ التداول السلمي والديمقراطي على السلطة.[1]

أبان انفصال الجنوب عن أخطاء النظام، وعجزه عن تحقيق برنامجه الذي جاء من أجله والقائم بالأساس على تحقيق الاستقرار. ودفع بأصوات المعارضة الشمالية إلى الارتفاع من جديد ضدّ الحكومة، محمّلتا إياها مسؤولية تقسيم البلاد وتدهور الوضع العام وإدخال البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي، هذا الاحتقان السياسي خلق مأزق أمني دفع بالمشهد العام إلى مزيد من التعصّب والتأزّم بعد اضطراب الوضع الأمني بسبب الضغوطات الاقتصادية.[2]

وفي 22نوفمبر 2012قام العديد من الضباط في الجيش السوداني بمحاولة انقلابية، قادها العميد "محمد إبراهيم عبد الجليل" المعروف بـ "ود إبراهيم"، وهو من أكثر الشخصيات العسكرية التي نالت صيتا واسعا ويتمتّع بكاريزما عالية، والفريق "صلاح عبد الله" مدبّر جهاز الأمن والمخابرات السابق. وهي الشخصيات التي شكّلت فيما مضى العقل المدبر، في كل المواجهات ضدّ متمردي الجنوب ودارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق.

فإذا كان المؤتمر الثامن للحركة قد فجّر الصراع السياسي وحرب الرؤى داخل الصف الحاكم، فإنّ المحاولة الانقلابية سواء كانت حقيقية أم مزعومة قد مدّت الصراع من الأجهزة السياسية إلى عمق الأجهزة العسكرية والأمنية، مركز القوّة المعوّل عليها في حماية النظام داخليا وخارجيا.

وكان لهذه المحاولة دوافع وأسباب ترتبط بالواقع الذي فرضه الانفصال، لخصها العسكريون في تردّي الأوضاع الحياتية للجنود الذي أدّى إلى ضعف القوات المسلّحة التي فشلت في حسم قضية الجنوب بعيدا عن التقسيم. وحتّى بعد الانفصال عجزت هذه القوات عن حسم المعارك في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق؛ بالإضافة إلى عدم التصدي لقوات الجيش الشعبي التابع لحكومة جنوب السودان عند احتلاله لمنطقة "هجليج" النفطية في أفريل 2012.[3]

تأزم الوضع داخل الجهاز الأمني والعسكري جاء ليؤكد صعوبة وتعقيد المرحلة التي أصبح يمر بها السودان، والتي أفرزها انفصال الجنوب. فبعد العام الأول منذ دخول الانفصال حيّز التنفيذ العملي، تبيّن أنّ الخرطوم تعيش شلل ونزيف داخلي حادّ في أمنها السياسي والعسكري، بانقسامات داخل البيت

[1] خالد التيجاني نور، "الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة"، مرجع سابق، ص07.

[2] Ali Mahmoud Abdel-Rasoul, the Annual Conference on,"Economic Challenges and Their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization", Khartoum, Sudan, January 2013, p05.

[3] المسلمي الكباشي، "السودان: تصدعات البيت الداخلي"، مرجع سابق، ص04.

الحاكم والتي تطورت إلى حدّ التفكير في الانقلاب للإطاحة بالنظام، وما دفع بالأمور إلى مزيد من التعقيد هو تردّي الوضع الاقتصادي.

الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي

ظلّ الوضع الاقتصادي والمعيشي في السودان في تدهور مستمر نتيجة السياسات الاقتصادية التي ظلّت تنتهجها النخب المتعاقبة على حكم البلاد، وظلّت السمة الغالبة على الموازنة العامّة في السودان بالخصوص منذ سبعينات القرن الماضي، هي العجز والتمويل بالعجز، وساهم ذلك بشكل كبير في زيادة حدّة التضخم والارتفاع المطّرد في نسبة الفقر، لاسيما لدى ذوي الدخل المحدود. وفي حقبة التسعينات من القرن الماضي تفاقم الوضع وازداد سوءا مع اشتداد أوار الحرب الأهلية في جنوب البلاد (قبل الانفصال).[1]

كان تمويل الحرب من أهمّ بنود الصرف في الميزانية العامّة، وحتّى بعد انتهاء الحرب؛ وخلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الفترة الانتقالية وتطبيق اتفاقية السلام الشامل، ظل العجز السمة الغالبة وفشلت إجراءات الحكومة في الحد منه. وفي الفترة بين عامي 2008و2010، انخفض سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة فاقت35%، مع ملاحظة زيادة العجز في الحساب الجاري بنسبة تجاوزت 50%، من ناحية أخرى يعتبر السودان من بين أكبر الدول المنهكة بالديون في العالم، وحجم الديّن الخارجي أصبح من الصعب الوفاء به وقدر في أواخر 2010ب51،95 مليار دولار.[2]

كلّها معطيات تبرز أنّ سودان ما قبل الانفصال مثلها مثل دول العالم الثالث ممن ينتمون إلى القارة الإفريقية، تزخر بالثروات البشرية والماديّة، ولكن في الوقت نفسه تفتقر للاستغلال الحسن والتوزيع الأمثل. كانت أكبر دولة إفريقية مساحة ولا تقل شأنا عن الدول الإستراتيجية ذات الثقل السياسي والاقتصادي في حيزها الإقليمي إلى جانب مصر وإثيوبيا، لكنها مؤشرات لم تمنع من أن تعاني هذه الدولة الفقر والأزمات الاقتصادية المتكررة والتي شكّلت متغيرا مستقلا في معادلة الاستقرار الداخلي.

فقبل الانفصال تخوّف الكثير من قتامة المشهد الاقتصادي، وتنبأ خبراء الاقتصاد والسياسة بزلزال سيضرب استقرار الشمال ويخلق معضلة أمنية، بالنظر إلى معطى أنّ اقتصاد البلد تحول من اقتصاد إنتاجي يعتمد على الزراعة، إلى اقتصاد ريعي يرتكز على إيرادات النفط. حدث هذا التحوّل بسبب

[1] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص448.
[2] نفس المرجع، ص326.

اعتماد الدولة بشكل شبه كلي في الأعوام الأخيرة على إيرادات النفط[1]، لاسيما المستخرج من الجنوب، رغم دعوات وتحذير البنك الدولي للحكومة السودانية بضرورة التقليل من الاعتماد على النفط، وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة.[2]

وأضاف تقرير البنك الدولي أنّ الزراعة في السودان هي البديل الجيد للنفط بالنسبة إلى دفع التنمية إلى الأمام، خاصة في المناطق الريفية التي غالبا ما اتهمت الحكومة بالإقصاء والتهميش، وبالتالي هذه الخطوة من شأنها التخفيف من الأزمات الاقتصادية والتوترات السياسية.[3]

من المؤكّد أنّ هذه الصورة القاتمة للاقتصاد السوداني، ازدادت قتامة متأثّرة بأوضاع ما بعد الانفصال التي يميّزها فقدان الخرطوم لحوالي 80% من عائدات نفط الجنوب، والتي تقدر بصفة عامّة بحوالي 60% من موازنة الدولة. وكما أشار إليه وزير المالية السودانية الأسبق "الشيخ مك"، أنّ انفصال الجنوب أفقد الخزينة العامّة إيرادات مالية مقدّرة بمبلغ 6مليارات جنيه.[4]

يتبيّن ممّا قيل أنّ شمال السودان عانى أزمة اقتصادية تزايدت حدتها مع انفصال الجنوب، كون الشمال فقد – كما سبق التنبؤ به – ثلاث أرباع عائدات النّفط التي أصبحت من حصّة الدولة الوليدة. على الرغم من الاتفاق المبدئي والجزئي الذي توصل له الطرفان؛ والقاضي بتعويض جوبا للخرطوم مبلغ ثلاث مليارات ونصف المليار، تُدفع على مدى ثلاث سنوات بالإضافة إلى تسع دولارات للبرميل الواحد كرسوم عبور لأراضي الشمال.[5]

أمام هذا الوضع لن يكون باستطاعة شمال السودان مواجهة التحديات الاقتصادية، التي أسهم انفصال الجنوب في اتساع نطاقها، وبدا جليّا أنّ معالجة الوضع الاقتصادي هو ملف فاق قدرات النخبة الحاكمة في الخرطوم. فانفلتت الأمور من بين أيدي صنّاع القرار، وظهر عجزا كبيرا على مستوى العلبة السوداء للنظام السياسي السوداني، بحيث لم تأتي مخرجات النظام في نفس مستوى تطلعات من شكلوا مدخلاته، خاصة بعد إغلاق جوبا لآبار النفط اثر خلافات حول أسعار العبور إلى التصدير، وهو ما يعكس احتجاجات الشارع السوداني، عام عقب الانفصال وبالضبط يوم 16جوان

[1]Celestin Monga, "Growth and Job Creation: Rethinking Sudan's Strategy", the Annual Conference on "Economic Challenges and Their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization", Khartoum, Sudan, January 2013, p08.

[2]منى حسين عبيد، " تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي"، مرجع سابق، ص77.

[3]إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص327.

[4]نفس المرجع، ص449.

[5]هل تهدد الأزمة الاقتصادية في السودان حكومة الخرطوم؟ قناة الحرة، اطلع عليه بتاريخ 14جانفي 2014، على الموقع التالي:http://www.alhurra.com/content/sudan-economic-situation-threatens-govermment/212987.html

2012 انطلقت مظاهرات في منطقة السوق العربي، ثمّ انتقلت إلى الجامعات بالخرطوم، وبعدها إلى العديد من المدن والمناطق السودانية، على غرار شندى؛ سنار؛ بورتسودان والحصاحيصا في 18جوان.[1]

وجاء هذا الحراك ليتزامن مع احتفالية الحكومة السودانية بذكرى استيلائها على السلطة بانقلاب عسكري عشية 30جوان1989، وتيمنا بما تعيشه الدول العربية من تظاهرات وثورات، وكان السبب وراء الخروج إلى الشارع في السودان الاحتجاج على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، جرّاء جملة الإجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة لمجابهة العجز في الميزانية[2]، ولتغطية النقص الذي خلّفه الانفصال بحيث يمكن تلخيص هذه الإجراءات كالآتي:

- رفع الدعم الحكومي على أسعار المشتقات النفطية.
- تخفيض الإنفاق العام.
- فرض ضرائب إضافية على المواطنين.
- زيادة الضرائب على السلع الأساسية الأخرى لسدّ الفجوة الكبيرة في التمويل.[3]
- رفع قيمة الدولار الجمركي، (سعر صرف الدولار الذي تفرضه دولة ما في المناطق الجمركية).[4]

هذه الإجراءات التي كانت وراء خلق حالة عدم الاستقرار في البلاد، وصفتها الجهات الرسمية الحكومية أنها السبيل الأفضل لإعادة الحياة للاقتصاد الذي تأثّر بعد تقسيم البلاد. في الوقت الذي لاقت نقدا حادّا من كثير من الخبراء الذين لم يرووا فيها غير إجراءات انكماشية، لا تحفز على الإنتاج، وستؤدي إلى ندرة في الأسواق وتضعف الطاقة الشرائية للمستهلكين وترفع من معدّلات التضخم[5]، وهو ما من شأنه التأثير على الوضع العام والزج به إلى مزيد من التأزم، خاصة في ظلّ التعامل العنيف من قبل الأجهزة الأمنية مع هذه المظاهرات باستخدام الغاز المسيل للدموع، والهراوات والرصاص المطاطي.

---

[1] المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، "حالة حقوق الإنسان في السودان: (أفريل ـ ماي)"، اطلع عليه بتاريخ، 17 جانفي2013،ص06، على الموقع التالي www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/122133.

[2] نفس المرجع، ص07.

[3] "الملّف الاقتصادي"، الراصد السوداني10، مرجع سابق، ص71.

[4] المسلمي الكباشي، "السودان: أجراس التغيير"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 02جويلية2012، ص02.

[5] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمّة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص21.

وتمّ اعتقال العديد من النشطاء الذين شاركوا في المظاهرات وتعرضوا للتعذيب، من بينهم "عمر عبد السلام" الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي الذّي يتزعمه "حسن الترابي"، حيث أشارت التقارير أنّ قائمة المعتقلين وصلت إلى المئات.[1]

وهو ما يفسّر تجدد الاحتجاجات من خلال مظاهرات سبتمبر 2013 بأمّ درمان، وخروج قرابة الألف شخص في منطقة جبرة جنوبي الخرطوم، مناهضة للسياسات التقشفية، ومستاءة من غلاء المعيشة. لتتحوّل بعد ذلك إلى مطالبات بإسقاط النظام والدعوة إلى تطبيق المزيد من الحريات، ووقعت المعارضة على ما سمي وثيقة "البديل الديمقراطي"[2] ولعبت دورا كبيرا في تعبئة القاعدة الجماهيرية بغية الانتفاضة، في محاولة منها للضغط على الحكومة واستغلال الارتباك الذي أسهم فيه المأزق الاقتصادي، وعرفت هذه المظاهرات انتشارا واسعا إلى كل المدن السودانية ما يكس هشاشة الوضع وغياب الثقة بين النخبة الحاكمة والجماهير المتأثرة بجوار الربيع العربي.[3]

ووصفت القوى السياسية المعارضة أنّ ما يحدث في البلد هو إقبال على ثورة حازمة وأنّ المظاهرات ستتجدّد، كون الحكومة غير مؤهلة لقيادة الإصلاح الاقتصادي، محملة إياها مسؤولية ما يجري على اعتبار تقديرها الخاطئ، حين روجت أنّ انفصال الجنوب سيكون ضعيف الأثر على الاقتصاد، فلقد هوّنت المراجع الاقتصادية والسياسية الحكومية من الأثر السلبي لانفصال الجنوب عن الشمال، وذهب البعض إلى الأكثر من ذلك بتأكيد أنّ الانفصال سيعزز عافية الاقتصاد السوداني، فقُدِّمت بذلك مغالطات للشعب السوداني الذي أدرك حقيقة أخرى عقب الانفصال وكان المتضرر الوحيد من غلاء المعيشة، وهدّد في أمنه الغذائي إذ يعاني أكثر من 61%من سوء التغذية، و40% من السكان يعيشون تحت خطّ الفقر.[4]

---

[1]"جنوب السودان يحتفل بعامه الأول للاستقلال في ظلّ ظروف اقتصادية معقّدة"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12277، 9جويلية 2012.

[2]"المعارضة السودانية تدعو إلى مواصلة الحشود وتحدّد ثلاثة ميادين للتظاهر يوميا"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12729، 04اكتوبر 2013.

[3]"مسيرات الغلاء في السودان تتحول إلى مطالبات بإسقاط النظام"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12720، 25سبتمبر 2013.

[4]المسلمي الكباشي، "السودان: أجراس التغيير"، مرجع سابق، ص03.

الخطاب المتطرّف في صلب التعاطي الرسمي مع الوضع:

أوضحت الخرجات الرسمية التّي أعقبت الاحتجاجات، أنّ القادّة في هذا البلد لم يفهموا حقيقة الوضع، ويقللّون من خطورة اهتزاز اقتصاديات السودان الذّي أصبح يهدّد الاستقرار العام. ولم يبدوا أية نوايا لتحمّل مسؤولية غضب الشارع وتداعياته، بعد الإجراءات التقشفية التي طبقتها وزارة المالية السودانية.

ففي خطاب ألقاه الرئيس السوداني أمام حشد من الطلاّب الموالين للمؤتمر الوطني، وصف "عمر البشير" المتظاهرين ب "شذاذ آفاق" ما يعني أنّهم متشردين أو أطفال شوارع و خونة ومخربين[1]، مشيرا أنّ المظاهرات لا تعبّر عن وجهات نظر الشعب السوداني بأسره، وأنّ الاحتجاجات التي شهدتها عدّة مدن في البلاد بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية، كانت بتحريض وتحريك من أطراف خارجية، والاتهام هنا قد يكون موجه للحركة الشعبية الجنوبية، وكذا إلى الكيان الصهيوني حيث اتهمت الخرطوم ما أسمتها دوائر صهيونية بالعمل على إثارة الفوضى واستغلال القرارات الاقتصادية لإحداث حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وأنّ هناك تنسيق كامل بين الحركة المتمردة في دارفور وأطراف من دولة جنوب السودان ودوائر صهيونية أمريكية تهدف إلى تخريب السودان.[2]

وأكد أنّ حكومته عازمة على تشكيل لجنة قومية لوضع دستور إسلامي 100%، وأنّه يرفض تطبيق دستور علماني في البلاد، وقال" نحن واثقون من شعبنا لأنّنا جزء منه". لكن بعد هذه الخطابات الواضح أنّ مجموعات كبيرة من المجتمع السوداني لم تعد جزءا من سياسة البشير وبرامجه، بفرض إجراءات هددّت الأمن الغذائي لفئات كبيرة من الشعب، وإقصاء مجموعات عرقية من مشروع الدستور المزمع تطبيقه.[3]

مثل هذا الخطاب قد يدفع بمجموعات عرقية أخرى في دارفور المشتعلة وشرق السودان وجبال كردفان والنيل الأزرق، بتبني خيار العصيان والمضي في التمرّد مادامت الحكومة مصمّمة على عدم تضمين وإشراك كلّ العرقيات والديانات المحلية في وثيقتها الدستورية، ومادامت غير قادرة على معالجة مشاكلها الداخلية من دون تعليق الإخفاقات والتوترات على شمّاعة العامل الأجنبي، وبالفعل تواجه الدوائر السياسة في الخرطوم تحديات أمنية كبيرة، بأخذ التمرّد في جنوب كردفان والنيل الأزرق

[1] "البشير يتهم المحتجين بالخونة"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12735، 10اكتوبر 2013.

[2] "الخرطوم: احتجاجات السودان مؤامرة صهيونية – أمريكية"، جريدة الدستور، العدد 16156، السنة46، 3جويلية 2012.

[3] "المعارضة تؤكد استمرار المظاهرات في السودان"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12744، 19اكتوبر 2013.

أبعاد خطيرة ـ رغم تشكيل آلية ثلاثية للنظر في وضع المنطقتين ـ والتي أبانت عن ضعف والتكوين العسكري للجيش الذي هزم على الأرض، وهي الهزيمة التي لا تعتبر خسارة عسكرية فحسب بل لها أبعاد سياسية.[1]

إنّ الحراك السياسي والاقتصادي الذي عاشته وتعيشه السودان، جاء ليؤكد أنّ البلاد بعد الانفصال تمرّ بمرحلة حساسة وهامة تستدعي عمق نظر وتحليل من قبل الهيئة القرارية في الخرطوم. وأنّ الانفصال لم يكن أبدا مجرد تقسيم جغرافي ولا يعني تغيير أسماء دول، أو نسبة تعداد السكان فقط، بل قد تكون له تبعات على أمن الدولة الأمّ سياسيا واقتصاديا.

فالمعارضة السودانية ارتفعت أسهمها، والانشقاقات عادت لتطفو على سطح الاستقرار السياسي داخل النظام الحاكم. والخبراء دقّوا ناقوس الخطر وحذروا من ضبابية المشهد الاقتصادي، ودعوا إلى ضرورة تعويض الخسائر الاقتصادية التي خلّفها الانفصال، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها دول الربيع العربي ذات الحدود مع السودان على غرار ليبيا ومصر، وفي ظل الجوار غير المستقر بوجود دولة الجنوب الفتية.

المطلب الثاني: تأثير الانفصال على أمن الجنوب

إنّ امتثال الصراع العرقي في السودان إلى انفصال الجنوب، ومثلما كانت له تداعيات على أمن الدولة الأمّ سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا، هي بالقدر نفسه أو ربما أكثر تأثيراته على الدولة الوليدة. وتأتي أهمية وضخامة التأثير بالنظر إلى التحديّات الكبيرة التي وجدت جمهورية جنوب السودان نفسها مجبرة على مواجهتها ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها، بدءا بالتحدّي الاقتصادي والاجتماعي ومثلهما سياسي.

إنّ هيكلة الدولة التي سبق وأن تحدثنا عنها، لا تعني دولة الشمال لوحدها، وإنّما تعني بقدر أكبر دولة الجنوب، نسبة إلى هشاشة البنية السياسية؛ وضعف العمل الحزبي؛ وانعدام مؤسسات الدولة الحديثة. وتحدّي بناء خدمة مدنية فاعلة وفعالة؛ ومؤسسات تعليمية قادرة وقضاء مؤهل، في ظل نقص الكادر الوطني المدرب، وضعف التمويل[2]، واستمرار نشاط عسكرة الحياة لفترات طويلة، تضاف إليها أوضاع التخلف وسط انتشار القبلية داخل النشاط السياسي. كلّها أمور رشّحت دولة الجنوب بأن تكون في مقدّمة الدوّل التي تعاني عدم الاستقرار والانفلات الأمني.

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "حلقة نقاشية عن السودان والتوازنات المعقّدة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12مارس2014، ص03.

[2] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص371.

منذ أن نال شعب جنوب السودان استقلاله في 09جويلية 2011، لم تخلو الخطابات السياسية والاجتماعية والثقافية، من مصطلح بناء الدولة المرتبط بالأساس بخلق مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية تلك الموجودة أصلا في ظلّ هذه الدولة. إيمانا من النخبة الحاكمة بأهمية بناء وترسيخ بنى تحتية كقاعدة للانطلاق في أي مشروع تنموي، وأنّ إغفال هذا الأمر يؤدي إلى ضعف الدولة، ممّا يشكل تحديات أمنية وسياسية واجتماعية ناتجة عن غياب الأجهزة والمؤسسات[1]، والمعبّر عنه في الفقه السياسي بمصطلح "الدولة الفاشلة". وعليه ما هي صور الهشاشة والفشل لدى جمهورية جنوب السودان؟ وكيف أثّر متغير الدولة الفاشلة على الوضع داخل الدولة الوليدة وعلى دول الجوار؟

استعمل مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة من قبل الادراة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، في بداية التسعينات لوصف بعض الدول التي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثّل تهديدا للأمن الدولي.[2]

وهي نوع من الدوّل التي لا تتوفر فيها أدنى شروط استقرار الحياة المدنية[3]، وتتميز بجملة من خصائص العنف السياسي؛ الجريمة المنظمة؛ عدم القدرة على حماية الحدود؛ محدودية التعاطي مع مشاكل الأقليات وصعوبة تسيير الشأن الداخلي. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفساد، وغياب التنمية وانتهاك الحريات الأساسية.[4]

وبحسب " نعوم تشو مسكي" الدول الفاشلة هي "الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف، وربّما من الدمار نفسه. وحتّى وإن امتلكت الدولة الفاشلة أشكالا ديمقراطية، إلاّ أنّها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الديمقراطية والشرعية من كلّ جوهر حقيقي".[5]

---

[1] آرثر غبريال ياك، " الوضع الاجتماعي والثقافي في جنوب السودان...وتحديات بناء الدولة"، ورقة مقدمة في ندوة "دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14-15 جانفي 2012، ص02.

[2] Valentin Cojanu and Alina Irina Popescu, " Analysis of Failed State: Some Problems of Definition and Measurement", the Romanian Economic Journal, pp. 113-132, year X, no. 25, November 2007, p 114.

[3] Donald W Potter,"State Responsibility, Sovereignty, and Failed States", Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference University of Adelaide, 29 September- October 2004, p03.

[4] Ibid. p04.

[5] نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوّة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص04.

وكثيرا ما وجه هذا المصطلح الأمريكي الصنع نحو القارة الإفريقية، بتضمين العديد من دولها في خانة الدول الهشّة والضعيفة. باحتلال دول إفريقيا جنوب الصحراء المراكز الأولى في أكبر التقارير والإحصائيات الخاصّة بوضعيات الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.[1]

وجنوب السودان الدولة الوليدة، ومباشرة عقب إعلان استقلالها وجدت لها مكانة هامة في مصاف الدول الهشّة، باحتلالها المرتبة الرابعة بعد كلّ من الصومال والكونغو والسودان، في تقرير الدول الفاشلة لعام 2013[2]. وجاء هذا التصنيف ليعكس ويؤكد صعوبة وحساسية المرحلة التي تمرّ بها الدولة الفتية، التي تفتقر لأدنى مقوّمات الاستقرار الأمني بأبعاده المختلفة.

فالأمن الاقتصادي لجنوب السودان أثبتت مرحلة ما بعد الانفصال أنّه مهددا، بسبب افتقار الجنوب لمقومات الاقتصاد الناجح، والغياب شبه الكامل للبنية التحتية التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، التي بدورها تلعب دورا في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجنوبي.

فجمهورية جنوب السودان تعاني الهشاشة في العديد من قطاعاتها الحيوية والهيكلية، التي يتوقف الاقتصاد على فعاليتها كنقص المنشآت العامّة، مثل المدارس والجامعات والمستشفيات. ممّا ينجر عنه قصورا وضعفا في تلبية الخدمات الأساسية والضرورية للمواطن على غرار التعليم والصحة والسكن والمرافق العامّة كغياب محطّات الكهرباء ومحطات تنقية المياه[3]، زيادة إلى ضعف قطاعات النقل بكلّ أنواعه كالطرق والسكك الحديدية.

قبل الانفصال كان الجميع لاسيما أهالي الجنوب يحملون الخرطوم، مسؤولية غياب التنمية الاقتصادية الناجم في نظر الجنوبيين عن عدم التوزيع العادل للثروات. كون الجنوب يفقد 50% من عائداته النفطية التي يتقاسمها مع الشمال، وأنّ الحصول على تقرير المصير سيمكن الجنوب من امتلاك نسبة 100% من هذه العائدات.[4]

ولكن سنة بعد الإعلان عن الكيان الجديد، بدا جليا أنّ انفصال الجنوب تمّ من دون أن يكون هناك استعدادا حقيقيا لمواجهة تحديات ما بعد الانفصال في جانبها الاقتصادي، بارتفاع وتيرة

[1]Rosa Ehrenreich Brooks, "Failed State, or the State as Failure?", The University of Chicago Law Review, pp. 1159-1196, vol.72, no.04, 2005, p1161.
[2]The Fund for Peace,"Failed States Index 2013", Washington, 2013, p11.
[3]منى حسين عبيد، "تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي"، مرجع سابق، ص79.
[4]واني تومبي لاكو، "الكفاح السياسي في جمهورية جنوب السودان"، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، ورقة مقدّمة في ندوة "دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14-15جانفي 2012، ص16.

التعقيدات الاقتصادية بعد أن ارتفعت أسعار السلع والخدمات، وبلوغ معدل التضخم أكبر مستوياته، ناهيك عن زيادة أسعار الوقود حيث وصل سعر اللتر الواحد 30جنيه سوداني جنوبي مقارنة بـ6 جنيهات بالإضافة إلى الوضعية التعليمية المتردية والوضع الصحّي الصعب الذي تؤكد عليه التقارير والمنظمات الدولية الحكومية، كمنظّمة اليونسكو التي وقفت عند التأطير الضعيف للأساتذة وسط تخلّي شريحة كبيرة من الأطفال عن التعلم في المرحلة الابتدائية.[1]

ممّا ساهم برفع أسعار المواد الغذائية التي لم تعد في متناول المواطن الجنوبي الذي أنهكته أطول حرب أهلية، ليجد نفسه بعد الانفصال غير قادر عن توفير غذائه اليومي، وبحسب ما تؤكده التقارير أنّ نصف سكان دولة الجنوب يواجهون نقصا حادّا في الموّاد الغذائية، وأنّ 4,4 مليون نسمة سيواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي في عام 2014.

وفي سياق متصّل تشير العديد من التقارير أنّ جمهورية جنوب السودان هي معقل للفساد المالي والاقتصادي، ليس في إفريقيا فحسب وإنّما في العالم ككلّ[2]. وهذا الفساد المتأصّل في بنية النظام الإداري لحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان، يقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية بأداء وظائفها التوزيعية.

وحذّرت مجموعة "أصدقاء جنوب السودان" والتي تضم عددا من أشهر الشخصيات الناشطة في جماعات الضغط في واشنطن، والتي ساندت انفصال الجنوب. من اتساع دائرة الفساد بقولهم "بغضّ النظر عن المزاعم والأسباب أنّ هناك الكثير من الأموال، أُنفقت للاستثمار في البنية التحتية، ولكن هناك القليل الذي يمكن رؤيته من الطرق والخدمات الصحية والتعليم لملايين الجنوبيين الذين تبدّدت أحلامهم في رؤية ثمار الاستقلال.[3]

وفي السياق ذاته اتهمت المجموعة النخبة الحاكمة بالتحول إلى عالم الثراء بسبب الاستغلال السيئ وتبديد المال العام، والاستقرار خارج البلاد. وأشاروا أنّ البنك الدولي أجرى تحقيق يتضمن أدلة دامغة على وجود فساد واسع داخل الجهاز الحكومي للدولة الوليدة.[4]

---

[1]Kevin Watkins, "South Sudan One Year After Independence: Opportunities and Obstacles for Africa's Newest Country", The Brookings Institution Africa Growth Initiative, Washington, June 2012, p03.

[2]واني تومبي لاكو، "الكفاح السياسي في جمهورية جنوب السودان"، مرجع سابق، ص18.

[3]African Development Bank Group South Sudan, Regional Department,"Interim Country Strategy paper 2012-2014",October 2012, p 04.

[4]خالد التيجاني، "السودان وجنوب السودان: صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 أوت 2013، ص05.

من المتفق عليه أنّ قدرة حكومة الجنوب على تحقيق التنمية وبلوغ الاكتفاء الذاتي، تمثّل أحد أكبر التحديّات بالنسبة للدولة الوليدة، خاصّة في ظلّ الموارد والثروات الهائلة التي تتوفّر عليها أرض الجنوب، والتي تمثل أساسا للرخاء والنمو الاقتصادي، غير أنّ إدارة هذه الموارد بكفاءة وتسييرها برشادة وشفافية عالية يبقى أكبر تحدّي على الإطلاق. فالوضع المتردّي اقتصاديا في ظلّ الإمكانيات والموارد الكبيرة، يكرّر ما أطلق عليه في فقه التنمية الإفريقية " لعنة الموارد الطبيعية"[1]، وذلك للدلالة على الاستخدام الفاسد للثروة وعلى عجز القدرة التوزيعية للنظام، ما جعل العديد من المتتبعين يشبه دولة جنوب السودان بالنموذج الباكستاني فعلى الرغم من أنها دولة نووية إلاّ أنّ رئيسها مدان بالفساد ولا تزال محتلة من قبل الهند كما أنّها عانت من التقسيم.[2]

ما ساهم في فشل الحياة الاقتصادية ويرشّح تواصل هذا الفشل، هو اعتماد جنوب السودان اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية، ووكالات المعونة الأجنبية – التي لن تقدّم المعونة بدون مشروطية وهو ما من شأنه الإضرار بالاقتصاد الوطني الجنوب سوداني– في ظلّ غياب آليات تنظيمية لرأس المال المحلي[3]. وعدم توفر أدنى إرادة سياسية لبعث الاستثمار في قطاعات أخرى، كالزراعة والاهتمام بالثروة الحيوانية التي تعتبر مورد وطني مهم للجنوبيين لو يحسن استغلاله.

الملاحظ على هيكل الاقتصاد في الدولة الجديدة، أنّه يفتقر للتكنولوجيا والخبرات التي تشكل دافعا أساسيا في التنمية المستدامة، فاليد العاملة الجنوب سودانية ليست على قدر كبير من التدريب والتأهيل، وتنعدم في عملية تطبيق المشاريع ولو على قلتها استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة.

وبالتالي هناك نقص الكادر الوطني المدرب، خاصة في ظلّ الأمية المنتشرة بنسبة 80% وعدم وجود أي محاولات حكومية جادة من أجل إعادة توطين الطبقة المثقفة، من خلال تشجيع الكفاءات والمتعلمين الجنوبيين الذين يعيشون في دول المهجر الأمريكية والأوربية، على العودة إلى البلد الأصلي ومنحهم فرصة المساهمة في بناء دولتهم.

---

[1] حمدي عبد الرحمن، "لماذا تفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، السنة47، أفريل2011، ص33.

[2] عبد الوهاب الأفندي، "جنوب السودان: خطر الانهيار وتداعيات النموذج الباكستاني"، جريدة القدس العربي، السنة 22، العدد6679، الثلاثاء 21ديسمبر 2010، ص19.

[3] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص299.

تبقى فرص الاستثمار في جمهورية جنوب السودان قليلة في ظل الفساد المتفشي، وضعف البنية التحتية الضرورية، بالإضافة إلى انعدام نظام للحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، الذي يبقى مقترن وبشكل كبير بالاستقرار الأمني. وفي ظل الحرب الأهلية الجنوبية والنزاع الداخلي المتجدد، تبقى كل الطرق المؤدية إلى تحقيق الأمن الاقتصادي من بوابة الاستثمارات مغلقة.

الفرع الأول: الخلافات السياسية وإعادة إنتاج الصراع العرقي بالدولة الجديدة

ما يوضح أنّ مقومات الفشل لدى الدولة الوليدة موجودة ومؤكدة على الواقع، هو دخولها المبكّر معترك الحسابات السياسية والصراعات العرقية والانقلابات العسكرية. ما خلق حالة اللاإستقرار واللاأمن، التي أُضيفت إلى مسألة الأمن الاقتصادي[2] المهدّد والأمن الغذائي المنعدم داخل جمهورية جنوب السودان.

فبروز الصراعات السياسية داخل الدولة الوليدة في السنوات الأولى من الانفصال، مع توظيف الورقة العرقية والانتماء القبلي، يعتبر تطوّرا خطيرا وبادرتا على أنّ هذه الدّولة لم تستكمل فيها عملية التحديث والتنشئة السياسية بعد. وأنّ الطبقة السياسية لم تتمكّن من الانتقال بالبلاد من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية، وبالتالي دخول مرحلة التشييد والبناء، لمحو آثار الحرب الأهلية مع الشمال.

بذلك تشكّل الصراعات العرقية والخلافات السياسية إحدى أهم التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان لاسيما بين النوير والدينكا...الخ[3]، خاصة وأنّ التاريخ السياسي لهذا الكيان حافل بالتصدعات والانشقاقات داخل الحركة الشعبية، التي كانت بمثابة ممثل شرعي لشعب جنوب السودان في نضاله ضدّ الشمال.

فالخلاف السياسي بين قادة الحركة ليس وليد عام 2013، بل له امتدادات تعود إلى الثمانينات وهي الفترة التي أُعلن فيها عن تأسيس الحركة. أين شهدت العديد من التصفيات الدموية بين الأعضاء، بإقدام "جون غارنغ" زعيم الحركة الراحل، على إعدام كل زملائه المؤسسين للحركة

[1]"صراع الزعامات ينزع عباءة الاستقرار عن جنوب السودان"، تحقيق سياسي، لجريدة العرب، السنة36، العدد 9415، ص06.

[2]Jok Madut Jok, "State, Law, and Insecurity in South Sudan", The Fletcher Forum of World Affairs, pp, 69-80, vol.37, Summer 2013, p69.

[3]Kevin Watkins, "South Sudan One Year after Independence: Opportunities and Obstacles for Africa's Newest Country", op. cit, at p, 14-15.

والمشاركين في النضال، ولم يبقى منهم إلاّ الرئيس الحالي "سلفاكير" الذي كان على مشارف قيادة انشقاق في نهاية عام 2004، أسابيع قليلة عن توقيع اتفاقية السلام الشامل.[1]

وكان " رياك مشار" وراء الانشقاق الكبير الذي شطر الحركة عام 1991، بين مجموعة "الناصر" التي كان رئيسا لها إلى جانب "لام أكول". وجماعة "توريت" التي ترأسها "جون غرنغ"، وكان هذا الانقسام وراء مواجهات أسفرت عن سقوط ألاف الضحايا من الجانبين.[2]

لكن عندما كان الهدف موحد وهو الاستقلال عن الشمال، استطاعت الحركة التغلب على الشرخ الداخلي. وبتحقيق الانفصال زال مفهوم "العدوّ المشترك" للشمال كعامل لتوحيد الجنوبيين، وبرزت عوامل التنافس بين القيادات الجنوبية. فكان الصراع الأخير داخل سلطة جنوب السودان، بمثابة واقعة تجدّدت فيها أنماط الخلافات القديمة، وحراك أفرز معطيات ومستجدات جديدة، فرضتها تغيرات البيئة الداخلية والإقليمية.[3]

من العوامل التي تتحكم في طبيعة العلاقة بين الأطياف السياسية لجوبا، وغالبا ما ارتبط بها أمن الدولة سياسيا، هي الاختلاف على طبيعة العلاقة مع دولة الشمال، بين مؤيّد لضرورة بناء علاقة متينة مع الخرطوم، وهي وجهة نظر "سلفا كير"، وبين مناهض لهذه الفكرة والداعي إلى مواصلة الكفاح بدعم التحالف مع الحركة الشعبية قطاع شمال.[4]

بالإضافة إلى اعتقاد كل من "مشار" و"سلفا كير" بأحقية كل واحد منهما في قيادة البلاد، بالنظر إلى المؤهلات التي يكتسبها، فسلفا كير يستند على تاريخه النضالي، كرجل عسكري من الدرجة الأولى، والمشار يرى في نفسه الأستاذ الجامعي الذي له مستوى يسمح له برئاسة البلاد، كلّها أسباب ساهمت في تجدد الخلاف السياسي الذي تحوّل إلى نزاع مسلّح في العام 2013.

بدأ الاقتتال بطابعه المسلّح في جوبا عاصمة جمهورية جنوب السودان، ليلة 15 ديسمبر 2013[5]، بحدوث إطلاق نار بين مجموعتين داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو الجيش القومي لدولة جنوب السودان، بين فصيلين إحداهما تدين بالولاء للرئيس"سلفا كير ميارديت" ، والأخرى لنائبه

[1] خالد التيجاني، "السودان وجنوب السودان: صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات"، مرجع سابق، ص06.
[2] مركز الجزيرة للدراسات، "جنوب السودان: صراع بالسلاح على السلطة"، الدوحة، 30 ديسمبر 2013، ص03.
[3] خالد التيجاني، "خيارات محدودة: أوراق الخرطوم في مواجهة تصارع الجنوبيين"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 7أفريل 2014، ص03.
[4] Lauren Ploch Blanchard, "The Crisis in South Sudan", report prepared by Congressional Research Service, January 9, 2014, at.p07-09.
[5] International Crisis Group, "South Sudan: A Civil War by Any Other Name", Africa Report, no.217, 10April 2014, p 11.

المقال الدكتور "رياك مشار"[1]. وبسرعة كبيرة انتشرت المواجهات في سبع ولايات من أصل عشرة ولايات جنوبية، والمناطق التي شهدت أعنف المواجهات كانت جونقلي؛ والوحدة؛ أعالي النيل؛ بور...الخ، حيث تمّ استهداف مدنيين من قبيلة النوير في جوبا، وتبعه استهداف مضّاد ضدّ قبيلة الدينكا في المناطق التي يسيطر عليها المتمردين من أتباع "مشار".[2]

وتعود خلفيات الأزمة إلى شهر جويلية عام 2013، حينما أعفى الرئيس "سلفا كير" نائبه "رياك مشار" وجميع أعضاء الحكومة، في أكبر تغيير وزاري شهده جنوب السودان منذ الاستقلال. وأحال على التحقيق في قرار آخر منفصل الأمين العام للحركة "باقان أموم"، عقب تصريحاته العلنية المنتقدة لأداء الحكومة[3]. تفجّرت النزاعات بين القيادات الجنوبية، بصورة علنية بعد أن أعلن "رياك مشار"، عن نيته في الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2015، وحضي إعلان المشار بتأييد العديد من المسئولين الذين أطاح بهم الرئيس "سلفا كير" في التغيير الوزاري الذي قام به.

وبالتالي كان هناك انقسام داخل الحزب الحاكم في جنوب السودان، حول الكيفية التي تُسيّر بها الأمور، وتُدار بها شؤون البلاد. فأدّى ذلك إلى حراك مكثف داخل أروقة الهيئة السياسية الجنوبية، انتهى بتشكّل فصيل معارض أعلن عن تمرده، ووقوفه في وجه الرئيس الذي حسبهم بات يحكم البلاد بعقلية أمنية وبنهج منغلق.[4]

في حين يتصدّر المشهد السياسي في جمهورية جنوب السودان قبيلتي الدينكا والنوير، من خلال السيطرة على أجهزة الحكم وأجهزة الأمن، وتولّي عدّة مناصب إدارية. بحيث يقدّر نصيب القبيلتين من المناصب الحكومية المركزية، أكثر من 70% من الوزارات والمواقع العليا المهمّة، وترك أكثر من 60 قبيلة أخرى خارج الحسابات، وإقصائها من المشاركة في الحياة السياسية[5]، إلاّ أنّ قبيلة الدينكا تبقى الأكثر سيطرة على اعتبار أنّ الرئيس سلفا كير ينحدر منها، وهو صاحب اتخاذ القرار. ممّا

---

[1] المجموعة الدولية، "المواقف الأمريكية تجاه أزمة جنوب السودان"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، لمركز العلاقات الدولية، العدد 06، مارس 2014، ص04.

[2] لام أكول أجاوين، "دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 فيفري 2014، ص04.

[3] Mahjoub Al Basha, "Regional Developments October- December 2013", Special Report Prepared by Global Relations Centre, 6 Jan 2014, p 04.

[4] "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، عن وحدة تحليل السياسيات، بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،02 جانفي 2014، اطلّع عليه بتاريخ 07مارس 2014، على الموقع التالي: التالي: .http://www.dohainsitute.org/release/8dac8709-4d81-4a3e-a70c-f78973710bcf

[5] لام أكول أجاوين، نفس المرجع، ص04.

جعل قبائل أخرى تعبر عن عدم رضاها، وأيّدت "رياك مشار" في محاولته الانقلابية التي قادها في نهاية 2013.

ما يعزّز فرضية دخول البلد في مزيد من الصراعات ذات الطابع العرقي، واتساع دائرة انعدام الثقة بين النظام السياسي والشعب الجنوبي الباحث عن فتح مجال الحريات والمتطلع لترسيخ مبادئ الديمقراطية. خاصة وأنّ مثل هذه الصراعات الداخلية يصاحبها تدخّل دولي وتحرّك بدافع براغماتي، من قبل دول أو غير ذلك في صورة المنظمات الدولية، سواء الحكومية أو غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمتدخلة بداعي تقديم الدعم والإغاثة، ما من شأنه التأثير على سيادة الدولة واستقلالية النظام في اتخاذ قراراته.

الفرع الثاني: الأمن الإقليمي وتحديات الدولة الفاشلة

إنّ ما عاشته جنوب السودان في نهاية العام 2013 ومطلع 2014 من مواجهات مسلّحة بين النظام والمتمردين، كانت لها آثارها الثقيلة بالخصوص على الأمن الإنساني والأمن الغذائي للدولة الحديثة، وكانت لها تداعيات على التوازنات الأمنية للجوار القريب، وهدد مصالح الجوار البعيد.

أجبرت المعارك المسلّحة عشرات الآلاف من المدنيين على ترك منازلهم، والعيش في العراء وسط الأدغال والمستنقعات في ظروف معيشية بالغة الخطورة. مع تفشي الأوبئة والأمراض التي أثرت بشكل كبير على الأطفال، وسط الوضع البيئي المتأزم. هذا زيادة على الأعداد الكبيرة من الضحايا الذين سقطوا خلال المواجهات، والتي أعربت الأمم المتحدة أنّه هناك صعوبة في إحصاء عدد القتلى الذي فاق 1000 قتيل.[1]

صعوبة الوضع الأمني والإنساني أجمعت عليه كلّ التقارير، الصادرة عن المنظّمات والجهات الرسمية المتواجدة في جنوب السودان عبر ممثليها وفروعها. حيث حذّرت الممثلة الخاصّة للأمين العام للأمم المتحدة "هيلدا جونسون" كون بعثة الأمم المتحدة تواجه التزامات حماية تفوق طاقتها، على اعتبار أنّ الوضع بلغ أقصى درجات التأزّم.

في إحاطة قدّمتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان "أونميس" في جلسة طارئة لمجلس الأمن بتاريخ 31 ديسمبر 2013 لدراسة الأزمة في البلاد. أين تمّ التأكيد على الأوضاع

[1]International Crisis Group, "South Sudan: A Civil War by Any Other Name", op. cit, p14.

المزرية وغير المريحة داخل الدولة الفتية، وسط سقوط قتلى، وتشريد الآلاف، ونزوح أعداد كبيرة. زيادة على التقتيل والعنف على أساس عرقي.[1]

وفي تقرير لمنظّمة أطباء بلا حدود أشارت إلى أنّ نحو 70ألف مدني فرّوا من المدن التي شهدت الاقتتال ولم يجدوا سواء اللجوء شوارع مدن أخرى أقل اضطرابا، في حين توجّه قرابة 58,000شخص إلى قواعد الأمم المتّحدة المنتشرة على أراضي جنوب السودان. بالإضافة إلى لجوء أعداد كبيرة وتدفقها عبر الحدود باتجاه دول الجوار على غرار كينيا وأوغندا والسودان...الخ[2] وهنا يكمن تأثير ما حدث في الدولة الفتية على المنطقة.

وفي أرقام قدمتها الحكومة السودانية والمنظمات الإنسانية، أنّ عدد الأشخاص ممن لجؤوا إلى دولة السودان بلغ ما يقارب 24,000شخص، ويتواجد أغلب اللاجئين في ولاية النيل الأبيض وولاية غرب كردفان التي تشهد هي الأخرى حالة اللاأمن. وبالتالي تدفّق هذه الأعداد الكبيرة على السودان كان له تأثير على الأمن الصحّي والغذائي، وفرض على الخرطوم التي تعاني عجز اقتصادي، تقديم مساعدات غذائية عبر مراكز استقبال للنازحين، وبالتالي انتشار الأزمة الإنسانية إلى دول الجوار، وتحميل حكومة السودان أعباء مالية وإدارية وأمنية كبيرة، لتكون بذلك الخرطوم أكثر الدول التّي هدّدت في أمنها الاقتصادي بإعادة إنتاج الحرب في دولة الجنوب.[3]

بدا واضحا من خلال تتبع سير المواجهات بين المتمردين والحكومة في جنوب السودان، أنّ حقول النفط وتأكيد الوجود العسكري على الأرض هما أبرز أهداف المتمردين، وأنّ الارتباط بين دولتي الشمال والجنوب يتم من خلال هذا المورد الأساسي الذي ترتكز عليه اقتصاديات البلدين. وفي ظلّ الصراع الجنوبي واجهت السودان المزيد من الصعوبات الاقتصادية بسبب الاضطرابات في ضخ النفط، ممّا جعل الحكومة عاجزة عن اتخاذ أيّ إجراء اقتصادي تخوّفا من عودة احتجاجات 2013.[4]

وما نستقيه من ما عاشته جنوب السودان المستقلّة عن الشمال عقب انفصال امتثل لاستفتاء تقرير مصير أُجري عام 2011أنّ:

---

[1] Lauren Ploch Blanchard, "The Crisis in South Sudan", op. cit, p11.
[2] International Crisis Group, "South Sudan: A Civil War by Any Other Name", op. cit, p17.
[3] النشرة الإنسانية السودانية، "وصول مزيد من الأشخاص من دولة جنوب السودان"، تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، العدد 06، 3-9 فيفري 2014، ص01.
[4] "الصراع في جنوب السودان: تداعياته وخلفياته المحتملة"، عن وحدة تحليل السياسات في المركز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

1- عكست مرحلة ما بعد الانفصال لاسيما عقب أحداث العنف والمواجهات بين قوات النظام ومتمردين أتباع "رياك مشار" في العامين 2013و2014، أنّ الدولة فشلت في تحدّي نزع السلاح بالكامل من المدنيين، وما سرعة انتشار المواجهات وسقوط أعداد كبيرة من القتلى في ظرف زمني قصير إلّ دليل على الانتشار الواسع للسلاح.[1]

فنزع سلاح المدنيين في الجنوب يعتبر أحد أبرز تحديات بناء الدولة الآمن والمستقر، حيث أعلن الرئيس "سلفا كير ميارديت" أنّ حكومته ستولي مسألة نزع السلاح أهمية كبرى، وأنّها ستستخدم القوّة إن دعت الضرورة لذلك. لكن أشارت العديد من التقارير أنّه برغم فرض اتفاقية السلام الشامل قيود على حيازة الأسلحة، إلاّ أنّ الجيش الشعبي التابع للحركة قام بعمليات شراء كبيرة في محاولة منه لتعزيز مقدراته العسكرية إذ باشر مشترياته في العام 2006، وفي هذا الإطار أكّدت الولايات المتحدة الأمريكية في وقت لاحق عن تزويد دولة الجنوب بالمعدّات العسكرية لأغراض دفاعية، غير أنّ الأسلحة أصبحت منتشرة بشكل كبير بين الميليشيات والجماعات المتمردّة في الجنوب، ما شكّل عامل مهم في زعزعة الأمن في الجنوب.[2]

لكن المؤكّد أنّ انتشار السلاح في جنوب السودان تتحكّم فيه أيضا البيئة الإقليمية، عبر جوار إقليمي مضطرب يعيش انفلات أمني داخليَ فتَح مجال الاتجار بالسلاح، وبالتالي هناك فوضى سلاح خلقتها الثورة الليبية والتطهير العرقي في إفريقيا الوسطى وعدم الاستقرار في دولة السودان عبر نشاط الحركات المتمردة هناك، ما سهّل انسياب وحصول المدنيين في جنوب السودان على السلاح.

2- أكدّ الصّراع الجنوبي الجنوبي ضعف بناء الدولة، والذي ظهر جليّا في موقف الجهاز العسكري والأمني خلال المحاولة الانقلابية لسنة 2013، إذ لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان طيلة الفترة الانتقالية وحتّى بعد إعلان الاستقلال جيش قومي موحّد يدين بالولاء للدولة. وبقيت المؤسسة العسكرية مجرّد تجمعات تمتلك أسلحة وتدين بولائها للقادة المحليين.[3]

إنّ دولة جنوب السودان تفتقر إلى المؤسسية بشكلها المدني الحديث، وحتى المؤسسات المتوفرة وعلى قلّتها ضعيفة وتغيب عنها الفاعلية، ومركز صنع القرار أو الوحدة القرارية عاجزة عن معالجة

[1] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص301.

[2] مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان،"السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان"، تقرير السودان، العدد19، أفريل 2012، ص01.

[3] لام أكول أجاوين، "دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع"، مرجع سابق، ص 04.

شؤونها الداخلية، وغير قادرة على اتخاذ القرارات في المدّة اللازمة، وهو ما يعكس كيفية تحوّل خلاف سياسي إلى صراع عرقي مسلّح. ممّا يفتح الباب أمام التدخّل الخارجي سواء القريب أو البعيد من دوّل ومنظمات جهوية ودولية، بحيث تعكس التدخلات الخارجية والتواجد الأجنبي على الأرض مدى هشاشة الدولة وضعفها، الذي يمسّ بسيادتها.

3- يبدو أنّه خلال الفترة الانتقالية لم تتمكن النخبة الحاكمة، من خلق توليفة سياسية تستوعب كلّ العناصر البشرية المكونة للمجتمع الجنوب سوداني الذي يتميّز بعدم التجانس السلالي. فانتشر أسلوب تسييس الانتماء القبلي، ما يساهم في انعدام الثقة بين الحكومة والقاعدة الجماهيرية.

4- إنّ سبب تفجّر الوضع في جنوب السودان والمتمثّل في الترشّح للانتخابات الرئاسية، يبيّن أنّ النظام تحوّل إلى نظام شمولي تسلّطي، احتكر الفعل السياسي وغلق مجال التعددية وأراد ضمان فترة رئاسية أخرى، ممّا يعني استبعاد كلّ مبادئ الديمقراطية عن الممارسة السياسية. ما يجعل جمهورية جنوب السودان عرضة لمزيد من الخلافات السياسية التي قد تعصف باستقرار البلاد، ويكون لها بالغ التأثيرات على أمن المنطقة الإقليمية.

ختاما، منطقة شرق إفريقيا كانت في غنى عن خلق كيان في المنطقة يفتقر لأدنى شروط الاستقرار، وإضافة دولة فاشلة تزيد من مصادر تهديد الأمن الإقليمي. فانفصال جنوب السودان وتأسيس دولة جديدة لم يكرّس حماية حقوق الإنسان والأقليات، ولم يكرّس مبادئ الديمقراطية، كما أنّه لم يظهر أيّ محاولات جادة ولا مشاريع اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية والنمو ما أسفر عن معدّلات منخفضة جدّا للتنمية البشرية في الدولة الفتية وفي كلّ القطاعات.[1]

فالمواطن الجنوبي مهدّد في أمنه الغذائي، والبلاد مهددة في أمنها الاقتصادي وفاشلة على كلّ الأصعدة. اقتصاديا بهشاشة البنية التحتية الاقتصادية وضعف القدرة التوزيعية وسوء الاستغلال للإمكانيات والثروات[2]، أمّا سياسيا فالدولة ضعيفة بتفجير حسابات التنافس على السلطة وغياب أساسيات الحياة السياسية الحديثة من أحزاب نشيطة ومجتمع مدني فعّال، أمّا اجتماعيا سيطرة منطق القبلية وغياب أشكال التجانس الاجتماعي.

[1] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نيويورك، 2013، ص172- 182.

[2] Jok Madut Jok, "Diversity, Unity, and Nation Building in South Sudan", Special Report no. 287, by the United State Institute of Peace, Washington, October2011, p15.

كلّها أمور تؤكد أنّ الحركة الشعبية خلال المرحلة الانتقالية، لم تحقّق انجازا يذكر على صعيد خلق البيئة والهياكل اللازمة التي تساعد فيما بعد عن تحقيق نموّ هذا البلد الفتيّ[1]. بل عملت على تعظيم مطالبها بمواجهة المؤتمر الوطني الحاكم، وهو ما أعطاها قدرة تفاوضية في الضغط على حكومة البشير من أجل الإسراع في تطبيق بنود اتفاقية السلام، أمّا في أمور السياسية الداخلية الجنوبية فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبية واهيا ومخيّبا للآمال، ما انعكس سلبا على أداءات الحكومة فيما بعد الاستقلال.

فمن الواضح بعد مرور خمس سنوات على الانفصال، أنّ دولة جنوب السودان تواجه أخطر أزماتها الداخلية، كما يبدو أنّها حملت بذور أزمتها في طيّاتها بانفصالها عن الشمال، فالانفصال الذي جرى تسويقه بوصفه حلاّ لقرن من هيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوب المسيحي الإفريقي. لا يبدو أنّه أنهى مشاكل الدولة الوليدة ما يعني أنّ مقاربة الحلّ هو الانفصال؛ لم تكن صحيحة، والحلّ هو دولة المواطنة المتساوية الحقوق والواجبات، والجنوب لا يحتاج إلى صراعات أخرى لإدراك هذه الحقيقة.

المبحث الثاني: انعكاسات انفصال جنوب السودان على استقرار المنطقة

المطلب الأول: انفصال الجنوب وسيطرة منطق العلاقات الصراعية داخل المنطقة

بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في التاسع من جويلية 2005، وخلال الفترة الانتقالية برزت أزمة ثقة حادّة بين النخبة الحاكمة في الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، أثّرت على العلاقة بين الطرفين. واستمرّت أزمة الثقة بين الجانبين إلى ما بعد انفصال جنوب السودان عن دولته الأمّ، ما أسهم في وجود فجوة في العلاقات بين البلدين طغى عليها البعد الصراعي.

فالمتتبع لواقع العلاقات بين دولتي السودان، يدرك مدى سيطرة النمط التنازعي والخلافي بين حكومتي البلدين. بحيث يعتبر هذا النمط في العلاقات بين الخرطوم وجوبا أحد أهمّ سيناريوهات ثلاثة كانت متوقعة، بعد انعقاد اتفاقية السلام الشامل عام 2005، حيث تمثّل السيناريو الأول في الوحدة؛ أمّا الثاني فعلاقات تعاونية لا صراعية في حين تمثّل السيناريو الثالث في السيناريو الصراعي الماثل في العلاقات البينية عقب الانفصال. ممّا يجعنا نتساءل عن سبب الحالة الصراعية بين البلدين؟ فالصراع الجنوبي الشمالي وارد بحدّة و رسمت معالمه العديد من العوامل لعلّ أبرزها، كثرة القضايا

[1]Jok Madut Jok, "Mapping The Sources Of Conflict and Insecurity in South Sudan", special report, The Sudd Institute, Juba, South Sudan, no.1, January 12, 2013, p03.

العالقة التي لم يتّم التوصّل إلى حلول بشأنها، أو بعض النقاط التي حُسِمت بحلول لم تكن مرضية لجميع الأطراف.[1]

وعليه لم يكن انفصال الجنوب نهاية أزمة بقدر ما كان بداية أزمات أخرى هذه المرّة في بُعدٍ إقليمي، على اعتبار أنّ اتفاقية السلام الشامل أسست لتقرير مصير الجنوبيين[2]، لكن لم تدرس بالقدر نفسه العديد من القضايا التي تعتبر مصيرية في واقع العلاقات بين البلدين، ويتوقف عليها الأمن الإقليمي إلى حدّ كبير. ما يعني أنّ الانفصال بهذا الخصوص ساهم في تصدير الأزمة من كونها شأن داخلي سوداني وحرب أهلية، إلى حرب بين بلدين ما وسّع ويوسّع دائرة التأثير على استقرار المنطقة.

فقضايا الحدود والديون الخارجية والنفط وآبيي هي من دون شكّ أسباب تأزّم العلاقة بين البلدين في مرحلة ما بعد الانفصال، في ظلّ التدافع الإقليمي والدولي على الاستثمار في المشاكل الداخلية والبينية للسودان. بالإضافة إلى طبيعة دائرة صناعة القرار السياسي في الشمال والجنوب المتميّزة بافتقارها إلى المؤسسية وهيمنة أسلوب شخصنة القرار السياسي في شخص رئيس الجمهورية[3]، زيادة على التوترات السياسية التي يشهدها البلدين، والتي تجعل كل نظام يحاول توجيه الرأي العام المحلّي صوب عدوّ خارجي في محاولة لاحتواء الغضب السياسي والجماهيري الداخلي.

ما يعكس هشاشة العلاقة وتوترها بين جوبا والخرطوم أيضا، هو الاتهامات المتبادلة بين حكومتي البلدين حول دعم المتمردين داخل كل بلد. فجنوب السودان تتهم نظام "البشير" بدعم المعارضة المسلّحة، والشمال يتهم حكومة "سلفا كير" بالوقوف في مساندة الحركة الشعبية في تحرير السودان قطاع شمال.

---

[1] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص 282.

[2] خالد التيجاني النور، "النفط... جدلية التقارب والتباعد"، ورقة مقدمة في ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، محاضرة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012، ص 09.

[3] أماني الطويل، "العلاقات الصراعية بين دولتي السودان وتأثيرها على المصالح السودانية والعربية"، ورقة مقدمة في ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، محاضرة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012، ص03.

الفرع الأول: تأزم العلاقات الإقليمية في ظلّ القضايا العالقة

أوّلا: النفط في معادلة الصراع بين الخرطوم وجوبا

يعتبر البترول من بين العناصر الداعمة للصراع في بعده الإقليمي، فإذا كان البترول يشكّل عنصرا حيويا لموازنة شمال السودان، فهو بلا شكّ عنصر استراتيجي للجنوب. حيث تعتمد عليه الموازنة اعتمادا كاملا.[1]

بالتالي فإنّ استعمال الشمال للنفط كورقة ضغط؛ من أجل الوصول لحلول تخدم مصالحه فيما يتعلّق بموضوعات الخلاف الأساسية، كان من ضمن عوامل لجوء الجنوب للاستقواء بالغرب والكيان الصهيوني؛ حيث يتسنى للجنوب الحصول على مكاسب في تفاوضه حول المسائل العالقة، ممّا يسمح للغرب بتحقيق مكاسب على الأرض وهو ماله تداعيات على المنطقة. ومن هنا تبرز أهمية النفط كأحد أبرز العوامل المتحكمة في طبيعة العلاقة بين البلدين[2]، خاصّة وأنّ مناطق التماس أو المناطق الهامشية التي تعتبر من أهم القضايا الخلافية كلّها غنية بهذا المورد الطبيعي.[3]

يتداخل الصراع بين الشمال والجنوب مع الصراع على الموارد النفطية، حيث شهدت العلاقات بينهما طول الفترة الانتقالية أزمات متتالية، بسبب اتهام الجنوب نظيره الشمالي بعدم تسليمه كافّة عوائده النفطية، وكذا انعدام الشفافية فيما يتعلّق بحجم الإنتاج الفعلي للنفط[4]. مما لاشكّ فيه أنّ هذه الاتهامات كانت أحد مدخلات قرار الانفصال الذي حسمت نتائجه مثل هذه المستجدات التي سبقت يوم الاقتراع.

فالنفط لم تبرز أهمية كعنصر فاعل في منطق التوازنات الأمنية بعد خلق كيان بالمنطقة فحسب، بل أنّ عملية اكتشاف النفط في الجنوب على يد شركة شيفرون الأمريكية في نهاية السبعينات كانت من الأسباب الرئيسية لتراجع شمال السودان في عهد الرئيس "النميري" عن اتفاقية أديس أبابا للسلام عام 1972.[5]

---

[1] Achim Wennmann, "Economic Issues in Sudan's North- South Peace Process",op. cit, p14.

[2] أماني الطويل، "العلاقات الصراعية بين دولتي السودان وتأثيرها على المصالح السودانية والعربية"، مرجع سابق، ص04.

[3] Achim Wennmann, "Economic Issues in Sudan's North- South Peace Process",op.cit,p14.

[4] أماني الطويل، مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2011، ص04.

[5] نفس المرجع، ص04.

بعد انفصال الجنوب سعت حكومة الخرطوم إلى أن يستمر الاتفاق الموقّع بشأن النفط في إطار اتفاقية السلام، والقاضي باقتسام العوائد النفطية استنادا على أنّ مصافي النفط وأنابيبه أي البنى التحتية موجودة في الشمال، بينما تتواجد مناطق الإنتاج في الباطن الجنوبي. ولهذا الغرض واصل الطرفان المفاوضات في النصف الأول من 2012بأديس أبابا حول القضايا العالقة، وتمحور التفاوض حول رسوم عبور نفط الجنوب عبر الشمال.[1]

في جانفي 2012 توترت العلاقات بين البلدين وقامت حكومة جنوب السودان بوقف إنتاج النفط، وادّعت أنّ السودان كان يحوّل قدر كبير من النفط لصالح استخداماته الخاصّة، ما يخالف اتفاقية سابقة تنصّ على أن يدفع للسودان متأخرات إلى أن يتفق الطرفان على دفع رسوم للعبور.

ورغم توقيع اتفاقية عدم اعتداء في فيفري 2012، إلى أنّ التوتّر المتصاعد تحوّل إلى نزاع مسلّح في السابع والعشرين من مارس، بحدوث قتال على طول المناطق الحدودية من ولاية جنوب كردفان. حيث تمكن جيش الحركة الشعبية من دخول الأراضي السودانية، واحتلاله بلدة "هيجليج" الحدودية الغنية بالنفط في شهر أفريل، بما في ذلك مرافق إنتاج النفط السوداني التي خُرِّبت في وقت لاحق.[2]

وذكرت تقارير حكومية أنّ المواجهات التي كان السبب الأبرز فيها السيطرة على الثروة النفطية، أدّت إلى تدهور وضع الأمن الإنساني بتشريد المئات، ونزوح أكثر من أربع آلاف شخص إلى المناطق المجاورة، كما أنّ وقف إنتاج النفط كانت له انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي للشمال[3]ـ كما سبق الحديث عنه في فكرة الأمن الاقتصادي للشمال ــ، ما يؤكد ارتباط الأمن القومي للدولتين ومثلهما الأمن الإقليمي بالبترول، الذي أدّى التوسع في مفهوم الأمن إلى إعطائه أهمية كبرى كأحد أهمّ المتغيّرات المستقلة في معادلة المعضلات الأمنية.

[1] أماني الطويل، مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص05.

[2] الأمم المتحدة، خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها، "السودان: استعراض منتصف العام 2012"، ص08.

[3] نفس المرجع، ص09.

الخريطة رقم(3): الصراع على البترول بين دولتي السودان

المصدر: "البشير وكير: اتفاق الإنقاذ المتبادل"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 أكتوبر 2012، ص02.

ثانيا: قضية ترسيم الحدود

من المعلوم أنّ اتفاق السلام الشامل الذي رسم نهاية الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، لم يُحسم مسألة الحدود الفاصلة بينهما بشكل نهائي والتي يبلغ طولها ب2010كيلومتر، حيث أنّها تجاوزت قضية الترسيم لتؤكد معاني التعايش المشترك بين المجتمعات الحدودية في ما بعد استقلال جنوب السودان[1]. ففي شهر سبتمبر2005 تشكّلت المفوضية التقنية للحدود مهمّتها ترسيم الحدود، وفقا لما كانت عليه في 01جانفي 1956 وذلك بالرجوع إلى الخرائط والوثائق، وزيارة مناطق التداخل القبلي مع الاستعانة بخبراء محليين وأجانب، لتوضيح وضعية خمسة مناطق متنازع عليها هي منطقة كافي كنجي؛ منطقة الميل 14؛ منطقة جبل المقينيص؛ مدينة كاكا ومحافظة الرنك[2]، وتجدر الملاحظة أنّ آبيي ليست من المناطق المتنازع عليها التي تنظر فيها هذه المفوضية.

[1] دوغلاس جونسون، "حينما تصير الحدود الإدارية الداخلية حدودا دوليا: أثر إقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان"، ترجمة سيد احمد بلال علي، معهد الأخدود العظيم، 2010، ص 09.

[2] جوشوا كريز، "الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، ترجمة طلال أبو غزالة للترجمة وللنشر والتوزيع، ورقة عمل رقم 30لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، 2013، ص27.

لم تتمكّن المفوضية التقنية من أداء المهمّة الموكلة إليها، وشكّلت مسألة الحدود طوال الفترة الانتقالية قضية شدّ وجذب، بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وسط مناورات عسكرية وتصعيد للعمل المسلّح على الشريط الحدودي. بالنظر إلى سهولة تسليح وعسكرة المجتمعات المحلية على جانبي الحدود منذ 2005، حيث أضحت تلك المناطق تشكّل بؤر توتّر تنذر بالانفجار، بسبب ضعف وهشاشة السياق الاجتماعي والاقتصادي.

عرفت مشكلة ترسيم الحدود بين دولتي السودان، وبسبب التصعيد العسكري بين الجانبين حول القضية، العديد من جولات التفاوض والحوار والتي أنتجت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية كانت حتّى قبل إعلان استقلال الجنوب، على غرار "ورقة كورفتو" في 30ماي2011، اتفاقية أديس أبابا في 20جوان 2011 وفي 30جويلية 2011 وُقِّعت اتفاقية بعثة مراقبة الحدود، وكان القاسم المشترك لكلّ هذه الاتفاقيات هو التأكيد على إقامة منطقة آمنة منزوعة السلاح تمتدّ على مسافة 10كيلومترات على كلّ جانب من جانبي حدود 1956، مع توفير أمن حركية الرعي.[1]

وبعد انفصال الجنوب لجأ الطرفان وبشكل تصاعدي إلى استعمال القوّة لتحقيق مكاسب على الأرض، من خلال مواجهة حكومة الخرطوم ولايتي شمال بحر الغزال والوحدة، في مقابل هجمات عسكرية قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضدّ مراكز القوات المسلّحة السودانية على طول الحدود خاصّة ولاية الوحدة. وفي تصعيد خطير اشترك كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع شمال، في سلسلة من الهجمات على مدينة "جاو" الحدودية في شهر فيفري 2012، في تأكيد واضح على أهمية مسألة الحدود التي أضحت قضي استقطاب لعديد الأطراف والحركات المتمرّدة في الخرطوم.[2]

وبعد مرور قرابة خمس سنوات على قيام دولة جنوب السودان لا تزال مسألة الحدود، تطرح نفسها كقضية محورية في كلّ النقاشات وحوارات التفاوض التي تجمع مسؤولي البلدين، وكقضية عالقة لم ترى طريقها إلى المعالجة بشكل نهائي بعد. وتكون بذلك مؤشّر واضح على سيطرة منطق الصراعات على العلاقات الثنائية للجانبين، بل ازداد الوضع تعقيدا بعد إقدام الطرف الجنوبي على المطالبة بمناطق أخرى إلى جانب المناطق الخمسة المتنازع عليها، تحت مسمّى "المناطق المُطالب بها" في مقدّمتها "هيجليج وبانتيو"، وهو ما ترفضه الخرطوم وأكّدت عليه صراحة في اتفاقية 27سبتمبر2012، ودعوتها إلى ضرورة التفكير بالمناطق المتنازع عليها المنبثقة عن اتفاقية السلام الشامل، مع حتمية

[1] جوشوا كريز، "الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، مرجع سابق، ص27.

[2] نفس المرجع، ص28.

الالتزام بفكرة الحدود الناعمة، رغم ذلك تبقى المواجهات متواصلة على المناطق الحدودية لاسيما في "قاريانق، مَيوم، رَبَكونا".[1]

إنّ المماطلة في إيجاد تسوية نهائية لمسألة الحدود بين شمال السودان وجنوبه، تؤكّد على لعبة المصالح التي أصبحت تطغى على استراتيجيات صنّاع القرار في البلدين، في تعاطيها مع القضايا التي لم تلقى لها تسويات في اتفاقية السلام الشامل. فالحركة الشعبية لها أسبابها الواقعية في إطالة التفاوض حول هذه المناطق بالنظر إلى المنافع التي تحقّقها من وراء حروب الوكالة، وفي سعيها المستمر نحو إشراك الطرف الدولي كوسيط، نابع من اعتقادها شبه المؤكّد أنّ الدعم الغربي لاسيما الأمريكي الصهيوني، سيمكنها من تعزيز خارطتها بمناطق إستراتيجية مهمة مثل كافي كينجي وكاكا...الخ، وهو ما يفسّر مطالبة الجنوب بمناطق أخرى قد تصبح في ظلّ هذا الدعم الغربي حقّ قانوني وشرعي لجوبا، بالإضافة اشتراط هذه الأخيرة ترسيم الحدود بضمّ آبيي.[2]

من جهته حزب المؤتمر الوطني الحاكم يستغلّ الشريط الحدودي سياسيا وعسكريا، في ظلّ الانشقاقات وغياب الأمن السياسي تحاول الخرطوم تصدير الأزمة الداخلية، بدخولها في مواجهات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع شمال في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. في ظلّ التأكيد على التحريض الذّي تتلقاه الحركة المتمردة من الجنوب، ويستخدم بذلك الميليشيات المسلّحة على طول الحدود لزعزعة الجنوب، وهو ما يوضّح عدم قدرة النظام السوداني على الفصل بين ما يحدث في جنوب كردفان والنيل الأزرق وبين الموضوع الحدودي بين البلدين. وبالتالي هناك عجز سوداني واضح في حماية حدوده ومن مصلحته عدم الدخول في تفاوض قد يكلّفه خسارة بعض حقوقه في المناطق المتنازع عليها.[3]

ما يعيشه الحيّز الإقليمي الأعمّ بعد انفصال جنوب السودان وفي ظلّ المتاجرة الواضحة بعديد القضايا المحورية في معادلة الأمن والاستقرار، إنّما يلخص فكرة عندما تتحوّل مناطق داخلية (والمقصود هنا مناطق في ظلّ السودان الموحّد) إلى حدود إقليمية، تكون سببا وراء نشوب حروب دولية بكلّ ما تعود الظاهرة به من تهديد على الأمن الإقليمي، فالتوقعات المستقبلية لمسألة الحدود بين

---

[1] كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا، "حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصّراع في جنوب كردفان"، ترجمة أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر، ورقة عمل رقم 29 لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، مارس 2013، ص44.

[2] "البشير وكير: اتفاق الإنقاذ المتبادل"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص04.

[3] جوشوا كريز، " الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، مرجع سابق، ص 41.

شمال السودان وجنوبه مقلقة وغامضة لاسيما بعد طرح اتفاقية 27سبتمبر 2012 لفكرة الحدود الناعمة. ويزداد الوضع الأمني تعقيدا في ظلّ تعقيدات التطوّرات والمواجهات التي تشهدها المناطق الانتقالية الثلاث.

الخريطة رقم (4): خريطة المنطقة الحدودية بين شمال السودان وجنوب السودان

المصدر: جوشوا كريز، " الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثاني: المناطق الانتقالية الثلاث وفرضية اندلاع حرب حدودية

أوّلا: آبيي المتنازع عليها وإمكانية نشوب حرب إقليمية

إنّ ما تشهده منطقة آبيي[1] هو صراع سياسي اقتصادي بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني الحاكمين في جوبا والخرطوم على التوالي حول تبعيتها الإدارية، وصراع أهلي حول أحقية ملكية

[1]تقع منطقة آبيي بين ولايات الوحدة ووراب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان، وولايتي جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان، وتعدّ جسرا بين شمال السودان ودولة الجنوب. يعيش في الجزء الجنوبي منها مزيج من

الأرض بين قبيلتي الدينكا نقوك ذات الانتماء الإفريقي والمسيرية ذات الانتماء العربي. وأخذ هذا الصراع أبعادا أخرى بعد أن أصبح الانفصال واقعا، حيث جعل هذا الأخير آبيي من المناطق المثيرة للجدل بين الدولتين بسبب الموارد والثروات التي تحتويها خاصّة النفطيةمنها.[1]

وعليه قيام دولة جنوب السودان خلق وضع إقليمي غاية في التعقيد والتأزم، بترك اتفاقية السلام الشامل بؤر توتّر قابلة للاشتعال عند أيّ تطوّر أو مناورة من قبل أحد الأطراف، ومنطقة أبيي المتنازع عليها يصفها العديد من الباحثين والدارسين أنّها بمثابة "كاشمير السودان ومنطقة شرق إفريقيا". بالنظر إلى تعقيدات التركيبة البشرية وانعدام الأمن المجتمعي، وحسابات الولاء السياسي والإداري، وأحقية التواجد على الأرض.

مثّل النفط متغيّرا جديدا ومهمّا في توجيه الأزمة وتحديد مسار الصراع وتدويله داخل آبيي، فبعد أن طرح الرئيس السوداني "جعفر النميري" موضوع ملكية الأراضي بإدخال بند في اتفاق أديس أبابا عام 1972، ينصّ على أنّ آبيي ومناطق أخرى مجاورة ثقافيا وجغرافيا تعتبر من المجتمع الجنوبي، ويتمّ تحديدها بواسطة استفتاء، تراجع عن هذا النصّ بعد اكتشافه أنّ المنطقة غنية بالبترول والعديد من الثروات الباطنية في عام 1979.[2]

وخلال حكومة "عمر البشير" اتخذت المشكلة بعدا دوليا، بوضع قضية آبيي ضمن اتفاقية الخرطوم للسلام في عام 1997، بكون آبيي موطن المسيرية والدينكا نقوك، وهي بذلك ليست جزءا من الجنوب بل أنّها منطقة تعدّد عرقي وثقافي، ويحقّ لمواطنيها المشاركة في التفاوض لحلّ المشكلة. وبتوقيع اتفاق ماشكوس في 2002 تمّ الاتفاق على أن تكون حدود استقلال السودان في عام 1956 هي الحدّ الفاصل بين الشمال والجنوب، بمعنى أنّ آبيي شمالية حتّى إشعار آخر.[3]

القبائل الإفريقية أكبرها قبيلة "الدينكا أنقوك" وفي جزئها الشمالي تقطن القبائل العربية ممثلة بقبائل " المسيرية". وتتميّز المنطقة بامتلاك المجموعات العرقية فيها لثروة حيوانية ضخمة، بالإضافة إلى كونها جزيرة عائمة فوق بحر من النفط.

[1] جوشوا كريز، "خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في آبيي"، ترجمة طلال أبو غزالة للترجمة وللنشر والتوزيع، ورقة عمل رقم 26 لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، جوان 2011، ص 20.

[2] عبد الكريم جبريل القوني، "تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان: منطقة أبيي كنموذج النزاع بين الدولتين"، ورقة مقدمة في ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012، ص11.

[3] نفس المرجع، ص12.

وفي الوقت الذي أصبح فيه انفصال الجنوب مسألة وقت وترتيبات فقط، وضَعُف موقف حكومة الخرطوم، ازدادت الضغوط الدولية وتأكد الاهتمام بنفط آبيي، بحيث تمّ إلغاء ميثاق ماشكوس فيما يتعلّق بآبيي، ومُنِحت المنطقة بروتوكول خاصّ يعطي لها حقّ الاستفتاء لتقرير مصيرها بالموازاة مع استفتاء جنوب السودان. وفق ما نصّت عليه اتفاقية السّلام الشامل لعام 2005.

أعطى بروتوكول آبيي المنعقد في 26ماي 2004، تعريفا لآبيي التي تمثّل منطقة عموديات دينكا نقوك التسعة التي تحوّلت إلى كردفان عام 1905، وبالتالي الإشارة إلى القرار الإداري الذي أصدرته السلطات البريطانية. وخلال الفترة الانتقالية أعطى البروتوكول سكان منطقة آبيي حقّ المواطنة في منطقتي بحر الغزال وكردفان، وبنهاية الفترة الانتقالية يكون لمواطني آبيي حقّ الاستفتاء حول خيارين، إمّا الاحتفاظ بوضعها الإداري الخاصّ في الشمال، أو أن تصبح جزءا من الجنوب في إقليم بحر الغزال.[1]

أما قبائل المسيرية وغيرها من البدو الرحل فأعطاها البروتوكول حقّ الاحتفاظ بحقوقهم التقليدية في رعي الماشية والتحرّك عبر منطقة آبيي، وما نصّ عليه البروتوكول أيضا هو أن تُدار المنطقة بواسطة مجلس تنفيذي ينتخبه سكّان المنطقة ويكون تابعا لرئاسة الجمهورية، مع مساهمة الحكومة القومية في الرفع من المستوى المعيشي لأهالي آبيي.[2]

ورغم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وإعلان الطرفين قبولهما المسبق لما سيقرّره قضاة المحكمة حول الوضع الإداري لمنطقة آبيي، إلاّ أنّ المؤتمر الوطني الحاكم تحفّظ عن مخرجات المحكمة، بضغط من قبائل المسيرية العربية التي رفضت حكم المحكمة والقاضي بأنّ آبيي هي الأراضي التي يسكنها دينكا نقوك، مع منح المسيرية حقها في التحرّك، وقدّم اقتراح ينصّ على أهمية تنظيم استفتاء لسكان آبيي حول بقاء المنطقة في الشمال أو انضمامها إلى الجنوب[3]. ولكن منح صفة المواطنة في آبيي لمن ينتمون لقبيلة الدينكا نقوك، دليل على إقصاء شبه مباشر للمسيرية من الاستفتاء، لهذا طُرِحت مشكلة من يحقّ له التصويت وأهلية الناخب في الاستفتاء.

وفي خطوة خطيرة قامت قبيلة دينكا نقوك من تنظيم استفتاء في 27أكتوبر 2013، لمصلحة ضمّ منطقة آبيي المتنازع عليها إلى دولة جنوب السودان، وكانت نتيجة الاستفتاء 99 ,99 في المائة.

---

[1] أتيم سايمون مبيور، "تأثير أزمة آبيي على السياسة الراهنة"، المجلّة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدّد الثقافي، العدد 09، الخرطوم، نوفمبر 2008، ص02.

[2] نفس المرجع، ص03.

[3] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص439.

وقوبلت هذه النتيجة بالرفض من قبل كلّ فرقاء التسوية، بدءا من الاتحاد الإفريقي مرورا بحكومة جنوب السودان، ووصولا إلى حكومة الخرطوم وقبيلة المسيرية، وجاء الرفض لعدم قانونية الاستفتاء، حيث أنّ كلّ المواثيق المتعلقة بالمسألة تؤكّد على أهمية بسط الاستقرار في المنطقة ونزع السلاح، وتكوين إدارة مدنية وتخصيص 2 بالمائة من قيمة البترول الذي ينتج في المنطقة لصالح التنمية، كشرط أساسي وأوّلي لإجراء الاستفتاء.[1]

وبالتالي تحمل منطقة آبيي كلّ أنواع مصادر تهديد الأمن، في ظلّ غياب التماسك الاجتماعي والثقافي الذي أبانت عنه التركيبة البشرية التي تجمع بين المجموعات العربية والإفريقية، ومدى التباين اللغوي والثقافي والسلالي والديني الذي يميّز كلاّ منها. بحيث يدور صراع بين قبائل دينكا نقوك التي تعتبر المنطقة خاصّة بها وترفض الاعتراف بحقّ المسيرية بالانتماء إليها، وهذه الأخيرة تُصِر على انتمائها لآبيي وتبرّر رحيلها الفصلي إلى الشمال بضرورات البحث عن مراعي لماشيتها، وبالتالي العلاقة بين الجماعات المكونة لآبيي يشوبها التأزم والتوتر ما يعني تهديد أمن المنطقة الاجتماعي.

فآبيي عاشت أسوء حالات عنف في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2011، عندما احتلت القوات المسلّحة السودانية المنطقة، وسط دعم حكومي كبير من قبل الخرطوم للميليشيات التي هاجمت مواقع الشرطة في آبيي ما أدّى إلى مقتل أكثر من 150 شخص. ليزداد الخطاب السياسي حدّة بين الشمال والجنوب والذي أسهم في تصادم الوحدات المشكّلة لحماية الإقليم، وفي 19 ماي نفذّت قوات الخرطوم غزوا كامل النطاق لآبيي أسفر عن نزوح جماعي للأهالي إلى جنوب السودان، وعُقدت خلال هذه الفترة عدّة لقاءات على غرار اتفاق كادوقلي الأول والثاني بين شهري جانفي وفيفري 2011، من أجل وقف الأعمال العدوانية.[2]

غياب الأمن المجتمعي لآبيي ألقى بظلاله على واقع الأمن الاقتصادي والغذائي للأهالي، الذين يلجأ غالبيتهم إلى النزوح والفرار من المواجهات والاضطرابات المندلعة بين قبائل المسيرية والدينكا نقوك، على الرغم من أنّ قوات الأمم المتحدة الأمنية بالمنطقة أحصت عودة 9000 شخص إلى آبيي عام 2012[3]، إلا أنّ عدم وجود فرص كسب العيش وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية بسبب الأوضاع الأمنية المتردية وخطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، زادت من واقع انعدام الأمن

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "الاستفتاء الأحادي: عقدة جديدة في حبل آبيي"، الدوحة، 7نوفمبر 2013، ص03.

[2] جوشوا كريز، "خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في آبيي"، مرجع سابق، ص06.

[3] الأمم المتحدة، خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها، "السودان: استعراض منتصف العام 2012"، مرجع سابق، ص07.

الغذائي، ومنعت العديد من النازحين من العودة إلى تعمير المنطقة، والبقاء في المخيمات والتمركز على الشريط الحدودي في ظلّ أوضاع إنسانية كارثية.

ولا يزال الوضع الأمني في منطقة آبيي متدهورا رغم مرور أربع سنوات عن انفصال الجنوب، غير أنه لم يتم تحديد الوضع الإداري والسياسي لهذه المنطقة التي تبقى تنتظر استفتاء يحدد مصيرها، رغم المحاولة المنفرة لقبيلة الدينكا نقوك.

بحيث تجدد القتال في شهر مارس2014 بعد مواجهات مسلحة بين القبيلتين، أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا، جاء هذا بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي في منتصف شهر فيفري 2014تمديد ولاية قوّة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في المنطقة، وفق ما ينصّ عليه الفصل السابع للأمم المتحدة[1] فيما يخصّ اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين من الانتهاكات التي يتعرضون لها جرّاء هذه العمليات المسلّحة.[2]

وتعكس الأوضاع الأمنية المتردية أنّ السلاح متداول بكثرة داخل آبيي، ما جعل مجلس الأمن في قراره رقم 2104الذي اتخذه في جلسته 6970، يكرر ضرورة جعل آبيي منطقة منزوعة السلاح، بعد التقارير التي وصلته والتي تفيد أنّ مختلف القبائل التي تعيش داخل هذه المنطقة المتنازع عليها مدججة بالسلاح، وأضاف قرار مجلس الأمن أنّ الوحيد المخوّل له حمل السلاح داخل المنطقة هو قوّة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة.

وفي نفس الإطار دعا مجلس الأمن الطرفان إلى حتمية تنسيق الجهود لتنفيذ برامج نزع السلاح[3]، خاصّ في ظلّ الانتشار الواسع للميليشيات المقدّرة بأكثر من 20ألف ميليشيا مسلّحة[4]. وهي العملية التي تبدو معقدة وصعبة في ظلّ فوضى السلاح الذي يشهده المحيط الإقليمي سواء ليبيا التي تعاني تبعات ما سمي الربيع العربي أو إفريقيا الوسطى التي تعرف حرب أهلية، أو دولتي السودان اللتان تعاني انفلات أمني وتوترات سياسية، وعليه حركية التسليح وانتشار الأسلحة سيخلق صعوبة في نزع سلاح المجموعات العرقية في آبيي.

---

[1] والمتعلّق بالأعمال التي يمكن اتخاذها في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وهو الفصل الذي يبيح استعمال القوة المسلحة بما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي حسب نصّ المادة 42 منه.

[2] تفجّر الأوضاع الأمنية يخلّف عشرات القتلى، قناة العربية، 2مارس2014، اطلع عليه بتاريخ 14مارس 2014،على الموقع التالي: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014/03/02.

[3] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن، رقم 2104، 29ماي 2013، ص06.

[4] الملّف الاستراتيجي، "القرن الإفريقي: مصرع لصراعات محلية وإقليمية"، مركز القدس للدراسات السياسية، العدد51، السنة الخامسة، فبراير 2008، ص14.

بالإضافة إلى كون أنّ ما تعيشه المنطقة صراعا داخليا، تعتبر منطقة آبيي الغنية بالبترول من القضايا العالقة بين دولتي جنوب السودان والسودان، حيث يؤكّد كلّ منهما انتمائها له، فالسودان يعتبرها جزء من جنوب كردفان، وجنوب السودان يعتبرها جزءا من منطقة بحر الغزال الشمالي. ما يعني أنّ عدم تطبيق ما نصّت عليه اتفاقية السلام فيما يتعلّق بتنظيم استفتاء أبيي في الوقت المناسب، كان وراء تشكيل هذا الصراع الحدودي بين البلدين حول تبعية المنطقة، والقابل للتصعيد عند أيّ تطوّر، وهو ما أكد عليه الرئيس "عمر البشير" بقوله في إحدى الخطابات مباشرة عقب الانفصال أنّ الحرب ستنشب من جديد إذا أصرّ الجنوب على ضمّ الإقليم إليه وإقدامه على مناورات بالمنطقة.[1]

فتاريخ هذه المنطقة شاهد على بروز العديد من الحركات التي تساند أحد الشريكين، كمنظمة "شهامة" التي ظهرت في 2004لتقاتل من أجل حقوق المسيرية، وبروز حركة تحرير آبيي، ويُنظَرُ إلى المسيرية والدينكا نقوك على أنّهما ذراع للمؤتمر الوطني الشمالي والحركة الشعبية الجنوبية في آبيي ما يعكس الأبعاد الخطيرة لهذا الصراع.[2]

والملاحظ أنّ كلا من الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني الحاكم، يبحثان عن حلول تحقق مكاسب ومصالحهما في البترول، وليس ما يضمن السلام والتعايش السلمي للقبيلتين. وهي الحقيقة التي أصبحت تدركها المسيرية ودينكا نقوك، ما خلق أزمة ثقة بينهما وبين حكومتي البلدين، فالمسيرية تتهم المؤتمر الوطني بالمتاجرة في القضية وتدفع به إلى الضغط من أجل اعتبارها كقاطنين في المنطقة ويحقّ لهم التصويت، ويُفسَّر لجوء قبيلة الدينكا نقوك إلى تنظيم استفتاء انفرادي بالإحباط والتشكيك في نوايا الجنوب في التعامل مع المسألة التي طبعتها حالة من الجمود، كما تعبّر الخطوة التي أقدمت عليها قبيلة دينكا نقوك عن الصراع حول السلطة الذي يشهده الجنوب، والذي جعل سلفاكير يطيح بالعديد من أبناء هذه القبيلة ممن كانوا ضمن قادة الحركة على غرار "دينج ألور".[3]

وعمدت الحركة الشعبية على عرقلت المفاوضات وجهود التسوية في كل مرة، لاسيما المفاوضات المباشرة بين القبيلتين، على غرار المفاوضات التي كانت بين المسيرية والدينكا نقوك تحت الرعاية الأمريكية والاتحاد الإفريقي بعد رفض المسيرية لقرار محكمة العدل الدولية عام 2009[4]. يهدف

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "الاستفتاء الأحادي: عقدة جديدة في حبل أبيي"، مرجع سابق، ص02.

[2] عبد الكريم جبريل القوني، "تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان: منطقة آبيي كنموذج النزاع بين الدولتين"، مرجع سابق، ص15.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، نفس المرجع، ص04.

[4] عبد الكريم جبريل القوني، نفس المرجع، ص14.

الجنوب من وراء ذلك إلى الإصرار على معالجة القضية على المستوى السياسي والدبلوماسي، خوفا من النمو الديمغرافي المتزايد للمسيرية، عكس مغادرة أعداد كبيرة من دينكا نقوك إلى الدوّل المجاورة، وهو ما من شأنه التأثير على نتيجة الاستفتاء إن أُجرِيَ، ما يعني فقدان منطقة آبيي لصالح الشمال، لذلك تسعى الحركة لعقد اتفاق يمنح الجنوب الحصول على المنطقة المتنازع عليها، مدفوع الثمن من آبار بترول وتنازلات لصالح الشمال، وهو الأمر الذي سيدفع بتفجير الوضع داخل الجنوب من قبل المعارضة.[1]

كلّها معطيات تجعل من قضية آبيي متغيّرا مهمّا في معادلة الأمن الإقليمي والتوازنات الأمنية، كون المشهد السياسي لكلّ من الخرطوم وجوبا، بالإضافة إلى الوضع الأمني العام في المنطقة هو رهين مآلات وتطوّرات قضية آبيي، على اعتبار أنّها قضيّة ذات أهمية بالنظر إلى تراكماتها التاريخية وارتباطها بالتجربة السياسية للسودان بكلّ إفرازاتها، فهي قضية تغذّي الحراك السياسي ومعه تتحكم في استقرار الدولتين وأمن المنطقة بأكملها.

ثانيا: ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق

تعتبر منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من بين المناطق الانتقالية الثلاث إلى جانب آبيي، التي ورد ذكرها ومنحها وضعية خاصّة في اتفاقية السلام الشامل عام 2005[2]، والتي تحمل في جوهرها انعكاسات كبرى على ديناميات التفاعلات الحدودية بين شمال السودان وجنوبه. وتشكّل هذه الولايات مثالا عن التعايش العرقي بين القبائل العربية والإفريقية، كالنوبة والمسيرية ومجموعة الأدوك وغيرها، وكانت هذه المناطق بأهاليها في صلب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ما جعلها تحضى بمكانة في اتفاقية السلام الشامل التي أنهت الصراع العرقي.[3]

منحت اتفاقية السلام الشامل عبر بروتوكولي جبال كردفان والنيل الأزرق حقّ المشورة الشعبية للولايتين، وتعد عملية التشاور الشعبي الآلية التي يتمّ من خلالها تحديد شعور مواطني الولايتين اتجاه تنفيذ اتفاق السلام الشامل بولايتهم. على أن تقوم بهذه العملية المجالس التشريعية المنتخبة في

[1] عبد الكريم جبريل القوني، "تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان: منطقة أبيي كنموذج النزاع بين الدولتين"، مرجع سابق، ص13.

[2] Larry Attree, "China and Conflict-Affected states, Between Principle and Pragmatism: Case Study Sudan and South Sudan"op. cit, p04.

[3] مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول إفريقيا، "هل تنذر مشكلة كردفان الجنوبية في السودان بدارفور جديد؟"، رقم 145، 21أكتوبر 2008، ص10.

الولايتين، حيث تُبحث قضايا مثل قسمة السلطة والثورة، إضافة إلى الأمن وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات.[1]

ليس بخاف أنّ لانفصال جنوب السودان تأثيرات سلبية في كلّ من جنوب كردفان والنيل الأزرق، ففي الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد تأثّرت ولاية جنوب كردفان بسبب أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، إذ شهدت الولاية انقساما بانضمام معظم مقاتلي النوبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع جنوب، في الوقت الذي ساندت القبائل العربية الحكومة السودانية في محاربتها للحركة المتمردة في الجنوب (سابقا)[2]، وهو ما يؤكّد محورية هذه المناطق في الصراع العرقي الذي عاشته السودان.

أصبحت النزاعات حول الأرض وتبعية المنطقة أكثر جلاء بعد اتفاقية السلام الشامل، ليزداد الاعتقاد لدا شعوب هذه المناطق أنها الخاسر في سودان مبتور الأوصال وظهرت حركات مقاومة "كالحركة المركزية لتحرير السودان – منطقة جبال النوبة– التي طالبت بالحكم الذاتي وأعلنت رفضها لاتفاقية السلام، وتشهد الولايتين تصاعد حدّة المطالب الشعبية من أجل إصلاحات دستورية على المستوى القومي. خاصّة في ظلّ تأخر تطبيق عملية المشورة الشعبية[3]، ما يؤكّد أنّ المسألة أخذت أبعادا أخرى أنّ جبال كردفان والنيل الأزرق أصبحتا المحدّد الرئيسي في طبيعة العلاقة بين البلدين.

لم يدم الانتظار طويلا حتّى نعرف كيف ستكون تداعيات الانفصال على الولايتين، فالأحداث التي وقعت في منطقتي جبال كردفان والنيل الأزرق عكست واقع إقليمي جدّ متأزم في ظل تدهور العلاقة بين البلدين، من خلال الاتهامات المتبادلة من قبل الخرطوم لجوبا بدعم المتمردين وتشجيعهم على التمرد ضد الحكومة. حيث اندلع قتال في شهري جوان وسبتمبر 2011 بين القوات المسلّحة السودانية والجبهة الثورية السودانية[4]، (وهي ائتلاف لحركات المعارضة المسلحة بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع شمال) حيث خلّف الاقتتال عشرات القتلى، وعدد كبير من النازحين

[1] جوشوا كريز، "الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، مرجع سابق، ص159.

[2] كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا، "حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان"، مرجع سابق، ص08.

[3] الطيب زين العابدين، "القضايا العالقة بين السودانَيْن...الطريق إلى السلام أو الصراع"، ترجمة سليمان أنور، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جويلية 2012، ص14.

[4] نفس المرجع، ص08.

قُدّر عددهم بنحو ألف شخص، وسط أوضاع إنسانية كارثية داخل هذه المنطقتين بانعدام الغذاء ونقص المرافق الصحية والمياه والمأوى.[1]

تدهور الوضع الأمني داخل ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق، وفشل الحكومة في برنامج نزع سلاح المقاتلين وإعادة دمجهم وفي ظلّ تحالف متمردي كردفان مع حركة العدل والمساواة في دارفور، تحت مسمّى الجبهة الثورية السودانية للإطاحة بحكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم. ينذر بتطوّرات خطيرة في مسار العلاقة بين الولايتين والخرطوم من جهة، وبين حكومة الشمال والجنوب من جهة أخرى، من خلال رفع الحركات المتمردة داخل جنوب كردفان والنيل الأزرق لسقف مطالبها الاقتصادية والسياسية، والتي قد تصل إلى حدّ المطالبة بإقامة حكم ذاتي، في ظلّ عدم ثقة المجموعات العرقية والتشكيك في إمكانية الحكومة الوطنية الموحدة في تحقيق مطالب السكّان.

وتؤكّد العديد من التقارير أنّ أثر انفصال جنوب السودان على منطقة النيل الأزرق سوف يكون أعمق من حالة جنوب كردفان، بالنظر إلى النضال المشترك والإيديولوجية الفكرية والهوية التي تربط بين النيل الأزرق وحركة تحرير السودان. وهو ما يتهدّد العلاقة بينهم وبين شمال السودان خاصّة وأنّ معسكرات مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، قريبة من المنطقة ما يجعل الوضع الأمني للمنطقة غير مستقرّ ومرتبط بتسوية العديد من القضايا العالقة.[2]

المطلب الثاني: انفصال جنوب السودان وتأثير نظرية الدومينو

أجمعت كلّ الدراسات ومعها توقعات النخب الحاكمة في عديد الدول الإفريقية، أنّ تقسيم السودان إلى شطرين سيكون له تداعياته السلبية على الحالة الإفريقية عموما. على اعتبار أنّ الكثير من هذه الدول تنتشر بها حركات انفصالية تمثّل مجموعات عرقية ودينية معيّنة، حتّى وإن غلب عليها السكون والهدوء أحيانا، من أمثلتها حركات تحرير منطقة كابندا في أنغولا، وكازامانس في السنغال وزنزبار في تنزانيا، والصحراء الغربية في المغرب، بالإضافة إلى نيجيريا التي تعاني من انتشار واسع للحركات العرقية التي يغلب على مطالبها النزعة الانفصالية.[3]

---

[1] الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية السودانية، النشرة الإنسانية السودانية، "وصول مزيد من الأشخاص من دولة جنوب السودان"، مرجع سابق، ص02.

[2] جوشوا كريز، "الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، مرجع سابق، ص162.

[3] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص312.

ما يعكس خطورة انفصال جنوب السودان أنّ الانفصال هنا حدث في ظرف زماني ومكاني استثنائي، في فترة شهدت حراك سياسي وشعبي، ومعطيات كثيرة أفرزتها أحداث ما عُرِف بالربيع العربي والذي كانت له امتدادات على القارة الإفريقية، ناهيك على أنّ المنطقة التي تنتمي إليها السودان تعتبر منطقة قلاقل وتوترات أمنية بسبب مشاكل الانتماء وأزمات الهوية التي كانت وراء كلّ الحروب الأهلية التي تشهدها دول شرق إفريقيا القريبة من جنوب السودان، والتي فاقت درجة تخوّف قادتها السياسيين تلك الدرجة من الخوف التي أبداها قادة دوّل القارة في الأقاليم الأخرى.

خطورة ما قد تؤول له الأوضاع نبّه إليها الرئيس التشادي بوصفه لتقسيم السودان على أنّه الكارثة التي لحقت بالقارة برمتها، على اعتبار أنّه ما من دولة افريقية إلاّ وفيها شمال وجنوب، ومسلمين ومسيحيين، فهو يحمل في طياته من تداعيات أكثر متوقّع في حسابات دعاة الانفصال، الذين قدّموا مغالطات وهوّنوا من مخاطره وصور تهديداته للاستقرار الأمني. فدولة جنوب السودان حسب الرئيس التشادي تقوم خصما على مقوّمات كيان السودان وعناصر قوته وبالتالي التأثير على أمنه بمواضيعه المختلة وهو ما حدث بالفعل كما سبق التطرّق له، وخصما على أمن الدوّل الأخرى المشكلة للحيّز الجغرافي الأعمّ، ما يستدعي إعادة النظر في خرائط عديد الدوّل.[1]

مخاوف الرئيس التشادي واقعية ومستمدة من هشاشة الوضع الاجتماعي والفشل السياسي لدول القرن الإفريقي ودول البحيرات الكبرى وشرق إفريقيا على العموم، ما يعزّز تأثير نظرية الدومينو[2]أو انتقال عدوى الانفصال إلى باقي الدول. فقد يقول البعض ليس هناك ما يثبت صدق هذه النظرية ونجاح إسقاطها على النموذج السوداني، على اعتبار أنّه لم تحدث بعد أيّ مطالبات بالانفصال وليس هناك أيّ روابط بين الجنوب وباقي الحركات الانفصالية في الدوّل المجاورة.

غير أنّ التواصل السلالي بين شعوب هذه الدول كفيل بأن يدفع بحركات عرقية إلى المطالبة بتقرير مصيرها اقتداء بالحركة الشعبية لتحرير السودان، فالأمر ليس متوقفا على دعم مباشر للحركات أو تواصل بين القيادات السياسية لها، حتّى نقول أنّ انفصال إقليم كان وراء انفصال آخر بل يكفي هذا الاشتراك القبلي والعرقي والمصيري والتشابه في الأنظمة السياسية وقضايا الديمقراطية والتنمية

[1] الصادق الفقيه، "الأبعاد الاجتماعية: قبائل مشتركة صراعات مشتركة"، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، معهد أبحاث السلام، مداخلة منشورة، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 2012، ص93.

[2] هي نظرية أمريكية ظهرت في النّصف الأول من القرن العشرين، ترى أنّ أيّ تغيير في أيّ دولة من دول أمريكة اللاتينية سوف يؤدّي إلى تغييرات مشابهة في الدوّل المجاورة. وبالتالي الدول المتماثلة في البيئة السياسية والجوار الجغرافي كأحجار الدومينو بسقوط الحجر الواحد تسقط بقية الأحجار أو يُزعزع استقرارها.

وحقوق الإنسان، حتّى تتداخل القضايا وتتبادل التأثيرات بدرجات حتّى وإن كانت متباينة إلاّ أنّها تساهم في تهديد التوازنات الأمنية وتغيير المعطى السياسي والاجتماعي لإقليم ما.

فالأبعاد الاجتماعية هي من بين عوامل تعزيز التضامن والتعاون الإقليمي، مثلما هي مدخل للصراع والتهديد الأمني العابر للحدود وفق منطق نظرية الدومينو. فسقوط حجر جنوب السودان سيدفع بأحجار رقعة الدومينو الأخرى إلى السقوط أو التأثير على استقرارها وتوازنها، فحتّى إن لم تظهر مطالب انفصالية في المنطقة إلاّ أنّ تداعيات الانفصال تبقى واردة ومحتملة، في ظلّ الواقع المتأزم والأوضاع المتدهورة التي شكّلت معضلة أمنية داخل شرق إفريقيا، أدّت إلى حصول بعض المناطق على تقرير مصيرها وتشكيلها لدول مستقلة على غرار استقلال اريتريا عن إثيوبيا عام1993.

الفرع الأول: سقوط أحجار دومينو أخرى في دولة شمال السودان

أوّلا: دارفور

فالسودان هي أولى هذه الدول التي وكما تؤكده المعطيات قد تطالها عدوى الانفصال، حيث ومباشرة عقب إعلان استقلال الجنوب، ارتفعت وتيرة العمليات العسكرية في دارفور لاسيما الأجزاء الجنوبية المتاخمة للدولة الحديثة الاستقلال. على الرغم من أنّ المتمردين في دارفور لا يرفعون مطالب الانفصال، لكن سيناريو نهاية المشكلة في الجنوب شجّع هذه الحركات على تكثيف حملاتها المعادية لحكومة الخرطوم، في ظلّ الركون الذي تشهده مفاوضات التسوية لهذا الجزء الغربي من البلاد.[1]

وللتذكير أنّ الحركة العرقية الجنوبية في بدايات نضالها لم يكن مطلبها الانفصال وإنّما فقط التنديد بسياسات التهميش والظلم الذي تعرضت له هذه المجموعات العرقية والدينية، لكن ارتفع سقف مطالب هذه الحركة بعد تأكّد فشل الأنظمة السياسية المتعاقبة في حلّ المشكلة، وبعد ارتباط الحسابات الداخلية بمصالح القوى الخارجية في المنطقة، ما يجعل فرص رفع أهل دارفور لمطلب تحقيق المصير وارد جدّا في ظلّ الظروف المزرية التي لا يزال يعيشها السكان، بالخصوص بعد انشغال الحكومة بمستجدّات ما بعد انفصال الجنوب الذي أدخل البلاد في حالة من اللاّأمن السياسي والاقتصادي والغذائي، خاصّة بعد تعثّر جولات التفاوض بالدوحة في 2012، وامتناع الحركات الدارفورية على

[1] باراج خانا، "الانفصال قد يكون مفيدا"، مجلة الشرق الأوسط: خرائط جديدة ترسم، ص ص، 16-22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، جانفي 2013، ص17.

التوقيع على اتفاقية الدوحة التي تمثّل إطار شامل لتسوية الأزمة في دارفور، وهو تطوّر حرج بالخصوص في ظلّ الأوضاع الإنسانية والأمنية المزرية التي يمرّ بها الإقليم.[1]

ثانيا: شرق السودان هدف التفتيت الثاني

نفس المعطيات يتوفر عليها إقليم شرق السودان الذي يحتوي على حركات تمثّل قبائل البجّة واحتمال أن يؤدّي انفصال الجنوب إلى تشجيع المتمردين على إعادة النظر في اتفاق السلام الذي عقدوه مع الخرطوم في 2006 وارد جدّا، خاصّة إذا ضمنوا دعم اريتريا الذي يبقى يشكّل امتدادا لبعض القبائل التي تقطن شرق السودان كقبيلة البني عامر.[2]

وكان للطرف الخارجي دورا في انفصال جنوب السودان، ولا يزال يقوم بالدور ذاته في السودان بغية إعادة رسم خريطة أخرى له بانفصال دارفور، وهو ما اعترف به رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق "عاموس يادلين" بقوله" "أنّ حكومة بلاده لعبت دورا كبيرا في تدعيم الحركة الانفصالية الجنوبية، ونقوم بالعمل ذاته في دارفور ونعمل على مواصله جهودنا، ونشرف حاليا على تنظيم الحركة الشعبية هناك، وشكّلنا لهم جهازا أمنيا استخباراتيا". وبتواجده في جنوب السودان سيكون الكيان الصهيوني قريبا جدّا من الحركات المتمرّدة في دارفور وشرق السودان وأعالي النيل وكردفان.

الفرع الثاني: وحدة دول الجوار في الميزان بعد تقسيم السودان

أوّلا: تداعيات انفصال جنوب السودان على وحدة الدولة الإثيوبية

عانت الدولة الإثيوبية عبر تاريخها الطويل من تبعات المسألة القومية، بوجود أكثر من 83 قومية منقسمة إلى قبائل وعشائر تتميّز بالتعددية اللغوية والدينية والثقافية، جعلت أغلبها في حالة صراع مع الحكومة الإثيوبية. على غرار الحالة الإريترية التي تؤكد أنّ خيار الانفصال ممكنا لبقية القوميات؛ التي تمتلك مواصفات القومية الإريترية كالقومية الأورومية التي يبلغ عدد سكّانها حوالي 35مليون، وتتوسّط إثيوبيا في أكثر المناطق انبساطا ووفرتا للموارد والمياه، بحيث تقود جبهة "تحرير أورومو" الجهاد ضدّ الدولة منذ 1993، من أجل نيل الحكم الذاتي لإقليم أوروميا.[3]

---

[1] هيثم عبد الرحمان علي، مرتضي رضوان بهاقيل، "الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا 1990-2012"، التقرير دورية تختص بالقضايا الإستراتيجية، مركز العلاقات الدولية ، العدد 02، نوفمبر 2013، ص17.

[2] International Crisis Group,"Sudan: Preserving Peace in the East", op. cit, at p, 03-04.

[3] منى حسين عبيد، "تداعيات انفصال جنوب السودان على دوّل الجوار العربي – الإفريقي"، مرجع سابق، ص83.

كما تواجه إثيوبيا بأزمة إقليم الأوجادين بقوميته الصومالية، وعدد سكّانه الستة ملايين وجميعهم مسلمون خطر التقسيم أيضا، خاصة وأنّ المنطقة تجري فيها أهم أحواض إثيوبيا الزراعية في الشرق والجنوب الشرقي، كوادي وشيلي وجوبا وداوا، ومرشّحة لاكتشاف النفط بحكم التي تؤكّد وجود احتياطي نفطي هام في المنطقة. الأمر الذي يزيد من تأزم المشكلة أسوة بالنهج الجنوبي السوداني، أين تغيّرت معادلة وحسابات صراعه مع الشمال بعد اكتشاف النفط في الجزء الجنوبي، وتمثّل "الجبهة المتحدة لتحرير إقليم الصومال الغربي(الأوجادين)" الحركة التي تنادي بتنظيم استفتاء لسكان الإقليم، لتقرير مصيرهم إمّا بالبقاء مع إثيوبيا أو الانضمام إلى الصومال، أو إقامة دولة مستقلّة.[1]

ودخلت الحكومة الإثيوبية في مفاوضات مع الجبهة المتحدّة لتحرير إقليم "الأوجادين" بجيبوتي في جوان 2010، ووقعّا اتفاقا في أفريل 2011 ينصّ على هدنة مؤقتة لمدّة وضرورة الدخول في مفاوضات عبر حوار سلمي لإيجاد حلّ للمشكلة، يبدو أنّ الانفصاليين لن يرضوا بغير الحقّ في تقرير مصيرهم كخروج من هذه القضية. وتشكّل قومية العفار تهديدا آخر للأمن الاجتماعي والثقافي لإثيوبيا، من خلال مناداتها بتكوين دولة عفرية مسلمة في المثلّث العفري الموجود في كلّ من إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وهي الأقلية التي ترى أنّ لها كلّ مقوّمات الدولة بتوفرها على الإقليم والشعب واللغة العفرية[2]. أمام كلّ هذا يقرّ الدستور الإثيوبي لعام 1994بأحقية كلّ قومية بطلب تقرير مصيرها، مايعني أنّ تعرّض إثيوبيا للتجزئة هو أمر وارد جدّا بالخصوص بعد أن تحقق لشعب جنوب السودان هذا الحقّ.[3]

ثانيا: تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن القومي الأوغندي

تعدّ أوغندا من أكثر الدول الإفريقية تأييدا لانفصال الجنوب عن الشمال خلال فترة الحرب الأهلية السودانية، ويعزو عدد من الخبراء أنّ هذا الدعم وحسابات أوغندا تنطلق في مقارباتها لانفصال الجنوب من مبررات اقتصادية بالدرجة الأولى. على الرغم مما قد يمثله انفصال جنوب السودان من تهديد للأمن القومي لأوغندا، في ظلّ رغبات الأقليات الموجودة في شمال البلاد في الانفصال.

إنّ حصول الأقلية الجنوبية في السودان على تقرير مصيرها واختيارها لتأسيس كيانها المستقل، سيكون له تأثيره السلبي على وحدة الدولة المجاورة "أوغندا"، في ظلّ وجود حركة جيش الربّ التي يقود جناحها العسكري "جوزيف كوني"، وينتشر مقاتليه في أطراف شمال شرق الكونغو وجنوب شرق إفريقيا

[1] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص336.
[2] منى حسين عبيد، "تداعيات انفصال جنوب السودان على دوّل الجوار العربي – الإفريقي"، مرجع سابق، ص84.
[3] إجلال رأفت و"آخرون"، نفس المرجع، ص335.

الوسطى وجنوب غرب دولة جنوب السودان، والتي تطالب بحقّ تقرير مصير أقلية الأشولي المتمركزة بشمال أوغندا وأجزاء من جنوب السودان.[1]

إنّ خطر التقسيم لا يقتصر على إثيوبيا وأوغندا وشمال السودان فحسب، بل تعتبر العديد من الدول الواقعة في الجوار الإقليمي معنية بهذا التهديد بالنظر إلى الوضع الاجتماعي والثقافي والديني المعقّد، والذّي عكس واقع سياسي غاية في التشابك والتباين. فالانفصال يعتبر خطر حتّى على وحدة الدولة الجديدة التي تعاني عدم تجانس اجتماعي واختلفت فيها الانتماءات بفعل الكمّ الهائل من القبائل والعناصر البشرية المكونة للمجتمع الجنوب سوداني، ما تفسره حالة اللااستقرار التي تمرّ بها البلاد والذّي قد يدفع بالمتمردين إلى وضع مطالب تصل إلى حدّ الحصول على تقرير مصير رغم توقيع اتفاق يقضي بوقف أعمال العنف في بداية شهر ماي 2014 بين المتمردين والحكومة، وسط التأكيد على فشل الحركة الشعبية في بناء دولة قوية واستغلال الثروات بشكل عادل بين كل الجهات.

وإذا نظرنا إلى ما تعيشه منطقة آبيي على أنّه شأن داخلي وصراع عرقي على الوجود بين الدينكا نقوك والمسيرية، بعيدا عن كونه قضية تبعية لإحدى البلدين شمال السودان أو الجنوب، نجد أنّ المنطقة تواجه خطر التفتيت في ظل تمسّك كل قبيلة بأحقية ملكيتها للأرض ورفض مطالب الطرف الآخر، ما قد يجرّ المنطقة إلى التقسيم، وحتّى في حالة انضمامها لأحد البلدين سيبقى منطق الهامش والمركز والتوزيع غير العادل للنفط، يسيطر على أهالي آبيي الذين لن يقبلوا أن تدار ثرواتهم من المركز في جوبا أو الخرطوم، لذلك تبحث كل من الدينكا نقوك والمسيرية عن الحصول على الأرض، كمرحلة أولى تليها مطالب بتقرير المصير، ما يؤكّد أنّ معطى انفصال جنوب السودان جعل الإقليم في حالة إنتاج للأزمات.

والدول العربية المجاورة غير مستثنية من أن تكون جزء من نظرية الدومينو، حيث حذر الرئيس الليبي السابق "معمّر القذافي" من انفصال جنوب السودان الذي اعتبره بالحدث الخطير الذي ستكون له تداعيات، ولن يكون غريبا أن نرى خريطة أيّ دولة إفريقية تتغير خاصّة البلدان المؤهلة للتصدع، وسيكون في اعتقاده نموذجا مشجّعا لتصدعات كثيرة في بلدان إفريقية، سيسهم في إعادة رسم الخريطة الإفريقية[2]. بعد الأزمة التي تشهدها ليبيا والتي ألقت بظلالها على الأمن الإقليمي للمنطقة، ظهرت

---

[1] هيثم عبد الرحمان علي ، "مرتضي رضوان بهاقيل، "الحركات المسلّحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا 1990-2012"، مرجع سابق، ص16.

[2] مالك عبد الله محمد المهدي، "تأثير وتأثّر الدولة الليبية باستفتاء تقرير مصير الجنوب"، ورقة مقدّمة في الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، مداخلة منشورة، الخرطوم، 2012، ص67.

مطالب بانفصال العديد من المناطق الليبية ويدور الحديث اليوم على ثلاث دويلات في ليبيا، ما يعكس أنّ انفصال جنوب السودان جاء في ظروف الربيع العربي الذي استهدفت من خلاله وحدة واستقرار العديد من الدول العربية على غرار ليبيا.

المطلب الثالث: التواجد الصهيوني الأمريكي في جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي

إنّ ربطنا لمتغيّر الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا بالتواجد الصهيوني الأمريكي، يرجع إلى كون الدولتين تعتبران مصدر تهديد لأمن المواطن العربي والدول العربية على حدّ سواء، وذلك حسب استطلاع للرأي العام العربي الذي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حيث يرى الرأي العام العربي أنّ الدول الأكثر تهديد للأمن القومي العربي في كل أقطاره، هي الكيان الصهيوني الذّي احتل المرتبة الأولى نسبة 51%، تليها الولايات المتحدّة الأمريكية بنسبة قدّرت 22%، وجاء في نفس الاستطلاع أنّ نسبة السودان من هذه التهديدات تبلغ 61%بالنسبة لتل أبيب، وقرابة 23% لواشنطن[1]، وهي النسب التّي تلخّص مدى تخوّف المواطن العربي من التواجد المتزايد والمكثّف للكيان الصهيوني بالقضايا ذات العلاقة مع الأمن القومي العربي، من بينها مشاكل السودان الداخلية وتطوّرات الأوضاع في الدولة الجديدة.

الفرع الأول: الأمن القومي العربي وتحديات العلاقات بين جوبا و تل أبيب

كان السودان إحدى أقوى الدول المرشحة لإقامة وطن قومي لليهود على أراضيها قبل تهديد فلسطين بذلك، بالنظر إلى الثروات والموقع الجيواستراتيجي الذي ينعم به أكبر دول القارة مساحة (قبل الانفصال)، ما جعله محطّ أطماع قوى غربية كبيرة، لاسيما بعد مجيء "البشير" إلى الحكم بتوجهه الإسلامي، والخطر الذي أصبح يشكّله على الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي، بدعمه للمقاومة الفلسطينية واستضافة السودان "أسامة بن لادن" في فترة التسعينات.[2]

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشّر العربي 2011، مؤشّر قياس الرأي العام العربي، مارس 2012، ص81.

[2] تيم نيلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق – ليبيا – السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص226.

لهذه الأسباب شغل السودان الفكر الصهيوني منذ تأسيسه وهو يدرك أهمية دولة مثل السودان، وحجم الخطر الذي يمكن أن تشكله إذا ما حدث نوع من العداء مع الخرطوم، في مقابل المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما وجد موطئ قدم له في هذه البقعة الإستراتيجية. لذلك عكفت الدوائر السياسية والأمنية الصهيونية على مدار خمس عقود لإقامة علاقات مع السودان بشكل ودي، إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تنجح وفشلت خططها في هذا الخصوص، غير أنّ الكيان الصهيوني عرف كيف يستثمر في مشكلة الجنوب الطامح في بداية الأمر إلى تحسين ظروفه المعيشية، والباحث عن العدالة الاجتماعية، فكان ذلك بوابة لتحقيق التوغل بترسيخ فكرة الانفصال ودعم الحصول عليه.[1]

فتشجيع الحركة العرقية في الجنوب على رفع سقف مطالبها إلى غاية الحصول على الاستقلال، وخلق كيان جديد بمنطقة مثل شرق إفريقيا، بمواصفات وإيديولوجيات أرادت لها الإدارة الصهيونية أن تكون، هو خطر في حدّ ذاته يحدق بالأمن القومي العربي لاسيما المصري والسوداني و يهدد أيضا كل المحاولات الليبية السابقة الهادفة إلى الوحدة والدخول في نمط من التكتلات الإقليمية لتحقيق التعاون والاندماج الذي يعتبر أساس الأمن والاستقرار وبالتالي الحصول على مجتمعات أمنية للأقطار العربية[2]. فمبررات التدخل الصهيوني في جنوب السودان هو تهديد الأمن القومي العربي.

وهو ما عبّر عنه المدير العام لوزارة خارجية الكيان الصهيوني السابق"ألون ليئيل" بقوله أنّ بلدنا يبحث عن أهداف سياسية ومعنوية واستخباراتية بقرارها السريع بالاعتراف بجنوب السودان، بالإضافة إلى أنّ السودان طالما كان بلدا معاديا لدولة اليهود، ولذلك شجعت الجنوب المطالب الانفصال، وتساعده اليوم لإضعاف الخرطوم من خلال زيادة دعمها للدولة الجديدة في مجال الاقتصاد والاستخبارات والصحّة والأمن...الخ.

كلّ هذا يدخل ضمن الإستراتيجية التي وضعها المؤسس "بن غوريون" والقائمة على أنّ اليهود شعب صغير وإمكانياتهم محدودة، ولابدّ لهم من العمل لعلاج هذه الثغرة في تعاملهم مع أعدائهم من الدوّل العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها. خاصّة فيما تعلّق بالعلاقات القائمة

[1] انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي، دراسة المجد، ديسمبر 2011، ص06، اطُلِع عليه بتاريخ 27جانفي 2014، على الموقع التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachements/2012/south sudan devision 1-12.

[2] جميلة الجوزي، "التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الجزائر، ص38.

بين الجماعات العرقية والأقليات الطائفية، والدفع بالمشاكل الداخلية إلى المزيد من التأزم وتعظيمها لتتحوّل في النهاية إلى معضلات يصعب حلّها أو احتوائها.[1]

حاول الكيان الصهيوني تطبيق هذه الإستراتيجية في علاقته مع السودان، بعد الإسهام في تدويل مسألة دارفور وتشكيل حركة تحرير هذا الإقليم، ودفعها باستصدار مذكرة اعتقال دولية بحق البشير، ودخولها كطرف بارز وفاعل في دولة الجنوب، وهو ما أعطاها الفرصة اللعب في منطقة حيوية تُعتبَر امتدادا للأمن القومي العربي، والذّي يشكّل الأمن القومي المصري عمقه بدون منازع. فالدولة العبرية تدرك أنّ أهدافها السياسية والإستراتيجية من وراء تشجيعها انفصال الجنوب، وأنّ محددات سياستها الخارجية مع الدولة الوليدة تتجاوز هذه البقعة الجغرافية، بل هي خطوة فقط تندرج ضمن العقيدة الإستراتيجية الأمنية الكبرى لليهود القائمة على توسيع حدود سيطرتها ونفوذها.

أفرز خلق دولة جديدة بإفريقيا أنّ تقرير المصير والاستفتاء، ما هو إلاّ شكل من أشكال البروتوكول الدولي لإضفاء الشرعية الدولية على تدخل القوى الاستعمارية في الشؤون الداخلية، وتكريس منطق البرغماتية في العلاقات الدولية. ففي السودان وبعد السنوات الطويلة من التدخّل الخفي، تأتي مرحلة ما بعد الانفصال لإدراك حقيقة الأدوار التي قامت بها الأطراف الخارجية لاسيما الكيان الصهيوني، من خلال تحليل ما تحقق بالفعل لهذه القوى وما من المحتمل الحصول عليه[2]. حيث أنّ الأمر وبالنظر إلى شساعة خريطة الأقليات المضطهدة والأقاليم المطالبة بتحقيق مصيرها، تبقى مبررات الانفصال ودعمه تختلف باختلاف استراتيجيات ومصالح القوى الكبرى المؤيّدة له، فانفصال جنوب السودان جسّد الأهداف الصهيونية التي وُضِعت لها عدّة مخططات، ما يجعلنا نبحث عن مكاسب الدولة العبرية من وراء تأييد قيام كيان جديد بجنوب السودان في ظلّ الاستراتيجيات الصهيونية الكبرى.

يعمل الكيان الصهيوني لتنفيذ غايته وأهدافه القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى يطلق عليه " الخطّة الكبرى"، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه "مشاكل الأمن الجاري". وترسم الخطّة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتنفيذها طبقا لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخطّطة والتي ترتكز بالأساس على الأطماع التوسعية لهذا الكيان وتفاعلاته الإقليمية، أمّا إستراتيجية معالجة مشاكل الأمن الجاري فهي التي تُعنى بالوضع الداخلي وما

[1] انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص06.

[2] أحمد عبد الوهاب، "سيناريوهات ما بعد الانفصال"، الألوكة، ص 02، اطلع عليه بتاريخ 15مارس2014، على الموقع التالي:/http// www.alukah.net/culture/0/29/20

يدور في الساحة الفلسطينية. ويقوم المخطّط الاستراتيجي لتنفيذ الخّطة الكبرى على ثلاث مخطّطات فرعية، منها مخطط بلقنة المنطقة، مخطّط شدّ الأطراف، ومخطّط تكثيف الاستيطان.

أولا: انفصال جنوب السودان ونجاح مخطّط البلقنة

يعتبر انفصال جنوب السودان نجاحا لمخطّط البلقنة الصهيوني الموجه ضدّ العرب، والذي يستهدف تكريس حالة التجزئة للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من التشرذم إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية وطائفية وعرقية. وهو ما يعكس المخططات الغربية الجديدة الهادفة إلى تجزئة الوحدات السياسية الحالية إلى كيانات مجهريه يسهل السيطرة عليها والتحكم بسلطة قرارها، واستخدامها كأداة في إثارة النزعات السياسية والحدودية في أيّ لحظة وبمجرّد حدوث أيّ تطوّر، بعد أن ارتكزت المشاريع القديمة للدوّل الاستعمارية على إجهاض أيّ مشروع وحدوي يفضي إلى الدولة الكبرى.[1]

إنّ مكانة السودان ومواردها كانت تؤهلّها إلى أن تصبح قوّة إقليمية، إلى جانب مصر في منطقة شرق إفريقيا إن استمّر لها الاستقرار والأمن، وهو ما من شأنه تعزيز الأمن القومي العربي بالخصوص في جزئه الإفريقي. وهي الحقيقة التي يعلم الكيان الصهيوني أنّها تضر بأمنه القومي، لذلك اعتمد أسلوب العبث بورقة العرقية في الجنوب والإسهام في إعطاء المسألة أبعادا دولية وسياسية وإستراتيجية إلى غاية تمكين الجنوب المسيحي من الحصول على حقّه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة.

تفتيت الدول العربية وتقسيم دولة بحجم السودان، يعتبر في حدّ ذاته مصدرا من مصادر الاستقرار الأمني، وقيمة مضافة في ميزان قوّة الكيان الصهيوني بمنطقة الشرق الأوسط. كون دولة جنوب السودان أقرب من حيث الفكر السياسي إلى العقيدة الصهيونية منها إلى السودان أو إلى المشروع الإسلامي، فمشروع "السودان الجديد" الذي تتبناه الحركة الشعبية في الجنوب لا يرتبط مع المشروع الحضاري الذي تنادي به حكومة البشير بتوجهها الإسلامي، فمرجعية المشروع الأول علمانية في مقابل المرجعية الإسلامية للمشروع الثاني.[2]

إنّ أكبر خطر أصبح اليوم يهدّد الأمن القومي العربي بعد ميلاد دولة جنوب السودان من رحم دولة عربية، هو تطويق العالم العربي بحزام من الدول الإفريقية المناهضة والحاملة للفكر الصهيوني، وبالتالي التقليل من أيّ نفوذ عربي وقطع ارتباطات الدول العربية بالقارّة الإفريقية. وذلك من خلال التواجد الصهيوني عبر علاقات دبلوماسية قويّة مع جنوب السودان، والتي عكست مدى نجاح الإدارة

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمّة العربية ومشاريع التفتيت، (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص24.
[2] إجلال رأفت، و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص277.

الصهيونية في توسيع دائرة النخب والأنظمة السياسية التي تدين بالولاء للكيان الصهيوني، وهي بمثابة إستراتيجية محكمة في سبيل تمرير العديد من السياسيات والأجندات الموجه لأمن واستقرار المجتمعات العربية، وعليه تلافت إحدى نقاط الضعف الاستراتيجي التي أقلقت الدولة العبرية لسنوات طويلة والمتمثلة في إحاطتها بطوق عربي محكم.

يصف الكثير من الباحثين دولة جنوب السودان على أنّها كيان صهيوني آخر بمنطقة شرق إفريقيا، بالنظر إلى حجم الدعم والمساهمة الكبيرة التي تتلقاها دولة الجنوب من هذا الكيان في كلّ القطاعات، بالإضافة إلى إسناد العديد من المشاريع التنموية إلى الخبرات والكفاءات الصهيونية. بعد منح حكومة الجنوب الشركات الصهيونية حقّ التنقيب عن النفط في ولاية أعالي النيل ما يعني أنّ نفط الجنوب سيصبح تحت تصرّف الكيان الصهيوني الذي يعاني من أزمة مصادر الطاقّة، وهو مكسب آخر تحصّل عليه من وراء دعمه وإقامة علاقات مع دولة الجنوب الغنية بالثروات.[1]

فالدولة الوليدة هي دولة صديقة ومقربة من الكيان الصهيوني، ما يؤكّد أنّ الجنوب السودان هو قاعدة عسكرية اقتصادية إسرائيلية جديدة بإقليم شرق إفريقيا، أغلقت الباب أمام العرب والمسلمين اتجاه الداخل الإفريقي. وهو ما تحدّث عنه الكاتب المصري " فهمي هويدي " في مقال له بجريدة الشروق المصرية حول الأدلّة الكثيرة على التواجد الصهيوني في جنوب السودان، بوصول عدد كبير من الخبراء الإسرائيليين إلى العاصمة جوبا، في مختلف المجالات من الزراعة والتعدين والاقتصاد إلى الفنون والسياحة والإدارة. وقُدِّر عددهم بنحو ألف خبير تقاطروا على العاصمة الجنوب سودانية، بالإضافة إلى إقامة جسر جوّي لنقل السلاح والعتاد من تل أبيب إلى إفريقيا الوسطى ومنه إلى جوبا، بالإضافة إلى استقبال 05آلاف عنصر من متمردي دارفور لتدريبهم عسكريا.[2]

هذا ويتضح أنّ السنوات القادمة ستحمل مزيدا من سيناريوهات الدعم الصهيوني، لجعل الجنوب قوّة عسكرية رادعة للشمال والمدافعة عن الفكر الصهيوني، الأمر الذي من شأنه تحفيز الجنوب إلى الحديث عن شروط مجحفة في اتفاقية السلام وعدم الالتزام بها خاصة فيما يتعلّق بالقضايا العالقة، وهو ما قد يجرّ الخرطوم لحرب جديدة يكون الجنوب المدعوم غربيا هو الأقوى فيها. وهو ما يؤكد أطروحة أنّ الوطن العربي أمام حركة استعمارية من نوع آخر وبقيادة صهيونية.

[1] عطية عيسوي، "دولة جنوب السودان: دفء مع إسرائيل وبرودة تجاه العرب"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أوت 2011، ص04.

[2] أحمد عبد الوهّاب، سيناريوهات ما بعد الانفصال، مرجع سابق، ص03.

لطالما شكّلت الخريطة الديموغرافية للدولة العبرية هاجسا أمنيا، بالخصوص ما تعلّق باللاجئين الأفارقة، الذين يشكّل السودانيون منهم نسبتا كبيرة، لذلك وضعت الإدارة الصهيونية أولوية التخلّص منهم، باعتبارهم تهديدا استراتيجي ووجودي لها. وفي 17جوان 2012 كانت الرحلة الأولى التي أطلقت عليها الحكومة الإسرائيلية اسم "العودة إلى الوطن" بترحيل 120مواطن جنوبي إلى جوبا قدوما من تل أبيب، وبعد أشهر من ذلك تقرّرت ست رحلات جوية تحمل ما مجموعه 1038سودانيا جنوبيا، مع إغراءات بتوفير فرص عمل وتقديم مساعدات مالية، لتكون الكيان الصهيوني بذلك قد عرف كيف يخفّف الضغط في ظلّ ارتفاع نسبة البطالة.[1]

أكّد التواجد الصهيوني بمنطقة شرق إفريقيا في دول كإثيوبيا واريتريا سابقا وجنوب السودان حاليا، على القناعة الإفريقية التي تشكّلت وترسّخت بأحقية إسرائيل وأفضليتها في مجال التقدّم العلمي والعسكري والتكنولوجي، ما يمنحها حقّ السيطرة على إدارة شؤون القارة بأكملها. وبالتالي ضمان المزيد من التغلغل والتحكم في دول هذه المنطقة الجغرافية التي تمثّل عمقا للأمن القومي الصهيوني.

السيطرة على البحر الأحمر من خلال القواعد العسكرية الموجودة عند المدخل الجنوبي، بالإضافة إلى القواعد الجوية في إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان والموجه ضدّ العرب لمراقبة الحدود وذلك خوفا من أن يتحوّل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية قد تسمح للدول العربية محاصرة الكيان الصهيوني بها تكرارا لما حدث في حربي 1967و1973، وتكون بذلك إسرائيل قد حقّقت عدّة مكاسب ونجحت في حربها الباردة التي تقودها ضدّ العرب.

ثانيا: الأمن المائي العربي بالمنطقة في صلب مخطّط شدّ الأطراف

يهدف مخطط شدّ الأطراف الذي تقوم عليه إستراتيجية الكيان الصهيوني في تحقيق أمنها القومي، إلى إقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى سواء عربية أو غير ذلك في دائرة الجوار الجغرافي. وذلك بهدف إبقاء الدول العربية ومن ورائها دول المركز العربي خاصّة مصر في الهامش، من خلال جذبها باتجاه نزاعات بعيدا عن الاهتمام بالصراع الرئيسي بين العرب والكيان الصهيوني، بحيث يكون هذا الأخير المحرك الرئيسي لتلك النزاعات والمتحكم في مآلاتها بما يخدم مصالحه على غرار الخلافات والصراعات التي تشهدها منطقة حوض النيل.

[1] أحمد عبد الوهاب، سيناريوهات ما بعد الانفصال، مرجع سابق، ص04.

وهو ما يدخل في نظرة "دافيد بن غوريون" عندما يقول أنّ "الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية ينبغي أن لا يُحشَد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدوّل العربية التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد". المقصود بهذا الجهد هو الوصول إلى الجماعات غير العربية التي تعيش على التخوم مثل الأكراد في شمال العراق، والانفصاليين في جنوب السودان، وبالتالي استغلال الأقليات لما يخدم المصلحة القومية الصهيونية، من خلال إقامة تحالف مع دول الحزام أو أطراف الوطن العربي على غرار إثيوبيا والسودان.[1]

تمثّل منطقة حوض النيل بدولها الإحدى عشر (مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، اريتريا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي والكونغو الديمقراطية)، بالنسبة إلى الكيان الصهيوني إحدى ساحات الصراع العربي الإسرائيلي والأنسب لتجسيد مخطّط شدّ الأطراف[2]. وهي تمارس اليوم ما يشبه الحرب الباردة اتجاه العرب، بين طرف يدافع عن نفسه وأمنه، وآخر يوظّف كلّ الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وحتّى المناورات العسكرية التي تضمن بقائه وتوسعه، ويخطّط في صمت لخلق بؤر توتر تساعده على تمرير استراتيجياته.

وتكمن أهمية المنطقة بالنسبة للقوى الغربية بالنظر إلى المكانة الجيواستراتيجية، التي تمثّل نقطة التقاء ثلاث مناطق حسّاسة هي الشرق الأوسط وإفريقيا والمحيط الهندي، بالإضافة إلى توفرها على موارد مائية هامّة يضمنها نهر النيل، الذي يعتبر من بين أكبر الأنهار في العالم وأكثرها جدلا بمساحة تقدّر بنحو 3ملايين كم^2. بحيث تتشكّل مياهه من مصدرين رئيسيين هما منطقة البحيرات الاستوائية والتي تسهم بقرابة 85% وهضبة الحبشة. وتتواجد أزيد من 6سدود على ضفاف النهر يتقدّمها السد العالي في مصر، الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو 165مليار م^3، في حين تبلغ الطاقة الاستيعابية للسدود الخمسة نحو 151مليار م^3 فقط.[3]

تعرف منطقة حوض النيل وضع مائي متأزّم بسبب اشتراك عدّة دوّل في مياه هذا النهر، وتوتّر العلاقة بين دول المصبّ (مصر والسودان)، ودول المنبع في مقدمتها إثيوبيا وباقي الدول المذكورة سابقا حول حصص كل واحدة من هذه الموارد المائية. ويلعب الكيان الصهيوني دورا بارزا في تصعيد التوتّر، فالحرب الباردة ضدّ العرب في أحواض الأنهار تكمن في التحريض الدائم والمستمر لدوّل

[1]Mahmoud Muhareb,"Israeli Interference In Sudan", research paper Arab Center For Research & Policy Studies, Doha, September,2011, p 01.

[2]خالد وليد محمود، "التغلغل الإسرائيلي في القارّة السمراء...إثيوبيا دراسة حالة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24جانفي 2012، ص04.

[3]محمد زنبوعة، "الأمن المائي العربي"، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص 175-197، المجلّد 23، العدد 01، 2007، ص186.

الجوار الجغرافي المشاركة في هذه الأنهار، وإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي المسرف للمياه، والتأثير عليها للدخول في اتفاقيات ثنائية وجماعية أخرى[1]، على اعتبار أنّ الاتفاقيات التي سُبِقَ وأن عُقِدت لم تعكس رضا الشعوب ولم تعبّر عن إرادتها السياسية المطلقة لأنّها كانت خاضعة للاستعمار، على غرار اتفاقية 1929المنعقدة بين الحكومة البريطانية بصفتها مستعمرة لكلّ من أوغندا وتنزانيا وكينيا؛ وبين الحكومة المصرية، واتفاقية 1959 الموقّعة بين مصر والسودان.

عرفت إدارة الكيان الصهيوني كيف تستغلّ ورقة المياه لتطبيق إستراتيجية شدّ الأطراف، بتهديد الأمن المائي الذي يعتبر جزء لا يتجزّأ من الأمن القومي العربي، خاصّة بعد خلق كيان جديد بالمنطقة، وإضافة شريك آخر يمتلك شرعية المطالبة بنسبته في مياه النيل، ما يعني الدخول في مفاوضات تعيد النظر في توزيع هذا المورد وهو أكثر ما كانت تصبو إليه الدولة العبرية[2]. فوجود دولة أخرى يمثّل حلقة من حلقات الضغط المائي على مصر والسودان، كون 28% من مياه النيل تمرّ بجنوب السودان في طريقها إلى الشمال قبل دخولها مصر، أي أنّها دولة معبر بإمكانها التحكم في المياه والتأثير على حصّة مصر.[3]

أصبحت مصر وفي ظلّ المعطيات الجديدة والتغييرات الراهنة التي تشهدها منطقة النيل، أكثر من أيّ مرحلة أخرى طرفا مهمّا في معادلة الصراع المائي الخفيّ الذي يعرفه الإقليم. خاصّة بعد إقدام إثيوبيا المصرةّ على بناء سدّ النهضة[4] وفي خطوة جريئة، على إعلان البدء في تحويل مجرى النيل الأزرق في 2013في طور استعدادها لاستكمال الشروع في بناء هذا السدّ، التي أعلنت عن إنشائه في فبراير 2011، وتمّ وضع حجر الأساس له في أفريل 2011، وتوترت العلاقة بين مصر وإثيوبيا كون هذه الأخيرة اتهمت القاهرة بحثّ الدوّل المناحة والبنك الدولي بعدم تقديم قروض لأديس أبابا، ما فسح

---

[1] عبد الناصر محمد سرور، "التعاون (الإسرائيلي التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، مجلة الجامعة الإسلامية، ص ص، 187–192، المجلّد 16، العدد 01، يناير 2008، ص192.

[2] سلوى التجاني فضل، "أثر انفصال جنوب السودان على الأمن المائي لوادي النيل"، ورقة مقدمة في مؤتمر دولي بعنوان،" حوض النيل الشرقي: تحدّيات التنمية ومستقبل التعاون المصري" معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 28–29 ماي 2012، ص73.

[3] عباس محمد شراقي، "الموارد المائية في السودان في حالة انفصال"، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي "العلاقات المصرية السودانية في ظلّ الظروف الراهنة في السودان"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 12–13ديسمبر 2010، ص254.

[4] يعتبر أحد السدود الأربعة الرئيسية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية عام 1964، يقع على الحدود السودانية بسعة تخزين تقدر بـ 16،5 مليار م^{3}سمي في البداية بسدّ بوردر ليتحول إلى سدّ الألفية الكبير وبعدها إلى سدّ النهضة الإثيوبي الكبير.

المجال للكيان والصهيوني وأمريكا بتقديم الدعم الكافي، واعتبرت دولتا المصبّ هذه الخطوة التي غاب عنها التنسيق، بأنّها تهديدا واضحا لأمنها القومي.[1]

مصر من أكثر دول شرق إفريقيا احتياجا لنهر النيل، إذ أنّها تعتمد عليه اعتمادا كليّا للاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، فمصادر مصر الداخلية لا تلبي إلاّ 15% من احتياجاتها المائية سنويا، بينما تحصل على 85% من حاجتها من نهر النيل[2]. وهو ما تمّ التأكيد عليه في مؤتمر بعنوان "سدّ النهضة وتداعياته المستقبلية" المنظّم من قبل مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس، أين اتفق المشاركون على أنّ مصر تعاني من أزمة مائية حالية تكمن في نقص نحو 7 مليارات متر مكعب من المياه، وأن المواطن المصري يعاني الفقر المائي، فالمتوسط العالمي يصل إلى 1000 متر مكعب، بينما يبلغ نصيب الفرد في مصر نحو 650 مترا مكعبا، وبالتالي فهناك أزمة مائية تنذر بالخطر.

وبإتمام إنشاء سدّ النهضة ستفقد مصر نحو 10 مليارات متر مكعب من المياه، وهو ما يعني نقصا في الأراضي الزراعية يصل إلى ربع المساحة المزروعة المقدرة بثمانية ملايين إجمالاً، كما سيؤثر ذلك بالطبع في الكهرباء، ما يعني تقليص حجم المنتجات الزراعية وهو ما من شأنه الدفع بالبلاد إلى مزيد من حالات عدم الاكتفاء الغذائي. كما أنّ مخاطر هذا السد لا تتوقف فقط على تهديد الأمن المائي أو الغذائي المصري، بل إنّ العديد من الخبراء يتوقعون انهياره كون بناءه يتم على أرض صخرية تتكوّن من صخور بركانية تتميّز بالهشاشة، وفي حالة وقوع ذلك ستكون دولتا المصب مصر والسودان في مواجهة تحدّي استيعاب المياه المتفقة من نهر السدّ، وستكون النتيجة غرق السودان وصعيد مصر لذلك ينظر لسدّ النهضة بكونه قنبلة هيدروجينية.[3]

إنّ التخوّف المصري غير متوقّف على الإستراتيجية المائية الإثيوبية القائمة على أساس التحكّم في مجريات نهر النيل وحسب، وهي السياسة التي تمّ التأكيد عليها منذ 26فبراير 1956في الجريدة الرسمية "أثيوبيان هيرالد" عند الإعلان أنّ إثيوبيا ستحتفظ لنفسها بحقّ استخدام موارد مياه نهر النيل

---

[1] عباس محمد شراقي، "سدّ النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر"، ورقة مقدمة في أعمال مؤتمر" ثورة 25جانفي2011 وعلاقات مصر بدول حوض النيل"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 30-31ماي 2011، ص05.

[2] أمينة أحمد الفضل، "الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، رسالة منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص144.

[3] مصطفى أبو العزائم، "مياه النيل القسمة بين دول الحوض"، مجلة آفاق افريقية، الهيئة العامّة للاستعلامات، المجلّد 10، العدد36، 2012، ص54.

وتصرفاته في الإقليم الإثيوبي لصالح شعب إثيوبيا بغضّ النظر عن درجة استخدام الدول الأخرى المستفيدة من هذه المياه ومدى سعيها وراءها، وهو ما يعكس موقف التحفظ والرفض الإثيوبي عن معظم الاتفاقيات التي أبرمت لاسيما لاتفاقات بين مصر والسودان[1]، بل المقلق هو أبعاد التدخّل الصهيوني ونواياه ضمن هذه المخططات الإثيوبية.

تحاول الدولة العبرية تكريس حالة التوتّر وشدّ الطرف المصري في صراعه مع دول المنبع وتأكيد تواجدها على الأرض، من خلال الكم الهائل من المشاريع التنموية التي تقدم المساعدة لإنجازها، وجهودها الكبيرة في إجراء دراسات وبحوث في الخصوص، وتشجيع حركية إقامة السدود والمشاريع المائية وهو ما يقلق ويشكل خطر على راهن ومستقبل أمن الدوّل العربية. بحيث يقف اليهود وراء بناء 33 سدّ إثيوبي، وإقامة مشروعات للريّ على هضاب الحبشة وعشرات الكيلومترات من الأراضي الزراعية، وتقديم دراسة تفصيلية للكونغو ورواندا لبناء ثلاثة سدود بعد جولة "وزير خارجية بحجّة تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مياه النيل الفيضانية والطاقّة الكهربائية لدول المنبع ذات الأولوية في الحصول على أكبر رصيد مائي وفق المنظور الصهيوني.[2]

ومن الوثائق التي تؤكّد تورّط الكيان الصهيوني في تقليب دول الحوض النيل على مصر، وهي تدفع في سبيل إقناع دول المنبع على توقيع اتفاقيات منفردة لإعادة توزيع مياه النيل، حتّى وإن كان ذلك لا يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار لعام1977[3]، الكتاب الصادر مؤخرا في تل أبيب للخبير الاستراتيجي الإسرائيلي " أرنون شوفير" والذي تناول فيه مشكلة المياه في الشرق الأوسط بشكل عام بالتركيز على نهر النيل. حيث تمّ التأكيد على أنّه للكيان الصهيوني مصالح إستراتيجية وسياسية كبيرة في المنطقة، وأنّ توزيع مياه النيل لها تأثير مباشر على هذا الكيان.[4]

وهي إشارة واضحة إلى الأبعاد السياسية والإستراتيجية للتدخلات في المسألة النيلية، والخطط الصهيونية المؤكّدة لسحب مياه النيل إلى أراضيها من أقرب نقطة في إفريقيا، ومن خلال الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بإثيوبيا وجنوب السودان، حسب ما كشفته تقارير معهد سياسات الأرض بواشنطن، وهي السياسة المسمّاة بسياسة الاستيلاء على الأرض التي تهدف إلى

---

[1] محمد زنبوعة، " الأمن المائي العربي"، مرجع سابق، ص187.

[2] محمد مصطفى، "أزمة مياه النيل: بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل"، مجلة الوعي، العددان 284-285، السنة 25، سبتمبر 2010، ص 25.

[3] تنصّ على أنّه يحقّ لكلّ دولة واقعة بحوض دولي الاستفادة من موارد هذا النهر بشكل عادل.

[4] سامح عباس، العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، شبكة الألوكة، ص 02، اطلع عليه بتاريخ 20 جانفي 2014، على الموقع التالي: http// www.alukah.net/culture/0/23611/

توفير الغذاء في مناطق أخرى ، ما يعني زيادة الطلب على الماء وبالتالي تهديد مشاريع الريّ والزراعة المصرية والسودانية، بالخصوص بعد تعطّل مصر في إنشاء قناة جونقلي، التي كان بإمكانها رفع رصيد مصر المائي.[1]

يبقى إعلان قيام دولة جنوب السودان متغيّرا هامّا في المسألة النيلية ، بحيث أعطى دفعا قوّيا للتحركات الإثيوبية على اعتبار أنّها دولة حليفة بالخصوص ما تعلّق ببناء سدّ النهضة، وإعطاء مصداقية لاتفاقية "عنتيبي" لعام 2010 بإضافة عدد الدول الموافقة عليها بوجود جنوب السودان[2]، تراجع السودان عن قرار تجميد المشاركة في مشروعات مبادرة حوض النيل، وبدأ العودة لدفع أقساطها ومساهماتها السنوية، مع احتمال وارد جدّا بتوقيعه على اتفاقية "عنتيبي"، ما يؤكّد أنّ ظروف ما بعد الانفصال في ظلّ الأمن الغذائي المهدّد والأمن الاقتصادي الغائب، أدت وتحت طائلة الضغوطات إلى استقطاب السودان وبالتالي تفكيك التكتّل المصري والسوداني وإضعاف بذلك الموقف المصري.[3]

فانفصال جنوب السودان الذي وصفه الدكتور "هانئ ارسلان" بأنّه زلزال استراتيجي يهدّد مصر، أكّد التواجد الصهيوني الذي يحاصر مصر اقتصاديا واستراتيجيا، بعد اتفاقية التعاون التي انعقدت بين جوبا وتل أبيب حول البنية التحتية للمياه وتطوير تكنولوجيا التكنولوجيا، وبموجب الاتفاق تقوم إسرائيل بتزويد جنوب السودان بتكنولوجيا تطوير نظام الري في الزراعة وإدخال نظام تطهير مياه المجاري. وقد وقعه من الجانب الإسرائيلي وزير الطاقة، "عوزي لانداو"، ومن الجانب السوداني، "آكيك بول مايوم".

وقال الوزير الإسرائيلي خلال حفل التوقيع الذي جرى بالقدس الغربية، أنّ الاتفاقية تتضمن خططا للتعاون بين إسرائيل وجنوب السودان في مجالات تحلية المياه والري ونقل المياه وتنقيتها. وقال أنّه

---

[1] مها حابس الفايز، "إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذج (2000-2011)"، مرجع سابق، ص132.

[2] عباس محمد شراقي، "المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل"، ورقة مقدمة في أعمال مؤتمر "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديّات"، ص ص، 159-191، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، ص159.

[3] السيد علي أبو فريحة، "عن مسألة نهر النيل... مستنقع وفرة المياه؛ وعجز السياسة وغياب الاقتصاد"، مجلة قراءات افريقية، العدد 17، سبتمبر 2013، ص37.

يتابع أوضاع جنوب السودان وتابع نضالاتها، وأضاف أنّه يعرف ويدرك حجم المعاناة التي تعرّض لها الجنوبيين من قبل العرب المعروفين بالقسوة على حدّ تعبيره.[1]

أما الوزير الجنوبي السوداني أكّد على أوجه التشابه بين تجربة إسرائيل وجنوب السودان من حيث التحديات الوجودية ومن حيث نوعية البشر الذين لا يريدون لشعبي البلدين العيش والاستمرار. وتمّ التطرّق إلى المبلغ الكبير الذي تندد الخرطوم بفرضه والمقدّر ب36عن كلّ برميل نفط يعبر أراضيها، ما جعل الوزير الإسرائيلي يقترح أن تكون إسرائيل مكانا لتكرير نفط الجنوب. ما سيدفع بالوضع الاقتصادي للخرطوم إلى مزيد من التدهور، ويفرض حصار على تصدير المواد المصنعة المصرية والسودانية باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء وجعل المنطقة سوق إسرائيلي بامتياز، وهي الخطوات التي حجم تهديد التغلغل الصهيوني في إفريقيا على أمن الجوار العربي.[2]

منطقة حوض النيل اليوم هي أشبه بمثلث قائم تشكل أديس أبابا وجوبا وتل أبيب أضلاعه الثلاث، وبمثابة دائرة خلت من نصفي قطرها العربي (مصر والسودان)، ليصبح الكيان الصهيوني مركزها الوحيد المخوّل بوضع إحداثيات الكيانات الأخرى. فمصر هي الطرف المجهول في معادلة الحلّ وأخذ القرار في المنطقة. ففي ظلّ العلاقات المتينة التي تجمل الدول الثلاث، وبعد أن وُضِعت وحدة الدولة السودانية على المحك؛ وانشغال مصر بربيعها العربي؛ حرمت القاهرة عمقها الاستراتيجي، وهي في واجهة الابتزاز مائيا عن طريق التحكم الصهيوني في المياه.

إنّ سد النهضة ليس مشروعاً تنموياً، وأن الخلاف مع إثيوبيا ليس فنياً فقط، وحتّى انفصال الجنوب ليست قضية تقرير مصير أقلية؛ وحصول إقليم على حكمه الذاتي. بل المسألة أكثر تعقيدا من ذلك ولها أبعاد سياسية وإستراتيجية، وهي جزء من مخطط صهيوني نجح في شدّ الطرف المصري وأدخله في صراع مائي وتجاذبات مع دول المنع حول توقيع اتفاقيات من عدمه، وطرف سوداني أفقده جزئه الجنوبي وأجبره على الدخول في صراعات مع الدولة الجديدة حول العديد من القضايا العالقة.

بدا واضحا أنه في ظل هذه الظروف تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية والتي كانت في وقت ليس ببعيد قضية قومية وجودية بالنسبة للشعوب العربية، وأهمّ مرتكزات الخطابات السياسية وأبرز مسائل الاجتماعات الدولية. لكن في ظلّ الظرف الاستثنائي الذي تمرّ به الدول العربية بعد أحداث

[1] إسرائيل وجنوب السودان توقعان اتفاق اقتصادي يشمل المياه والزراعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12293، 25 يوليو 2012.

[2] نفس المرجع.

ربيعها العربي، الذي كرّس عدم الثقة وهشاشة النسيج الاجتماعي، وبروز شعارات الجهوية والانتماءات الطائفية من جهة، تحوّلت المسألة من صراع عربي إسرائيلي إلى نزاع فلسطيني إسرائيلي، فحتّى إعلاميا يكاد يخلو المشهد الإخباري من أخبار وتحقيقات عن الوضع الذي يعيشه الفلسطينيين، وهو ما أخلى المكان للكيان الصهيوني لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفّة الغربية في خطوة مهمّة لتحقيق إستراتيجية تكثيف الاستيطان[1].

الفرع الثاني: المصالح القومية الأمريكية في إفريقيا بعد انفصال جنوب السودان

تعتبر منطقة شرق إفريقيا لاسيما حوض النيل وامتدادها المتمثل في منطقة القرن الإفريقي، منطقة للتنافس الأجنبي وموطن لتمرير سياسات القوى الغربية، وأرضية لتطبيق الإستراتيجية الأمريكية، وفق ما تقتضيه مصالح أمنها القومي عسكريا، اقتصاديا، وإيديولوجيا. وهو ما يفسره التواجد الأمريكي الكبير في العديد من القضايا التي يشهدها هذا الإقليم، من حروب أهلية على غرار ما تعيشه السودان، ونزاعات حدودية، وانهيار أشكال الدولة الحديثة والنموذج الصومالي في هذا الجانب حاضر، بالإضافة إلى قضايا الفقر والفساد و الإرهاب[2].

من خلال دعمها لانفصال جنوب السودان وبعد اعترافها المبكّر بهذا الكيان، كان مخطّط الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يختلف كثيرا عن مخططات الإدارة الصهيونية، واضحا واتضحت معه بقوّة حاجة هذه القوى الغربية إلى دولة في مثل هذا الموقع الجيواستراتيجي الهام. وهو ما يجعلنا نتساءل عن أهمية خلق هذا الكيان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهو ما سنتعرّف عليه من خلال التركيز عن السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه دولة الجنوب والعلاقات بينهما بعد الاعتراف كخطوة أوليّة، ومن خلال التطرّق إلى مظاهر العسكرة الأمريكية بدراسة الشراكات الأمنية الإفريقية بالتركيز قيادة الأفريكوم والتداعيات المحتملة على الأمن القومي العربي.

أوّلا: أبعاد العلاقات الأمريكية الجنوب سودانية

بمجرّد الإعلان عن قيام دولة جنوب السودان، برزت النوايا الحقيقية وتأكّد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحقق لها ما أرادت، بتقسيم السودان وخلق دولة في الجنوب. بحيث كان من المفروض

[1] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمّة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة، مرجع سابق، ص18.

[2] السيد علي أبو فريحة، "عن مسألة نهر النيل... مستنقع وفرة المياه؛ وعجز السياسة وغياب الاقتصاد"، مرجع سابق، ص34.

وحسب تعهدات سابقة أن تقوم واشنطن بخطوات متقدّمة فيما يخصّ تطبيع العلاقة بين بلدي السودان (دولة الجنوب ودولة الشمال)، خاصّة بعد أن أوفى السودان بالتزاماته تجاه إنفاذ استفتاء تقرير المصير، واحترامه لرغبة الجنوبيين واعترافه بالدولة الوليدة.[1]

تنصّل واشنطن من عهودها جاء بذريعة تفشّي انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، ومنطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق[2]. وكأنّ المسألة الدارفورية والاختراقات الحقوقية تحدث لأوّل مرّة وبعد انفصال الجنوب، متناسية هذه الإدارة أنّ انفجار الوضع المأساوي في غرب السودان يعود إلى العام2003، وأنّ فشل اتفاقية السلام الشامل في وضع حلّ نهائي لمنطقة النيل الأزرق وجبال كردفان، والذي يعكس تقاعس وفشل الجهود الأمريكية والإفريقية بقصد أو من دون قصد، في ترك بؤر للتوتّر بين البلدين والاكتفاء فقط بتضمين الاتفاقية ببروتوكول المشورة الشعبية، الذي لم يلقى طريقه إلى التطبيق بكلّ نجاح بعد، هو من فتح مجال انتهاكات حقوق الإنسان ولا يتحمّل السودان وحده تبعات ذلك.

ليتحوّل الاهتمام الأمريكي من التطبيع إلى مواصلة الضغط على الخرطوم، عبر توسيع ملفات نيفاشا العالقة رأسيا وأفقيا. فرأسيا تمّت تهيئة نوعية للبيئة السياسية في آبيي بنشر بعثة مؤقتة لحفظ السلام بقرار أممي (يونسفا)، بالإضافة إلى توسيع مسألة المشورة الشعبية في اتجاه البحث عن تسوية جديدة؛ تشمل تركيبة الحكم المركزي لعموم السودان في ظلّ تأسي الجبهة الثورية، وانفتاح قواتها في جبهة عريضة تشمل دارفور والمنطقتين المذكورتين.

أمّا أفقيا فتمّ توسيع ملف ترسيم الحدود بإضافة عدّة مناطق إلى قائمة المناطق المتنازع عليها، والمتضمنة في الاتفاقية وهو ما عُرِف فيما بعد بالمناطق المُطالَب بها. ما يؤكّد الفكرة التي سبق معالجتها كون الاتفاقية تعمّدت ترك الواقع الإقليمي المعقّد، في العلاقات بين البلدين حتّى يسمح بخلق بؤر توتّر يضمن مزيد من التواجد الأمريكي في المنطقة، والذي يكون بدوره ضمان لتحقيق العديد من المصالح.[3]

إنّ تأييد الجنوب في الحصول على الانفصال وتقديم الدعم له فيما بعد كدولة فتية، يدخل كلّه في إستراتيجية تشديد الخناق على السودان، وإرباكه فيما يتعلّق بالقضايا العالقة والدفع به إلى قبول الحلول

---

[1] المجموعة الدولية، "أثر انفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية الأمريكية"، مجلة الشراكة، ص ص، 04-14، العدد 02، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، نوفمبر 2013، ص10.

[2] نفس المرجع، ص11.

[3] نفس المرجع، ص12.

التي تسطّرها الولايات المتحدة الأمريكية المتحيّزة للجنوب. وهو ما توضحه الجهود الكبيرة للمبعوث الأمريكي "سوزان رايس" بجنوب السودان، أين تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا داخل مجلس الأمن، لدعم المقترح القاضي برفض مشاركة المسيرية الرحل في التصويت المتعلّق بآبيي ومنح الحقّ لقبائل الدينكا نقوك، وهو ما قد يؤدي إلى تأجيل الفصل في القضية في ظلّ رفض المسيرية والخرطوم لهذا المقترح، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة السماح بانسياب العون الإنساني للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون، مع تشديدها المتواصل على أنّ الخرطوم يقف وراء عرقلة قرار مجلس الأمن الدولي 2046وبالتالي إعاقة تشكيل مناطق آمنة ومنزوعة السلاح.[1]

الانفصال يعتبر إنجازا تاريخيا وتأمين سبل الحياة للدولة الجديدة بما يتوافق والمصلحة الأمريكية العامّة يبقى في صدارة الأولويات. وهو ما يفسّر عدم اتخاذ الوحدة القرارية في الإدارة الأمريكية مواقف واضحة وصارمة ولم تتبنى ردّ فعل قويّ اتجاه الاعتداءات العسكرية لجنوب السودان ضدّ الخرطوم، سواء بواسطة الجيش الشعبي مباشرة كما جرى في آبيي وهجليج و 14ميل، أو بالوكالة عن طرق الجبهة الثورية ابتداء من أمّ دافوق إلى أبو كرشولا.[2]

واكتفت واشنطن بإبداء قلقها إزّاء العلاقات المتدهورة بين البلدين، وتأسفها عن الوضع الأمني الإقليمي المتردّي، دون تشديد اللهجة مع الحركة الشعبية الحاكمة في جوبا، أو القيام بقطع العلاقات معها أو وقف التعاملات بينهما رغم استصدار القرار الأممي 2046، على الرغم من غضبها اتجاه الهجوم الذي قام به متمردون في الجنوب ضدّ قاعدة الأمم المتحدة، والتي أسفرت عن مقتل العشرات في 18أفريل 2014. بل قامت فقط بحملات واسعة لإجلاء الرعايا، بالاعتماد على أوغندا في حماية مصالحها وحفظ التوازن العسكري على أرض الجنوب، من خلال استغلال طائرات الأفريكوم في تلك العملية.

سياسة الكيل بمكيالين تتضّح جليّا في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة الوليدة، فرغم استشراء الفساد في جنوب السودان، إلاّ أنّ واشنطن لم تهدّد بأي إجراءات تجاه المسؤولين كحظر السفر وتجميد الأرصدة، كما وسبق وأن فعلت مع السودان وكينيا وغيرها من الدول، رغم تنبيه العديد من الهيآت المتخصصة بدرجة الفساد العالية التي قد ترهن استقرار البلد سياسيا واقتصاديا. ولا يبدو

[1] سليمان مصطفى، "منظار رايس من زاوية حادّة"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، لمركز العلاقات الدولية، الخرطوم، العدد 02، جانفي 2013، ص12.

[2] المجموعة الدولية، "أثر انفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية الأمريكية"، مرجع سابق، ص13.

أنّ البيت الأبيض مستعد لاتخاذ إجراءات صارمة ضدّ الجنوب كون واشنطن لا تملك سوى القليل لمواجهة أصدقاء الحركة الشعبية ولوبي جنوب السودان في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثانيا: انفصال الجنوب ومظاهر العسكرة الأمريكية لشرق إفريقيا

يحتّل التعاون الأمني الإقليمي موقعا متقدما في إستراتيجية الإدارة الأمريكية حيال القارّة الإفريقية بأكملها؛ ويأخذ طابعا خاصا في الجزء الشرقي منها، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001[2]، وهي الفترة التي شهدت تطورات كبيرة بتواجد أمريكي مكثّف، متذرّعا بأطروحة الحرب على الإرهاب والقضاء على كل أشكال التطرّف الديني، والذي عادة ما يؤدّي حسب المنظور الأمريكي إلى تغذية نشاط تنظيم القاعدة بالمنطقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية وجدت في مسألة حفظ السلام، وإرساء الأنظمة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان، فرصة لنشر قواتها الأمنية وتثبيت وجودها العسكري على الواقع. من أجل تحقيق السلام في شرق إفريقيا وتدعيم جهود السلام المحلية، التي تسعى إلى تحقيق التناغم والتعايش السلمي بين مختلف مكوّنات المجتمع لغالبية دول القارّة، وشكّلت أزمات السودان الداخلية خاصّة المشكلة الجنوبية أرضية لتجسيد نمط التدخل والتعاون الأمريكي.[3]

يعكس التعاون الأمني الأمريكي في شرق إفريقيا التغيّر في الإستراتيجية الأمنية لواشنطن في التعامل مع قضايا السلم والحرب في العالم، بعد أن كان أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على التدخل المباشر عبر قوات عسكرية للقتال في الحروب والصراعات الداخلية، وهو ما كانت له نتائج عكسية رهنت مكانة الدولة في خارطة موازين القوى في المنطقة، بعد فشل القوات الأمريكية وانسحابها من الصومال في إطار عملية إعادة الأمل والتي كانت بداية التسعينات شاهدة عليها.[4]

لذلك جاءت فكرة الشراكات الأمنية الإقليمية في إفريقيا من قبل الإدارة الأمريكية، كسياسة تضمن التدخّل غير المباشر في المسائل الإفريقية بطريقة تشاركية. بإعلان العديد من المبادرات كإعلان الحكومة الأمريكية إنشاء القوّة المشتركة للقرن الإفريقي بجيبوتي في 2002، بالإضافة إلى الإعلان

---

[1] هيثم عبد الرحمن وعزيزة محمد آدم، "أثر جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية حالة السودان: 1982-2012"، التقرير، العدد 01، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جويلية 2013، ص 30.

[2] محجوب الباشا، "الشراكات الأمنية الأمريكية الإفريقية"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، العدد 02، لمركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جانفي 2013، ص33.

[3] Kawther Abbas Abid, "U . S Policy Toward The African Continent, Dimensions and Connotation", journal of International observatory, no. 15, December 2010, p 07.

[4] Ibid, p05.

عن مشاركة القوات الأمريكية في مناورات عسكرية مع دول الساحل[1]، وهي العمليات التي ساعدت من دون شكّ على التواجد الأجنبي ومساهمته في إعادة صياغة منطقة شرق إفريقيا فكّا وتركيبا، بخلق دولة جنوب السودان ذات الولاء لأمريكا وهو التطوّر الذي يدخل في خانة المكاسب بالنسبة لأمريكا.

انفصال جنوب السودان يعتبر نجاح كبير لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمشروع القرن الإفريقي الكبير، الذّي أُسِّس له في عهد الرئيس "بيل كلينتون"؛ وبدأت معالمه تتضّح مع إدارة "بوش الابن"، وأخذ طريقه إلى النجاح خلال مرحلة "أوباما"، والتي تهدف إلى ضمّ بعض المناطق في جنوب وشرق وغرب إفريقيا إلى هذا المشروع منها (جنوب السودان، ودارفور والصومال)، بالموازاة مع إستراتيجية ضمّ الدول العربية شمال إفريقية إلى مخطّط الشرق الأوسط الكبير. وبعد خلق دولة جنوب السودان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على واشنطن، وفي ظل الدور الأمريكي الكبير في مسألة دارفور، يمكن التأكيد على نجاح هذا المشروع الذّي سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية ببسط كامل سيطرتها على القارّة.[2]

دولة جنوب السودان تعتبر محطة مهمة في مسار ظاهرة عسكرة التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية، الذي يتطلّع إلى مزيد من الدول التي تقبل بمشاريعه الخاصّة بإقامة القواعد العسكرية، يأتي هذا في الوقت الذي تبحث فيه الإدارة الأمريكية عن مقر لقاعدة "الأفريكوم" في إفريقيا. وهي القيادة الإقليمية السادسة ضمن القيادات الإقليمية المشتركة للجيش الأمريكي، دخلت حيّز الخدمة بشكل كامل في نوفمبر 2008، بعد أن أُعلن عن إنشاءها في فيفري 2007، ولا يزال مركز القيادة بشتوتغارت الألمانية بعد تردّد الدول الإفريقية في استضافتها.[3]

تبرر الدول الإفريقية لاسيما العربية منها الجزائر وتونس وموريتانيا؛ رفضها لأن يُعلَن مقرّ للقيادة على أرضٍ افريقية، تخوفا من أن يؤدّي نشاط الأفريكوم إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا. وفي هذا الشأن أجمعت مجموعة الساحل والصحراء على رفض قيام أيّ قاعدة عسكرية أو أيّ وجود أجنبي مشابه، في أيّ جزء من القارة مهما كانت الأسباب والمبررات، وهو نفس موقف المنظمة الجهوية "الإيكواس".

---

[1] محجوب الباشا، "الشراكات الأمنية الأمريكية الإفريقية"، مرجع سابق، ص 30.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة "أفريكوم "الأمريكية: حرب باردة أم سباق تسلّح؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص29.

[3] إبراهيم شابير الدين، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23جوان2013، ص03.

رغم هذه المعارضة الشديدة إلاّ أنّ القيادة تمكّنت وبشكل سرّي من التغلغل داخل الجيوش الإفريقية، وكانت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة ومخططة لعدّة عمليات عسكرية شهدتها القارة، ويرجع ذلك إلى الشراكة العسكرية – العسكرية التي أقامتها الأفريكوم مع 15 دولة إفريقية. من خلال تقديم الدعم للقوات الإفريقية بالصومال "أميصوم"، وتشارك في الحرب التي تشنّها دول شرق إفريقيا ضدّ جيش الربّ، تحت مضلّة قوة التدخّل الإقليمية التابعة للإتحاد الإفريقي.[1]

في ظل كل هذا تشكل دولة جنوب السودان قاعدة مهمّة لتحركات قيادة الأفريكوم، بحيث تعتبر مقرا لقيادة قوات التدخل الإقليمية التابعة للاتحاد الإفريقي والتي تشارك الأفريكوم في تدخلاتها في حربها ضدّ جيش الربّ. وتشير العديد من التقارير والبحوث أنّ جوبا مرشّحة بقوّة لأن تكون مركزا لقيادة الأفريكوم، بعد أن وضعتها واشنطن أرضا لمشاريعها الإستخبارية، بإعلانها في مارس2013 عبر قائد الأفريكوم "كارثر هام" عن خطّة لإقامة قاعدة للتجسّس في أنزارا بجنوب السودان، موجهة في جزء كبير منها إلى دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق.[2]

ويمكن القول أنّ الأمن القومي العربي في واجهة تهديد هذه الشراكات الأمنية لقيادة الأفريكوم، التي وجدت ملاذا آمنا لنشاطها في جنوب السودان، ما ضمن لها مزيدا من التدخلات العسكرية خاصّة في ظل التوترات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، وهي المنطقة التي تشكّل إحدى أبرز الاهتمامات الأمريكية. ما قد يرهن الدور العربي لاسيما المصري في حل الأزمات الإقليمية في المنطقة، وكل هذا يدخل ضمن خطر تراجع الآلية الإقليمية والجهوية الإفريقية في إدارة صراعاتها المحليّة، لصالح القوى الغربية الباحثة عن فرص لتعظيم مكاسبها الاقتصادية.

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية من قبل لمسألة جنوب السودان من خلال تأييد الحركة الشعبية في مطالبها الانفصالية، وترى في الدولة الحديثة عبر إقامة علاقات قويّة ومتينة، باعتبارها فرصة الحصول على مزيد من الهيمنة، أكثر من كونها قضيّة انتهاكات حقوق الإنسان والتدخّل بدافع رفع المظالم. فالمستهدف قبل الانفصال كانت الوحدة السودانية، والمعني بذلك اليوم هو مكانة السودان الإقليمية وثقلها الاقتصادي والدبلوماسي، بخلق مزيد من مصادر تهديد الأمن القومي السوداني والعربي في المنطقة.[3]

[1] إبراهيم شابير الدين، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، مرجع سابق، ص08.
[2] محجوب الباشا، "الشراكات الأمنية الأمريكية الإفريقية"، مرجع سابق، ص32.
[3] نفس المرجع، ص10.

سيكون السودان تحت الرقابة الأمريكية عبر قواعد التجسس المتواجدة في جوبا، وسيكون الضغط الأمريكي على الخرطوم حاضرا بالنظر إلى الدور الأمريكي في معالجة المشاكل العالقة بين البلدين. لاسيما وان الإدارة الأمريكية لا تزال تضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، في الوقت الذّي تتهم فيه بعض دول المنطقة السودان بتقديم الدعم لجيش الرب، والتي تقف جنوب السودان في تحالف ضدّ هذه الحركة.[1]

في ظل العلاقات المتينة مع جنوب السودان وبتأكيد عسكرتها لتواجدها في المنطقة، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بحروب تحالفات ضد الخرطوم، على غرار ما قامت به عام 1997 من خلال تحالف اريتيري إثيوبي أوغندي. وهي تتجه في نفس الإطار بنجاحها في خلق دولة الجنوب الموالية لواشنطن، لترتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قويّ يضمّ كل من أوغندا، إثيوبيا، اريتيريا، الكونغو الديمقراطية في محاولة أمريكية واضحة لتطويق الدول العربية، وستعمل على التصدّي لكلّ محاولة في سبيل تحقيق تحالف عربي سوداني مصري، وبالتالي التحكّم في منطقة حوض النيل وإخضاع الدول الواقعة عليه للسياسات الحكومية.[2]

الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال أجهزة الرصد الأمريكية الموجودة في جنوب السودان، وفي ظل التواجد العسكري ولو ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، استطاعت أن تجعل من هذه المنطقة قاعدة عسكرية متقدمة في إفريقيا، تتمكّن من خلالها رصد كل التطوّرات العسكرية العربية. وبانفصال جنوب السودان تمّ قطع الطريق أمام حلم الوحدة الإفريقية، الذي هو في الأصل صناعة ليبية.

ويربط العديد من الباحثين التواجد الأمريكي بجنوب السودان، خاصة في ظل الوضع الأمني المتردّي في كل من مصر وليبيا، بتزايد الحركات المتطرفة على اعتبار أنّ القاعدة توجد وتظهر فعاليتها حيث توجد القوات الغربية في مقدّمتها الأمريكية، بسبب الحرب القائمة بينهما والتي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية في مقدّمة اهتماماتها وأولويات أمن قومها وأمن الفرد الأمريكي[3]. فالصحراء الليبية تحولت إلى ملاذ آمن للقاعدة التي وجدت من يمدّها بالمال والرجال في رسالة واضحة إلى ضرورة محاربة التواجد الأجنبي في دول كالسودان وليبيا وغيرها.

---

[1] سليمان مصطفى، "عسكرة الدبلوماسية الأمريكية اتجاه إفريقيا: حالة السودان"، مجلة الشراكة، ص ص، 18-28، العدد 01، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جوان 2013، ص58.

[2] حمد عمر حاوي، "العلاقات السودانية الأمريكية: تجدد الأمل"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، العدد 06، مركز دراسات العلاقات الدولية، الخرطوم، مارس 2014، ص11.

[3] The White House, "U.S. Strategy toward Sub- Saharan Africa", Washington, June14, 2012, p04.

وخلاصة القول أنّ فصل الجنوب عن الشمال وإقامة علاقات صداقة وتعاون مع الدولة الوليدة، يدخل ضمن دائرة الاهتمام الصهيوني الأمريكي بالمنطقة، والذي يهدف إلى حماية المصالح القومية للقوتين الغربيتين، في مقابل تهديد الأمن القومي العربي وسحب المبادرة من مركزه مصر.

نستطيع القول بعد تحليل العقيدة الأمنية الصهيونية بالارتكاز على الاستراتيجيات المطبقة، أنّ المخطّطات الصهيونية الكبرى لامست في أجزاء كبيرة منها النجاح والفعالية من خلال انفصال جنوب السودان، بعد تهديد الأمن القومي العربي بفتح باب الانفصال وتحريك مشاعر العديد من الأقليات والطوائف الباحثة عن تقرير المصير. وبالتالي وضع نقطة بداية لتحويل الوطن العربي إلى دويلات مجهرية يسهل على القوى الغربية التحكم في اتخاذ قرارها السياسي.

فإقامة علاقات قوية بين جوبا وتل أبيب وواشنطن سيكون بمثابة الجدار العازل الذي يفصل العرب عن الأفارقة في هذه القارة، بالخصوص بعد عسكرة هذه العلاقات بإقامة قواعد وتحالفات عسكرية، وفي ظل الوضع الأمني الداخلي الصعب لمعظم الدول العرب وانشغال شعوبها بأسطورة الربيع العربي، ما يعني مزيد من المصالح الغربية في طريقها إلى التحقيق في مقابل ارتفاع مصادر التهديد للأمن القومي العربي.

الخاتمة:

بعد الدراسة المستفيضة للصراع العرقي الديني بين الشمال والجنوب في السودان (قبل الانفصال)، اتّضح أنّ الصراع يعتبر نموذج لتداخل المعطى السياسي بالاقتصادي، والعامل الثقافي بالاجتماعي والمتغيّر الداخلي بالخارجي.

هذا الصراع هو نوع من أنواع الصراعات التّي تعدت تأثيراتها المستوى القومي المحلي لتصل إلى المستوى الإقليمي، على اعتبار أنّ هذه التداخلات في العوامل والتقاطعات في الأسباب أعاقت العديد من مشاريع الديمقراطية والتنمية، بالإضافة إلى خلق أزمة استقرار سياسي وأمني في البلاد، زيادة على إضعاف السودان على المستوى الدولي وإدخاله قائمة الدول المارقة التّي تشكل مصدر تهديد للأمن الدولي. وبالنظر إلى تدخل أطراف خارجية كإثيوبيا واريثيريا وأوغندا في الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، فإنّ ذلك أدّى إلى تدهور العلاقة بين السودان وجواره الإقليمي، فكان لهذا الصراع أن عكس توتّر على الصعيد الدبلوماسي والسياسي بين دول المنطقة.

تبقى أبرز نتيجة أسفر عنها الصراع هي الطريقة التي انتهى بها، والمتمثلة في انفصال إقليم الجنوب عبر استفتاء تقرير المصير الذي مُنِح للجنوبيين بناء على اتفاقية السلام الشامل 2005، ما يعني التأسيس لكيان جديد وبالتالي تقسيم السودان. وهي النتيجة التي حاولت الدراسة التعمّق فيها والبحث عن تداعياتها وانعكاساتها على أمن المنطقة التّي شكّلت حدود المشكلة البحثية في بعدها المكاني بكل أبعاد ومواضيع الأمن السياسي الاقتصادي الإنساني والغذائي...الخ.

سمحت لنا الدراسة من تأكيد صحّة العديد من الفرضيات التي انطلقنا منها في بداية البحث، في الوقت الذي وضعنا فروض أخرى في منطق الصحّة، بالتوصّل إلى مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس مكنتنا من تقديم تحليلات حول الموضوع بشكل استشرافي وتنبؤّي بمنطلقات موضوعية واقعية مؤسسة بوقائع موجودة على الأرض.

تبين أنّ المعضلة الأمنية بكل مستويات الأمن ومواضيعه في منطقة شرق إفريقيا، ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وتاريخ الصراعات الداخلية التي تشهدها المنطقة من ناحية، ومجمل ديناميات التفاعلات الإقليمية التّي تشكّل إقليم القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى بمعناها الجيواستراتيجي من ناحية أخرى. فالصراع العرقي في السودان جزء من كل الصراعات الداخلية والتفاعلات الإقليمية، وانفصال الجنوب بالطبع هو طرف في معادلة الأمن الإقليمي.

فانتهاء الصراع العرقي بين الشمال والجنوب في السودان بانفصال الأخير، كلف أكبر بلد إفريقي خسارة ثلث مساحته لصالح الكيان الجديد، وفقدان حدوده الجنوبية لأربعة دول هي الكونغو الديمقراطية، أوغندا، كينيا وإفريقيا الوسطى، واقتصارها على دولة جنوب السودان. ما يؤكّد صحة الفرضية القائلة بدور المجموعة العرقية الجنوب السودانية في صراعها مع الشمال، في إعادة رسم الخرائط الجغرافية والسياسية، بتمتع الإقليم الجنوبي من تسيير شؤونه الإدارية والسياسية على المستويين الداخلي والدولي، وفق منظومة قوانين وهياكل تكفل تسيير الشأن العام، وبالتالي تقليص مساحة اتخاذ القرار للدوائر السياسية في الشمال.

وكون الجزء الذي نال استقلاله عن السودان يعتبر ثروة نفطية في حد ذاته، فإنّ انعكاسات ذلك كانت واضحة على الأمن الاقتصادي للبلاد، الذي فقد 80% من عائداته النفطية لصالح الجنوب، ما أدخل السودان في أزمة اقتصادية، كانت سببا في تردي المستوى المعيشي للمواطن وعاملا باعثا على حالات اللااستقرار، والتّي صنفت على إثرها السودان في المرتبة الثالثة ضمن تقرير الدول الفاشلة لعام 2013، بفعل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الوحدة القرارية في الخرطوم، والتي كانت وراء احتجاجات شعبية كبيرة خلقت توترا على المشهد العام في البلاد في السنوات الأولى من إعلان انفصال الجنوب.

فتحقيق الدولة لأمنها الاقتصادي مرهون بمدى قدرة النظام على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية، بالإضافة إلى إتباع وتيرة منتظمة لإشباع الحاجيات الإنسانية ورصد تطور طبيعة وحجم تلك الحاجيات، زيادة على مدى قدرة النظام على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد الحل الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع وفاعليه السياسيين. وهي العناصر التّي لم تشملها الإستراتيجية الاقتصادية المتخذّة للتأقلم مع معطى انفصال الجنوب، واقتصرت على تطبيق إجراءات تقشفية أدّت إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن ما أثّر سلبا على الأمن الغذائي للفرد. كل هذا دفع بالمواطنين إلى الخروج في مظاهرات احتجاجا على الوضع الاقتصادي المتدهور وعلى القرارات المتخذّة، ما يوضح حجم الخطر الذي خلّفه انفصال الجنوب على استقرار المنظومة الاقتصادية للدولة الأم.

أثّر انفصال الجنوب على الأمن السياسي للسودان، على اعتبار أنّ الأمن في بعده السياسي المقصود منه الحفاظ على الدولة من أيّ تهديدات سياسية تستهدف النظام بما يحقق لها الاستقرار والاستمرارية. فالانفصال شكل مصدرا من مصادر التهديد لأمن السودان في هذا البعد، بحيث عرف المؤتمر الثامن للحزب الحاكم في الخرطوم انشقاقات كبيرة وسط تباين رؤى العديد من الفاعلين السياسيين في البلاد.

اتخذت المعارضة وعدة أطراف في السودان الانفصال كسبب لرفع مطلب تغيير النظام، وتحميل النخبة الحاكمة مسؤولية تقسيم البلاد، على اعتبار أنّ نظام "عمر البشير" لم يفي بوعوده وكان بعيدا عن تحقيق برنامجه السياسي الذي وعد بتطبيقه منذ توليه مقاليد الحكم في 1989، والمتمركز حول الحفاظ على وحدة البلاد ووضع برامج ودستور يستوعب كلّ أطياف وأشكال التنوع. غير أنّ توقيع اتفاق السلام الشامل الذي سبقه اندلاع صراع عرقي في دارفور في 2003، عكس حسبهم ضعف النظام في تعاطيه مع قضايا التنوع وأنّ انفصال الجنوب في ظل الحكومة الحالية سيؤدّي إلى انفصال أقاليم أخرى وتقديم المزيد من التنازلات التّي تهدّد تواجد الدولة وبقائها.

ليكون بذلك الصراع العرقي بين الشمال والجنوب قد أثّر على أمن السودان السياسي بتمكين نخبة حاكمة في الجنوب من الحصول على استقلالية القرار السياسي والإداري، وليشكّل الانفصال فيما بعد معطى جديد في تهديد أمن الدولة الأم سياسيا.

سبب دخول المجموعة العرقية لجنوب السودان في صراع مع الحكومات في الشمال، كان من أجل أن تحصل على كامل حقوقها وتتمتّع بتمثيل سياسي يُحقّق لها تموقع داخل الدوائر السياسية في البلاد، يمكنّها من التعبير عن مشاكل هذه الأقلية ويسمح لها بضمان حقوقها الاقتصادية والتصّديّ لسياسات الإقصاء والتهميش والتوزيع غير العادل للثروة الممارس من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة. لذلك ارتفعت حدّة مطالبها لتصل إلى غاية المطالبة بالانفصال، وتمكنت من عقد اتفاقية نصّت على إجراء استفتاء حول تقرير المصير، وكانت نتيجة ذلك أن قرّر الجنوبيين الاستقلال وتأسيس كيان خاص بهم.

اعتقد شعب الجنوب أنّ خلق جمهورية جنوب السودان سيحسن ظروفهم، وأنّ الجمهورية ستكون نموذج للديمقراطيات الحديثة التّي تضمن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتستوعب حكومتها وبرامجها كلّ التشكيلات القبلية وسيكون الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة الوليدة أحسن ممّا كان قبل الانفصال. غير أنّ الانفصال أبان عن واقع آخر جسّد منظور الدولة الفاشلة بكلّ مرتكزاته.

انفصال جنوب السودان لم يكرس مبادئ الديمقراطية ولا حماية حقوق الإنسان والأقليات، كما أنّه لم يحسن الوضع الاقتصادي لهذه المجموعة العرقية على الأقل في السنوات الأولى في تاريخ الدولة الحديثة، بقدر ما خلق دولة فاشلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالجمهورية الجديدة غاب عنها التجانس الاجتماعي بفعل التنوع القبلي الذي تنطوي عليه، وانعدمت فيها آليات الحكم الرشيد والمؤسسية بشكلها الحديث، وغيرت الحركة الشعبية لتحرير السودان من إيديولوجياتها ومبادئها فبعد أن كانت الحركة الشعبية، حركة عرقية تمثل أهالي الجنوب في نضالهم من أجل تقرير المصير، تحوّلت

إلى حزب تسلطي كرس الجهوية والقبلية بسيطرة قبيلة الدينكا على أعلى المناصب في مقابل إقصاء ممثلين عن قبيلة النوير في مقدّمتهم "رياك مشار" ومجموعات قبلية أخرى من تشكيل حكومة جمهورية جنوب السودان.

دولة جنوب السودان تواجه أخطر أزماتها الداخلية، كما يبدو أنّها حملت بذور أزمتها في طياتها بانفصالها عن الشمال، فالانفصال الذي جرى تسويقه بوصفه حلاّ لقرن من هيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوب المسيحي الإفريقي، لم يكن كذلك بظهور انشقاقات بين القادة السياسيين والذي أسفر عن صراع دموي قاده متمردون بزعامة "رياك مشار" ضد حكومة "سلفاكير" رغم التوقيع على اتفاق وقف النار بين الجانبين في بداية شهر ماي 2014، إلاّ أنّ الصراع الداخلي والذّي عكس سيطرة منطق المركز والهامش شكل مصدر تهديد للأمن الإنساني والاقتصادي والسياسي لجنوب السودان، التي يعيش مواطنها تحت خطّ الفقر رغم الإمكانيات والثروات الكبيرة، إلاّ أنّ خطر المجاعة يلاحق هذا الكيان حسب ما أعلنته الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تهديد أمن دول الجوار جرّاء نزوح أكثر من مليوني جنوب سوداني وتدفقهم على الحدود، ما تسبّب في أزمات إنسانية.

إنّ الانفصال الذي نجح في تقسيم السودان إلى شطرين، لم ينجح في الفصل في العديد من القضايا التي لم تحسمها اتفاقية السلام الشامل، وكان لهذه القضايا أن رهنت مصير العلاقات بين البلدين، وأسفرت عن بؤر توتّر قابلة للاشتعال وكانت سببا في توتر العلاقة ونشوب عدّة خلافات. بالنظر إلى حساسية هذه القضايا المتمحورة بالأساس حول تبعية مناطق غنية بالنفط أو ترسيم حدود، على غرار المواجهات العسكرية بين البلدين في منطقة "هيجليج" النفطية، وهو ما أكّد سيطرة المنطق الصراعي على العلاقات البينية للشمال والجنوب، ليكون بذلك من بين تداعيات الانفصال على أمن المنطقة، – وإذا نظرنا إلى القضايا الإقليمية كجزء من مصادر تهديد هذا الأمن–، فإنّه يمكن القول أنّ الانفصال أخرج المشكلة العرقية في السودان من كونها مسألة داخلية بين الحكومة والمتمردين، إلى كونها حروب إقليمية بين دولتين حول الحدود.

إنّ تشابه البيئة السياسية والخصوصيات المشتركة للتركيبة البشرية بقضاياها المجتمعية؛ لدول كإثيوبيا وإفريقيا الوسطى وشمال السودان وجنوب السودان وأوغندا وحتّى ليبيا، يرشح المنطق السائد في الأدبيات السياسية والدراسات الإستراتيجية بحدوث تأثيرات متبادلة. فأيّ تغير على مستوى أيّ عنصر داخل الكيانات السياسية، يؤدي إلى حدوث تغييرات مماثلة على مستوى عناصر أخرى لنفس الدولة، كما قد تتوسع دوائر التأثير لتشمل بقية الدول، ما يعني حدوث تداعيات على البنية السياسية والجغرافية للإقليم الذّي تنتمي إليه هذه الكيانات وهو ما يجسّد نظرية الدومينو.

فوفق منظور الدومينو انفصال الحركة العرقية لجنوب السودان وتأسيس جمهورية مستقلة، سيلقي بظلاله على استقرار دول الجوار من خلال مؤشّر التوترات على أسس عرقية وطائفية التي ازدادت حدّتها على غرار تطوّرات الأوضاع في دارفور والإقليم الشرقي، وما تمر به السودان من مواجهات عسكرية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى ثقل الأزمة في منطقة آبيي التّي تشهد بالإضافة إلى كونها نقطة خلاف نزاعات عرقية على الأرض بين العرب الممثلين بقبيلة المسيرية، والأفارقة الممثلين بقبيلة دينكا نقوك، وهي المؤشرات الدالة على أنّ السودان معرض إلى فقدان المزيد من أراضيه بعد أن خسر الجنوب، الذي توّجه له اتهامات بدعم العديد من الحركات سواء في دارفور أو جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ودول الجوار هي الأخرى أصبح أمنها الاجتماعي والسياسي والثقافي مهدد أكثر مما كانت عليه، فإثيوبيا بإقليم الأوغادين وقومية العفار معرّضة إلى التقسيم، وأوغندا أيضا تواجه خطر إعادة صياغة خريطتها السياسية والجغرافية، في ظل تزايد نشاط حركة جيش الربّ التي تهدف لأن تقرر أقلية الأشولي مصيرها. وأعمال العنف الطائفي التّي انتشرت في إفريقيا الوسطى ضدّ المسلمين والتّي هدّدت أمن الدولة وجعلت العديد من المتتبعين أنّ الأمور في بانغي تتجه نحو تعميق الهوة بين المسلمين والديانات الأخرى في البلاد، وتسييس الدين في محاولة واضحة لجر إفريقيا الوسطى إلى حروب أهلية مشابهة لما عاشته السودان، والتّي فقدت على إثره إقليمها الجنوبي.

انفصال جنوب السودان تزامن مع ظرف خاص مرت به الدول العربية؛ التي رُهِن استقرارها بأحداث ربيعها العربي وطبيعة التدخل الخارجي من خلال التحوّلات السياسية والدستورية لدول عربية، على غرار ليبيا التّي أصبحت بعد أحداث ما اصطلح عليه الربيع العربي مصدر أزمة لدول الجوار، بالنظر إلى حالات التوتر التّي تقودها الميليشيات المسلحة وفوضى السلاح وغياب مقومات الدولة بشكلها المدني الحديث، وباتت هذه الدولة مهدد بالتقسيم بعد أن تزايدت المطالبات بالانفصال والحديث عن الفدرالية في ليبيا.

وعلى هذا الأساس انفصال جنوب السودان لم يكن نهاية صراع عرقي بين الشمال والجنوب ولم يكن الحل بالنسبة لأزمات إحدى الدول العربية، بقدر ما كان سببا وراء خلق العديد من بؤر التوتّر كقضايا الحدود بين الخرطوم وجوبا، بالإضافة إلى إمكانية أن يُشكّل هذا الانفصال مرجعية لعديد من الحركات المتمردة في تبني النزعة الانفصالية بالنظر إلى المعطيات المتوفرة على الأرض، ما يعني التأثير على الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة.

انفصال جنوب السودان يُعد زلزال استراتيجي يهدد الأمن القومي لمصر، على اعتبار أنّه أصبح يشكّل معطى جديد يتحكّم في مصير العديد من القضايا الإقليمية المهمّة، على غرار قضية المياه

التّي تؤكّد العديد من الدراسات أنها ستصبح مصدر حروب وصراعات دولية. ومنطقة النيل واحدة من الأقاليم المعنية بهذه الحروب بين دول المنبع والمصبّ خاصة بعد توسيع خريطة دول المنطقة، بإضافة دولة جنوب السودان التي لها الحق القانوني في المطالبة بحصصها من نهر النيل، وهو الأمر الذي يؤثر على حصة مصر التّي تعتمد اعتمادا شبه كلي على النيل. هذه الخطورة يؤكدها التواجد الصهيوني الداعم لعدّة مشاريع مائية في جنوب السودان وإثيوبيا.

برهنت الدراسة أنّ التواجد الأجنبي في الصراع العرقي بين الشمال والجنوب في السودان (سابقا)، كان حاضرا بقوة، بحيث شكّل الاحتلال الانجليزي عاملا مهما في إثارة مسألة الهوية والانتماء والتفريق بين العناصر البشرية المكوّنة للمجتمع السوداني على أسس عرقية ودينية. وكان الكيان الصهيوني وراء تقديم الدعم اللوجيستي والعسكري لمتمردي الجنوب وربطت بين الطرفان علاقات قويّة. ولعبت الإدارة الأمريكية دورا بارزا في توجيه عملية التسوية، وتدعيم مطلب الانفصال. ما يؤكد اهتمام الخارج بقضايا الدول العربية واستقرارها الذّي يشكّل مصدر تهديد لأمن القوى الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

الاهتمام الأمريكي بقضايا السودان الداخلية يندرج في سياق إستراتيجية الدوائر السياسية في البيت الأبيض، اتجاه ما يسمى في العقيدة الأمنية الأمريكية "منطقة القرن الإفريقي الكبير"، والذّي حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحا له بخلق جمهورية جنوب السودان إضافة إلى إثيوبيا واريتريا والصومال وجيبوتي، أوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، ليكون بذلك الانفصال الذّي دعمته واشنطن خدم إحدى أهمّ الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق وضمان المصالح الأمريكية بالقارة الإفريقية، كما أنّ الدولة الجديدة ومن خلال العلاقات القوية مع واشنطن مرشحة بقوة إلى أن تكون أرضا لقاعدة أفريكوم الأمريكية وهو الخيار الذي يدرسه الجنوبيون وفي حالة حدوث ذلك ستضاف مصادر تهديد أخرى للأمن الإقليمي لحوض النيل.

ما يؤكد أنّ الانفصال شكل ويشكل مصدر تهديد لأمن واستقرار الدول العربية، هو أنّه خلق جمهورية جنوب السودان يعد مشروع ناجح من مشاريع تفتيت الدول العربية التي تهدف إليها المخطّطات اليهودية. فبتقسيم السودان وخلق حليف استراتيجي؛ تكون إسرائيل قد وجدت ما يهدّد استقرار الدول العربية كمصر والسودان وليبيا، وهو ما سيمكنها من تطبيق إستراتيجية شد الأطراف بإغراق دولة مصر والسودان بمشاكل داخلية في مقدّمتها الأمن المائي بالنسبة لمصر، والقضايا العالقة بالنسبة للخرطوم.

تشير العديد من الدراسات أنّ خطورة انفصال الجنوب على الأمن القومي العربي، نابعة من كون الدولة الجديدة هي بمثابة الكيان الصهيوني الثاني، الذي نجح الغرب في زرعه بالجزء الجنوبي

للسودان، كما سبق وإن زُرِعت الدولة العبرية في فلسطين. لتكون بذلك جمهورية جنوب السودان شوكة في ظهر الدول العربية، وبؤرة توتّر ومركز للقلاقل في المنطقة، كما أنّها خطوة مهمّة بالنسبة للكيان الصهيوني في إقامة دولته المزعومة من النيل إلى الفرات، والتّي تعتمد على تفتيت الدوّل العربية إلى كيانات على أسس عرقية وطائفية يسهل التحكم فيها، وهو ما تحاول تحقيقه باستغلال الانشقاقات في العراق ومثلها في سوريا ونفس الشيء في ليبيا ومصر في مسألة الأقباط التي شهدت بعد أحداث 25جانفي مواجهات.

انفصال الجنوب هو حصار حقيقي للتواجد العربي بإفريقيا جنوب الصحراء، فخلق دولة جنوب السودان ذات الارتباط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدّة الأمريكية، جرد دول كمصر والسودان وحتّى ليبيا من عمقها الإفريقي وسيمنعها من تسجيل حضورها في إدارة شؤون القارة الإفريقية، وسيقلّل من فرص التعاون والتكامل العربي الإفريقي. ما يعني اعتماد الدوّل العربية على الخارج في سدّ حاجيات أمنها الغذائي والاقتصادي الذي لن يكون إلاّ من خلال مشروطية سياسية.

صعود الاستقطاب على أسس دينية وعرقية في بيئة حوض النيل، بين الإسلام والمسيحية وبين العرب والأفارقة، وبعد انفصال الجنوب عن الشمال وما جسّده هذا المعطى من تواجد أجنبي على الأرض. تأكد فقدان كلا من الفريقين العربي والإفريقي لمحيطه الآخر خاصة بالنسبة لدولتي السودان، ما يمثّله ذلك من خسارة الجنوبيين لمحيطهم العربي، وخسارة الشماليين لمحيطهم الإفريقي، والنتيجة بالتأكيد هي طرف إسلامي في الشمال ينتج عنه توترات مماثلة لما جرى في النصف الأول من التسعينات، بالإضافة إلى تكوين تحالفات على أسس عرقية، ما ينذر إجمالا بحالات احتقان في مجمل العلاقات المرتبطة بدول حوض النيل.

وفي ختام الدراسة وكنوع من التوصية، الوعي بخطورة ما انزلق إليه الجنوب بعد تقرير المصير وإعلان تأسيس دولته، يحتم ضرورة إعادة النظر في طريقة مقاربة الانفصال كحل للمشاكل العرقية والصراعات الداخلية، وينبغي استبدالها بطرح مفاهيم كالإنذار المبكر الذي يقوم على وضع المؤشّرات التّي يمكن من خلالها اكتشاف علامات تدهور الوضع وإتباع منهج العمل الوقائي. واعتماد الآلية الإقليمية والأطر القومية في حل الأزمات الإفريقية بعيدا عن تدخلات الأمم المتحدة، ما من شأنه المحافظة على وحدة الدول واستقرارها، وحتّى في حالة وقوع انفصال ستكون تداعياته أقل خطورة وسلبية على الأمن الإقليمي، على غرار انفصال جنوب السودان والذي من خلال التدويل وضغوط تدخلات الأطراف الخارجية الغربية، عكس تراجع الدور العربي والإفريقي الممثل بالمنظمات الجهوية في إدارة الأزمات وحل الصراعات.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

أ- الموسوعات:

1) الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

2) داود نبيلة، الموسوعة السياسية المعاصرة، (القاهرة: مكتب غريب، 1991).

3) محمود محمد موسى، موسوعة الوطن العربي، (عمّان: دار دجلة، 2008).

ب- الكتب:

1) أبو العينين محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008).

2) أبو الخير السيد مصطفى أحمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006).

3) إبراهيم علي حيدر، آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

4) أحمد يوسف أحمد ومسعد نيفين، حال الأمّة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013).

5) البشير محمد عمر، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971).

6) البغدادي عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه(23)، طبعة 02، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

7) الجاسور ناظم عبد الواحد، الأمّة العربية ومشاريع التفتيت، (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).

8) الدباغ مصطفى، الصراعات الدولية الراهنة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).

9) الوجيه عبد الرحمن محمّد حمود، انفصال جزء من إقليم الدولة: دراسة في إطار القانون الدولي والفقه الإسلامي، (الجمهورية اليمنية: جامعة صنعاء، 2005).

10) المهدي الصادق، ميزان المصير الوطني في السودان، (القاهرة: مكتب جزيرة الورد، 2010).

11) المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005).

12) (ـــــــــ ـــــــــ)، التعاون العربي الإفريقي: ضرورة لمواجهة العولمة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007).

13) (ـــــــــ ـــــــــ)، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

14) (ـــــــــ ـــــــــ)، قيادة "أفريكوم" الأمريكية: حرب باردة أم سباق تسلح؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

15) السيد محمود، تاريخ إفريقيا القديم والحديث، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006).

16) السلطان جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002).

17) السيسي صلاح الدين حسن، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007).

18) آل عبود عبد الله بن سعيد بن محمد، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

19) العتيبي غالب بن غلاب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

20) الربيعي صاحب، ملف المياه والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط الجديد، (بيروت: مطبعة نيوبَرس، 2003).

21) التنير سمير، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010).

22) الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

23) الخزرمي عروبة جبار، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010).

24) بوسلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2000).

25) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

26) دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الجبيهة: مركز أحمد ياسين، 1995).

27) دغبار عبد الحميد، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008).

28) هايلاند اريكس توماس، العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة لاهاي عبد الحسن، (الكويت: عالم المعرفة، 2012).

29) وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الطبعة02، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).

30) وهيب السيد محمود و"آخرون"، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

31) ياسين حمدان نهلة، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

32) يحيى جلال، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، 1959).

33) مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).

34) موسى عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

35) محمود أحمد إبراهيم و"آخرون"، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمّة العربية 2010-2011 رياح التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

36) محمود عبد الفتاح عبد الرزاق، الإعلان عن الدولة: دراسة تأصيلية وتحليلية في القانونين الدولي والدستوري، (عمّان: دار دجلة، 2010).

37) مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الطبعة 02، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

38) (ـــــــــ ـــــــــ)، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005).

39) (ـــــــــ ـــــــــ)، نظريات تحليل التكامل الدولي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

40) مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

41) مظلوم محمد جمال، الأمن غير التقليدي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012).

42) نوت يوه جون قاي، جنوب السودان آفاق وتحديات، (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002).

43) نيلوك تيم، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق – ليبيا – السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

44) سعيد محمود شاكر، الحرفش خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

45) عارف نصر محمد، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

46) عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والإتحاد الإفريقي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004).

47) عرفة محمد أمين خديجة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).

48) فليجة أحمد نجم الدين، أفريقيا دراسة عامّة وإقليمية، (الإسكندرية: دار شباب الجامعة).

49) فرج أنور محمد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

50) صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظّمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007).

51) رأفت إجلال و"آخرون"، انفصال جنوب السودان: الفرص والمخاطر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

52) شكري علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة 02، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2003).

53) تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

54) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، الطبعة 04، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1968).

55) غريفيتش مارتن، أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

ج- المقالات، الدراسات والتقارير :

1) أبو العزائم مصطفى، "مياه النيل القسمة بين دول الحوض"، مجلة آفاق افريقية، ص ص، 51-56، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلّد 10، العدد36، 2012.

2) أبو فريحة السيد علي، "عن مسألة نهر النيل... مستنقع وفرة المياه؛ وعجز السياسة وغياب الاقتصاد"، مجلة قراءات افريقية، العدد 17، سبتمبر 2013.

3) أجاوين لام أكول، "دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 فيفري 2014.

4) أحمد حسن الحاج علي، "انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة"، التقرير الاستراتيجي الثامن، مجلة البيان، ص ص، 251-270، الرياض.

5) أحمد علام إيمان، "التنظيم الدولي الإقليمي"، برنامج الدراسات الإقليمية، المستوى الأول، الفصل الدراسي الثاني، رقم 126، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2012/2011.

6) أحمد عثمان محمد، "مسألة جنوب السودان 1820- 1988"، مجلة الثقافة الوطنية، العدد 05، دار الثقافة الوطنية، الخرطوم، 1988.

7) إحسان مرتضى، "الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، مجلة الدفاع الوطني، اطلع عليها بتاريخ 03مارس2014، على الموقع التالي : http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1206

8) "انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي"، دراسة المجد، ديسمبر 2011، ص06، اطُلِع عليه بتاريخ 27جانفي 2014، على الموقع التالي : http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachements/2012/south Sudan division 1-12.

9) الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2013.

10) (ـــــــ ـــــ)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية السودانية، "وصول مزيد من الأشخاص من دولة جنوب السودان"، العدد 06، 3-9 فيفري 2014.

11) (ـــــــ ـــــ)، قرار مجلس الأمن، رقم 2104، 29ماي 2013 .

12) الباشا محجوب، "الشراكات الأمنية الأمريكية الإفريقية"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، العدد 02، لمركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جانفي 2013.

13) البوني عفيف، "في الهوية القومية العربية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 06، العدد57، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

14) الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الجزائر.

15) الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، 2008.

16) الطاهر عبد الفتاح حمد، "تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله"، مجلة قراءات إفريقية، ص ص، 22- 32، العدد 08، أفريل – جوان 2011.

17) (ـــــــــ ـــــــــ)، "مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2011.

18) الكباشي المسلمي، "السودان: أجراس التغيير"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 02جويلية 2012 .

19) (ـــــــــ ـــــــــ)، "السودان: تصدعات البيت الداخلي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12ديسمبر2012.

20) الكفارنة أحمد عارف ارحيل، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص، 619- 643، المجلد 25، العدد02، 2009.

21) الصمادي زياد، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.

22) المجموعة الدولية، "المبعوث الثامن"، مجلة الشراكة، ص ص، 42-50، العدد 02، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، نوفمبر 2013.

23) (ـــــــــ ـــــــــ)، "المواقف الأمريكية تجاه أزمة جنوب السودان"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، لمركز العلاقات الدولية، العدد 06، مارس 2014.

24) (ـــــــــ ـــــــــ)، "أثر انفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية الأمريكية"، مجلة الشراكة، ص ص، 04-14، العدد 02، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، نوفمبر 2013.

25) الملف الاستراتيجي، "القرن الإفريقي: مصرع لصراعات محلية وإقليمية"، مركز القدس للدراسات السياسية، العدد51، السنة الخامسة، فبراير 2008.

26) "الملف السياسي"، الراصد السوداني 10، متابعة شهرية تحليلية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية والدولية، مركز الراصد للمعلومات والتحليل الإخباري، جويلية2011.

27) (ـــــــــ ـــــــــ)، الراصد السوداني 10، متابعة شهرية تحليلية لأوضاع السودان السياسية والاقتصادية والدولية، مركز الراصد للمعلومات والتحليل الإخباري، جانفي 2011.

28) المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، "حالة حقوق الإنسان في السودان: (أفريل ـ ماي)"، اطلع عليه بتاريخ، 17 جانفي2013، على الموقع التالي: www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/122133

29) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2011، مؤشر قياس الرأي العام العربي، مارس 2012.

30) "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، عن وحدة تحليل السياسيات، بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 02 جانفي 2014، اطلّع عليه بتاريخ 07مارس 2014، على الموقع التالي: http://www.dohainsitute.org/release/8dac8709-4d81-4a3e-a70c-f78973710bcf.

31) التيجاني نور خالد، "الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11مارس 2014.

32) التيجاني خالد، "السودان وجنوب السودان: صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 أوت 2013 .

33) (ـــــــــ ـــــــــ)، "خيارات محدودة: أوراق الخرطوم في مواجهة تصارع الجنوبيين"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 7أفريل 2014.

34) بولمعالي النذير، "العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد45، ربيع 2010، 03/05/201084,1999Winter

35) بوش أحمد آدم، "جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور: ملّف السلام 2"، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، نوفمبر- ديسمبر 2003.

36) برنامج التدريب المهني، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، 2006، اطلع عليه بتاريخ 05 أفريل2013، على الموقع التالي : WWW.USINP.Org/Training/online

37) جابر نجم الدين محمد عبد الله، "الحركة الشعبية لتحرير السودان... النشأة والتطور"، مجلة قراءات إفريقية، ص ص، 33-37، العدد 08، أفريل- جوان 2011.

38) جبار علي عبد الله جمال الدين، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق الكوفة، العراق، العدد02، 2009.

39) جونسون دوغلاس، "حينما تصير الحدود الإدارية الداخلية حدودا دوليا: أثر إقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان"، ترجمة سيد احمد بلال علي، معهد الأخدود العظيم، 2010.

40) درويش عبد الحميد حسن، "الاستراتيجيات الأمنية والتحديات المعاصرة"، ص02، اطلع عليه بتاريخ 04ماي 2013، على الموقع التالي:www. Policemc. Gov.bh..

41) دندان عبد الغاني، "النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري ابستمولوجي"، ص6، اطلع عليه بتاريخ، 31أكتوبر2013، على الموقع التالي :http://downlood.mrkzy.com/do.php ?down=786207

42) وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، ص10، اطلع عليه بتاريخ، 15أفريل 2013، على الموقع التالي .Geocitiés www. html, IR / : Com / adel zeggagh.

43) زين العابدين الطيب، "القضايا العالقة بين السودانَيْن...الطريق إلى السلام أو الصراع"، ترجمة سليمان أنور، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جويلية 2012.

44) (ـــــــــ ـــــــــ)، "تداعيات انفصال جنوب السودان"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم 04، مارس2011.

45) زنبوعة محمد، "الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص، 175–197، المجلد 23، العدد 01، 2007.

46) زقاغ عادل، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسساتي البنائي"، ص3، اطلع عليه بتاريخ 16أفريل2013، على الموقع التالي :http//www. Geocitiés.com/ adelzeggagh/irapproches- intervention. Html.

47) حاوي حمد عمر، "العلاقات السودانية الأمريكية: تجدد الأمل"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، العدد 06، مركز دراسات العلاقات الدولية، الخرطوم، مارس 2014.

48) حبيب الله محمد عثمان، "شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، السنة 2003.

49) حسين زكريا، الأمن القومي، اطلع عليه بتاريخ 17أفريل2011، على الموقع التالي : http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html.

50) حسين عبيد منى، "تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي–الإفريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص، 74–91، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012.

51) حسن حمدي عبد الرحمن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: أسباب وأنماط المستقبل"، مجلة قراءات افريقية، ص ص، 44–54، العدد01، اكتوبر2004.

52) (ـــــــــ ـــــــــ)، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مجلة قراءات افريقية، ص ص، 38– 45، العدد 08، أفريل – جوان 2011.

53) يامارامورا تاكايوكي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، ص02، اطلع عليه بتاريخ 20أفريل 2013، على الموقع التالي :http://www. Geocitiés.com/ adelzeggagh/sect.html.

54) كريز جوشوا، "الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان"، ترجمة طلال أبو غزالة للترجمة وللنشر والتوزيع، ورقة عمل رقم 30لمشروع التقييم الأساسي

للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، دراسة منشورة، جنيف، 2013.

55) (ـــــــــ ـــــــــ)، "خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في آبيي"، ترجمة طلال أبو غزالة للترجمة وللنشر والتوزيع، ورقة عمل رقم 26 لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، جوان 2011.

56) لكريني إدريس، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحوّل: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، 2003.

57) مبيور أتيم سايمون، "تأثير أزمة آبيي على السياسة الراهنة"، المجلّة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدّد الثقافي، العدد 09، الخرطوم، نوفمبر 2008.

58) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول إفريقيا، "هل تنذر مشكلة كردفان الجنوبية في السودان بدارفور جديد؟"، رقم 145، 21أكتوبر2008.

59) (ـــــــــ ـــــــــ)، تقرير حول إفريقيا، "ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"، رقم76، 25مارس2004.

60) محمود خالد وليد، "التغلغل الإسرائيلي في القارّة السمراء... إثيوبيا دراسة حالة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24جانفي 2012.

61) مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الوثيقة الثامنة، الدورة رقم 313، جنيف، 15-30 مارس2012.

62) مصطفى محمد، "أزمة مياه النيل: بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل"، مجلة الوعي، ص ص، 07-33، العددان 284-285، السنة 25، سبتمبر 2010.

63) مصطفى سليمان، "منظار رايس من زاوية حادة"، العلاقات السودانية الأمريكية، نشرة فصلية، لمركز العلاقات الدولية، الخرطوم، العدد 02، جانفي 2013.

64) (ـــــــــ ـــــــــ)، "عسكرة الدبلوماسية الأمريكية اتجاه إفريقيا: حالة السودان"، مجلّة الشراكة، ص ص، 18-28، العدد 01، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جوان2013.

65) مركز الجزيرة للدراسات، "الاستفتاء الأحادي: عقدة جديدة في حبل آبيي"، الدوحة، 7نوفمبر 2013.

66) (ـــــــــ ـــــــــ)، "جنوب السودان: صراع بالسلاح على السلطة"، الدوحة، 30 ديسمبر 2013.

67) مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، "السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان"، تقرير السودان، العدد19، أفريل 2012.

68) سالم سيدي أحمد ولد أحمد، "حلقة نقاشية عن السودان والتوازنات المعقدة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12مارس2014.

69) سعد الدين نادية، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان"، مجلة المستقبل العربي، ص ص، 75- 95، العدد 395، السنة 34، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2012.

70) سرور عبد الناصر محمد، "التعاون (الإسرائيلي التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، مجلة الجامعة الإسلامية، ص ص، 187-192، المجلد 16، العدد 01، يناير 2008.

71) عباس إيهاب عبد الله، "أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا" في عملية التنمية في السودان"، مجلة جامعة شندي، ص ص، 193 ـ 223، العدد 11، جويلية 2011.

72) عباس سامح، "العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل"، شبكة الألوكة، ص 02، اطلع عليه بتاريخ، 20 جانفي 2014، على الموقع التالي: http// www.alukah.net/culture23611/0/ /

73) عبد الرحمن هيثم ومحمد آدم عزيزة، "أثر جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية حالة السودان: 1982-2012"، مجلة التقرير، العدد 01، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، جويلية 2013 .

74) عبد الرحمن حمدي، "لماذا تفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي"، مجلة السياسة الدولية، ص ص، 28 ـ 36، العدد 184، السنة47، أفريل2011.

75) عيسوي عطية، "دولة جنوب السودان: دفء مع إسرائيل وبرودة تجاه العرب"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أوت 2011.

76) عودة عبد المالك، "مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، 1992.

77) علي هيثم عبد الرحمان، بهاقيل مرتضي رضوان، "الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا 1990-2012"، التقرير دورية تختص بالقضايا الإستراتيجية، مركز العلاقات الدولية، العدد 02، نوفمبر 2013.

78) قوجيلي سيد أحمد، تطوّر الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169 .

79) رابح مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

80) شبانة أيمن السيد، "الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 06، سبتمبر2010.

81) شابير الدين إبراهيم، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23جوان2013.

82) شايب بشير، مفهوم الأقليات وعوامل نشأتها، اطلع عليه بتاريخ، 07مارس 2013، على الموقع التالي : Bchaib. net/mas / index : PHP?

83) خانا باراج، "الانفصال قد يكون مفيدا"، مجلة الشرق الأوسط: خرائط جديدة ترسم، ص ص، 16-22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، جانفي 2013.

84) خضير إبراهيم سلمان، "العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، المجلة السياسية والدولية، ص ص، 153- 177.

85) غراميزي كلاوديو وتوبيانا جيروم، "حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان"، ترجمة أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر، ورقة عمل رقم 29 لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، مارس 2013.

د- مداخلات الملتقيات، الندوات العلمية والأيام الدراسية:

1) البشري محمد الأمين، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية"، ندوة علمية، مركز الدراسات والبحوث قسم النداءات واللقاءات العلمية، مداخلة منشورة، عمّان، 2009.

2) الطويل أماني، "العلاقات الصراعية بين دولتي السودان وتأثيرها على المصالح السودانية والعربية"، ورقة مقدمة في ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012.

3) المهدي مالك عبد الله محمد، "تأثير وتأثر الدولة الليبية باستفتاء تقرير مصير الجنوب"، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية عن "دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب"، معهد أبحاث السلام، مداخلة منشورة، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 2012.

4) الفقيه الصادق، "الأبعاد الاجتماعية: قبائل مشتركة صراعات مشتركة"، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية عن "دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب"، معهد أبحاث السلام، مداخلة منشورة، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 2012.

5) القوني عبد الكريم جبريل، "تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان: منطقة أبيي كنموذج النزاع بين الدولتين"، ورقة مقدمة في "ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012.

6) التيجاني نور خالد، "النفط... جدلية التقارب والتباعد"، ورقة مقدمة في "ندوة دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14و15 جانفي 2012.

7) التجاني فضل سلوى، "أثر انفصال جنوب السودان على الأمن المائي لوادي النيل"، ورقة مقدمة في مؤتمر دولي بعنوان، "حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري" معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 28-29 ماي2012.

8) بوسماحة نصر الدين، "الهجرة غير الشرعية عبر البحر: حلول أمنية لمعضلة إنسانية"، مداخلة مقدمة في مؤتمر وطني حول "الآليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مخبر البحث: القانون، المجتمع والسلطة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مداخلة غير منشورة، جامعة وهران، 09أكتوبر 2013.

9) ياك آرثر غبريال، "الوضع الاجتماعي والثقافي في جنوب السودان...وتحديات بناء الدولة"، ورقة مقدمة في ندوة "دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14-15 جانفي 2012.

10) لاكو واني تومبي، "الكفاح السياسي في جمهورية جنوب السودان"، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، ورقة مقدمة في ندوة "دولتا السودان... فرص ومخاطر ما بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، مداخلة منشورة، الدوحة، 14-15 جانفي 2012.

11) علي موسى غادة، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة في مؤتمر دولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية"، مداخلة منشورة، عمان، الأردن،14-15مارس2005.

12) شراقي عباس محمد، "الموارد المائية في السودان في حالة انفصال"، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي "العلاقات المصرية السودانية في ظل الظروف الراهنة في السودان"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 12-13ديسمبر 2010.

13) (ـــــــــ ـــــــــ)، "المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل"، ورقة مقدمة في أعمال مؤتمر "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحدّيات"، ص ص، 159-191، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 2010 .

14) (ـــــــــ ـــــــــ)، "سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر" ورقة مقدمة في أعمال مؤتمر"ثورة 25جانفي2011 وعلاقات مصر بدول حوض النيل"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مداخلة منشورة، جامعة القاهرة، 30-31ماي 2011.

هـ- المذكرات والرسائل الجامعية:

1) أحمد الفضل أمينة، "الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، رسالة منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2009.

2) المحارمة عباس محمود، "أثر التحديات على النظام الإقليمي العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الأدب، قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

3) الفايز مها حابس، "إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذج (2000-2011)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

4) القاضي أحمد فؤاد، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، رسالة منشورة، جامعة القاهرة، 2005.

5) الشهراني محمد سعيد عبد الله آل عياش، "أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني"، دراسة مسحية استكمالا لنيل درجة ماجستير في القيادة الأمنية"، كلية الدراسات العليا قسم علوم شرطية، رسالة منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

6) بلعيد سمية، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

7) بن سعدون اليامين، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 /2012.

8) بن عودة محمد الأمين، "النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الإثني: دراسة حالة السودان"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

9) بن قاصير موسى، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتجية، كلية الحقوق، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

10) جندلي خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007.

11) زياني زيدان، "التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

12) زغدار عبد الحق، "إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع علاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

13) حاج محمد فضيلة، "إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أور ومتوسطية، رسالة منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

14) منايفي فريال، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصّص سياسة مقارنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

15) مرابط رابح، "أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

16) ناجي طارق، "مفهوم الأمن بين الفرد والدولة: دراسة في تطوير مفهوم الأمن"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع علاقات دولية، كليّة العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

17) نوري عزيز، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون الأمني، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

18) سي قدير جميلة، "الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة: السودان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

19) قريب بلال، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصّص دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

20) ربيعي سامية، "آليات التحوّل في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

21) رداف طارق، "الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، فرع العولمة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004

22) شايب بشير، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، رسالة منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

و – محاضرات جامعية:

1) بوسماحة نصر الدين، "مفهوم الصراع الدولي"، مقياس تسوية المنازعات الدولية، محاضرة ملقاة على طلبة سنة أولى ماجستير، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، محاضرة غير منشورة، جامعة وهران، 3جانفي2012.

2) برقوق امحند، "دراسة الأمن الدولي: مقاربة نظرية"، مقياس الإستراتيجية والأمن الدولي، محاضرة ملقاة على طلبة سنة أولى ماجستير، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، محاضرة غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1: بالإنجليزية:

A- Books:

1) Booth Ken, Theory of World Security, (United States of American: Cambridge university press New York, 2007).
2) Buzan Barry, People, State, and Fear: The National Security Problem International Relations, (London: Harvester Wheatheaf, 1983).
3) Collins Alan, The Security Dilemmas of Southeast Asia, (United States of America: St. Martin's press, llc, 2000).
4) Graham T. David and. Porku K. Nana, Migration, Globalization and Human Security, (London: Routledge, 2000).
5) Roe Paul, Ethnic Violence and The Societal Security Dilemma, (London: Routledge; Taylor & Francis group, 2005).
6) Wolff Stefan, Ethnic Conflict: A Global Perspective, (Oxford university press, 2006).
7) Wyn Jones Richard, Security, Strategy, and Critical theory, (Lynne Rienner Publishers, Inc, 1999).

B- Articles, Studies and Reports:

1) Abbas Abid Kawther, "U. S Policy toward the African Continent, Dimensions and Connotation", Journal of International Observatory, no. 15, December 2010.
2) African Development Bank Group South Sudan, Regional Department, "Interim Country Strategy paper 2012-2014", October 2012.
3) Al Basha Mahjoub, "Regional Developments October- December 2013", Special Report Prepared by Global Relations Centre, 6 Jan 2014.
4) Ali Abdel Gadir Ali, Elbadawi Ibrahim A, El- Batahani Atta, "The Sudan's Civil War: Why Hasit Prevailed for so Long?", Understanding Civil War: Evidence and Analysis, vol.01, World Bank, Washington, 2005.
5) Attree Larry, " China and Conflict-Affected states, Between Principle and Pragmatism: Case Study Sudan and South Sudan", report published by Safer world, January 2012.
6) Basedeau Matthais," Managing Ethnic conflict: The Menu of Institutional Engineering", GiGa Research Programme: Violence and Security, no.171, June2011, p06, on: www.giga-hambury.de/working papers, (27-03-2013).
7) Bashir Attala Hamad, "Sudan and IGAD: A Conspired Peace Deal", Special Report prepared by Global Relations Centre, 24November2013.
8) Baldwin David A, "The Concept of Security ", British International Studies Association, p p.05-26, 1997, on: http:// www. Princeton. Edu/dbaldwin/ selected articles/ Baldwin (1997) the concept of security. Pdf.(15/03/2013).
9) Blagojevic Bojana,"Causes of Ethnic Conflict: A conceptual Framework", journal of global change and Governance, vol.3, no. 1, winter2009.
10) Bujra Abdalla, "Their Causes and Their Political and Social Environment", accessional paper, no.04, by Development policy Management forum (DPMF), Ethiopia, Addis Ababa, 2002.
11) Cojanu Valentin and Popescu Alina Irina, " Analysis of Failed State: Some Problems of Definition and Measurement", the Romanian Economic Journal, pp. 113-132, year X, no. 25, November 2007.
12) Donald Horowitz, "Structure and Strategy in Conflict ", the World Bank, April 1998, on: www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf, (12- 06-2013).

13) Ehrenreich Brooks Rosa, "Failed State, or the State as Failure?", The University of Chicago Law Review, pp. 1159-1196, vol.72, no.04, 2005.
14) Fedelinochiarez Alicia, Guido-Dibrito Florence, "Racial and Ethnic Identity and Development", New Direction for Adult and Continuing Education, pp,39-47,no. 84, Winter1999.
15) Gagnon jr V,P, " Ethnic Nationalism and International Conflict :The Case of Serbia", International Security, pp.130-166, vol.19, Issue3, winter1994-1995.
16) International Crisis Group, "Sudan: Major Reform or More War", Africa Report, no. 194, 29 November2012.
17) (——— ——), "Sudan: Preserving Peace in the East", Africa Report, no.209, 26 November2013.
18) (——— ——), "South Sudan: A Civil War by Any Other Name", Africa Report, no.217, 10April 2014.
19) Ismayilove Gurseh G, "Ethnic conflict and their causes", on: http://dspace.khazar.org/jspui/bitstream/123456789/136/1/GurselG.Jsmayilove.doc, (24-11-2012).
20) Jawan Jayun A., soltani Fakhreddin, Ahmed B. Zaid, "September th11th2001 and Security Dilemma", Canadian social science, pp. 178-189, vol.06, no.05, 2010.
21) Jok Madut Jok, "Diversity, Unity, and Nation Building in South Sudan", Special Report no. 287, by the United State Institute of Peace, Washington, October2011.
22) (——— ——), "Mapping The Sources Of Conflict and Insecurity in South Sudan", special report, The Sudd Institute, Juba, South Sudan, no.1, January 12, 2013.
23) (——— ——), "State, Law, and Insecurity in South Sudan", The Fletcher Forum of World Affairs, pp, 69-80, vol.37, summer 2013.
24) Kaher Miles, "Economic Security in an Era of Globalization: Definition Provision", the pacific review, vol. 17, no. 04, routledge, 2004.
25) Keenan Jeremy H., "security & insecurity in north Africa", African political economy, pp269-296, no.108, ROAPEpablications ltd, 2006.
26) L Wama Lt. Col. Barnabas, "Prolonged Wars: The War in Sudan", A Research Paper Presented to the Research Department Air Command and Staff College, March 1997.
27) Natisios s. Andrew and Abramowitz Michael, "Sudan's Secession Crisis: Can South Apart from North without War", Foreign Affairs, Al- Zaytouna Centre for Studies and consultations, Beirut, January2011.
28) Pavkovic Aleksander and Radan Peter," In Pursuit of Sovereignty and Self-Determination: People, States and Secession in the International Order", Macquarie law Journal, vol.3, 2003.
29) Reynal Marta, "Querol, Ethnicity, Political System, and Civil Wars", Journal of Conflict Resolution, pp.29-54, vol.46, no.1, Febraury2002 .
30) Roe Paul, "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy", journal of peace research, pp, 183-202, vol. 36, no.02, London, 1999.
31) Sambanis Nicholas, "Do Ethnic and Non-Ethnic Civil Wars Have the Same Causes?," Theoretical and Empirical inquiry (part1), January24, 2001, on: http://www.gale. edu/macmillan/ocvprogram/3/Sambanis, (01-07-2013).
32) Seri- Hersch Iris, "From One Sudan To Two Sudans: Dynamics Of Partition and Unification in Historical Perspective", by The Moshe Dayan center, Telaviv Notes, vol.07, no.13, July 9, 2013.
33) Shney Achutoshvar, "Nationalism. Ethnic Conflict and Rationality ", vol.1, no.1, March2003, on: http; //www personal.Unich.edu.

34) Stone Marianne, "Security According to Buzan: A comprehensive Security Analysis", security discussion papers series01, spring2009, on: http:// geest. msh –paris.fr/IMG/pdf/ security-for- Buzan.mp3.pdf.(19-07-2013).
35) The Fund for Peace, "Failed States Index 2013", Washington, 2013.
36) The White House, "U.S. Strategy toward Sub- Saharan Africa", Washington, June14, 2012.
37) vodala Alexander Attilio, "major geopolitical explanations of conflict in the horm of Africa", 2003, on: www giga-hamburg.de giga-Nsa2003-4-Vadala.pdf,(26-08-2013)
38) Watkins Kevin, "South Sudan One Year after Independence: Opportunities and Obstacles for Africa's Newest Country", The Brookings Institution Africa Growth Initiative, Washington, June 2012.
39) Wennmann Achim, "Economic Issues in Sudan's North- South Peace Process", Working Paper Number 1, Published by, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2009.
40) Wolff Stefan, Approaches conflict Resolution in Divided Societies: The Many Uses of Territorial Self-Governance, Ethnopolitics papers, no.05, on: http://WWW ethnopolitics.org/ Ethnopolitics-papers/Eppoor, pdf, (27-05-2013) .
41) Zambakari Christopher, "Post-Referendum Sudan: The Nation-Building Project and Its Challengers", Rutgers Journal of Law & Public Policy, pp, 505-544, vol.09, spring 2012.

C- Seminars :

1) Abdel-Rasoul Ali Mahmoud, the Annual Conference on "Economic Challenges and Their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization", Khartoum, Sudan, January 2013.
2) Ateem Eltigani Seisi. M, "The Root Causes of Conflicts in Sudan and The Making of The Darfur Tragedy", presentation to Wilton Park Conference on: "Conflict Prevention and Development Cooperation in Africa: A Policy Workshop", United Nations, Economic Commission for Africa, 11November 2007.
3) Auliffe Catherine Mc, Sascena Swetac , and yabara Masafumi, "the East African Community: Prospects for Sustained Growth", International Monetary Fund working paper, November 2012.
4) Buzan Barry, "Is International Security Possible? Paper presented at: new thinking about strategy and international security", conference edited by Ken Booth, London, Harper Collins academic, 1991.
5) Isajiro Wsevolod w, " Definition and Dimensions of Ethnicity: A theoretical Framework ", paper presented at conference on the Measurement of Ethnicity, 01-03April, 1992, on: https://tapace,library,utronoto. Ca/retrieve/132/Deb-DimboEthnicity. PdF, (23-04-2013)
6) Kuntz Philipp, "the Ethnic Issue in the Cambodian Civil War ", paper presented in seminar of Ethnic conflict, OTTO-Friedrich-Universitat panberg, 2012-2013.
7) Manger Leif, "Resource Conflict as a Factor in The Darfur Crisis in Sudan", Collogue International "Les frontières de la question foncière- At the Frontier of Land Issues", Montpellier, 2006.
8) Monga Celestin, "Growth and Job Creation: Rethinking Sudan's Strategy", the Annual Conference on "Economic Challenges and Their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization", Khartoum, Sudan, January 2013.
9) Potter Donald W, "State Responsibility, Sovereignty, and Failed States", Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference University of Adelaide, 29 September- October 2004.
10) Sukma Rizal, "ASEAN, Regional Security and the Role of the United State: Aview from Southeast Asia", paper presented at conference and framework on new Japan‘s

security: basic concepts, Institute for International policy studies (IIPS), Tokyo, 30november-01december 2004.

2: بالفرنسية:

A-Articles:

1) Baldwin A. David, "études sur la sécurité la fin de la guerre froide ", world politics, pp. 117-141, 1996, in: http://graduatiestitute.ch/files/live.(13/04/2013) .
2) Geiser Christian, approches théoriques sur les conflicts ethniques et réfugies, in: www.paixbalkans. Org/ ontributions/ Geiser-parant_bosnie .pdf,(12/04/2013).
3) Kaldor Mary et Marcoux Sonia," la sécurité humaine : un concept pertinent ?", politique étrangère, Hever 2006, in: http://www. Cairn.info/revue-politique- étrangere/ 2006-04-htm(10/04/2013).
4) Marters Jean-Louis, de la nécessité d'une théorie des relations internationales, in: www. Diplomatie. Gouv. fr. fr/mc/pdf/fd001266. Pdf . (20 /04 /2013).

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	نظريات تفسير الصراع العرقي	34
جدول رقم (2)	مفهوم الأمن داخل المنظور التقليدي والمنظور النقدي	59

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1)	مستويات وقطاعات تحليل الأمن	59

قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خارطة رقم (1)	السودان (قبل الانفصال)	75
خارطة رقم (2)	التشكيلات القبلية في جنوب السودان	89
خارطة رقم (3)	الصراع على البترول بين دولتي السودان	145
خارطة رقم (4)	المنطقة الحدودية بين شمال السودان وجنوب السودان	148

الفهرس:

اهداء .....

شكر وتقدير.....

مقدمة 04

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي الصراعات العرقية والأمن الإقليمي.....12

المبحث الأول: دراسة نظرية للصراعات العرقية.....12

المطلب الأول: العرقية الدلالات والمفهوم.....12

الفرع الأول: مفهوم العرقية.....12

الفرع الثاني: مفهوم الجماعات العرقية والحركة العرقية.....17

أولا: تعريف الجماعة العرقية.....17

ثانيا: الحركة العرقية 21

المطلب الثاني: الاتجاهات التفسيرية والتطورات النظرية للصراعات العرقية.....24

الفرع الأول: مفهوم الصراع العرقي.....24

أولا: تعريف الصراعات العرقية.....24

ثانيا: أسباب لجوء الجماعات العرقية للصراع.....26

الفرع الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للصراعات العرقية.....29

أولا: المقاربة الأولية 29

ثانيا: المقاربة الافتعالية أوالمقاربة بالوسائل.....31

ثالثا: المقاربة البنائية.....32

رابعا: المقاربة الإثنوواقعية.....34

الفرع الثالث: خصائص الصراعات العرقية في إفريقيا.....36

المبحث الثاني: البناء النظري والمفاهيمي للدراسات الأمنية والأمن الإقليمي.....38

المطلب الأول: الأمن بين المنظور التقليدي والاتجاهات النقدية.....38

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للأمن 38
الفرع الثاني: الطروحات التوسعية والمقاربات النقدية لمفهوم الأمن.....44
المطلب الثاني: ماهية الأمن الإقليمي.....60
الفرع الأول: النظام الإقليمي كإطار مؤسسي للأمن الإقليمي.....60
أوّلا: تعريف الإقليمية.....60
ثانيا: مفهوم النظام الإقليمي.....64
ثالثا: تحليل النظام الإقليمي لشرق إفريقيا.....66
الفرع الثاني: واقع الأمن الإقليمي في شرق افريقيا 70
أوّلا: مفهوم الأمن الإقليمي.....70
ثانيا: شرق إفريقيا مقاربة جيوأمنية.....72
الفصل الثاني: دور الصراع العرقي الجنوبي في تحديد مصير دولة السودان.....74
المبحث الأول: جذور وظروف تصعيد المشكلة العرقية الدينية في جنوب السودان.....74
المطلب الأول: المجتمع السوداني بين أزمة الهوية والتعددية ومأزق الصراعات العرقية..... 74
الفرع الأول: التنوّع الديني التهديد الماثل لوحدة الدولة.....76
الفرع الثاني: التباين اللغوي والسلالي.....79
الفرع الثالث: مسألة الهوية وواقع الأزمات العرقية في السودان.....83
المطلب الثاني: التركيب العرقي لجنوب السودان.....87
الفرع الأول: الموقع الجغرافي للجنوب.....87
الفرع الثاني: التشكيلات القبلية والجماعات العرقية للجنوب.....87
المطلب الثالث: أسباب توتر العلاقة بين الشمال والجنوب.....89
الفرع الأول: دور المستعمر في إرساء بوادر التوتر.....89
الفرع الثاني: الجنوب ضمن سياسات الخرطوم.....93
المبحث الثاني: الحركة العرقية في جنوب السودان بين الفدرالية والانفصالية وإشكاليات التسوية السلمية للصراع.....96

المطلب الأول: مراحل تطور الحرب الأهلية في الجنوب وديناميكية الحركة العرقية...96
الفرع الأول: المواجهات المسلحة بين القوات الشمالية ومتمردي الجنوب.....96
الفرع الثاني: نتائج الصراع العرقي/ الديني في السودان..... 99
الفرع الثالث: مطالب وإستراتيجية الحركة العرقية الجنوب سودانية..... 101
المطلب الثاني: إدارة وحل الصراع العرقي في إطار ثلاثية العلاقة بين الحكومة، الجماعات العرقية والطرف الثالث..... 104
الفرع الأول: مبادرات التسوية السلمية للصراع.....104
الفرع الثاني: الصراع العرقي في ظل اتفاقية السلام الشامل.....107
أوّلا: البروتوكولات الستة.....107
ثانيا: التفاوض بعد اتفاق نيفاشا 109
ثالثا: عمليات السلام وطبيعة الدور الأمريكي.....110
المطلب الثالث: انفصال المجموعة العرقية وإعلان قيام دولة جنوب السودان.....112
الفرع الأول: قانون استفتاء جنوب السودان.....112
الفرع الثاني: مجريات عملية الاستفتاء ونتائجها.....113
المطلب الثاني: الأساس القانوني للإعلان عن قيام الدولة.....115
الفرع الأول: حق تقرير المصير كأساس قانوني لقيام الدول..... 115
الفرع الثاني: الاعتراف الدولي بجنوب السودان..... 117
الفصل الثالث: تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن الإقليمي.....120
المبحث الأول: انفصال جنوب السودان وانعكاساته المحليّة.....121
المطلب الأول: تأثير الانفصال على أمن الشمال كجزء من أمن المنطقة..... 121
الفرع الأول: على المستوى السياسي 121
الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي..... 124
المطلب الثاني: تأثير الانفصال على أمن الجنوب.....129
الفرع الأول: الخلافات السياسية وإعادة إنتاج الصراع العرقي بالدولة الجديدة..... 134
الفرع الثاني: الأمن الإقليمي وتحديات الدولة الفاشلة..... 137

المبحث الثاني: انعكاسات انفصال جنوب السودان على استقرار المنطقة.....141

المطلب الأول: انفصال الجنوب وسيطرة منطق العلاقات الصراعية داخل المنطقة..141

الفرع الأول: تأزم العلاقات الإقليمية في ظلّ القضايا العالقة.....142

الفرع الثاني: المناطق الانتقالية الثلاث وفرضية اندلاع حرب حدودية 148

المطلب الثاني: انفصال جنوب السودان وتأثير نظرية الدومينو.....156

الفرع الأول: سقوط أحجار دومينو أخرى في دولة شمال السودان..... 158

الفرع الثاني: وحدة دول الجوار في الميزان بعد تقسيم السودان..... 159

المطلب الثالث: التواجد الصهيوني الأمريكي في جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي.....162

الفرع الأول: الأمن القومي العربي وتحديات العلاقات بين جوبا و تل أبيب.....162

أوّلا: انفصال جنوب السودان ونجاح مخطّط البلقنة 165

ثانيا: الأمن المائي العربي بالمنطقة في صلب مخطط شدّ الأطراف.....167

الفرع الثاني: المصالح القومية الأمريكية في إفريقيا بعد انفصال جنوب السودان.....174

أوّلا: أبعاد العلاقات الأمريكية الجنوب سودانية 174

ثانيا: انفصال الجنوب ومظاهر العسكرة الأمريكية لشرق إفريقيا.....177

خاتمة 182

قائمة المراجع 189

قائمة الجداول 208

قائمة الخرائط 208

قائمة الأشكال 208

الفهرس.....209

ملخص

شكل الصراع العرقي الذي عرفته السودان بين الشمال والجنوب على مدار الخمسين سنة، محدّدا مهما لمصير وحدة الدولة السودانية، كونه غيّر الخريطة الجغرافية والسياسية للبلاد بعد ان قرّر الجنوبيين التصويت لصالح الانفصال في مقابل خيار الوحدة.ليفرض الانفصال بذلك معطى جديد بالنظر إلى حجم انعكاساته على التوازنات الامنية للمنطقة.اثر انفصال جنوب السودان على استقرار المنطقة، وكانت له تداعيات على الامن في بعده الإقليمي وبكل مواضيعه، بعد ان شكل مصدر تهديد لامن السودان الاقتصادي والثقافي والسياسي، واوجد دوله فاشلة غير مستقرة، بالإضافة إلى العديد من بؤر التوتر التي خلفها بفعل القضايا العالقة بين الجانبين والتي لم يتفق عليها. كما انّ حصول المجموعة العرقية في الجنوب على تقرير مصيرها يرهن وحدة دول الجوار؛ وفق منظور الدومينو، ما يعزّز فرضية ان تبقى المنطقة نمودجا لحركات ازموية متكررة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الإقليمي؛ الأمن القومي العربي؛ الصراعات العرقية؛ شرق إفريقيا؛ شمال السودان؛ جنوب السودان؛ حق تقرير المصير؛ استفتاء الجنوب؛ التدخل الخارجي؛ التواجد الإسرائيلي و الأمريكي.

Abstract:

The ethnic conflict and struggle between the north and the south that occurred in Sudan along 50years, has mainly determined the destiny and the future of the Sudanese unity especially that it has changed the political and the geographical form of the country after the southerners decided to vote for the secession and the division instead of the unity.

This division has became a new reality and item that affects the security balances and harmony in all sides and becomes a source of threat for the economic, political and becomes and cultural security of Sudan disturbs its stability.It has also created an unstable failed country as result of the outstanding issues between the parties that remain unsolvable without accord.

The fact that the ethnic group in the south has abtoured the right of self determination will certainly touch and perturb the other countries unity in the area, and will confirm the hypotheses of the apparition of other movement and create frequent crisis.

نوقشت يوم 14 مارس 2015